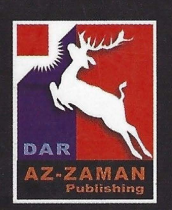
الانفجار السوري

الهوية، الانتماء، الكُرد، الدولة الوطنية والتسوية التاريخية



عبدالباقي صالح اليوسف



عبدالباقي صالح اليوسف

الانفجار السُّوري

الهوية، الانتماء، الكُرد، الدولة الوطنية والتسوية التاريخية

مركز آشتي

دار الزمان

الكتاب: الانفجار السوري

الكاتب: عبدالباقي صالح اليوسف

الطبعة الأولى: 2017

الناشر: مركز آشتي للدراسات والبحوث

www.Ashticenter.com

Ashticenter@yahoo.com



الناشر:

دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: 00964 750 3598630

فايبر و واتس اب: 00964 772 4223169

E.mail: zeman005@yahoo.com

E.mail: zeman005@hotmial.com

Web sit: www.darzaman.net

الإخراج الداخلي: دار الزمان

تصميم الغلاف: Graphities.com

الفهرس

إليهم:

أبي، الذي غادرنا، وأنا بعد فتى صغير.

أمي، التي رحلت، فجأة، وأنا بعيد عنها، دون أن أتمكن من تقديم ما يقابل ذرة من فضاء فضلها.

رفيقة دربي، سميرة اليوسف، وهي تتكبد المتاعب الكبيرة في أداء رسالة الحياة والموقف.

مقدمة

يعود جزء من فكرة هذا الكتاب إلى مرحلة أوئل التسعينات من القرن الماضي، عندما جمعني السجن مع كوكبة من السياسيين السوريين المعارضين من: شيوعيين ويساريين وقوميين ناصريين وإسلاميين، وحتى بعض البعثيين، بالإضافة إلى سياسيين كُرد. حيث تفاجأت أنَّ معظم هؤلاء، عدا الكُرد منهم، يفتقرون إلى الكثير من المعلومات عن الشعب الكُردي أو عن الوجود التاريخي للشعب الكُردي في المنطقة، وأنَّ معرفتهم بالكُرد، لا تتعدى تلك التي روّجها النظام والأنظمة العنصرية في المنطقة بعد تشويهها. فقد اقتضت مصلحة النظام أن تبقى مكونات المجتمع متباعدة، متفرقة، تنظر إلى بعضها بعضاً بعين الريبة، حتى يبقى هو الجامع والضّامن لحماية هذا المكون أو ذاك.

وكان من بين هؤلاء المعارضين فئة مُطلعة، لكن فكرها العنصري والشوفيني جعلها تتقصد تشويه الحقائق، بدلاً من أن تساهم في التقارب وتُعزّز الأواصر بين مكونات الشعب السوري، إلى جانب فئة أخرى متنوِّرة منفتحة على الآخرين، لكنهم كانوا يشكّلون أقلية ومعلوماتهم كانت محدودة حول تاريخ الكُرد وما يُطالب به الشعب الكُردي من حرية، ومساواة مع المواطنين العرب في الحقوق والاعتراف بهويتهم القومية، ورفع الحظر عن اللغة والثقافة الكُرديّة. وهنا لابد من أن أستذكر الشخصية الوطنية الفذّة العمالي والشيوعي عمر قشاش لتواضعه، وفكرِه الإنساني المنفتح على الآخر، كما لا بد لي من أن أذكر الشاب، حينها، اليساري راتب شعبو بروحه المرحة وفكره المنفتح، وثقافته العالية، وشفافيته في التعامل. إذ إنني مدينٌ له على ما قدمه من جهدٍ في تدريسي اللغة الإنكليزية داخل السجن.

الجزء الآخر من فكرة الكتاب الذي هو بين أيدي القراء الأعزاء يعود إلى مرحلة بدء الحوارات بين أطراف المعارضة السورية إثر الانتفاضة التي اندلعت في آذار 2011م، وبالتحديد خلال اللقاءات والمؤتمرات العديدة، والتي اصطدمت بها لأنَّ معظم الذين كانوا يحاولون أن يفرضوا أنفسهم على قيادة الانتفاضة، أو أولئك الذين كانوا يُفرضون لقيادتها من خلال تلك المؤتمرات أو أثناء العمل على تأسيس المجلس الوطني السوري، كانوا يحصرون الأزمة السورية في نظام حكم عائلة الأسد، وكأنَّه بزوال النظام ستنتهي المشكلة، الأخطر من ذلك أنهم لم يكن يرون أنَّ المشكلة هي معاناة لكل مكونات الشعب السوري، بل كانوا يختزلونها- فقط -في الأغلبية السنية، ولم يشملوا أويشيروا -عملياً- إلى بقية المكونات إلا من باب المجاملة، الشيء الذي كان يوحي بتعقيد الأزمة، بسبب غياب رؤية وطنية شاملة تؤسس لمشروعٍ وطنيٍ جامعٍ، تجد فيه جميع مكونات الشعب السوري مستقبلها، وضمان حقوقها وأمنها، ويسد المنافذ والطرق أمام أية مجموعة تحاول مستقبلاً الاستفراد بالسلطة، والعودة بالديكتاتورية إلى البلاد. مشروع وطني منفتح يجذب إليه القوى الدولية الفاعلة لتقليل معاناة الشعب السوري، وإنهاء سفك دماء أبنائه، ويضع حداً للدمار الضارب بالبلاد بأقصر وقتٍ ممكن، هذه القوى التي من دون مساندتها لا يمكن تحقيق النصر على النظام، إذ أنَّ الدول الإقليمية ليس من مصلحتها إجراء تغيير حقيقي، كما أنَّها ليست صاحبة القرار، ناهيك عن أن لكل دولة مصالحها الخاصة والمتناحرة، وتتخوف من تأسيس نظام ديمقراطي تتشارك فيه جميع مكونات الشعب السوري من قومية ودينية وطائفية.

لذا في النصف الثاني من عام 2014م أخذت على عاتقي مهمة الخوض في تقديم ما يمكن تقديمه من معرفة عن نشوء الدولة السورية، ومكوناتها، وعن النظام القائم في البلاد، والذي يعود إليه السبب الرئيسي لما يمر به الشعب السوري والقتل والدمار الحاصل اليوم، بعد انتفاضة

الجماهير التي أبت أن تُحكم من قبل أبناء بشار الأسد كما حُكم أباؤهم من قبل والده. وعن دور المعارضة السورية في تفرد نظام البعث بالسلطة في سوريا لنحو 53 عام، وما تسببته ما تسمى بمعارضة الداخل والخارج من أذى ومتاعب للانتفاضة، نتيجة غياب المشروع الوطني المرجو لديها، وعدم توصلها إلى توافقٍ فيما بينها لإنشاء قيادة سياسية وعسكرية على قدرٍ من المسؤولية، واعتماد كل فصيل على دولة إقليمية. وابتغيت من هذا العمل أن يكون معوناً لفهم اللغز السوري كي لا تتكرر التجارب الفاشلة، وألا تعود الحروب الداخلية مستقبلاً، بسبب فقدان الثقة، وعدم القبول بالآخر.

تأتي فصول وأبواب هذا الكتاب لتسلط الضوء على أكثر القضايا حساسيةً، ولتخدم الخروج من هذا النفق المظلم الذي دخل فيه البلاد، ولتساهم في الحد من نزف الدم السوري والدمار الحاصل، وأملاً في تأسيس هوية جديدة لسوريا كي تصبح وطناً نهائياً لكل ابناءها، يعيشون فيه بقدرٍ من المساواة، وفي أجواءٍ من الحرية تضمن للجميع حفظ الكرامة وسبل العيش الكريم.

إن ما يخص هذا الكتاب ويجعله مختلفاً عن أعمالٍ أخرى حول الأزمة السورية، هو أنه يتناول تاريخ نشوء سوريا كدولة، والتحولات السياسية التي مرت بها والعوامل التي أدت إلى الانفجار، من زاوية مكون أساسي في سوريا يعتبر الثاني في البلاد بعد المكون العربي، ألا وهو المكون الكُردي. فيطرح، عدا عن القضايا السورية العامة، مجموعة من القضايا الأخرى التي توضح بشكلٍ أكبر طبيعة وتوجه جميع القوى السياسية التي توالت على حكم سوريا تجاه المكونات المختلفة في البلاد وعلى وجه الخصوص المكون الكُردي.

يتكون الكتاب من ستة أبواب وخاتمة، يدور الباب الأول حول بدايات تشكل الدولة السورية كجزء من المسألة الشرقية التي أنهت السلطنة

العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وكثمرة لاتفاقية سايكس- بيكو التي طالما تهجم عليها معظم حكومات وشعوب دول الشرق الأوسط على مدى قرنٍ من الزمن، وصارت اليوم تتباكى عليها. ويبحث هذا الباب أيضاً في ظهور الأفكار الإصلاحية والقومية في السلطنة العثمانية، ومشاركة العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وإعلان الحكومة الفيصلية في سوريا، وهيمنة الانتداب الفرنسي على سوريا، وكيفية ضم جزء من كُردستان الطبيعية إلى الكيان السوري الناشئ.

الباب الثاني يبحث في مشكلة الانتماء لسوريا، وفشل بناء الدولة الوطنية، يناقش هذا الجزء من الكتاب الوجود التاريخي للأقليات السورية، ويكشف عن عدم تبلور مفهوم الدولة في الفكر القومي العربي، وسيطرة مفهوم الأمة الثقافية (اللغوية) على المكون العربي السني، وكيف انعكس هذا المفهوم على الأحزاب العربية في سوريا، كما ويبحث في مرحلة الانتداب الفرنسي وعدم تمكن الكتلة الوطنية في تطويع المشروع الفرنسي "الاتحاد السوري" لصالح بناء دولة وطنية تعكس التنوع القومي والديني والطائفي في سوريا، كما ويبين دور حزب البعث العائق أمام بناء الدولة الوطنية، خاصةً بعد أن سيطر على السلطة، كما ويقف البحث عند القلق الكُردي حيال الهوية والانتماء إلى الدولة السورية.

الباب الثالث يخص المسألة الكُردية في سوريا؛ يبدأ بنبذة عن كُردستان خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ويعود سبب اختيار هذه الحقبة كنقطة بدء إلى كونها بداية ظهور الشعور القومي لدى مكونات السلطنة العثمانية، وشروع هذه المكونات في العمل لإقامة كيانات تخصها وتحفظ حقوقها بعد قرونٍ من الاضطهاد والبؤس. أيضاً، تُعتبر هذه الفترة ممهدة للاتفاقيات التي قسمت كُردستان وألحقت جزءاً منها بالكيان السوري الناشئ. يهدف هذا الباب إلى تعريف القارئ العربي بجزء

ضروري من تاريخ شعبٍ يُشاركه في كلٍ من سوريا والعراق، ويجاوره في إيران وتركيا، ويبين العلاقات التي كانت تربط الإمارات الكُرديّة مع السلطنة العثمانية والتي كانت تأخذ طابعاً شبه فيدراليٍ، والنهضة الثقافية الكُردية في نهاية القرن التاسع عشر.

ويبحث هذا الجزء أيضاً في جوهر المسألة الكُرديّة في سوريا كقضية أرض وشعب، ويسلّط الضوء على بعض الآراء العنصرية بخصوص تشويه المسألة الكُرديّة، ويكشف عن هشاشتها، وعن خلفيات بعض المشاريع العنصرية حيال الكُرد، ثم يقف عند سياسة اضطهاد الكُرد بهدف محوهم، ودور نظام البعث في ذلك. أيضاً، يظهر المقاومة الكُرديّة لتلك المشاريع العنصرية، كما ويشمل جزء منه دور نظام عائلة الأسد في ممارسة أسوأ أنواع الاضطهاد ضد الكُرد، ومحاولته استخدام الحركة الكُردستانية في بقية أجزاء كُردستان كأوراق تفاوضية في تعزيز سياساته في المنطقة، ويكشف عن الأسباب الحقيقية وراء اندلاع الانتفاضة الكُردية في غرب كُردستان عام 2004م.

فقد حاولت الأنظمة التي حكمت سوريا دائماً تشويه المسألة الكُرديّة في المنطقة، كما قام بعض الأكاديميين وبعض من الذين يعتبرون أنفسهم مختصين في تاريخ الكُرد بتشويه المسألة الكُرديّة بدلاً من المساهمة في التقارب بين شعوب المنطقة وأبناء البلد الواحد، وقامت بعض مراكز الدراسات في بلدان عربية، ومنذ أن بدأت انتفاضات الربيع العربي، بنشر كتب ودراسات وصلت إلى درجة التلاعب ببعض المعلومات بهدف الإساءة إلى المسألة الكُرديّة، وإظهارها وكأنها قضية دخيّلة في المنطقة، وبشكلٍ خاص في سوريا، وبالتالي تعقيد القضايا الوطنية أكثر مما هي عليه حالياً. وما يحز في النفس هو تهافت الكثير في الآونة الأخيرة، ممن اعتبرناهم يوماً معارضين للنظام، على مهنة تشويه الحقائق حول الوجود

الكُردي في سوريا، بعضهم أفرادٌ من مكونات سورية لاقت هي الأخرى قسطاً كبيراً من اضطهاد النظام، حتى أصبحت أعداد هؤلاء «المعارضين المثقفين» تفوق أعداد أقلام النظام في هذا الصدد.

أما الباب الرابع، فيبحث في الانفجار السوري عام 2011م، ويبدأ بكيفية نشوء التسلط في سوريا والمراحل التي مر بها، ومسؤولية المعارضة السورية ومساهمتها في نشوء التسلط، كما ويلقي الضوء على الأسباب الرئيسية والمباشرة، كالاحتكارات الاقتصادية، في حدوث الانفجار السوري، ويقف عند الأسباب الذاتية للانتفاضة، ودور الكُرد فيها، وكذلك التدخلات الاقليمية، وتفرج القوى الدولية والتي حالت دون تحول الانتفاضة إلى ثورة حقيقية.

البابان الخامس والسادس يسلطان الضوء على عددٍ من القضايا التي يكتنفها الغموض لدى المعارضة العربية السنية، والتي تُفزِع المكونات السورية الأخرى، كالموقف من المسألة الكُرديّة، والعلاقات المريبة التي تجمع المعارضة مع الحكومات التركية، كما ويكشف عن الدور التاريخي للحكومات التركية في استغلال المسألة السورية منذ مرحلة الانتداب، واستغلالها للمعارضة الحالية لتأمين مصالحها في الإقليم، كما ويلقي الضوء على المواقف الفعلية والغامضة لتلك المعارضة من بعض المفاهيم مثل دولة المواطنة، والطريقة العملية لتأسيس النظام الديمقراطي، ويتضمن الباب السادس عدد من الاقتراحات للخروج من الأزمة، وحلولاً لوضع أسس للدولة الوطنية كمخرج للحفاظ على وحدة سورياً شعبا وتراباً، وهنا أيضاً تعرض الديمقراطية التوافقية وشكل الدولة الفيدرالية، كما ويتضمن مختصراً للتجربة السويسرية في حكم الدولة.

اعتُمد في هذا الكتاب على عدة مناهج علمية، فقد أستُخدمَ المنهج الوصفي التحليلي من خلال وضع الأحداث والظواهر في سياقها التاريخي

والاجتماعي، والعلاقات التي تربطها ببقية الظواهر والأحداث على المستويات السياسية والاقتصادية، والتأثيرات المتبادلة، كما استُخدم النقد العلمي لكشف الأخطاء والسياسات التبريرية التي مارسها ويمارسه النظام، وأعمال مثقفي النظام، وهنا يجب ألا ننسى بأن المعارضة السورية تتحمل قسطاً من المسؤولية من خلال سياساتها التبريرية، لهذا تشملها الدراسة أيضاً.

واجهت كتابة هذا العمل العديد من الصعوبات، وتأتي في الدرجة الأولى عدم توافر المراجع المطلوبة، وكذلك عدم توفر احصائيات تطلبتها الدراسة. لأنَّ النظام لا ينشر جميع الإحصائيات، ويعتبرها كأسرار الأمن القومي، خاصةً تلك المتعلقة بنسبة كل مكون من مكونات المجتمع السوري إلى مجموع السكان، وحتى الإحصائيات التي تنشر حول التنمية السكانية والاقتصادية يكتنفها الكثير من عدم المصداقية. شكلت عدم دقة بعض المعلومات في العديد من المصادر صعوبة أخرى أمام هذا البحث، لذا تطلبت المقارنة مع مراجع أخرى واسترجاعها إلى الظروف والاحداث التي جرت في تلك الفترة التاريخية المعنية. وبالرغم من تخصيص الكثير من الجهد والوقت في إنجاز هذا الكتاب ليكون في أفضل صورة، إلا أنَّ العمل المقدم يعاني من بعض الثغرات، منها ما كانت خارج إرادة الباحث لعدم توفر المواد المطلوبة، ومنها ما يرتبط برؤى الباحث وأدواته البحثية والتي قد تكون موضع جدل لبعض القراء الأعزاء وانتقاداتهم، والتي ينتظرها الباحث على العنوان الالكتروني في نهاية المقدمة.

هنا أود أن أشكر كل من قدم العون والمساعدة في إنجاز هذا الكتاب، من خلال المشاركة في القراءة وتقديم الدعم العلمي. وهنا لا بد من ذكر الأستاذ والباحث جوان فداء الدين حمو الذي خصص أوقات طويلة للمراجعة العلمية وتقديمه للعديد من الملاحظات القيمة والتي أغنى

الكتاب بها. وكذلك كل من قدم المشورة والإدلاء إلى المراجع أو قام بتقديمها، وهنا لا بد من أن أشكر الدكتور علي صالح ميراني. كما وأخص بالشكر كلاً من الأستاذ والأديب خالد جميل محمد لتدقيقه اللغوي للباب الثاني، وكذلك الأديب والشاعر إبراهيم اليوسف على مجهوده الكبير في التدقيق اللغوي لبقية الأبواب، كما وأخص بالشكر أيضاً كل من قدم المساعدة في الأعمال الفنية وإدخال النصوص إلى الكمبيوتر، وهنا لابد من ذكر الصحفي إبراهيم آدم، وفي التصميم الداخلي الأستاذ سيراج علي. وفي الختام أتمنى ان أكون قد وفقت في إنجاز هذا الكتاب، وحققت الغاية التي جاء من أجلها، وساهمت في احداث مناقشة ومراجعة لدى المهتمين بهذا الصراع، وأن يجد هذا الكتاب مكاناً له في المكتبة التاريخية.

عبدالباقي صالح اليوسف

السليمانية- إقليم كوردستان

2016/6/14

abdyoussef54@gmail.com

الباب الأول

نشوء الدولة السورية

تمهيد

عندما يؤتى على ذكر سوريا، يتصور المواطن السوري العادي أنَّ بلاده دولة قديمة، تاريخها يعود إلى مئات السنين بل إلى آلاف السنين، وأنّ هناك أجزاء مستقطعة من بلاده، وأنها (أي بلاده) لا تزال مهددة نتيجة أطماع خارجية. ومن المفارقات العجيبة، أنَّ قلة من السوريين يعرفون القصة التي أُنشئ بموجبها الكيان السوري، كما أنَّه من المفارقات الغريبة أن يغضَ العارفون نظرهم عن الحقائق التاريخية، أو ينزلقوا إلى مواقف النظام. يعود السبب في ذلك إلى الثقافة الأُحادية التي فرضها النظام البعثي، وقمعه للرأي الحر، هذا النظام الذي يحكم سوريا منذ بداية ستينات القرن المنصرم، والذي قام بتغييّر مناهج التاريخ في المدارس والجامعات، وأعاد كتابتها وفق مناهجه وبحسب مزاجه، وبما يتوافق مع أيديولوجيته القائمة على نفي وصهر الآخر، وهذا ما أثّر في تكوين ثقافة وذهنية وشخصية الإنسان السوري الذي يصيبه الخوف والارتباك والفزع عندما يصطدم بالحقائق والوقائع.

لم يقتصر هذا على التاريخ فحسب، بل على جميع مناحي حياة الإنسان السوري، حيث غُرس في ذهنية المواطن السوري الخوف من كل ما هو حوله من شعوب وبلدان، وحتى من البلدان العربية، كما امتد إلى أن تتشكك المكونات السورية بعضها من بعض، فتشكلت في ذهنية المواطن السوري نظرية المؤامرة، وأصبحت قاعدةً لتفسير كل حادثٍ أو حتى ظاهرةٍ طبيعية كالجفاف. فقد فرض النظام على المجتمع السوري بجميع مكوناته ثقافة شمولية مبنية على أيديولوجية الحزب الحاكم، والقائمة على مفهوم: أمة واحدة، وقومية واحدة، وشعب واحد.

يرفض حزب البعث التعدد الثقافي في إطار الوطن الواحد حتى على مستوى العالم العربي، بل إنَّ دستور هذا الحزب، الذي يسترشد منه

النظام، يفرض صهر جميع هذه المكونات في إطار الثقافة العربية أي المكون العربي، لهذا نرى أنّ الدستور السوري لا يقر بوجود مكونات أخرى عدا المكون العربي في سوريا (المادة الأولى من الدستور السوري)، وهذا يعني إلغاء المكونات الأخرى.

كما مارس نظام البعث سياسة الإقصاء بحق المكونات السورية، وبشكل خاص المكون الكُردي في أجواء خُيِّمَ عليها التجاهل وأحياناً تشويه حقيقته، وهكذا ظلّ المواطن السوري بعيداً عن أي معرفة حقيقية بوجود مكونات أخرى، وما يتعرضون له من سياسات ومشاريع إقصائية ومعاناة، بل اعتراهُ الخوف إذا ما حاول معرفة الحقيقة أو حاول التعبير عن ذاته كفرد أو كجماعة بسبب القوانين والثقافة التي فرضها النظام، ولعدم وجود الحريات العامة ومنتديات ومراكز ثقافية وصحافة تتوافر فيها الحدود الدنيا من الحرية يتمكن من التعبير من خلالها، فحتى الأحزاب السياسية السورية والقومية العربية المختلفة مع حزب البعث في عقيدتها وأيديولوجيتها تبنت نفس المنهج.

وإذا ماتحرك أي مكون سوري إن كان قومياً، أو دينياً، أو مذهبياً، أو سياسياً ليعبّر عن معاناته، ويطالب بإيجاد نظام تتوافر فيه الحدود الدنيا من الحرية ليفسح المجال أمامه للمشاركة في بناء الوطن والمساهمة في التخطيط لمستقبله، سرعان ما تتحرك مؤسسات النظام المختلفة للانقضاض عليه، وإظهاره وكأنّه يتحرك بأوامر خارجية تستهدف النيل من سوريا، وشعبها، ونظامها الممانع «للإمبريالية والرجعية والصهيونية».

وبالرجوع إلى وثائق المحاكمات السورية للمعارضة السياسية، وبشكل خاص لدى محكمة أمن الدولة العليا، وهي محكمة غير شرعية، نجد أنّ هذه المؤسسات، قبل كل شيء، لا تتعامل مع المعتقلين المختلفين سياسياً مع النظام والذين يمارسون النضال الديمقراطي السلمي كمعارضين، بل

تحاكمهم كمجرمين (لأنَّ النظام البعثي يعتبر نفسه الوحيد الذي يمثل الأمة العربية ويحافظ على رسالتها). لقد صدق الدكتور جمال الأتاسي الذي انسحب مبكراً من حزب البعث، بسبب شعاره «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة"، حيث أبدى مخاوفه من أنَّ هذا الشعار، سيؤدي بالبلاد نحو الديكتاتورية، ونفي الآخر.[1] اثبتت الأحداث اللاحقة صحة مخاوفه، فالنظام البعثي اتهم رفاقه المنشقين عنه أو القوميين المنتسبين إلى التيار الناصري بالعمل ضد الوحدة العربية، والشيوعي أو المنتسب إلى التيار اليساري بالعمل ضد النظام الاشتراكي في سوريا، واتُّهم الكُردي حتى إذا كانت مطالبه تختصر على رفع الحظر عن اللغة والثقافة الكُردية بالعمل على «اقتطاع جزء من سوريا وإلحاقها بدولة أجنبية»[*]، ومن دون ذكر اسم الدولة المراد الإلحاق بها، كما أنَّ هؤلاء المعارضين جميعاً كانوا ومازالوا يحاكمون بتهمة «معاداة الحرية».

لم يكن مستغرباً أن يقوم الرئيس بتشويه الحقيقة عندما وصف انتفاضة أهل درعا في بداية الثورة السورية في شهر مارس/ آذار عام

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970، أربيل: مطبعة وزارة التربية، 2004، ص196.

(*) اعتقل الكاتب ضمن مجموعة من أعضاء عدد من الأحزاب الكُردية عام 1992م، عندما قامت القيادة المشتركة لتلك الأحزاب بإصدار بيان سياسي بشكل ملصق وبمناسبة الذكرى الثلاثين لسحب الجنسية السورية من نحو 120 ألف كُردي، مطالبين فيها بضرورة إعادة جنسيتهم وتعويضهم عن الضرر الذي ألحق بهم زوراً وبهتاناً، وعند تقديمهم لمحكمة أمن الدولة العليا اتُّهموا كبقية المعتقلين الوطنيين من قبل المدعي العام بعدد من التهم مثل مناهضة أهداف الثورة، والعمل على تغيير النظام الديمقراطي في البلاد عن طريق العنف، ومعاداة الحرية، وغيرها من الاتهامات الباطلة التي لا تمت إلى الحقيقة بأي صلة، وكالعادة بما أنهم كُرد، فقد وجهت إليهم تهمة إضافية وهي «العمل على اقتطاع جزء من سوريا»، و «إلحاقها بدولة أجنبية».

2011م بتدخل القوى الخارجية في شؤون بلاده بسبب مواقفها الممانعة «للمشاريع الإمبريالية والصهيونية»، لطالما رافقت هذه المعزوفة نشوء حزب البعث.

ولهذا فإنّ المقصد والمُراد من هذا العمل هو رفع الستار عن بعض الجوانب التي يجهلها كثيرون من أبناء الشعب السوري نتيجة سياسة النظام في طمس الحقائق وتشويهها بما يخدم مصالحه، ويقوّض مصالح باقي المكونات في سوريا، هذه السياسة التي باتت تهدد مستقبل البلاد.

الفصل الأول

سوريا: التسمية والمصطلح

إضاءة تاريخية وجغرافية

لم يشهد التاريخ وجود دولة أو شعب غُلِبَ عليه طابع قومي معين في هذه المنطقة الجغرافية التي تسمى اليوم بسوريا، فقد مرت عليها حضارات عديدة، كما أصبحت ساحةً للكثير من الحروب العالمية والغزوات الأجنبية وتقسيماتها الجغرافية، وما أنتجته من تكوين جماعات مستقلة بعضها عن بعض، «كل ذلك كان عملاً في تكوين قوميات مختلفة لها مميزاتها الجنسية والاجتماعية والدينية التي حالت بين سوريا وتكوينها شعبا واحداً»[1]، ولم يشهد التاريخ أنها كانت وحدة سياسية، بل كانت وحدتها تفرض عليها دائماً بإرادة سلطة خارجية، أي أنَّها كانت إما جزءاً من دولة كبيرة، أو مجزَّأةً بين دولتين أو أكثر. وقديماً لم تصبح مركزاً لدولة إلا في عهد الدولة الأموية، حتى الأمويون لم يكونوا من سكان سوريا الأصليين.[2]

إنَّ اسم سوريا يونانيٌ في شكله، وفي العصر الروماني كان يطلق اسم سوريا على المنطقة الجغرافية الممتدة بين غربي الفرات ومصر.[3] أما شرقي الفرات حتى دجلة فكانت ولاية رومانية باسم (ميزوبوتاميا) أي منطقة مابين النهرين.

---

(1) مجيد خدوري، المسألة السورية، الموصل: مطبعة أم الربيعين، 1934، ص4.

(2) د. فليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، بيروت: دار الثقافة، د.ت، ص61

(3) د. فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، المرجع السابق، ص80

وفي عهد الدولة الإسلامية كان هناك إقليم الشام، وكان يشمل لبنان وفلسطين وجزءاً من الأردن ودمشق وحمص وحماة، وشرقاً حتى الفرات، ولم يشمل حلب شمالاً. وهذا ما يؤكده د. علي سلطان في كتابه (تاريخ سوريا).[1] أما في عهد السلطنة العثمانية يُنظَر إلى الخريطة رقم (1): ولاية سوريا حسب التقسيمات الإدارية العثمانية، في نهاية الباب.

بدأ استخدام مصطلح سوريا الكبرى، ومن ثم الهلال الخصيب، في أواخر العهد العثماني، ومع ظهور الفكر القومي عند المسيحيين السوريين في لبنان ودمشق وحلب، «بعد أن خرجوا عن عوالمهم الطائفية المغلقة ليمنحوا ولاءهم لتلك الأمة (أي الدولة) التي كانوا يفكرون لا بل يحلمون بها» حسب تعبير ألبيرت حوراني.[2]

كانت فرنسا ترى أنَّ لها الحق في التدخل في سوريا، ويعود هذا لعهد ملك الفرنجة حاكم الإمبراطورية الرومانية (الملك شارلمان) والامتيازات التي حصل عليها من هارون الرشيد، الخليفة العباسي، الذي أرسل الأول مفاتيح كنيسة القيامة، وأيضاً إلى مرحلة الحملات الصليبية الأولى والتي كانت معظمها من الفرنسيين الذين أسسوا لهم ممالك لاتينية في الساحل السوري، القدس وفلسطين.[3]

توثقت العلاقات الفرنسية مع سوريا في عهد ملك فرنسا (فرانسوا الأول) عندما حصلت فرنسا على امتيازات من الباب العالي عام 1535م، وبموجب هذه الامتيازات أصبحت فرنسا حامية للمسيحيين الكاثوليك في

---

(1) د. علي سلطان، تاريخ سوريا. دمشق: دار طلاس، 1987، ص12 .

(2) البيرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798- 1939، بيروت: دار النهار للنشر، د.ت، ص328.

(3) د. علي سلطان، تاريخ سوريا، المرجع السابق، ص 73.

السلطنة العثمانية، واستناداً إلى ذلك بدأت الإرساليات التبشيرية تتجه نحو المنطقة، وبمرور الوقت توثقت هذه العلاقات بشكلٍ أكبر.

في اتفاقية سايكس- بيكو حاول الفرنسيون توسيع حدود ولاية سوريا العثمانية لتضم طرق آسيا الداخلية لتصل إلى العزيز، ومرعش، وديار بكر، وجزيرة بوتان (جزيرة ابن عمر)، حتى يتمكنوا من ضم منطقة كركوك النفطية (أي ولاية الموصل). يُنظَر إلى الخريطة رقم (2)، اتفاقية سايكس–بيكو، في نهاية هذا الباب.

وبما أنَّ الاثنيات القومية لم تكن قد انصهرت تماماً في الثقافة الإسلامية العربية[1]،حيث لم تكن اللغة العربية سائدة في دمشق وحلب حتى في القرن السادس عشر الميلادي، استمرت استجابة هذه الإثنيات القومية والأقليات الدينية والطائفية في سوريا مع المصالح الفرنسية بالرغم من سيادة السلطنة العثمانية، وظهرت حركات سياسية عديدة رفضت الانتماءات القومية العربية رغم تكلمها باللغة العربية، حيث كان الانتماء الديني والطائفي والمناطقي أكثر قوةً لديها.

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى شنَّ الجيش البريطاني الحرب على فلسطين وسيناء، وفي إطار هذه الحملة احتلوا دمشق في نهاية أيلول عام 1918م، بعدها احتلوا حلب، واستسلمت السلطنة العثمانية لبريطانيا في 30 تشرين الأول عام 1918م، وبعد الاستسلام باسبوعين دخلت القوات الفرنسية والإيطالية استانبول دون أي مقاومة عثمانية، وأصبحت العاصمة العثمانية تحت احتلال الحلفاء.

بعد استسلام السلطنة العثمانية، بدأت دول الحلفاء المفاوضات فيما

---

(1) د. فليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة الدكتور كمال اليازجي. بيروت: دار الثقافة، د.ت، ص 784.

بينها لتقسيم أراضي السلطنة، وكانت سوريا بحسب اتفاقية سايكس-بيكو من حصة فرنسا، لهذا وصلت القوات الفرنسية إلى الكيان السوري الوليد في عام 1919م لتحل محل القوات البريطانية، وفي آذار عام 1920م تنازلت السلطنة العثمانية رسمياً عن أراضي الكيان السوري للفرنسيين، وفي عام 1922م أصدرت عصبة الأمم صك الانتداب الفرنسي على سوريا.

يمكن القول إنَّ الكيان السوري من الناحية القانونية تأسس في آذار عام 1920م وأخذ صبغة القانون الدولي في مؤتمر سيفر عام 1920م، وبالرغم من هذا، لم يكن له نظام حكم واضح. كانت المناطق الساحلية من سوريا خاضعة للادارة الفرنسية المباشرة، وكذلك الجزيرة السورية (محافظة الحسكة) والرقة رغم أنهما كانتا مدرجتان ضمن منطقة النفوذ الفرنسي حسب تقسيمات اتفاقية سايكس-بيكو، أما المنطقة الداخلية والتي سميت بالمملكة العربية السورية بموجب قرار المؤتمر السوري الذي انعقد بدمشق في 8 آذار عام 1920م لم تكن لها أي صفة قانونية، والخارطة المنشورة تحت اسم المملكة العربية السورية لا تمس الواقع الحالي، لأنَّ هذه المملكة لم تشمل سوى أربعة مدن هي دمشق، وحمص، وحماة، وحلب.

«إن أراضي الجمهورية السورية لا تتطابق اليوم مع البقعة الجغرافية التي كان يُطلق عليها بلاد الشام أيام العباسيين، ولم يكن شرق الفرات يوماً تابعا لبلاد الشام وكانت تسمى بالجزيرة الفراتية وتابعة لولاية الموصل»[1]، وأحياناً كانت تابعة لولاية ماردين.

إنَّ التقسيمات السياسية التي قام بها الاستعمار الأوروبي لهذه المنطقة لم تكن عادلة، لأنَّه لم يؤخذ فيها التوزع الإثني والتاريخي بعين

---

(1) درية عوني، عرب وأكراد خصام أم وئام، القاهرة: دار الهلال، 1993.

الاعتبار، بل اهتمَّت بالدرجة الأولى بمصالحه فقط، لهذا خلقت كيانات عديدة حدودها لا تتطابق مع طابعها الإثني، والقومي. وقد تمسَّكت الأنظمة والشعوب بتلك التقسيمات رغم أنَّها أبدت عدم رضاها في أماكن أخرى، وهي بموقفها المتناقض هذا وضعت نفسها في مواقع الدول المستعمرة، لذا لم تتمكن من بناء أمم، كما أصبح ذلك التقسيم عامل عدم استقرار وعائقاً حقيقياً أمام تفاهم وإخاء شعوب المنطقة، بل حتى بين مكونات البلد الواحد، وما تشهده سوريا اليوم من حرب اهلية ذو طابعٍ طائفيٍ وقومي هو انعكاسٌ طبيعيٌ للنظام السياسي الذي فرض على مكونات سوريا، ونتيجةٌ للاندفاع القومي العاطفي لنخبة من المكون العربي لم تُعِر الاهتمام والاحترام لخصوصية المكونات الأخرى، هذه الأكثرية ورغم مرور عدة عقود من حكمها لم تستطع مراجعة ذاتها والانفتاح على بقية المكونات.

عودة إلى الوراء قليلاً: ظهور الأفكار الإصلاحية والقومية في السلطنة العثمانية

حاولت السلطنة العثمانية إجراء بعض الإصلاحات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستعانت ببريطانيا لهذا الغرض، إلا أنَّ السلطنة لم تتمكن من مواكبة الدول الغربية، واستمرت في الحروب الخارجية والداخلية، ورغم الأتاوات الكبيرة التي كانت تفرض على سكانها، فقد وقعت السلطنة في أزمة مالية كبيرة نتيجة تراكم الديون عليها من قبل بريطانيا وألمانيا وفرنسا، فقد أعلنت عن إفلاسها في عام 1878م، مما اخضعها لسيطرة «اللجنة الأوربية لقروض السلطنة».[1]

ورغم إفلاس السلطنة العثمانية، إلا أنَّها استمرت على حساب التناقضات في المصالح ومناطق النفوذ بين اللاعبين الأوربيين الرئيسيين. وبسبب تشدد التعسف والظلم القومي والاجتماعي حدثت حركة نهضوية تحررية لدى شعوب السلطنة، وشمل هذا النضال التحرري جميع أطيافها، مثل شعوب البلقان وبلاد العرب والأرمن والكُرد، والترك أيضاً، ورغم كل هذا لم تقم السلطنة بإجراء إصلاحات سياسية كمنح حقوق لمكوناتها القومية، وإعادة بنائها على أسس جديدة، بل استمرت في سياساتها القمعية حيال مطالب شعوبها، وفي إخماد حركاتها المسلحة من خلال إعلان الحرب عليها.

في أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني (السلطان الرابع والثلاثون للسلطنة العثمانية)، ورغم الرقابة الصارمة على تعقب الأفكار

---

(1) أيوب بارزاني، المقاومة الكُردية للاحتلال 1914-1958، بيروت: دار نشر حقائق المشرق، 2002، ص17.

الإصلاحية والديمقراطية[1]، تغلغلت الأفكار القومية بشكل كبير في معظم أنحاء السلطنة من خلال طلبة الجامعات، ونتيجة احتكاك المثقفين والطلبة الدارسين في الدول الأوربية، أو من خلال البعثات الدبلوماسية، وإنشاء أصحاب هذه التوجهات النوادي والجمعيات والمؤسسات لنشر أفكارهم. كان من أهم هذه التنظيمات جمعية «تركيا الفتاة» التي تأسست في باريس وانضمت إليها فيما بعد جمعية «الإتحاد والترقي» والتي كانت تهدف إلى الإصلاح السياسي في السلطنة، وكان من بين المؤسسين، أتراك، وعرب، وكُرد، وألبان، وكان من مؤسسيها الكُرد الأوائل: عبد الله جودت وإسحق سكوني.

ومع امتداد نفوذ جمعية «الاتحاد والترقي» في السلطنة العثمانية، تمكن الاتحاديون من تشكيل ضغط على السلطان عبد الحميد، وفرض إعلان دستور جديد للبلاد بدلاً عن الدستور الذي كان قد أعلن عنه عام 1878م، وبموجب الدستور الجديد تمكن الاتحاديون من السيطرة على أغلب مقاعد المجلس النيابي.

كان حزب الاتحاد والترقي يحظى بدعم القوميين الكُرد والعرب والشعوب الأخرى، وقد ساندوا في عزل السلطان عبد الحميد، وهكذا كانت العلاقة جيدة في الأشهر الأولى من حكم الاتحاديين لتركيا في عام 1908م، وكان القوميون الكُرد والعرب بشكلٍ خاص يأملون من القادة الجدد منح الأقليات القومية حقوقها، طالما كانوا قد وعدوهم، فكان المناضلون العرب يأملون بالإصلاحات الداخلية والمشاركة في إدارة شؤون السلطنة ولو «على غير قدم المساواة مع الترك على أنَّهم يشكلون نصف

(1) جليلي جليل، نهضة الأكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أربيل: رابطة كاوا للثقافة الكُردية، 1986، ط1، ص10.

سكان الإمبراطورية».[1] ومن جانبهم كان قادة الاتحاد والترقي يظهرون مساندتهم لآمال الكُرد وغيرهم من الأقليات القومية، «فقد تم إنتخاب سيد عبد القادر* رئيساً لمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني».[2]

وفي تموز عام 1908م أُزيح السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم بشكل نهائي إثرَ انقلاب عسكري قام به حزب «تركيا الفتاة»، بهدف إجراء إصلاحات، إلا أنَّه وبعد أن وطدوا أقدامهم في السلطة بدأت نزعتهم الشوفينية حيال حقوق الشعوب الأخرى بالظهور، مما أحدث عدم الثقة لدى الجمعيات الثقافية والسياسية لتلك الشعوب، ومن بينها جمعية «التعالي وترقي كُردستان».

وبعد سيطرة تركيا الفتاة على زمام السلطة بدأت مواقفها تتغير، وتملصت من وعودها السابقة، وأصبحت النزعة القومية المتطرفة تطغى على مواقفها وتصرفاتها، وانعكس ذلك في الدستور الجديد الذي فرضته على السلطان عبد الحميد، فهذا الدستور لم يراعِ التعددية القومية في السلطنة، واستهدف إدماج جميع المكونات في القومية التركية[3] في وقتٍ كانت الحركات السياسية والثقافية للشعوب غير التركية في السلطنة تتطلع إلى نظام حكمٍ لامركزي. هذه النزعة القومية المتشددة التي ظهرت لدى قادة تركيا الفتاة، ومساعيهم إلى تتريك الشعوب غير التركية، وشروعهم «لعقد القروض الخارجية وإنفاقها على

---

(1) توفيق برّو، القضية العربية في الحرب العالمية الاولى 1914-1918، دمشق: دار طلاس، 1989، ص 34.

(*) سيد عبد القادر هو عبد القادر أفندي الشمزيني الذي أصبح رئيساً لمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني حينها، وكان رئيس اللجنة المركزية للجمعية الكُردية.

(2) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ترجمة د. عبدي حاجي ، دهوك: دار سبيريز للطباعة والنشر، 2006، ص 165.

(3) توفيق برو، القضية العربية في الحرب العالمية الاولى 1914-1918، ص36.

الجيش»[1] للهيمنة على الشعوب الغير التركية بدلاً من صرفها في مجال التنمية الاقتصادية، خلق ردود فعل سلبية لدى الحركة السياسية والثقافية لشعوب السلطنة مثل الكُرد، العرب، الشركس، والأرمن.

العلاقات الجيدة بين القوميين الكُرد والعرب والحكام الجدد من حزب تركيا الفتاة لم تدم طويلاً، فبعد أن رسَّخ الأتراك الاتحاديون موقعهم في السلطة بدؤوا يهمشون ممثلي المكونات الأخرى، فبالرغم من أنَّ المكون العربي كان له حجم كبير ويشغل في مجلس المبعوثين (النواب) كتلة كبيرة، لم تُسند إليهم المراكز المهمة في السلطة، وحتى بعض المراكز التي كانت قد أسندت إليهم في العاصمة تم إقصاؤهم منها، وبشكلٍ خاص في وزارتي الخارجية والداخلية[2]، فحتى وزارة الأوقاف انتزعوها من الوزير العربي.

على الجانب الكُردي، تحرك الحزب في الولايات الشرقية من السلطنة العثمانية بهدف إثارة الخلافات بين الكُرد والأرمن، ومن جهةٍ أخرى، عمل على إثارة الخلافات بين الزعماء الكُرد. وفي عام 1911م قامت الحكومة التركية «بحل الجمعيات التنويرية والسياسية الكُردية كافة، واعتقلت قادتها وأغلقت الصحف والمدارس الكُردية».[3] وهكذا استمرت السلطنة في أزمتها، حيث كان يُطلَق عليها قبل نشوب الحرب العالمية الأولى «الرجل المريض».

كانت شرارة الحرب العالمية الأولى في حزيران عام 1914م قد انطلقت نتيجة اغتيال (فرانز فرديناند) ولي عهد المملكة النمساوية المجرية في مدينة سراييفو في البوسنة، على يد أحد القوميين الصرب حينما كان ولي العهد يقود سيارته، فاعتبرت الدولة النمساوية المجرية

---

(1) مجيد خدوري، المسألة السورية، مرجع سابق، ص 49.

(2) مجيد خدوري، المسألة السورية، مرجع سابق، ص51.

(3) م.س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، مرجع سابق، ص 166.

الدولة الصربية مسؤولة عن هذا الاغتيال، هذا ما أدى بروسيا إلى التدخل لمناصرة صربيا بدعم من فرنسا، وتحركت ألمانيا ضد كل من روسيا وفرنسا، وفيما بعد دخلت بريطانيا إلى الحرب إلى جانب روسيا وفرنسا، وهكذا بدأت الأحلاف بالتشكل، حيث وقفت السلطنة العثمانية إلى جانب دول المحور أي المانيا والنمسا وبلغاريا، وهذا ما أدى بروسيا إلى إعلان الحرب ضد السلطنة العثمانية.

لكن في الحقيقة جاءت الحرب العالمية الأولى نتيجة اختلال توازن القوى بين الدول الرأسمالية الغربية[1]، التي كانت قد دخلت مرحلة الإمبريالية. ففي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تحتلان الموقعين الأول والثاني للسلع الصناعية، وكان إنتاج ألمانيا يزيد بكثير عن حاجة أسواقها الداخلية، لذا بدأ التصادم مع كل من بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تسيطران على معظم أسواق العالم، وقد اشتد الصراع بشكلٍ خاص على الممتلكات الآسيوية للسلطنة العثمانية، والإمبراطورية الفارسية لما كانتا تعانيان من صراعٍ سياسيٍ وعسكريٍ فيما بينهما على مدار عدة قرون، إلى جانب تخلفهما الصناعي والإداري والاقتصادي والاجتماعي، وخاصةً الصراعات العسكرية الداخلية مع المكونات القومية والدينية، وتذمر شعوبهما من الضرائب والآتوات التي أثقلت كاهلها، فكانت مشاركة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا وحلفائها بمثابة الطلقة الأخيرة في جسدٍ هامدٍ.

خلال الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في عام 1916م حصل تفاهم بين كل من بريطانيا وفرنسا ومن ثم مع روسيا لتقاسم ممتلكات السلطنة العثمانية، توج هذا التفاهم بالاتفاقية التي سميت فيما بعد باتفاقية «سايكس– بيكو» بعد أن انسحبت روسيا من الحرب في أكتوبر عام 1917م.

---

(1) كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، بيروت: دار الفارابي و أربيل: دار آراس، 2013، ط3، ص21.

الفصل الثالث

العرب يشاركون في الحرب العالمية الأولى

توضح في ما سبق الدور الذي لعبه المثقفون والمتنورون والجمعيات العربية في إطار الحركة الإصلاحية الناشئة في السلطنة العثمانية، ومشاركة العديد من الشخصيات الفكرية العربية في جمعية «الاتحاد والترقي». مع سيطرة الاتحاديين على السلطة في السلطنة، بدأت مواقفهم تتغير حيال بقية المكونات العثمانية، وبشكلٍ خاص حيال العرب خاصة وأنَّهم كانوا يشكلون نسبة كبيرة في السلطنة. وتبين كيف أن الاتحاديين مارسوا سياسة مغايرة للوعود التي سبقوا أن وعدوا بها المكونات العثمانية ومن بينهم ممثلي المكون العربي، ويبدو أنَّهم وضعوا نصب أعينهم تتريك بقية المكونات غير التركية في السلطنة، مما تسبب بنوع من الحساسية وعدم الرضا، بل الإحباط لدى المكون العربي.

بعد أن دخلت السلطنة العثمانية الحرب العالمية الأولى وحسمت موقفها إلى جانب دول المحور بقيادة ألمانيا، حاول الاتحاديون التقرب من العرب وتنفيذ بعضٍ من مطالبهم كتوظيف بعض الشخصيات في مؤسسات الدولة، وإرسال ولاة جدد لكسب دعم العرب في الحرب كجمال باشا (الذي لم يستطع كسب ود العرب فلُقِّب بـ السفّاح)، كما قام السلطان بإصدار نداء عليه إمضاء العديد من رجال الدين الإسلامي المعروفين حينها، دعا فيه المسلمين إلى واجب الجهاد المقدس ضد الإنكليز وحلفائهم.

لم يشارك العرب بالشكل المطلوب في الحرب إلى جانب العثمانيين، في هذه الأثناء اتصلت بريطانيا مع العرب بهدف تحريضهم على السلطنة العثمانية، وكسب ودهم، وبالتالي إشراكهم إلى جانب الحلفاء ضد دول

المحور. وجدت بريطانيا ضالتها في الشريف حسين بن علي، الذي كان قد تسلّم إمارة مكة، وكانت عائلته في نزاعٍ مع السلطان العثماني بسبب انتزاع الأخير إدارة مكة من يدها وإسنادها إلى موظف من قبل السلطان.

من جهةٍ أخرى، ولكون الشريف حسين بن علي ينحدر من سلالة الهاشميين، فقد كان كسب موقفه مفيداً جداً لبريطانيا، فبإعلانه الجهاد على الترك سيكون لذلك وقعاً مؤثراً وكبيراً بين المسلمين عامة والعرب بشكلٍ خاص، إضافة إلى ذلك سيكون عاملاً لكسب رضا المسلمين الهنود الذين تأثروا بنداء الخليفة الإسلامي الذي بُويع من قبل العديد من العلماء المسلمين. بدأ الإنكليز بنسج العلاقات مع الشريف حسين، وكُلّف بهذا الغرض المندوب السامي البريطاني في مصر (سير هينري مكماهون).

بحسب العديد من المصادر، وعدَ الجانب البريطاني الشريف حسين بمساندته في إنشاء إمبراطورية عربية على شكل اتحاد فيدرالي برئاسته، ويتكون من بلاد الشام والعراق والحجاز. وحول حدود هذه الدولة رأى الجانب العربي بأنَّ تبدأ الحدود من الجنوب الغربي للصحراء المصرية، ومن الغرب من البحر الأبيض المتوسط، أما من الشمال فتشكل خطاً مستقيماً يصل شمال حلب بالموصل ثم ينكسر نحو التقاء نهر الفرات مع نهر دجلة، ويمتد إلى مصبها في الخليج الفارسي، ما عدا المستعمرة البريطانية في عدن. بينما وبحسب مراسلات مكماهون للشريف حسين، يؤكد الجانب البريطاني أنَّ شمال حلب ومقاطعة ميرسين وإسكندرونة وبلاد الشام الواقعة غربي مدينة دمشق وحماة وحلب ليست بعربية، وأنَّ الدولة العربية التي وعد بها الإنكليز لن تشمل هذه المناطق.

بعد حصول التفاهم بين الجانب البريطاني والشريف حسين بن علي، أعلن الأخير الثورة ضد الخلافة العثمانية والوقوف إلى جانب بريطانيا في

حربها ضد دول المحور، وبرَّر الشريف حسين موقفه هذا بالظلم والجور الذي مُورس في السلطنة، والصعاب التي آلت إليها الظروف المعيشية التي حلت بالشعوب الإسلامية وبشكلٍ خاص العرب.

لم يكن لدى الشريف حسين عند إعلان الثورة أي معلومات عن الاتفاقية البريطانية الفرنسية الروسية لتقسيم الممتلكات الآسيوية للسلطنة العثمانية إلى أن قام حكام روسيا الجدد (البلاشفة) بالكشف عن العديد من الاتفاقيات الدولية السرية بما فيها الاتفاقية التي سميت فيما بعد باسم سايكس- بيكو.

أبدى الشريف حسين امتعاضه من هذه الاتفاقية لكونها تتعارض مع طموحاته في إقامة إمبراطورية عربية يرأسها هو بنفسه، وتلاشت طموحاته أمام الاتفاقية البريطانية- الفرنسية، حيث اتضح له جيداً استحالة إقامة امبراطورية عربية في ظروف ما بعد الحرب، لذا وضع الشريف حسين خطة مع أبنائه بمثابة منهجٍ للأسرة، وبموجب هذه الخطة يصبح علي ابنه الأكبر خلفاً لوالده على الحجاز، والابن الثاني عبد الله ملكاً على العراق، والابن الثالث فيصل ملكاً على سوريا.

الفصل الرابع

الأمير فيصل ملكاً على سوريا

عند انعقاد مؤتمر الصلح في باريس في فبراير عام 1919م حضره الأمير فيصل رغم معارضة فرنسا لحضوره في البداية، ألقى كلمة في المؤتمر، طالب فيها باستقلال البلاد العربية، إلا أنَّه لم يتمكن من كسب موقف القوى الفاعلة، لذا كان صدى خطابه غير إيجابي بين أقطاب القوى المنتصرة في الحرب، خاصةً لدى الجانب الفرنسي، بسبب ارتياب الفرنسيين من العلاقات التي تجمع الشريف حسين مع بريطانيا، وتخوفها من أن تحتفظ بريطانيا بسوريا خاصةً وأن الجيوش البريطانية هي التي طردت العثمانيين من سوريا ولبنان وفلسطين، وكذلك لحدوث بعض الخلافات بين بريطانيا وفرنسا وبشكلٍ خاص حول ما كان متعلقاً بولاية الموصل، والتي كانت تطالب بها بريطانيا.

عاد الأمير فيصل إلى المنطقة وهو غير راضٍ عن موقف دول الحلفاء وبشكلٍ خاص موقف كل من بريطانيا وفرنسا، وفي بيروت خاطب الأمير مستقبليه بحرارة وبخطابٍ حماسيٍ وعاطفي، ناشد فيه المجتمعين بأنَّ «الاستقلال يؤخذ ولا يعطى فعلينا أن نسعى متحدين لأخذ استقلال بلادنا».[1]

في دمشق أعاد الأمير فيصل التأكيد على تقديم التضحيات من أجل أن تحصل الأمة السورية على الاستقلال، وطالب بالتحضير لإيصال رسالة الشعب السوري إلى لجنة الاستفتاء التي ستأتي إلى المنطقة بناءً على طلب الرئيس الأمريكي حينها، وفي هذا المجال عُقد المؤتمر السوري

---

(1) مجيد خدوري، المسألة السورية، مرجع سابق، ص83.

الأول في حزيران من عام 1919م، وحضّ الناس على تقديم العرائض للجنة الاستفتاء، للمطالبة فيها بالاستقلال، ورفض الانتداب الفرنسي على سوريا، والدعوة إلى تأسيس دولة فدرالية (اتحادية)، وطلب المساعدة الأمريكية في الأمور الفنية.

يبدو أنّ البريطانيين كانوا قد حرضوا الأمير فيصل والسوريين على رفض الانتداب الفرنسي لسوريا، وذلك بهدف الضغط على فرنسا لتقدم بعض التنازلات لبريطانيا، وبشكلٍ خاص التنازل لها عن ولاية الموصل. وفي 15 أيلول عام 1919م توصلت كل من فرنسا وبريطانيا إلى اتفاقٍ فيما بينهما، تنازلت بموجبها فرنسا عن ولاية الموصل مقابل كف بريطانيا عن التدخل في شؤون الأولى بسوريا، إلى جانب احتفاظ فرنسا بحصة لها من نفط الموصل.

بعد نشر أخبار الاتفاقية البريطانية- الفرنسية سافر الأمير فيصل من جديد إلى باريس، والتقى هناك برئيس الوزراء البريطاني لويد جورج وبحضور اللورد كرزون، أكد لويد جورج للأمير فيصل موافقة السيد جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا على إنشاء «دولة عربية تضم المدن الأربعة: حلب وحماة وحمص ودمشق».[1] عقد الأمير فيصل اتفاقية مع رئيس وزراء فرنسا في باريس، وتنازل عن المطالب العربية في مؤتمر الصلح الآنف الذكر، ورضي بدولة عربية في المدن الأربعة، وبموجب هذه الاتفاقية التزمت فرنسا بتقديم المساعدة لحكومة الفيصل في دمشق.

بعد عودة الأمير فيصل إلى سوريا واجتماعه مع الوطنيين لشرح رؤيته حول السياسة الأوروبية، واستحالة قبول المطالب العربية بإنشاء

---

(1) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا، دمشق: منشورات دار الرواد، 1955، ص54.

إمبراطورية تضم سوريا والعراق وفلسطين، عُقد المؤتمر السوري الثاني بدمشق في أجواء ملتهبة بالعاطفة القومية، وبالنتيجة خرج المؤتمرون برفض اتفاقية الأمير فيصل مع كليمنصو، ورفض الانتدابين الفرنسي على سوريا والبريطاني على فلسطين، وأعلنوا استقلال القسم الداخلي من سوريا والمنحصر بين القوات الفرنسية التي كانت تحتل الساحل وبين القوات البريطانية التي كانت تحتل الجنوب والشرق، كما نصَّب المؤتمر الأمير فيصل ملكاً على سوريا في 8 آذار من عام 1920م، بعدها كلف الملك فيصل لجنة برئاسة هاشم الأتاسي لوضع دستور للمملكة السورية.

بعد أن وضعت اللجنة دستور المملكة تم عرضه على المؤتمر، وبعد المناقشات وإدخال التعديلات حصل الدستور على موافقة المؤتمرين، حيث أقرَّ بأن يكون شكل الدولة اتحادياً، والنظام ملكياً برلمانياً، وملتزماً بمبادئ الديموقراطية الحديثة السائدة في الدول الغربية، ويعترف بالحريات الشخصية، وحرية المعتقد الديني، والمساواة، كما اختيرت دمشق عاصمةً للمملكة. تألفت المملكة من مقاطعاتٍ ذات حكمٍ ذاتيٍ (دستور المملكة السورية، البند 34)، ولكل منها حاكمها العام ومجلسها النيابي وحكومتها المحلية (دستور المملكة السورية، البند 35)، أما الهيئة التشريعية للمملكة فكانت تتألف من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

هنا تجدر الإشارة إلى أنه لم يُدْعَ أي كُردي من المنطقة الكُردية في الكيان السوري الحالي إلى هذا المؤتمر، كما أنَّ خارطة سوريا المقررة من قبل المؤتمر السوري لم تشمل المنطقة الكُردية سوى منطقة عفرين، وأنَّ معظم أراضي سوريا الحالية في شرقيّ نهر الفرات كانت خارج المملكة السورية، واختُصر التمثيل الكُردي على الكُرد المقيمين في الداخل السوري مثل دمشق وحماه وحلب وإدلب فقط. ولما كانت العاطفة القومية العربية

هي المهيمنة على عقد المؤتمر، لم يقرر المؤتمر المذكور أية حقوق للمكونات السورية الأخرى.

بعد رفض المؤتمر السوري الاتفاقيةَ التي عقدها الأمير فيصل مع كليمنصو، وجَّه الجنرال غورو المندوب السامي الفرنسي على سوريا رسالة إلى الأمير فيصل يحض في جوهرها الأمير على الالتزام بالاتفاقية وحل الجيش الذي تم تشكيله، وعندما لم يتلقَّ جواباً في الوقت المحدد توجه غورو إلى دمشق، فسارع الملك فيصل إلى حلّ الجيش ومغادرة سوريا . لم تتمكن القوات السورية بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة من صد القوات الفرنسية، واستشهد يوسف العظمة في معركة ميسلون بالقرب من دمشق.

وبعد أن دخلت القوات الفرنسية سوريا ، وبسطت سيادتها على البلاد قامت بتشكيل أربع دول في سوريا هي دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة العلويين، ودولة الدروز، وإدارة ذاتية في إسكندرونة.

ولكون الكيان السوري ضم العديد من القوميات، والأديان والطوائف، ولما لها من الخصوصيات المتباينة، أصدر غورو في تموز عام 1921م مرسوماً يقضي بموجبه تشكيل (الاتحاد السوري) على غرار الاتحاد السويسري استناداً الى التقسيمات الآنفة الذكر، أما الجزيرة (شرقي الفرات) فكانت تدار من قبل فرنسا بشكلٍ مباشر.

الفصل الخامس

سوريا تحت الانتداب الفرنسي

كما أُسلف سابقاً، كانت سوريا من حصة فرنسا بموجب اتفاقية سايكس- بيكو، إلا أنَّ البريطانيين كانوا أول من حرروا معظم سوريا من القوات العثمانية، وفي ظل وجود القوات البريطانية عقد المؤتمر السوري الثاني، ونُصب الأمير فيصل ملكاً على سوريا، وشكّلت حكومة سورية.

دخلت القوات الفرنسية بدايةً إلى سوريا في عام 1919م من الناحية الشمالية الغربية من البلاد، وعندما تقدمت من لبنان نحو دمشق عام 1920م لم تلقَ إلا مقاومة بسيطة في ميسلون لعدم تكافؤ القوى، كانت مقاومة قليلة الشأن إذا ما قورنت بالإحتجاجات الكلامية للسياسيين والمتنورين آنذاك، أبدى أهالي الأرياف وحدهم المقاومة وبإمكانيات محدودة ومتواضعة، أما أهالي دمشق فاقتصروا فقط على التهليل لتلك المقاومة[1]، ووصفوها بالجهاد والمقاومة البطولية، ولم تستقطب هذه الجهود أياً من الطوائف الكبيرة. أصبحت معظم المناطق والمدن الرئيسة والمهمة تحت سيطرة القوات الفرنسية، ولم تلاقِ القوات الفرنسية المقاومة والمصاعب إلا في المناطق الشمالية من البلاد، وكان للأتراك يدٌ في إثارة تلك الاضطرابات مستخدمين الروابط التي تشكلت على مدار عدة قرون، وكذلك أثاروا المشاعر الدينية لدى السكان، مما حدا بفرنسا إلى إجراء اتفاقية مع الحكومة التركية بأنقرة في تشرين الأول عام 1921م لرسم الحدود بينهما، وسميت باتفاقية «فرانكلين- بويون»، تراجعت بموجبها القوات الفرنسية من مناطق شاسعة من تركيا اليوم

---

(1) ستيفن لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت: دار الحقيقة، د. ت، ص152.

مقابل تنازل تركيا من ممتلكاتها في سوريا لصالح فرنسا، وبالتالي قطعت فرنسا دابر الاضطرابات في الشمال.

وقد ذُكر سابقاً كيف أنَّ الفرنسيين أجروا اتفاقاً مع بريطانيا في لندن عام 1920م بسبب توجسهم من العلاقات التي كانت تربط الأغلبية السنية مع كل من بريطانيا والأتراك. عززت المعارضة التي أبداها السياسيون السوريون للانتداب الفرنسي منذ الأيام الأولى من شكوك فرنسا، بالإضافة إلى عريضة المؤتمر السوري المرفوعة إلى لجنة الاستفتاء (لجنة كراين)[1] والتي جاء فيها تفضيل الانتداب البريطاني إذا كان لا بد من الانتداب، ورفض الانتداب الفرنسي. وبموجب تلك الاتفاقية تنازل الفرنسيون عن ولاية الموصل لبريطانيا، وبذلك دخلت القوات الفرنسية دمشق، وأنهوا الحكومة الفيصلية كما مرّ سابقاً.

منذ أن سيطر الفرنسيون على سوريا عام 1920م بادروا إلى تقسيمها إلى عدة كيانات منفصلة هي: دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة الدروز، ودولة العلويين، ودولة لبنان الكبير (ولأن لبنان بقيت دولة مستقلة، لذا لن يتطرق هذا البحث إلى الموضوع اللبناني)، وأنشَؤُوا إدارةً خاصة في كيليكيا مرتبطة مباشرةً بالإدارة الفرنسية. ورغم دخول كُردستان الغربية في إطار دولة حلب، إلاّ أنّ السيطرة الفعلية على المنطقة الكُردية الواقعة بين نهري الفرات ودجلة لم تتمَّ إلا بعد اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وتركيا عام 1929م، بعدها أصبحت تحت الإدارة الفرنسية المباشرة.

في منطقة الجزيرة والتي تُعرف اليوم بمحافظة الحسكة، ومنذ نهاية العشرينيات وحتى نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي كان هناك تيار سياسي واسع يطالب بالحكم الذاتي اعتمد في الأساس على الأغلبية

---

(1) مجيد خدوري، المسألة السورية، مرجع سابق، ص105.

الكُردية، والمسيحية، بالإضافة إلى بعض الوجهاء من العشائر العربية[1]، وكانت سلطات الانتداب الفرنسية مقتنعة بإمكانية إقامة إدارة ذاتية في تلك المنطقة لكون مساحتها واسعة وأكبر من مساحة دولة العلويين، وتعادل ضعف مساحة لبنان، وغنية بالموارد الاقتصادية، ولكون أراضيها سهلية وخصبة للزراعة وفيها أنهار كبيرة، وأمطارها جيدة. كان الكُرد والمسيحيون يجدون في إنشاء إدارة ذاتية لهم كضمانة مستقبلية كي لا يتعرضوا إلى الاضطهاد القومي والديني، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقتهم، وإبعادها عن استغلال المركز، لكن يبدو أنَّ المعاهدات التي وقعتها فرنسا مع تركيا شكلت عائقاً أمام تحقيق مثل هذه الإدارة.

جاء تشكيل الكيانات التي أُشيرَ إليها بمثابة خطوة أولية للفرنسيين بهدف توطيد انتدابهم على سوريا مبررين خطوتهم هذه بمراعاتهم للتعدد الثقافي والقومي والطائفي والديني الذي تتميز به سوريا، كذلك لتجنب حصول مصادمات واقتتال بين هذه المكونات، كما برَّروا مشروعهم بدعوى خلق الأرضية المناسبة لتطوير هذه المناطق طالما عانت من التخلف الاقتصادي والتنموي وانتشار الأمية.

وكان للجنرال غورو (المندوب السامي الفرنسي على سوريا ولبنان) توجهاً منذ بداية الانتداب إلى إنشاء دولة إتحادية في سوريا كصيغة حل وسط ترضي أقلية تحمل فكراً قومياً متشدداً يدعو إلى تشكيل دولة مركزية، وبين توجهاتٍ بإنشاء كيانات شبه مستقلة تفتح الآفاق أمام تطور هذه المناطق، وحتى لا تنتهك حقوق هذه المكونات من قبل الأغلبية.[2] وفي

---

(1) د. خالد عيسى، دراسة تاريخية: الأكراد تحت الانتداب الفرنسي، 5-4-2008.
http://www.kurdistanabinxete.com/Tarix_Kurdistan/TarixaSuri_Tevlihev/NerinekjiTarix_KFXalidIsa5.htm

(2) ستيفن لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص165.

خطابٍ لـ غورو بمناسبة الإعلان عن الاتحاد السوري، جاء فيه أنَّ العمل الأول الذي قامت به فرنسا لتوطيد الاتحاد والحرية الوطنية هو تأسيس الحكومات المستقلة، وكانت غاية ذلك الحؤول دون حدوث نزاعات بين المكونات المختلفة في المستقبل، مسترشداً بتجربة الاتحاد السويسري قائلاً: «وعلى الرغم مما فيها من الألسن والأديان والطوائف نرى سكان هذا البلد يعملون متآزرين كإخوان للحفاظ على اتحادهم القائم على العاطفة المشتركة».[1]

التأخر الحضاري للعلويين لم يضعف من رغبتهم في إنشاء كيان خاص بهم، لا سيما أن الشعور القومي العربي لديهم كان ضعيفاً.[2] على الرغم من أنَّ الشيخ صالح العلي ثار ضد الفرنسين نتيجة زيادة حقده بعد خلع الفرنسيين لحكومة الملك فيصل، وبسبب علاقاته المتينة مع إبراهيم هنانو والأتراك[3]، إلّا أنه وبعد أن قضى الفرنسيون على حركة الشيخ صالح العلي في أواخر عام 1921م لم تعرف المناطق العلوية أية قلاقل سوى حوادث بسيطة. وعندما أعلن الجنرال غورو عام 1921م إنشاء الاتحاد السوري، أُثيرت حفيظة العلويين إذ أنهم لم يكونوا متحمسين للاتحاد، وهذا ما أدى بالجنرال غورو إلى أن يعيد النظر في قراره، ويعلن انفصالهم عن سوريا في تموز من عام 1922م، حيث لقي القرار ترحيباً واسعاً من قبلهم، وقد يعود موقفهم هذا إلى الغبن والظلم اللذين أُلحقا بهذه الطائفة على مدار قرون من الحكم العثماني.

وفي جبل الدروز وبعد عزل الملك فيصل، سادت فترة من التردد لأنَّ رؤساء العشائر هناك وبسبب التنافس فيما بينهم كانوا قد اتخذوا من

---

(1) مجيد خدوري، المسألة السورية، مرجع سابق، ص97.

(2) مجيد خدوري، المسألة السورية، المرجع السابق، ص103.

(3) ستيفن لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص156.

الملك فيصل رئيساً أعلى لهم، لكن بعد قدوم القوات الفرنسية والحوارات التي أجروها مع عدد من زعماء الدروز توصلوا إلى معاهدة بإنشاء كيان درزي في المنطقة الدرزية، تتمتع باستقلال إداري كامل تحت الانتداب الفرنسي، وأن تكون الإدارة وطنية، وألا يتعارض طرازها مع العادات المحلية، ويكون من مهام الدولة المنتدبة تقديم مستشارين يقيمون لدى الحكومة المحلية لأجل تدريب موظفيها على الأمور القانونية، والإدارية.[1] أقام الفرنسيون مجلس حكم لإدارة الجبل، وتم اختيار سليم الأطرش حاكماً عليها في عام 1921م، ووضعوا دستوراً لها، وأنشؤوا الإدارات المختلفة والمتخصصة. لكن بعد وفاة سليم الأطرش في شهر أيلول عام 1923م تجددت الخلافات بين رموز عائلة الأطرش، لذا عقد مجلس الحكم اجتماعه، وانتخب المستشار الفرنسي الميجور ترنغا حاكماً مؤقتاً على الجبل إلى حين اتفاق عائلة الأطرش فيما بينها على ترشيح أحد أفرادها للمنصب، ولم يمضِ وقت طويل إلى أن خلفه الكابتن كاربيه.

ساد الاستقرار جبل الدروز بشكلٍ عام، وقامت إدارة الانتداب بتقديم الخدمات الكثيرة من إنشاء الإدارات المختلفة وتدريب الموظفين، وشق الطرق الإسفلتية، والقيام بالمشاريع العمرانية، وفتح المدارس، وجلب المياه إلى مدينة السويداء، وشق الأقنية وتنظيف القرى وإنشاء البريد، وكان للكابتن كاربيه دور رئيس في هذه الإصلاحات، إلا أنَّ جانباً من إصلاحات كاربيه جلب عليه وعلى الحكومة الفرنسية غضب زعماء الجبل، بشكلٍ خاص سياسة كاربية الزراعية، حيث سهَّلَ كاربية للفلاح الدرزي استملاك الأراضي التي كان قد زرعها بالكروم، مما أثار سخط بعض شيوخ الدروز الذين كانوا يشابهون أمراء الإقطاعيين في القرون

---

(1) مجيد خدوري، المسألة السورية، مرجع سابق، ص109.

الوسطى. يبدو أنَّ كاربيه كان متغطرساً، فقد كان بوسعه إجراء تلك الإصلاحات من دون إزعاج شيوخ الدروز، إلا أن معاملته القاسية أدت إلى إثارة الخلافات بشكل قوي، وهنا اندلعت معارضة بقيادة سلطان باشا الأطرش نتيجة الأخطاء الإدارية التي قام بها الكابتن المتحمس كاربيه، فانتقلت إلى ضواحي الشام بعد أن هلل لها أهل دمشق وأصبغوها بالصبغة الوطنية، فشملت أكثر مناطق سوريا الداخلية[1]، وكانت بدايةً للثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش.

بغض النظر عن التطورات التي رافقت الثورة السورية آنذاك، كانت أغلبية النخب العروبوية والإسلاموية من الطائفة السنية، والمدعومة من البريطانيين والأتراك تتطلع إلى الوحدة المنشودة وإنشاء دولة ذات نظام مركزي، وذلك بضم جبل الدروز إلى حكومة دمشق لعدم اقتناع هذه النخب بالنظام الاتحادي وحقوق المكونات الأخرى تحت يافطة منع تقسيم البلاد، في وقتٍ كان البلد أصلاً في طور التكوين، غير مدركين أنَّ ما يؤدي بالبلدان إلى الانقسام هو الإضطهاد، ومصادرة الحقوق تحت يافطة شعاراتٍ أقرب إلى الخيال، واستغلال فئة لفئات أُخرى. لقد كان الهدف الحقيقيً لهذه النخب هو بسط نفوذها على جميع الأقاليم الخاضعة للانتداب الفرنسي، وتلقت التشجيع من قبل النظام الكمالي (نظام مصطفى كمال أتاتورك) في تركيا والذي كان يعادي منح أية حقوق للكُرد والعلويين في أي مكان، فقد كان الأتراك متخوفين من أن يؤدي تمتع هذه المكونات بحقوق قومية وطائفية إلى انعكاسات على الساحة التركية.

فضّل الدروز الاستمرار بإدارتهم، وأصدر المندوب السامي الفرنسي قانوناً أساسياً لجبل الدروز يؤكد فيه على استقلاله استقلالاً داخلياً، كما

---

(1) مجيد خدوري، المسألة السورية، مرجع سابق، ص111.

أصدر مرسوماً آخراً لإنشاء «مجلس المصالح المشتركة» يتكون من حكومة الشام ولبنان وجبل العلويين وجبل الدروز، يجتمع سنوياً برئاسة المندوب السامي الفرنسي للبحث في المعضلات الاقتصادية بين هذه الكيانات.

وفي أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين، جرت عدة تطورات أدت إلى عقد الاتفاقية الفرنسية- السورية لعام 1936م والتي سميت بـ: «معاهدة الاستقلال»، ففي المانيا فازت الحركة النازية في الانتخابات واستلمت الحكم في عام 1933م مما زاد من مخاوف دول الحلفاء، وصارت العراق دولة ذات سيادة وانضمت إلى عصبة الأمم عام 1935م، الشيء الذي شجع جارتها سوريا على السير حذوها، وفي فرنسا أدت الانتخابات العامة إلى استبدال الحكومة، حيث حلَّت محلها حكومة ذات نزعة يسارية.

أفضت تلك الاتفاقية إلى عقد تحالف بين فرنسا وسوريا لمدة 25 سنة، تحصل سوريا بموجبها على الاستقلال بعد ثلاث سنوات، كما تقوم فرنسا بمساعدة سوريا في الانضمام لعصبة الأمم، وتقوم فرنسا بإنشاء جيش وطني سوري شريطة أن يختصر تسليحه على الفرنسيين[1]، أيضاً اشتملت الاتفاقية على إبقاء القوات الفرنسية في الساحل السوري وجبل الدروز مُدَّة خمس سنوات من تاريخ توقيع المعاهدة، كما تضمنت المعاهدة التزام الجانب السوري بـ«القبول بكل ما وقعت علية الحكومة الفرنسية من اتفاقيات مسبقة، بما فيها الالتزام بإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين، ووافق على إعلان دولة لبنان، وعلى ما اتفقت عليه فرنسا مع الأتراك في ما يتعلق بمنطقة لواء إسكندرون».[2]

---

(1) ستيفن لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص278.

(2) إبراهيم الجبين، سوريا بين مؤتمر باريس وجنيف، أندلسيات، 2013-12-19، https://andalusiat.com.

تضمنت الوثائق الملحقة بالمعاهدة العلاقات بين الدولة الجديدة، ومنطقة العلويين والدروز، ونصت البنود المتممة للمعاهدة بضم المنطقتين إلى دولة سوريا شريطة أن تتمتع المنطقتان بنظام إداري مناسب، كما تضمنت تلك البنود شروطاً لضمان حقوق الأقليات الأخرى في الدستور القادم للبلاد.

واجهت المعاهدة العديد من المصاعب من الجانبين، فقد برز في سوريا تيار عارض الاتفاقية، وكان الجانب الفرنسي قد قبل تلك الاتفاقية تحت ضغط التطورات في أوروبا وبشكلٍ خاص صعود النازية في ألمانيا. وبسبب التحمس القومي العروبي لدى البعض داخل التيار الوطني، لم تلتزم حكومة دمشق بالمعاهدة وكانت انتقائية في ممارساتها، وعملت بقوة نحو مركزية الدولة، مما خلق ردوداً قوية لدى الدروز، وكذلك الأقليات الأخرى. كان الموظفون الدمشقيون الذين أرسلوا إلى المناطق الدرزية مصدر إزعاج لدى الطائفة الدرزية مما أدى إلى مظاهرات في نهاية عام 1938م، دعا فيها المتظاهرون إلى الانفصال التام والعودة إلى الاتفاقية الفرنسية- الدرزية لعام 1922م. يبدو أن هذه الأحداث توافقت مع الموقف الفرنسي المستجد بعد الاتفاقية، فقام المندوب السامي الفرنسي بزيارة الجبل في كانون الثاني عام 1939م، وفي بداية حزيران من العام نفسه صدر نظام أساسي مُعّدل لجبل الدروز يماثل النظام المعمول به في المقاطعة العلوية.

وفي الجزيرة وبسبب سياسات دمشق المذكورة، وتوجهها لحصر الوظائف وخاصةً ذات الشأن على الدمشقيين، وعدم تقدير مشاعر مكونات الجزيرة، وخلق المزيد من الشكوك والعداء، ونشوب الصِّدامات الدامية في القامشلي والدرباسية والحسكة بين المتظاهرين والجندرمة التابعة للانتداب، طرد أهالي الحسكة المحافظ، وفي شهر أيلول عام

1938م انعقد «مؤتمر الجزيرة العام»، وبعد المداولات تم توجيه برقية إلى المندوب الفرنسي، طُلِب فيها منح الجزيرة الحكم الذاتي.

بقيت الأوضاع غير مستقرة لحين اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث وعد الفرنسيون بمنح سوريا الاستقلال، أُعيد ضم جبل الدروز والدولة العلوية إلى الكيان السوري بُعيد الاستقلال وبشكلٍ نهائي في عام 1946م.

وهنا لابد من الإشارة إلى قضيتين:

- **الأولى:** بينما كان الوفد السوري في باريس يجري الحوارات مع الفرنسيين برئاسة هاشم الأتاسي، أوصل العلويون رسالتهم الشهيرة إلى الحكومة الفرنسية يرفضون فيها تمثيل الوفد لهم، وطالبوا الحكومة الفرنسية بضرورة إبقاء دولة العلويين على شكلها القائم، ورفضوا الانضمام إلى دولة سوريا الموحدة. أما في جبل الدروز فقد انقسم الشارع بين مؤيدٍ ومعارض.[1]

- **الثانية:** تعود أسباب تخلي فرنسا عن إنشاء الدولة العلوية والدولة الدرزية إلى ما يلي:

1- تدني مستوى الوعي بالذات للطبقات الشعبية، والذي يمكّنها من «فهم الفرصة التاريخية» لبناء الدولة.

2- افتقار هذين الإقليمين إلى الموارد المادية التي تساعدهما على الاستقلال.

3- الأعباء المالية التي واجهت الحكومة الفرنسية بعد الحرب، وشبح الحركة النازية في ألمانيا .

---

(1) ستيفن لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص276.

الفصل السادس

إلحاق جزء من كُردستان بدولة سوريا الناشئة (غرب كُردستان)

بموجب عمليات التسوية التي طرأت على اتفاقية سايكس- بيكو بسبب المصالح المتناقضة لكل من فرنسا وبريطانيا، جرى في باريس التوقيع على المعاهدة البريطانية- الفرنسية في 23 كانون الأول عام 1920م والتي حددت مناطق نفوذ القوتين الدوليتين في سوريا والعراق، ومنذ هذا التاريخ «يبدأ إسمياً كوردستان الجنوبية- الغربية وذلك أنَّ الحدود الجديدة ضمت جزءاً من الأراضي الكُردية إلى سوريا»[1]، وتمت الاتفاقية الفرنسية- التركية والتي سميت باتفاقية فرانكلين- بويون في أنقرة في 20 تشرين الأول عام 1921م لترسيم الحدود بين فرنسا وتركيا.[2] اعترفت فرنسا بحكومة أنقرة، وتنازلت لها عن عنتاب، مرعش، أورفة، كلس، آمد (دياربكر)، ماردين، وجزيرة بوتان[3]، وحددت بصورة نهائية الحدود التركية- السورية، وأصبحت كيليكيا تابعة لتركيا، أما اسكندرونة لسوريا (مع حق تأليف إداري خاص). مسَّت هذه الاتفاقية مباشرةً كُردستان الجنوبية- الغربية (كُردستان الغربية أو غرب كُردستان اختصاراً)، وأقرت المعاهدة وبصورة نهائية السيطرة الفرنسية على جزئها السوري، وبذلك

---

(1) م.س. لازريف، الإمبريالية والمسألة الكُردية 1917 -1923، ترجمة د.عبدي حاجي، أربيل: دار موكرياني للبحوث والنشر، 2013، ص316

(2) مجيد خدوري، المسألة السورية، مرجع سابق، ص93.

(3) برهان نجم الدين شرفاني، كوردستان - سوريا خلال الانتداب الفرنسي، رسالة ماجستير، جامعة زاخو، إقليم كوردستان العراق ص55.

احتفظت فرنسا بجزءٍ من كُردستان شملت كلاً من الجزيرة ومنطقتي كوباني وعفرين من ولاية حلب وبقيت ضمن مناطق النفوذ الفرنسية.

يقول الدكتور سعد ناجي جواد: «عند الحديث عن أصل الكُرد في سوريا تظهر وجهتا نظر مختلفتان فالكتابات التي تمثل وجهة النظر الكُردية وبعض الكتابات المحايدة تؤكد على حقيقة أنهم شعبٌ أصيلٌ في المنطقة، وعلى أنهم سكنوا هذه المنطقة منذ آلاف السنين شأنهم في ذلك شأن بقية أبناء كُردستان. في حين أنَّ كتابات أخرى وفي الغالب تمثل وجهة نظر عربية متطرفة، تؤكد على إنَّهم تجمعات بشرية قدمت أو نزحت إلى المناطق الشمالية من سوريا في القرن الحادي عشر والثالث عشر الميلادي وخاصة في عهد الأيوبيين».[1]

إنَّ المناطق التي يسكنها الكُرد في سوريا هي امتداد طبيعي لمناطق كُردستان تركيا أو كُردستان الشمالية، ويمكن للمراقب المحايد ملاحظتها وتمييزها دون عناء، وذلك بمجرد إلقاء نظرة فاحصة للتواجد السكاني على جانبي خط الحدود، «إذ أنَّه على طول هذه الأراضي يقسم خط الحدود السوري- التركي القبائل الكُردية التي تمر بها الى قسمين بشكل محكم».[2] وإذا ما ألقينا نظرة على كُردستان نجد أنَّ الكُرد يعيشون ككتلة بشرية، ولا تفصلهم كتل بشرية أخرى أو جماعات مغايرة.[3] فكُردستان سوريا تعتبر جغرافياً منطقة امتداد لكُردستان تركيا، ولا موانع طبيعية تفصل بينهما. وهنا يشير د. سعد ناجي جواد إلى وجود العديد من المصادر التي تؤكد وجود

---

(1) د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكُردية في سوريا، جامعة بغداد 1988، ص6.

(2) بيير رندو، أكراد سوريا، قامشلو: مجلة الحوار،العدد (6،5) 1995، ص 16.

(3) ماجد عبد الرضا، القضية الكُردية في العراق، بغداد: مكتبة الطريق الجديد، 1975، ط2، ص18.

عشائر كُردية في منطقة أعالي الجزيرة كعشيرة كيكيان قبل تأسيس الدولة الأيوبية، ويذكر د. جواد أنه لا يمكن اعتبار حتى الكورد النازحين إلى هذه المنطقة في عهد الايوبيين كأقوام طارئة.[1]

وفي القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين كوّن الكُرد العديد من الإمارات في هذه المناطق، وعلى جانبي خط الحدود الحالية مثل إمارة حصن كيف، وإمارة سيلفان، وإمارة كلس، وإعزاز، وإمارة زريكي، وإمارة بوتان، والإمارة الملية. فالتواصل الكُردي في هذه المناطق لم ينقطع وهو ما يؤكده الرحالة والمؤرخون الأوربيون مثل الدنماركي كارسن نيوبوهم عام 1746م والفرنسي فولني عام 1870م. وهنا يؤكد المستشرق الفرنسي رينى ديسو في كتابه الموسوم بـ: الطوبوغرافية التاريخية لسوريا القديمة وسوريا العصور الوسطى، بأنَّ كورداغ (منطقة عفرين) وسهل أنطاكيا المتاخم له كان منذ القديم موطناً للكُرد.[2] وكانت آخر الإمارات الكُردية في هذه المنطقة هي الإمارة الملية، والتي استمرّت عدة قرون وكانت عاصمتها «ويران شهر» وتبدأ من شرقي نهر الفرات إلى غربي نهر دجلة، وتضم مدينة الرقة وجبل شنكال (سنجار)، واستمرت حتى عام 1909م.

ترافق الوجود العربي في كُردستان مع الغزو الإسلامي، حيث انتزعت الأرض من أصحابها الحقيقين، وبُدلت أسماء الكثير من القرى والمناطق، واستُملكت من قبل القبائل العربية السائرة مع الغزو بهدف جني الغنائم، إلا أنَّ أغلب هذه القبائل عادت إلى مناطقها ولم تستطع العيش والبقاء في المجتمعات الجديدة، والتلاؤم مع الظروف

---

(1) د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكُردية في سوريا، مرجع سابق، ص7.

(2) برهان شرفاني، كوردستان سوريا خلال الإنتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص20.

المناخية في تلك المناطق باستثناء القليل الذي انحلّ تدريجياً داخل تلك المجتمعات الكُردية.

الوجود العربي الحالي في كُردستان الغربية حديث ويعود إلى الأسباب التالية:

1- في بداية القرن التاسع عشر بدأت الإمبراطورية العثمانية بحملة واسعة ضد الإمارات الكُردية، خاصةً تلك التي كانت لديها نزعة انفصالية مثل أمير سوران. وقد حظيت الحملة العثمانية ضد الإمارات الكُردية بالمساندة السياسية والمادية من روسيا وإنكلترا لكون الدولتين كانتا تفضلان الإمبراطورية الفارسية الضعيفة، والسلطنة العثمانية المريضة، على الحركة الكُردية الانفصالية الصاعدة والتي قد تلحق الضرر بمصالحهما. وهكذا أيضاً وبإسنادٍ من بريطانيا، جرت حملة ضد إمارة بوتان الطامحة نحو الانفصال من السلطنة العثمانية، بسبب طموحات أميرها بدرخان بك، وتم القضاء عليها.

لم تهدأ كُردستان من الانتفاضات والثورات طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أنَّ هذه الثورات والانتفاضات لم تحالفها الحظ نتيجة مصالح القوى الدولية التي كانت سبباً لاستمرار السلطنة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى رغم الفساد والضعف الذي طال كامل فقرات السلطنة. إنَّ إنهيار أغلب الإمارات الكُردية، وبشكل خاص تلك التي كانت واقعة في الجنوب الغربي من كُردستان، أحدثت خللاً في تلك المنطقة من كُردستان، وهكذا فإن بعض العشائر العربية التي نزحت من الجزيرة العربية بسبب القحط والبحث عن الكلأ لمواشيها، أو نتيجة خلافات وعداءات بين القبائل المختلفة، تمكنت من الزحف إلى هذه المناطق، لهذا نجد العديد من العشائر العربية في منطقة كوباني، وعشائر في الجزيرة السورية كالطي والجبور والشمر. تعود هجرة هذه

القبائل من الجزيرة العربية إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت قبائل رعوية ومتنقلة، أما استقرارها في الجزيرة السورية وامتلاكها للأرض حدث في الماضي القريب، ويعود إلى العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، أي في عهد الفرنسيين، إذ بدؤوا يتوجهون نحو الزراعة، وقاموا بدفع القبائل الكُردية نحو الشمال والسيطرة على أراضيها.

كما أنَّ بعض القبائل العربية، في أواخر القرن التاسع عشر كقبيلة العكيدات سُمح لها بدخول المناطق الكُردية بعد قبولهم الانضواء والانضمام إلى اتحاد القبائل الكُردية الملية بقيادة إبراهيم باشا الملي، «والتي كانت إمارتهم تبدأ من شرقي نهر الفرات ولغاية نهر دجلة، من الجنوب من دير الزور وأبوكمال، شمالاً كانت تصل إلى أرزنجان وكانت عاصمتها ويران شهر»[1]، استمرت الإمارة عدة قرون، وكان آخر أمرائها إبراهيم باشا الملي الذي توفي عام 1909م. في عهد حكم القوميين الترك بقيادة حزب تركيا الفتاة، تم محاولة إضعاف الإمارة من خلال تحريض بعض القبائل العربية عليها مثل قبيلة الشمر التي كانت تسكن في مناطق من العراق بعد تزويدها بالمال والسلاح، لكن منيت هذه القبائل بالهزيمة، استمرت حكومة القوميين بنسج المكائد ضدَّ الإمارة، ولم تتمكن من القضاء على إبراهيم باشا إلا بعد أن جمعت قوات كبيرة من مناطق واسعة من السلطنة ومهاجمته عندما كان الأمير عائداً على رأس قواته من دمشق.[2]

---

(1) محمد علي بك ابراهيم باشا، أمير أمراء كُردستان ابراهيم باشا المللي 1845-1908، أربيل: مطبعة حاجي هاشم، 2009، ص 11.

(2) محمد علي بك ابراهيم باشا، أمير أمراء كُردستان ابراهيم باشا المللي 1845-1908، مرجع سابق، ص 68.

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، بقيت هذه العشائر في كُردستان متنقلة ترعى أغنامها، ومن هذه المناطق تل أبيض، التي تعود سندات تمليكها إلى عائلة إبراهيم باشا الملي، لكن جرى الاستيلاء عليها ومنحها لأبناء القبائل العربية، وحُرم الفلاح الكُردي من الانتفاع منها بموجب قانون الإصلاح الزراعي عام 1958م، وكذلك في الستينيات من القرن الماضي، لم يقتصر الأمر على هذا فقط، ففي عام 1958م تم إنشاء عشر مستوطنات في الجزيرة، ثمانية منها في منطقة گرێ سپی (تل أبيض) و سەرێ كانیێ (رأس العين)، وإقدام عرب من محافظة حلب واسكانهم فيها بعد أن مُنحو الأراضي، وذلك بهدف تغيير ديمغرافية تلك المنطقة.

2- اتفاقية سايكس- بيكو التي قسمت كُردستان إلى أربع أجزاء، وكانت كُردستان الغربية صغيرة بشرياً وجغرافياً. قسمت الحدود الظالمة العشيرة الواحدة والأسرة الواحدة، حتى أصبح هذا الجزء من كُردستان كالفرع المقطوع من شجرة، لا يملك مقومات الدفاع عن الذات.

3- إنَّ أصالة الشعب الكُردي في كُردستان سوريا كانت تقف خلف مقاومته للإنتداب الفرنسي، لهذا دفع الكُرد ضريبة هذا الموقف، بينما أغلب العشائر العربية وبسبب عدم أصالتها في المنطقة أبدت الموالاة للعدو الفرنسي[1]، مثل عشائر شمّر الزور بقيادة الشيخ عبدالكريم، قبيلة الجبور برئاسة جميل المسلط[2]، كما تعاون الشيخ

---

(1) د. خالد عيسى، دراسة تاريخية: الأكراد تحت الانتداب الفرنسي، 05-02-2008.
http://www.kurdistanabinxete.com/Tarix_Kurdistan/TarixaSuri_Tevlihev/NerinekjiTarix_KFXalidIsa5.htm

(2) محمد جمال باروت، التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 151.

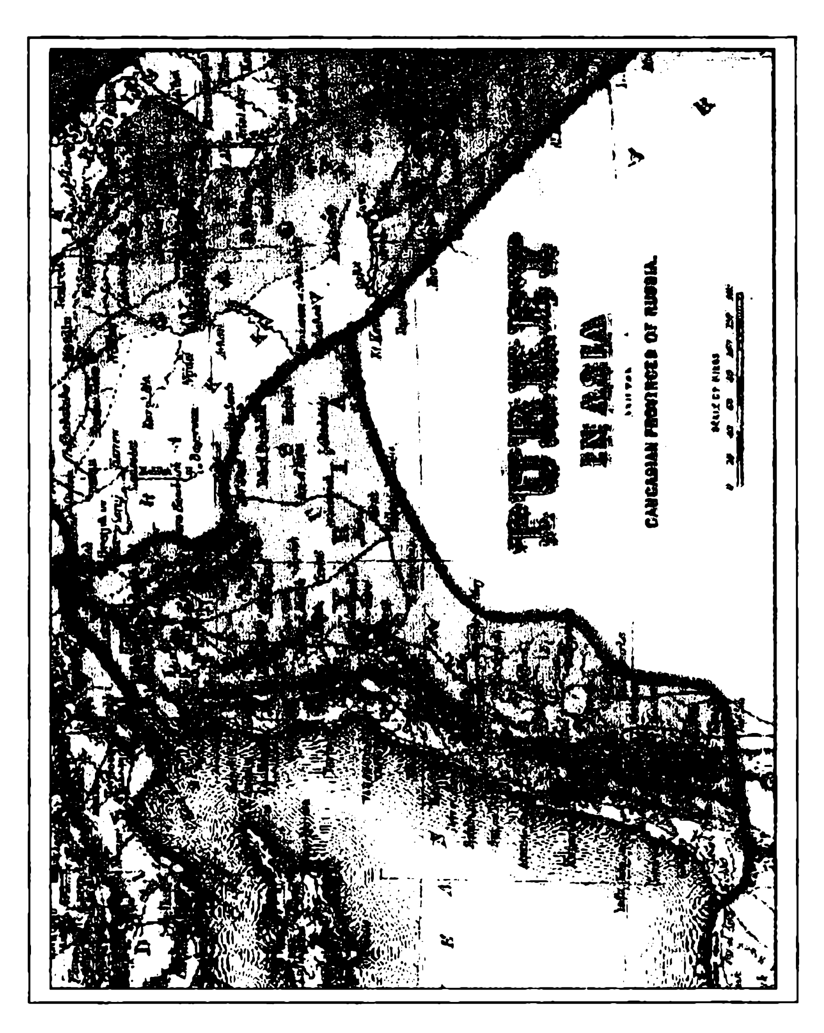
نايف عبدالرحمن شيخ عشائر الطي، وعشائر الشمر برئاسة دهام الجربا، وبدؤوا بالضغط شمالاً، وزحفوا تحت المظلة الفرنسية لتحقيق مكاسب على الأرض وعلى حساب العشائر الكُردية التي تراجعت شمالاً. وهنا لا بدّ من ذكر أنّ الجزيرة السورية لم تكن ضمن إطار الدولة السورية، وكانت تابعة مباشرةً لسلطة الانتداب الفرنسية. في عام 1926م تمّ ضم المنطقة الممتدة بين نهر الفرات ونهر الخابور الى دولة سوريا، أمّا المنطقة الممتدة بين نهر الخابور وحتى نهر دجلة فقد ضُمَّت في عام 1929م. وجدير بالذكر أنه عندما عقد المؤتمر السوري الذي أعلن النظام الملكي، وتنصيب الأمير فيصل ملكاً على سوريا، لم يكن شرقي الفرات في مخيلتهم كجزء من سوريا، لذا لم تُدْعَ إليه أي شخصية كُردية من شرقي نهر الفرات حتى دجلة.[1]

يتبين مما تقدم أنّ سوريا كدولة ظهرت على الخارطة السياسية في إطار التقسيمات الاستعمارية لتركة السلطنة العثمانية بموجب اتفاقية سايكس– بيكو، ولم تُراعِ تلك التقسيمات التوزع القومي والإثني، بقدر ما كانت تراعي مصالح الدول الاستعمارية، وإن المنطقة التي سميت بالجزيرة السورية، لم تكن يوماً جزءاً من سوريا الطبيعية.

بغض النظر عن المطامع والمصالح الفرنسية في سوريا حينها، فإنّ السوريين اليوم وإذا ما أرادوا الخروج من هذه الكارثة، وحتى لا تعاد ثانيةً، لا بد لهم من مراجعة حقيقية لمرحلة الانتداب وإعادة قراءتها، وكذلك مرحلة ما بعد الاستقلال، والحكومات التي كانت تدّعي الوطنية وخاصةً في مرحلة حكم حزب البعث إلى حين نشوب الانفجار السوري،

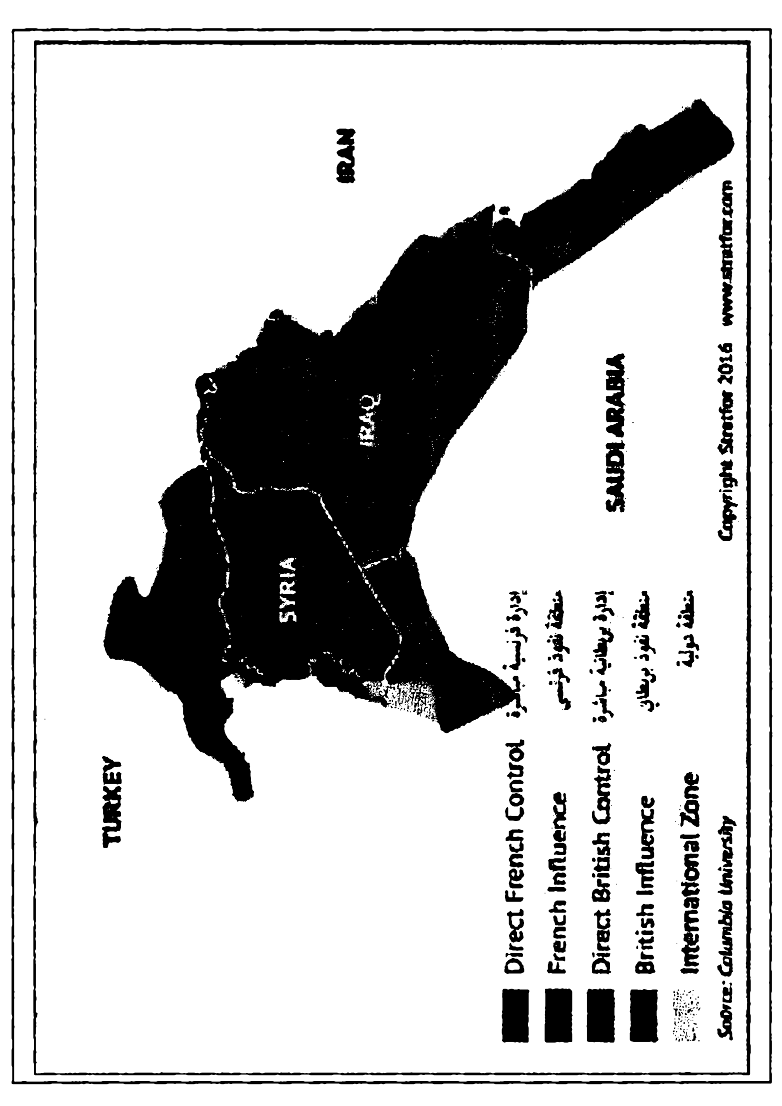
(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان– سوريا 1946–1970، مرجع سابق، ص 24.

من حيث الحريات وكرامة الإنسان والتنمية الإجتماعية والاقتصادية، والبنية التحتية للبلاد، ومقارنتها بالموارد الوطنية مع الفوارق الزمنية، والشعارات التي كانت تطلق حينها، لا بدَّ أن يخرجوا باستنتاجات أبسطها ضرورة إعادة كتابة التاريخ، ومنح مكونات الشعب السوري المختلفة الاستقلال الذاتي الداخلي كمدخل نحو إعادة بناء الدولة السورية التي قد أصبحت مقسمة.



الخريطة رقم (1): ولاية سوريا (باللون الزهري) حسب التقسيمات الادارية العثمانية

المصدر: جوسيف كولتون، Colton's Atlas of the World Illustrating Physical and Political Geography. نيويورك، المجلد 2، ط1، http://www.geographicus.com/P/AntiqueMap/TurkeyIraq-colton-1855#sthash.YCRnhlbT.dpuf



الخريطة رقم (2): تقسيمات اتفاقية سايكس بيكو وحدود سوريا الحالية.

المصدر: Toba Hellerstein, What Modern Syria Can Learn From the Ottomans, 03-06-2016 https://www.stratfor.com/analysis/

الباب الثاني

مشكلة الانتماء وفشل بناء الدولة الوطنية

مدخل

تبين في الفصول السابقة أنَّ الكيان السوري، أو «القطر السوري» (حسب مصطلح القوميين العرب) بحدوده الجعرافية وما شمله من مكونات قومية ودينية وطائفية كان وليد اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916 م بين بريطانيا وفرنسا . وبالعودة إلى الخرائط السياسية التي خلفتها تلك الاتفاقية، يصعب إيجاد تطابق بين جغرافية تلك البلدان، وأوطان شعوب المنطقة، لأنَّها لم تراعِ مصالح تلك الشعوب، لذا فإن حدود هذه البلدان قطعت أوصال تلك الشعوب، ووزعت أبناء القومية الواحدة بين بلدان عديدة، فقد قُسمت الشعوب العربية إلى بلدانٍ مختلفةٍ، وكذلك شعب كُردستان.

إنَّ عدم تدارك النخب الوطنية السورية لهذه التركيبة القومية والدينية والطائفية المتعددة (الذي سيتبين في الفصل التالي) ترك آثاراً سلبية، بل كارثية على دولة سوريا الناشئة، وقد وجد البعض من هذه النخب فرصةً للاستئثار بالبلاد على حساب المكونات الأُخرى نتيجة غياب برنامج وطني لبناء هوية وطنية جديدة عوضاً عن الهوية العثمانية. على الرغم من إقرار فرنسا بوحدة سوريا، وحصول البلاد على الاستقلال في عام 1946م، لم تُبذل أية جهود حقيقية من قبل النخب والأحزاب السياسية في ذلك الحين لصياغة هوية وطنية جامعة، بل تظاهروا بالترفع عن الحالة الدينية والطائفية. ترفعت أغلب تلك النخب والأحزاب عن الاعتراف بالكيان السياسي المستحدث، فالتيار القومي العربي كان في مخيلته متجهاً نحو وحدة الأمة العربية[1]، ولم يكن يرى في هذه الكيانات سوى عوائق أمام

---

(1) جاد الكريم الجباعي، الجذور التاريخية لانفصال مفهوم الأمة العربية عن مفهوم الدولة، 05-06-2007

http://www.alawan.org/spip.php?page=forum&id_article

تحقيق وحدة الأمة، لأنَّ الغالبية العربية بل الفكر القومي العربي كان يعيش في خيال القومية العربية الموحدة بعد الحرب العالمية الأولى، واستمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد اشتدت أزمة الهوية السورية في مرحلة سيطرة حزب البعث على السلطة بطرق غير شرعية، ومن خلال الانقلاب العسكري في آذار عام 1963م، ومن ثم سيطرة الجيش على الحياة السياسية في الدولة، وفرض أيديولوجيته ونظام الحزب الواحد على المجتمع السوري. ومع مرور الوقت، أصبحت الدولة كإحدى مؤسسات البعث، حتى أُطلق عليها اسم «دولة البعث»، ووضعت السياسات والبرامج الممنهجة لفرض الهوية العربية على الشعب السوري، ولصهر ثقافة وشخصية المكونات الأخرى داخل الأغلبية العربية.

لقد استولى نظام البعث على موارد البلاد بحجة حالة الحرب مع إسرائيل، وأثقل ميزانية الدولة بحجة الدفاع، وكذلك فرض الأحكام العرفية على البلاد منذ استيلائه على السلطة، وإن دلَّ هذا على شيء إنَّما يدل على مدى تخوف نظام البعث من الشارع الوطني، فبدلاً من البناء والتحول نحو الدولة الوطنية والمجتمع المدني، وإعادة النظر في تشكيلة الهوية الوطنية أصبحت الدولة أكثر تسلطية، واستُبعِد مفهوم الدولة الوطنية بالمعنى السياسي عن الفكر الثقافي وعن الوعي الاجتماعي، باستثناء بعض النخب المثقفة والتي غالباً لم تتجرأ على الإفصاح عن آرائها تخوفاً من السلطة الديكتاتورية. ما تشهده سوريا اليوم من حرب داخلية وطائفية هي نتيجة طبيعية لتراكمات عشرات السنين للحكم التسلطي، وغياب الحريات، وهدر ثروات البلاد، وتمركز السلطات والمال بيد فئة غير شرعية تفرض شرعيتها من خلال القوة التسلطية ومن خلال «شرعيته الثورية»، والتي تسببت في زيادة الشرخ الوطني.

الفصل الأول

الأقليات في سوريا

في البدء لا بد من التعرّف على مصطلح (الأقلية) في الأدبيات العالمية، حيث له معانٍ مختلفة، إلا أنَّ الاستخدام المتعارف دولياً للمصطلح يقصد به الجماعات المهمشة أو الضعيفة التي تعيش في ظل أغلبيةٍ سكانية ذات أيديولوجية ثقافية مختلفة.[1]

ويرتبط مفهوم الأقلية بكلٍ من مفهوم (الجماعة العرقية)، ومفهوم (القومية). فالجماعة العرقية هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد، أو اللغة، أو الدين، أو أي سمات أخرى مميزة، بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد– وكذلك أفراد الجماعات الأخرى القريبة– مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أيٍ من هذه السمات، على نحوٍ يخلق لديهم الشعور بانتماء كلٍ لجماعته[2]. كما ويمكن تعريف الجماعة العرقية بأنَّها الطائفة التي تشترك في خصائص متماثلة مثل لغة متميزة، أو دين، أو ثقافة، أو تجربة تاريخية قائمة بذاتها، والتي تعني أيضاً اختلافها عن الطوائف الأخرى بفضل هذه الخصائص نفسها.[3]

كما يُستخدم أيضاً في هذ المجال مصطلح «الإثنية»، الأكثر شمولاً

---

(1) جابر عصفور، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1997، ص 58.

(2) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات. الكويت: دار سعاد الصباح، 1992، ص 23.

(3) دانيال برومبرغ، التعدد وتحديات الاختلاف، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت، دار الساقي، 1997، ص 273.

وانتشاراً في الدراسات الأنكلو- ساكسونية، والذي يقصد به «أنَّه ليس أصلاً مشتركاً وحسب، بل كذلك لغة مشتركة، أو ديناً مشتركاً، أو خصائص مشتركة، ذات هوية ثقافية. فالفئات الإثنية في هذا المعنى هي الشعوب والجماعات الإثنية، والطوائف الدينية أي تلك المجتمعات التي تتميز عن غيرها بخصائص ثقافية قليلة أو كثيرة».(1)

وتختلف العرقية عن القومية، حيث تعني القومية التعبير عن ذات الأمة في مجال جماعة الأمم (الجماعة الإنسانية الشاملة)، وهي تعبيرٌ عن إحساس الفرد بارتباطه بالحياة المشتركة بمفاهيمها وأساليبها التي تختص بها أمته، وهو إحساسٌ يؤدي إلى تضامن أبناء الأمة تضامناً طبيعياً بما يستتبعه من تقييد الأنانية الفردية تقيداً ذاتياً مصدره ذات الفرد من أجل صالح الجماعة.(2)

ظاهرة الأقليات في الشرق الأوسط أمرٌ طبيعيٌ، فجميع الدول والإمبراطوريات التي ظهرت وحكمت المنطقة لم تستطع إزالة أو صهر أو امتصاص الأقليات في هذه المنطقة من العالم لا قديماً ولا حديثاً. فمنذ فجر التاريخ تشكلت في الشرق الأوسط العديد من الحضارات كالسومرية، الآكادية، الحوثية، البابلية، الجوتية، الفينيقية، الميتينة والآشورية، وحكمتها إمبراطوريات كالميدية والفارسية والرومانية والبيزنطينية، بعدها حكمها العرب المسلمون ومن ثم العثمانيون. ونظراً لأهمية الشرق الأوسط قديما وحديثاً، فقد تعرض لغزوات متكررة، ومع كل هذا لم يتمكن الغزاة والحكام والحركات المحلية (أي من داخل الشرق

---

(1) تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب- من انهيار دولة إلى انبعاث أمة. باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1993، ص33.

(2) كُرد زانا، الأقلية الكُردية في سوريا، وطبيعتها الإثنية، وحقها في تقرير المصير. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2013، ص6.

الأوسط) من إنهاء ظاهرة الأقليات فيها أو داخل أي بلدٍ من بلدانها، فقد ظلّت أقليات المنطقة صامدة متمسكة ومتشبثة بثقافتها وقيمها الإنسانية، والتي تكونت على مد الدهور. ما نجده اليوم في هذه المنطقة من أقليات ما هي إلا امتداد لكيانات ساهمت في بناء حضارة وثقافة المنطقة، صعد وهبط دورها على مدى قرون، لكنها لم تختفي وبقيت كل واحدة منها عنوانٌ فصلٍ من فصول حضارة الشرق الأوسط.

إنَّ موقع سوريا الاستراتيجي الذي يتوسط الشرق الأوسط، ويربط آسيا مع أوروبا، جعلها محطةً لمرور جميع هذه الحضارات، لهذا فأنَّ سوريا من البلدان الغنية بالحضارة الإنسانية، عاشت على أرضها شعوب عديدة، وكل الشعوب والأقليات القومية والدينية والطائفية التي تتواجد في سوريا اليوم ساهمت بقدرٍ ما في إنتاج هذه الحضارة، منها ما كانت تشكل الأغلبية يوماً ما، أو عاشت في إطار أكثريات أو في إطار إمبراطوريات على مر التاريخ، لهذا يقول المؤرخ سيار الجميل: «إنَّ أغلب الأقليات في مجتمع الشرق الأوسط قديمة وعريقة، ولا يمكن لكائن ما كان أن يستأصلها من بيئاتها وأوطانها أبداً».[1]

يعيش اليوم على أرض سوريا: العرب، الكُرد، التركمان، الشركس، الأرمن، الشيشان، المسلمون، المسيحيون، اليهود، الإيزيديون، العلويون، الدروز، وأقليات وطوائف أخرى، منها من حكمت في هذه المنطقة ومنها من حكمت في إطار امبراطوريات كبيرة.

يرى مسعود ضاهر، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الليبية، بأنه

---

(1) سيار الجميل، مدخل لفهم الأقليات في الشرق الاوسط، رؤية مستقبلية،01-2007-04

http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=Conferences-20070407-1145

ليس هناك من تعريفٍ علميٍ واحد لأية أقلية واحدة في العالم العربي «بسبب إدراج جماعات في خانة الأقليات تعد بعشرات الملايين، لهم لغتهم وثقافتهم المميزة، ومنهم موزعين في بلدان عديدة ويعدون في كل بلد بالملايين»[1]، ويستشهد هنا بالكُرد الذين يعدون أكثر من 40 مليون إنسان يتوزعون بين سوريا، العراق، تركيا وإيران، وكذلك الأمازيغ الذين يعدون بأكثر من 25 مليون نسمة موزعين في بلدان شمال افريقيا (الجزائر، مغرب، ليبيا وتونس)، وكذلك الأقباط في مصر (على المستوى الديني) حيث يقدر عددهم بعشرة ملايين نسمة، ولهذا سيستخدم في هذا الكتاب بشكل أساسي مصطلح «المكونات» وبشكل متوازٍ مع «الأقلية» للدلالة على البعد التاريخي والحضاري لها.

هناك مشاكل كبيرة في المجتمع السوري تكمن في عدم معرفة مكوناته بعضها لبعض بقدرٍ كافٍ، بسبب سياسة الأنظمة التي حكمت سوريا بعد الاستقلال، وبشكلٍ خاص في عهد حكومات البعث التي رفضت وترفض إعلان أو إعطاء المعلومات عن الإحصائيات السكانية، وتقتصر فقط على العدد الإجمالي لسكان سوريا من دون الإعلان عن حجم ونسبة كل مكون من مكونات المجتمع السوري إن كانت قومية أو دينية أو طائفية، بل تفتقر لمعلومات عن حالة المكونات التي تعيش على أرض سوريا، متذرعةً بحجة الأمن القومي، وفي إطار هذه السياسة الأمنية تكاد تنعدم الدراسات والأبحاث العلمية من قبل الجامعات السورية عن مكونات الشعب السوري، والثقل المجتمعي الذي يشكله كل مكون، ومناطق تواجده. كما وأنَّ الدعوة

---

(1) مسعود ضاهر، خارطة الأقليات في الوطن العربي، جريدة الشرق الاوسط، 15-4 2005، العدد 9635،

http://archive.aawsat.com/details.asp?article=293653&issueno=9635#.V62g8PkrLIU

إلى منح هذه المكونات حقوقاً، بموجب لائحة حقوق الإنسان، تدخل في خانة المحرمات لدى الحكومات البعثية، لا بل يُعاقب عليها الفرد بموجب دستور حزب البعث، لأنَّ مثل هذه الدعوات تعتبر نوعاً من الدعوة إلى العصبية، وتدخل في خانة خيانة الأمة (دستور حزب البعث- المادة الحادية عشر). لهذا فإنَّ أبناء الشعب السوري أبعد الناس من فهم موضوع مكونات مجتمعه، ومعرفة تاريخ بلدهم، يقول المؤرخ سيار جميل: «إنَّ نقصاً كبيراً يعم المنطقة بالكامل في علوم السوسولوجيا والإنتربولوجيا والمثولوجيا»، ويضيف بأنَّه: «حتى الزعامات التي تحكم هذا البلد أو ذاك تجهل جهلاً كاملاً سوسيولوجية مكونات المجتمع الذي يحكمه».[1]

معظم الأمم والدول تتكون من مكونات دينية قومية وطائفية وإثنية، وتختلف فيما بينها من حيث العدد والتواجد المناطقي والثقل الشعبي، وهنا يطرح مفهوم الأكثرية (الأغلبية)، والأقلية، والتواجد الجغرافي داخل البلاد، هذه حالة المكونات السورية. كما أنَّ هذه المكونات لا تتكون من السوية نفسها من القوة والنفوذ في السلطة، ويوجد داخل كل مكون ما يكفيه من تناقضات وانقسامات ومعاناة، وهناك مكونات تعيش داخل مكونات أكبر، كذلك توجد مكونات متوزعة في البلاد، هذه المكونات الصغيرة يمكن أن يطلق عليها اسم أقليات (وهنا يقصد من حيث العدد). وبالرغم من أنَّ معظم المكونات الصغيرة لديها شعور تضامني في داخلها عندما تواجه الأكثرية، إلا أنَّ هذا لا يعني بأنَّ هذه الأقليات تخلو في داخلها من تناقضات وصراعات وتباينات خاصة بها عندما تكون الأجواء هادئة ولا تخوض صراعات مع أقليات أُخرى أو أكثرية.

الحديث عن المكونات السورية وعن أصالتها في هذا الجزء من الشرق

(1) سيار الجميل، مدخل لفهم الأقليات في الشرق الاوسط، رؤية مستقبلية، المصدر السابق.

الأوسط، لا يعني تهميش المكونات السورية الكبيرة، فالعرب يشكلون الأغلبية في معظم المناطق السورية ما عدا المناطق الشمالية والشمالية الشرقية بمحاذاة الحدود العراقية والتركية، حيث تشكل القومية الكُردية أغلبية واضحة، إلى جانب وجود تجمعات كُردية أُخرى في مناطق مثل مدن دمشق، حلب، حماة ومحافظة إدلب على خلاف بعض المكونات الأُخرى مثل التركمان، الشركس، الآشوريين والأرمن، حيث يتوزعون في محافظات عديدة دون أن يشكلوا أغلبية واضحة في منطقة بعينها، بينما تشكل الطائفة العلوية أغلبية في كل من محافظتي طرطوس واللاذقية والمناطق المحاذية لهما من محافظتي حماة وحمص، أيضاً يشكل الدروز في محافظة السويداء جنوبي سوريا أغلبية مطلقة إلى تواجد ملحوظ في مرتفعات الجولان.

هنا لا بد من إلقاء نظرة على ماهو جدير بفهم المشهد العام للمجتمع السوري، وعلى ضوء المتغيرات التي حدثت منذ الاستقلال، أي على مدار الستين سنة الماضية، إذ يُلاحظ حدوث تغيرات جذرية في معظم نواحي الحياة، لكن رافقت هذه التغيرات تحولات سلبية أثرت بشكلٍ بليغٍ على المكونات السورية الأُخرى، وألقتها في دوامة الخوف بسبب تنامي الفكر العربي القومي المتطرف من خلال تأسيس أحزاب سياسية لا تؤمن بالتعددية القومية والطائفية وبالعيش المشترك، سلبت الهوية الوطنية من بقية المكونات واستأثرت بها، ولا ترى في هذه التعددية الثقافية ثراءً للمجتمع السوري، بل تعتبرها منافذ للتدخل الأجنبي، لهذا فإنَّ دساتير سوريا المختلفة لا تعترف بهذه التعددية. لم تقف المسألة عند هذه الحدود خاصةً بعد أن سيطر الفكر المتطرف على السلطة مع مجيء حكم البعث، فقد أضحى الحديث عن مكونات الشعب السوري بمثابة جريمة.

هذه الظاهرة القومية المتطرفة بقيت لعقود، تمجدها الملايين من

المكون العربي وترفع شعاراتها المتطرفة، كالتي تقول: «الأرض تتكلم عربي»، «نفط العرب للعرب»، دون الشعور بالذنب حيال المكونات الأخرى، والتي مُنعت عنها ثقافتها ولغتها، وفُرضت عليها الثقافة العربية، بهدف اقتلاعها من الجذور.[1]

إنَّ سيطرة مثل هذه الأيديولوجية المغالية للقومية، وعدم إعطاء الاعتبار لبقية المكونات وسوسيولوجية المجتمع بالتأكيد ستقود إلى المزيد من الأخطاء والجرائم التي ترتكب بحق بقية المكونات. إنَّ هذا الفكر المتطرف لا يقف عند هذا الحد، وبالنتيجة تُولد الديكتاتوريات، وعندها تُجلب الكوارث إلى المجتمع كافةً، وقد يكون وقعها على الأغلبية أكثر إيلاماً على الأقليات، والتاريخ يسجل الكثير من هذه الحالات، فقد وجدنا ما جناه التطرف والديكتاتورية في ألمانيا وإيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي العراق أثناء حكم البعث، واليوم يتكرر في سوريا .

لقد حاول غلاة القومية على الدوام تبرير سياساتهم وممارساتهم الإقصائية حيال المكونات الأُخرى بحجة الحفاظ على وحدة البلاد وبناء الدولة الأُمة، واعتبروا أنَّ منح المكونات الأُخرى الحقوق الثقافية والسياسية سيشكل خطراً على مستقبل الدولة ووحدتها، وهذا يتناقض تماماً مع دراسات واستخلاصات المعاهد المهنية المتخصصة في شؤون النزعات الانفصالية لدى الأقليات، والتي تؤكد على أنَّ نزعة الانفصال لدى الأقليات تزداد طردياً مع ازدياد حدة الاضطهاد .

يرى جيمس فيرون بأنَّ النزعة الانفصالية لدى القومية «لا تولد بل تصنع»، ويشير إلى أنَّه هناك أوضاع وظروف وأسباب تمهيدية تؤدي إلى

---

(1) سيار الجميل، مدخل لفهم الأقليات في الشرق الاوسط، رؤية مستقبلية، المصدر السابق.

بروز النزعة الانفصالية، كما ويرى أنّه إذا ما حاول المجتمع معالجة وإيجاد حلول لتلك المسببات ستتلاشى النزعة الانفصالية إلى حدٍ بعيدٍ.[1]

لا يمكن الحديث عن الحضارة العربية الإسلامية بمعزلٍ عن الحضارات التي سبقتها في الشرق الأوسط وما قدمه أبناء الأقليات القومية والدينية من العلوم الإنسانية والطب والفلك والفيزياء والكيمياء والرياضيات، وحتى والعلوم العسكرية وفي مجال التجارة والمال، ولم يقتصر دور الأقلية في العلوم وحدها. وفي هذا الصدد يقول سيار الجميل في دراسته «مدخل لفهم الأقليات في الشرق الاوسط، رؤية مستقبلية»، أنه لا يمكن لأحدٍ أن ينكر دور الشعراء والأدباء المسيحيين في العهد الأموي، وكذلك دور الأطباء والمترجمين الصائبة والمسيحيين في عصر الدولة العباسية، وهل يمكن لمؤرخٍ أن ينكر دور الكُرد في حماية المنطقة والحفاظ على الإسلام في عهد الحروب الصليبية؟».

ويشير الباحث إلى الفضل الكبير لأبناء الأقليات المختلفة من أُدباء ولغويين ومؤرخين وموسوعيين في إحداث ما يسمى بالنهضة العربية الحديثة، ويرى أنه ليس من الممكن تنكر دور رجالات جدد في المعرفة والعلوم والصحافة والادب والطب والفلسفة والتربية وجلهم من أبناء الأقليات، ويذكر في دراسته هذه دور أبناء الأقليات الدينية من يهود، مسيحيين، ايزيديين وصائبة وغيرهم في مجال التجارة والحرف والمهن.

كان لبعض قادة الفكر القومي العربي مواقف سلبية ومتشنجة من موضوع المكونات القومية والطائفية والدينية بعدما تشكلت لهم بلدان بعد

---

(1) جيمس فيرون، التقسيم كحل لمشكلة الأقليات (مقتبس من قبل وليد عبد الحي و مجموعة مؤلفين، جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ط1، ص98.)

الحرب العالميتين الأولى والثانية، وقد رفضت معظم هذه البلدان الاعتراف بالهوية القومية والثقافية واللغوية للمكونات التي اشتركت معها في تلك البلدان التي تشكلت بموجب التقسيمات الإستعمارية الغربية للمنطقة، واستهدفت في سياساتها إنهاء وجود هذه المكونات، يقيناً منها بالاكتفاء الذاتي، ومتجاهلين الماضي، وغير مدركة لقوة تماسك هذه المكونات بهويتها وثقافتها، والتي تمكنت من أن تحافظ عليها على مدار مئات السنين لا بل آلاف السنين.

رغم مرور ستة عقود على استقلال سوريا إلى حين انطلاق الانتفاضة السورية الحالية (الثورة كما يسميها البعض)، لم تتمكن الدولة السورية من الانفتاح على مكوناتها، وبشكلٍ خاص إيجاد حل للمسألة الكُردية في سوريا، يحاول البعض إرجاع هذا الموقف من الفكر القومي العربي إلى الناحية السياسية، لأنَّ هذا الفكر يرى من المكونات القومية والإثنية منافذ للتدخل الغربي في شؤون بلدانهم، بدل من رؤيتها كثروة روحية وفكرية وثقافية لهذا المجتمع المتعدد.[1]

لكن الأرجح أنها مشكلة ثقافية وحضارية قبل أن تكون مسألة سياسية، فهي ليست مشكلة الحكومات وحدها، بل هي موقف معظم أطراف المعارضة السورية قبل الانتفاضة وبعد اندلاعها، فهم يرفضون تبني أي مواقف حقيقة وجدية من مسألة حقوق مكونات الشعب السوري، سوى مواقف تكتيكية يشوبها الغموض والتأويل.

---

(1) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط3، ص7.

الفصل الثاني

كفى! العلة فينا، لما ترمونها على الآخرين؟

عن أي اندماج ديني وطائفي وقومي وأثني في سوريا يتحدثون؟ كذبة تبنتها الحكومات الشعبوية، غطت جمرها بالرماد، وهي بذاتها نفخت بها اليوم لتلتهب من جديد.

لفهم مسألة الأقليات في سوريا، لا بد من استذكار المسألة الشرقية، لأنّ وجود سوريا كدولة هي من ثمارها. حاول الكثير من المؤرخين والباحثين في العالم العربي، ومؤرخين أتراك، وأيضاً باحثين سوفيتيين (في الاتحاد السوفييتي السابق) وصف «المسألة الشرقية» كذريعة لتدخل الدول الغربية أو الدول «الإمبريالية» (وفقاً للمصطلح الذي استخدمه علماء السوفييت) في شأن السلطنة العثمانية وتقسيمها فيما بينهم، وهذا لا يختلف عليه اثنان، لكن من غير المقبول، وبحجة أطماع الدول الغربية، إعطاء الحق للسلطنة العثمانية الاستمرار في سيطرتها واستغلالها لعشرات الشعوب، ومئات الأقليات الدينية والطائفية والإثنية، ومساحات هائلة ومترامية الأطراف من الأوطان لعشرات الشعوب التي كانت ترزح تحت الاستبداد العثماني والفقر والجوع والجهل والأمراض المتفشية في سائر السلطنة، والظلم والضرائب المتعددة المفروضة على سكانها، أو إزهاق أرواح أبناء رعاياها في الحروب المستمرة التي عاشتها السلطنة بهدف توسيع نفوذها، أو في حروبها مع الإمبراطوريات والدول المحيطة ، أو في الحروب الداخلية ضد تطلعات الحركات الاستقلالية لبعض شعوبها.

عندما تدخل المزاجية أو الأيديولوجية والمصالح في تحليل الأحداث والظواهر وقضايا الشعوب عندها ينحاز المرء أو الباحث عن جوهر المسألة، ويبتعد عن إيجاد السبل المناسبة لحلها. المشكلة الشرقية كانت في

جوهرها قضية داخلية للسلطنة العثمانية، قبل أن تصبح منفذاً للدول الغربية كي تستثمرها لتوسيع نفوذها على حساب «الرجل المريض»، ومن ثم توزيعها فيما بينها. فالسلطنة العثمانية في القرنين الأخيرين من عمرها ساد فيها الفساد، وكانت تعيش في حالة تخلّف تامٍ إلى درجة أنّها تحالفت مع الدول الغربية لقمع انتفاضات بعض شعوبها، ورغم محاولات بعض السلاطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر إجراء بعض الإصلاحات لكنهم لم يتمكنوا، لأنَّ المحاولات كانت تستهدف استرجاع قوة وهيبة السلطنة في السيطرة على الأطراف، ولم يكن الغاية منها إيجاد الحلول الجدية في إجراء إصلاحات داخلية تحسن مناحي أبناء السلطنة المعاشية والصحية والتعليمية، ومنح الحريات، وإيجاد قوانين جديدة لتنظيم العلاقات بين المركز والأطراف، ومكافحة الفقر والجهل والأمراض، لهذا فشلت في مشاريعها الإصلاحية، ووقعت تحت ثقل الديون الغربية إلى أن أعلنت عن إفلاسها في عام 1876م.

هنا لا بد من الوقوف عند مقالة لبرهان غليون تحت عنوان «من المسألة الشرقية إلى مشكلة الطوائف والأقليات»[1]، فهو شخصية يستحق كل الإحترام والتقدير، وهو أكاديمي وأُستاذ علم الاجتماع السياسي، إلّا أنه في هذه المقالة يجافي الحقيقة عندما يعزي المسألة الشرقية فقط إلى مطامع الدول الغربية لتقاسم أملاك السلطنة العثمانية، وعلى القاعدة نفسها يحاول أن يحلل ما تمر بها سوريا والثورة السورية، وأنَّ الأصوات التي تعلى بعد اندلاع الثورة السورية من قبل الأقليات المطالبة بتثبيت حقوقها بما في ذلك مطالبة البعض بالفدرالية، والتركيز المغرض من قبل الدول الغربية التي وقفت إلى جانب الثورة السورية حول «مسألة الأقليات»

---

(1) برهان غليون، من المسألة الشرقية إلى مشكلة الأقليات.
2014-07-14، https://www.alaraby.co.uk/opinion/

في سوريا، والتي اعتبرها الاسم الجديد «للمسألة الشرقية» كأنَّها تستهدف تفتيت سوريا. حيث يرى أنَّ الدول الغربية لم تقف في وقتها عند تقسيم السلطنة العثمانية، بل كانوا ينظرون إلى الدول الجديدة الناشئة بما فيها سوريا وتركيا الحالية بوصفهما خليطاً غير متجانس من القوميات والأديان والطوائف، ويشيد السيد غليون بحرب الإستقلال الوطنية التي خاضها الشعب التركي كمثال للإنسجام والوحدة الوطنية والمجتمعية للدولة الجديدة، وأيضاً يذكر كيف أنَّ النخب السورية ردت على سياسة فرنسا التقسيمية بالإنتماء العربي والوطني والجامع واعتبرت الطائفية، والعشائرية، والقبيلة من مخلفات الماضي والجهل. ولتجنب الابتعاد عن جوهر الموضوع، لن نتطرق إلى تركيبة بقية الدول التي ظهرت كثمرة لاتفاقية سايكس- بيكو ونكتفي فقط بما يخص سوريا وتركيا، وكيف قُدمت المواضيع، في هذا المقال، بشكل مجافي للحقيقة:

أولاً، بالنسبة لحرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال ضد الدول الغربية، فهو لم يستطع إيجاد الزخم والقوة إلا بعد أن وعد الكُرد في مؤتمر ارزروم 1919م بأنَّ تركيا هي دولة للشعبين التركي والكُردي، وكان هناك تمثيل كُردي كبير في «المجلس الوطني الكبير»، هذا من جهة، من جهةٍ أُخرى كان الكُرد منقسمين إلى تيارين، تيار تمثل في الأحزاب الكُردية والجمعيات الثقافية وقفت إلى جانب الحلفاء وشاركت في مؤتمر سيفر 1919م (مؤتمر الصلح)، وحصلت على تعهدات غربية باستقلال كُردستان (ينظر إلى الفصل الأول من الباب الثالث)، بينما وقف قسم من التيار العشائري إلى جانب كمال أتاتورك لـ سببين: الأول لعدم الثقة بالدول الغربية، والثاني الجنوح إلى العاطفة الإسلامية بسبب الدعاية العثمانية في وصف الحرب العالمية الأُولى بحرب المسحيين ضد الإسلام.

وبعد تخلي أتاتورك عن وعوده بمنح الكُرد الحقوق القومية والاعتراف

بهويتهم، نشبت العديد من الثورات الكُردية ضد تركيا بدءاً من عام 1925م بثورة شيخ سعيد بيران، وتلتها عدة ثورات كانت آخرها ثورة شيخ رضى عام 1938م، ومنذ عام 1984م ولغاية اليوم توجد في تركيا حركة كُردية مسلحة تطالب الحكومة التركية بإيجاد حل للقضية الكُردية في تركيا، وبسبب التعنت التركي ورفضه لمنح الحقوق للكُرد، خلفت الحرب بين الطرفين ما يقارب الأربعين ألف قتيل، ناهيك عن الخسائر المادية، وهذا ينافي إدعاء غليون عن الاندماج بين مكونات الشعب التركي. أما التجربة السورية والتي نحن بصددها، لا يمكن حجب الواقع بالعبارات العاطفية والشعارات الكبيرة، والتي لا تعكس الحقيقة، وكثيراً ما يُسمع مثل هذه الشعارات من النظام البعثي عن الوحدة والاندماج والتعايش، ومع كل هذا يمكن رؤية ما يجري في سوريا من حربٍ أهلية وطائفية تزهق الكثير من الأرواح حسب الهوية القومية والطائفية، لدرجة أنَّ بعض المدن تتعرض للحصار من قبل النظام وأطراف من المعارضة المسلحة إلى حد الموت جوعاً كما شوهد في مضايا، ومعضمية الشام، وداريا، وكفريا والفوعا، وسبقها استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية في أطراف دمشق، وبلدات من محافظة حماة وحمص، فهل يمكن «حجب الشمس بالغربال»؟؟!.

تاريخ المسألة الطائفية في العالم العربي وسوريا أقدم بكثير من تاريخ تشكيل دول المنطقة، ولا يمكن لهذا الكتاب تغطية هذه المسألة خلال المراحل الأولى للدولة العربية الإسلامية والممارسات مع الأديان الأُخرى، وفي العهد العباسي وما بعده وصولاً إلى السلطنة العثمانية، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الفترات تحت حكم بعض القادة حيث خفَّ اضطهاد الأقليات الدينية والطائفية نسبياً، وطُبق نوع من العدالة بحسب معايير تلك الحقبات.

صحيح أنَّ نظام «الملل» في السلطنة العثمانية أعطى بعض الحقوق للمرجعيات الدينية المسيحية واليهودية وبعض الطوائف الأُخرى في تدبير شؤون رعاياها، لكن رغم ذلك بقي المسيحيون واليهود يدفعون الجزية، ولم يكن من حق أبناء هذه الديانات أن يخدموا في الجيش، أو أن يتقلدوا مراكزاً في مؤسسات السلطنة الرسمية، وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت أبناء هذه الأديان يتعاطفون مع الدول الغربية، وأن يتجهوا نحو الزراعة والحرف والتجارة والصرافة. وجديرٌ بالذكر هنا أنه لم تشمل تلك الحقوق جميع الأديان، فالإيزديون، على سبيل المثال، تعرضوا باستمرار للحروب التي استهدفت إنهاء وجودهم.

كما أنَّ نظام «الملل» العثماني لم يشمل الطوائف الإسلامية التي لا تنتمي إلى المذهب السني مثل العلويين، والإسماعيليين، والدروز، واستمر التعامل معهم وفق السياسة المملوكية (حكومات المماليك)، والمبنية على علاقات الولاء والتبعية من خلال سلطاتهم المحلية، والمتمثلة في زعمائها أو شيوخها[1]، لذلك عانت هذه الطوائف من شتى أنواع الظلم والاستغلال والضرائب التي لم يقدروا على دفعها، لذا جرت العديد من الحملات التأديبية ضد هذه الطوائف. فقد بقي الدروز محاصرين في جبالهم في وجه الحملات العثمانية التأديبية مراتٍ عديدة، وعاشوا في حالة عزلة في جبالهم، كما كانت القرى العلوية تعيش حالة فقرٍ كبيرٍ وظلمٍ في جبالها، لا يستقوون على دفع الضرائب والأتاوات، لهذا تعرضوا هم أيضاً إلى العديد من الحملات التأديبية والتي راحت ضحيتها الكثير من الأرواح، وتشتت الكثير منهم بالنزول إلى السهول للعمل لدى الملاكين السنة في مناطق حمص وحماة، ولم يختلف الوضع بالنسبة للإسماعيليين أيضاً.

---

(1) مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 ، ط1، ص352.

لهذا فإنَّ هذه الأقليات الطائفية عاشت في عزلة مليئة بشعور الظلم والاضطهاد، واستمرت في حياتها النمطية التي فُرضت عليها على مر القرون. ولتثبيت السلطة العثمانية سلطانها في منطقة ما كانت تقوم بإحداث الفتن بين مكونات تلك المناطق، ومن ثم تعطي السلطة للأقوى مما يحدث الشروخ بين مكوناتها المختلفة، وقد سببت السياسة العثمانية هذه الحرب الطائفية بين الإسماعيليين الذين يسكنون في أواسط سورية والعلويين الذين يسكنون الساحل السوري.(1)

رغم أنَّ المسيحيين السوريين استفادوا من قانون الملل الذي شملهم، إلا أنَّهم ظلّوا مضطهدين يدفعون الجزية(2)، لذا توجهوا في تلك المرحلة نحو المهن والحرف والتجارة خاصةً مع الدول الغربية، وبشكلٍ خاص التجار الفرنسيين، حيث كانت الموانئ السورية محطات تجارية كبيرة. وجود أسواق واسعة أمام تلك البضائع في السطلنة العثمانية أثرت بشكل كبير في تحسين مستوى معيشة المسحيين، تولدت لديهم رؤوس أموال، وبدأوا بالتحرر من وضعهم المنعزل والهرطوقي، وممارسة السياسة، وتشكلت لديهم علاقات منفعية على مستويات عليا في السلطنة أعطتهم الحوافز للتقرب من السلطة السياسية، ومع مرور الزمن أصبحت قوة في دعم وتقديم الأفكار لحركات التحديث والسلاطين.(3)

أصدرت السلطنة بهدف إجراء الإصلاحات مجموعة من القوانين والتي عرفت وقتها بـ «التنظيمات» بين عامي 1839م و 1856م، أشرف على إدارة مشروع التنظيمات العثمانية، بعض الرموز الإصلاحية العثمانية

---

(1) مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. المرجع السابق، ص 352.

(2) مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص351.

(3) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق، ص59.

السياسية، الذين تبوأوا أرفع المناصب في الدولة، وتخرج أغلبهم من المدارس الأوروبية، وحملوا أفكار ما يسمى بعصر النهضة والثورة الفرنسية وقيمها، من أمثال مصطفى رشيد باشا، وفؤاد باشا، وعالي باشا، ومدحت باشا، وهم الذين كانوا وراء حركة التنظيمات التي بدأت رسمياً سنة 1839م.[1]

مُنِح للطوائف غير الإسلامية، أي المسيحيين واليهود، بموجب قانون التنظيمات، مزيداً من الحقوق، يمكن القول أنّها ساوت بينهم وبين المسلمين في الكثير من مجالات الحياة خاصةً في مجال التجارة، بهدف كسب المسيحيين إلى جانب السلطنة، والحد من تدخل الدول الأوروبية، لذلك اكتسبت الطوائف المسيحية مزيداً من الامتيازات كالإعفاء من الضرائب والملاحقات القانونية مماثلاً للامتيازات الممنوحة للأجانب. لكن هذه الإصلاحات لم تشمل الطوائف الإسلامية مثل العلويين والدروز والإسماعيليين، وبقيت أوضاعهم كما كانت قبل قانون التنظيمات، فظلّوا تحت سطوة مبدأ الضرائب، واستمروا على التقوقع على ذواتهم.

التساوي النسبي الذي حصلت عليه الطوائف المسيحية مع المسلمين، وتحسن أوضاعهم الاقتصادية، ودورهم الفاعل في الحرف وخاصة في مجال التجارة، وحصولهم على وكالات من الشركات الأجنبية، أدى إلى ردود فعل قوية عند المسلمين السنة رغم أنَّ هذه الاجراءات لم تحد من نفوذهم التجاري، وبقوا مسيطرين على التجارة بين الموانئ والمدن والأرياف التي تقع خلف تلك الموانئ البحرية. امتعاض السنة هذا أدى إلى نشوب حروب طائفية عديدة منها الحرب التي نشبت بين المسلمين والمسيحيين في لبنان عام 1840م، وفي حلب عام 1850م، والحرب بين المسلمين

---

(1) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات. بيروت: دار المعارف، 1933، المجلد 7، ص79.

والمسحيين في دمشق عام 1860م، راح ضحية تلك الحروب التي جرت في بلاد الشام نحو عشرين ألف مسيحي، وكما دمرت نحو 380 قرية مسيحية و 560 كنيسة و 400 دير، عدا عما تكبده المسلمون من خسائر بشرية ومادية.[1]

هذه الحروب الطائفية أدت إلى هجرة كبيرة من المسيحيين من بلاد الشام إلى أصقاع العالم مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية. وحسب بعض الإحصائيات، قبل حدوث تلك الحروب الطائفية كان السكان المسيحيون بمختلف طوائفهم يشكلون نحو 30٪ من سكان دمشق ونحو 25٪ من سكان اللاذقية، إلا أنه وبعد الحوادث التي جرت في بلاد الشام وبدءاً من 1840م قلت نسبة المسيحيين في دمشق وحمص وحماة وحلب واللاذقية. هجر المنطقة أعداد كبيرة من المسيحيين، فقط أعداد قليلة منهم استقروا في لبنان، بينما الأغلبية هاجرت إلى الخارج للحفاظ على عقائدها وأرواحها وأموالها.

---

(1) مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص353.

الفصل الثالث

الدولة في الفكر القومي العربي

يعود ظهور الفكر القومي العربي إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وكان المسيحيون العرب سباقين للدعوة إلى الفكر القومي وإلى الدولة القومية، وقد يعود ذلك إلى وضعهم داخل السلطنة العثمانية، وبسبب عدم مساواتهم مع المسلمين في العديد من مناحي الحياة وبشكلٍ خاص المناصب الحكومية والعسكرية، وقد يعود أيضاً للوضع الاقتصادي والمادي الذي تحسن لمختلف الطوائف بعد الاستفادة من قانون «الملل» العثماني، وقانون «التنظيمات العثمانية»، أيضاً بسبب حصولهم على وكالات من الشركات الغربية لما كان لدولها من امتيازات في السلطنة العثمانية، كل ذلك أدى إلى تحسن وضعهم الاقتصادي، يضاف إلى ذلك احتكاكهم المباشر مع الثقافة الغربية، لهذا نجد أنَّ معظم الذين شغلوا مجال الصحافة كانوا من المسيحيين، مما ترك آثاراً إيجابية ساعدت على تشكيل الفكر القومي لديهم.

بدايات تشكل هذا الشعور القومي يتجلى في معارضة المسيحيين السوريين بقاء الكرسي البابوي في أنطاكيا وسائر المشرق بيد اليونانيين الذي استأثروا بهذا المركز منذ القدم، وقد نجح المسيحيون العرب بإنتزاع هذا المنصب. كذلك يمكن ملاحظة الشعور القومي لديهم من خلال كتابات بطرس البستاني وغيره في العديد من الصحف كجريدة الجنان، فمنذ ذلك الحين طالبوا بحكمٍ ذاتيٍ للعرب في سوريا ولبنان في إطار وحدة السلطنة العثمانية، كما وطالبوا بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية[1].

---

(1) البيرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، بيروت: دار النهار للنشر ، ص327.

ظهور الشعور القومي لدى العرب المسلمين، خاصةً المسلمين السنة، كان متأخراً جداً، وقد يعود إلى اعتقادهم بأنَّ الحفاظ على الدولة الاسلامية وسيطرة العنصر الإسلامي لا يمكن تحقيقه من دون قوة السلطان في الوقت الذي كانت التدخلات الغربية تزداد في السلطنة، فـ «أغلبية سكان السنة لم تعتبر الحكم العثماني حكماً أجنبياً، بينما اعتبره العلويون والدروز والإسماعيليون والمسيحيون حكماً أجنبياً مخالفين السنة في هذا الإعتبار»[1]. ومن جهةٍ أُخرى، كان العرب المسلمين يشغلون كثيراً من المناصب في السلطنة العثمانية من جيش وأيضاً مناصب إدارية هامة في السلطنة، مثل منصب منفذ سياسات السلطان الدينية، وكاتم أسرار السلطان ومدير أُموره السياسية، بالإضافة إلى المكاسب المادية من خلال المدارس التي أُنشئت في عهد السلطان عبدالحميد[2]؛ هذا لا ينفي وجود إرهاصات قومية بين العرب المسلمين، والتي تجلت في مناهضة الاستبداد العثماني. لم تتكون نظرية قومية عربية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي[3]، فقد ساهم العرب في «مؤتمر العثمانيين الأحرار» في عام 1902م، وكذلك في المؤتمر الثاني الذي انعقد في عام 1907م بهدف التنسيق ومقاومة حكم السلطان الاستبدادي.[4]

كما كان لموقف التيار القومي التركي داخل حركة «تركيا الفتاة» تأثير على نهوض الفكر القومي لدى النخب الثقافية والسياسية لمكونات شعوب

(1) نيكولاس فاندام، الصراع على السلطة في سوريا. القاهرة: مكتبة مدبولي،1995، ط1، ص19.

(2) ستيفن هاملي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، د. ت ، ص15.

(3) جاد الكريم الجباعي، الجذور التاريخية لإنفصال مفهوم الأمة العربية عن مفهوم الدولة، 03-07-2007، http://www.alawan.org/article322.html

(4) ألبيرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، المرجع السابق، ص 314.

السلطنة العثمانية كالعرب والكُرد والأرمن وغيرهم، خاصةً عندما لاحظوا أنَّ القوميين الترك يضمرون أهدافاً عنصرية وراء المشاريع الإصلاحية كاستمرار لسيطرة وهيمنة العنصر التركي داخل السلطنة في وقتٍ كان المتنورون من مكونات غير تركيا يتطلعون إلى إجراء الإصلاحات للانتقال نحو سلطة لا مركزية دستورية، بحيث تتمتع الولايات بحكمٍ ذاتيٍ واسعٍ، هذا الانقسام يعكس خلافات الرأي حول العلاقة بين السلطة المركزية والشعوب الخاضعة للسلطنة، وهذا يقودنا إلى ما ذهب إليه جاد الكريم الجباعي في وصفه الفكر القومي عند الحركة القومية العربية في سوريا والعراق لدى روادها الأوائل بـ «انفصامها عن مفهوم الدولة»[1]، فالنظرية القومية تنص على أنَّه لكل أمة الحق في أن تكون لها دولة، وإنَّ الأيديولوجية القومية ذات طابعين، طابع انقسامي عن الدولة المتسلطة؛ وآخر توحيدي لأبناء الأمة الواحدة. بينما كان العرب مشدودين إلى النزعة العثمانية أكثر منها إلى النزعة القومية العربية، اختصرت نزعتهم القومية على وحدة الأصل واللغة والتاريخ وأن الإسلام منزل على العرب.

وكان المتنورون العرب المسلمون الأوائل حتى بداية القرن العشرين يرون في السلطنة العثمانية الحامي والمدافع عن الإسلام وعن بلاد المسلمين، والمحافظ عليها من أطماع الدول الغربية التي كانت تتربص بالسلطنة في ذلك الحين. لكن ظهر بينهم أيضاً تيار ذو نزعة مطالبة بإعادة الخلافة إلى العرب[2] من خلال الفصل بين الخلافة والدولة مثل عبد الرحمن الكواكبي؛ وكان شريف مكة مرشحاً لهذه الخلافة أكثر من أي

(1) جاد الكريم الجباعي، الجذور التاريخية لإنفصال مفهوم الأمة العربية عن مفهوم الدولة، المرجع السابق.

(2) ألبيرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، ترجمة أسعد صقر. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1997، ص 382.

شخصية أُخرى لكونه الحاكم المباشر للأماكن المقدسة، وبإعتباره ينحدر من سلالة قريش.

بعد سيطرة «تركيا الفتاة» على السلطة، والقيام بعزل السلطان عبد الحميد عام 1909م، بدؤوا يتجهون نحو إنشاء حكومة دستورية تضمن الحرية والمساواة لجميع مكونات السلطنة، لكنهم لم يستطيعوا تجاوز نزعتهم العنصرية التركية، فقد هدفوا إلى إقامة حكومة مركزية قوية قوامها الأساسي من العنصر التركي، كما كان مفهوم المساواة قائماً على مبدأ مدى الإخلاص وإندماج الشعوب الغير تركية بالوطنية العثمانية، أي مدى تخلي الفرد أو الجماعة عن انتماءاتها القومية أو الطائفية أو الدينية.

بعد تعزيز قوة حكومة تركيا الفتاة، بدأت سياسة التتريك بحق المكونات الأخرى، مما أدى إلى إنبعاث الشعور القومي لدى الأخيرة، ورغم ذلك ظلَّ القسم الأكبر من هذه المكونات مثل العرب والكُرد إلى جانب حكومة تركيا الفتاة بسبب الإحساس بضرورة الحفاظ على السلطنة الإسلامية، وذلك لطغي الإنتماء الديني على الإنتماء القومي لديهم. ظهر بين أعيان ونواب العرب إصلاحيون بدأوا ينتقدون الحكومة، ويعبرون عن آرائهم المعارضة في إطار النظام الدستوري، ثم اتفقوا مع دعاة اللامركزية الإدارية على تأسيس منظمة سياسية تحت إسم «حزب اللامركزية الإدارية العثمانية» عام 1912م في القاهرة، وكان المؤسسون من سوريا[1]، وكان هدف الحزب الأساسي هو إجراء إصلاحات إدارية، وطالب أن تصبح اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، وأن يكون التجنيد محلياً أثناء السلام، وأن تُخصص جزء من العائدات المحلية للخدمات.

في المؤتمر الذي عقده هذا الحزب في باريس عام 1913م، وباعتبار

(1) ألبيرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، المرجع السابق، ص337.

أنَّ العرب لم يعيشوا تجربة دولة خاصة بهم في بلاد الشام، يمكن ملاحظة أنّ خطاب معظم المشاركين في هذا المؤتمر يتجاهل حق بناء الدولة، وتنحصر مطالبهم في الإصلاحات الداخلية. وقد عبر عبد الغني العريسي أمام المؤتمر عن مدى النزعة القومية عند العرب، وعن كونهم جماعة لديهم خصائص مشتركة، وأن حقوقهم تختلف عن حقوق الأفراد، لذلك طالب بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية بموجب القانون في الولايات العربية، وأكد على ضرورة الاعتراف بالهوية العربية، كما وأكد في كلمته أيضاً على حرص العرب على وحدة وسلامة السلطنة، واستبعد وجود أي نزعة انفصالية لديهم. من جانبه أكد ندرة مطران على ما ذهب إليه عبد الغني العريسي، على أنَّ الأمة العربية بمسلميها ومسيحييها متمسكون بوحدة وسلامة السلطنة، ويرفضون تدخل الغريب في شؤونهم الداخلية. وهنا يصف جاد الكريم الجباعي ظاهرة الفكر القومي العربي في هذه المرحلة التاريخية بأنَّها نزوع ثقافي، ولم تبلغ حد النزوع السياسي، وأن هذه النزعة بقيت هي السائدة حتى لدى واضعي النظرية القومية العربية، وبشكلٍ خاص ساطع الحصري، وورثته.[1]

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ورغم الخسائر التي تكبدتها السلطنة العثمانية، بقيت مشاعر العطف لدى المتورين العرب نحو السلطنة كما هي، وكذلك لدى أغلبية المسلمين بسبب هيمنة الشعور الديني على الانتماء القومي. كان هؤلاء المتورون يقفون إلى جانب السلطنة على أمل أن تجري إصلاحاتٍ بعد الحرب، يُمنح بموجبها الحكم الذاتي للولايات، لكن على الجانب الآخر كان يوجد تيار يشكل أغلبيته المسيحيين العرب، كانوا يرون من إسقاط السلطنة العثمانية مخرجاً لإنشاء الدولة

(1) جاد الكريم الجباعي، الجذور التاريخية لإنفصال مفهوم الأمة العربية عن مفهوم الدولة، مرجع سابق.

القومية، وبمساعدة الدول الغربية، ولكن حتى هذا التيار كان منقسماً في داخله بين مؤيدٍ لبريطانيا وآخرٍ لفرنسا.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّه بالرغم من أن مشكلة (غير المسملين) في المجتمع الإسلامي ظلت تلح على الفكر الإسلامي الحديث، إلا أن مسألة «غير العرب» في المجتمع العربي كانت أكثر حدة بسبب هيمنة الفكر القومي على الواقع، بخلاف اقتصار فكرة الدولة الإسلامية على الجانب النظري فقط، وبسبب غياب المعالجات الفكرية العميقة للمشكلة بما يتناسب مع حساسيتها وأهميتها، وتركيز الكثير منها على أهداف الاستعمار في إثارة موضوع الأقليات، وشيوع التعميمات الفضفاضة بشأنها، بل وتهافت بعضها إلى الدعوة لاستخدام القوة في تحقيق الاندماج القومي.[1]

يُذكر أنَّ كلاً من ساطع الحصري، وزكي الأرسوزي، وقسطنطين زريق، وميشيل عفلق، كانوا من منظري القومية العربية، فساطع الحصري كان قد ركَّز على مفهوم وحدة الأصل للأمة العربية القائم على أساس الوحدة في اللغة والاشتراك في التاريخ. أما الأرسوزي فكان أول من صك نظرية الأمة- اللغة في النظرية التقليدية، وميّز بين العهد البدائي الذي هو العهد العربي الجاهلي ويعتبره العهد الذهبي للأمة العربية، وبين العهد اللاحق الذي تصبح فيه الأمم مشتقة وهجينة، لذلك فالبعث القومي بنظره لا يتحقق للأمة العربية إلا بالعودة إلى جاهليتها، وبناءً على ذلك تكون وحدة اللغة والتاريخ الأساس في تكّوين الأمة وبناء القومية. أما قسطنطين زريق فقد اعتبر أنَّ القومية في جوهرها ليست سوى حركة روحية ترمي إلى بعث قوى الأمة الداخلية. إلا أنَّ ميشيل عفلق طوّر

---

(1) علي خليفة الكواري وآخرون، قراءة في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص6.

مفهومي الشخصية والرسالة، فالبعث برأيه هو الكشف عن الجوهر، وتوكيدٌ للقيم الروحية التي ينبع منها الدين، والأمة وحدة روحية مثالية، وبالتالي فاللغة باعتبارها عامل التوحيد العربي تذوب في الروح ولا تظهر تماماً إلا كمظهر من مظاهر الروح أو كخاصة إثنو- سيكولوجية، تكمن خلفها ماهيات روحية خاصة بالأمة نفسها.[1]

يمكن إيجاز العلاقة المتداخلة بين الأطروحات الفكرية للقومية العربية بنقاط:[2]

– إنَّ الحركة الفكرية القومية العربية لم تستطع أن تصل إلى نظرية واضحة تحدد معالمها وأهدافها لتحديد هويتها وتمايزها وبقيت المصطلحات والمفاهيم بدون هوية ولم تتحدد- وإن كانت هناك محاولات من الحصري للخروج بتعريفات للأمة والقومية والدولة - بل بقيت تتمرجح بين فكر وآخر حتى أنها لم تأخذ من الاشتراكية التي تبنتها جميع مبادئها، بل اكتفت ببعضها وحسب. وقد اعتقد البعض أن الكتاب الأحمر الذي أصدره قسطنطين زريق، ودستور حزب البعث العربي، والميثاق الوطني الذي تبناه عبد الناصر كلها كافية لتكون نظريات تسير عليها الحركات إلا أن تصريحات مؤسسي الحركة نفت بشكل أو بآخر أن يكون هدف الحركة القومية تصدير نظرية ،وهو ما جعل القومية تفقد تناسقها وانسجامها.

---

(1) رضوان زيادة، الأصول الفلسفية للنظرية القومية العربية، جريدة الغد، 05-02- 2005
http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/ARenaissance/Philosophical_Basis_of_Arabic_Nationalism.pdf

(2) حميد الشايجي، القومية العربية وعلم الاجتماع، تقديم: منى عبد الله الغريبي، 2008، ص 17- 18.

- لم تتمكن الحركة الفكرية القومية من وضع برنامج للمشروع القومي رغم أنه كان من اهتماماتها الأول. حيث ذكر ڤي أكثر من مجال أنها تسعى للعمل الواقعي الإصلاحي وتبحث ڤي إيجاد نظم سياسية واقتصادية واجتماعية أفضل من التي يعيشها العالم العربي، ڤي تلك الفترة، إلا أنها ڤي الحقيقة كانت تتخبط بين تحرير العالم العربي من أي فكر مذهبي مثل الفاشية والديمقراطية وبين ضمان الحريات للأفراد والدول، فوقعت ڤي فخ الاشتراكية. هذا من جانب .ومن جانب آخر لم تجد آليات تطبيقية تستطيع من خلالها تطبيق مبادئها التي تنادي بها كالوحدة والحرية وغيرها

- شهدت الحركات القومية العربية الكثير من الصراعات الحزبية بين أطرافها بل وتنقلت الأحزاب من تبني مبادئ إلى مبادئ أخرى ومرت ڤي مراحل لم تستطع أن تحدد خلالها انتماءها كما حدث ڤي حركة القوميين العرب، فضعفت وانتهت، والتي بقيت كصورة ليس لها ذلك الدور الذي يحسب لها، حتى أن الشعوب التي تنتمي للفكر القومي بدأت تتذمر من حالها وتدني مستوياتها على كافة الأصعدة

- قامت الحركات القومية العربية باستخدام السلاح لتحقيق الأهداف حتى بين صفوف الشعب العربي فأصبح يهدد الأمان والاستقرار اللذين لابد أن يشعر بهما المواطن ڤي وطنه، بالرغم من مناداتها بأن تكون له حرية الرأي وإن خالف رأي قادة الحركة

- إن الحركة القومية ڤي جميع صورها بدأت رومانسية وحالمة بالتغيير وتحقيق أهداف كبرى.

الفصل الرابع

سوريا في مرحلة الانتداب الفرنسي

بالرغم من أنَّه لم يحسم الجدل حول مصدر اسم سوريا، كذلك يصعب تحديد خارطة سوريا، حيث أطلق هذا الاسم عبر التاريخ القديم والحديث على مناطق متفاوتة، غير أنه لم يصبح يوما لقباً لـ دولة مستقلة، كانت دائماً إما تابعة لدولة إقليمية أو منقسمة بين أكثر من قوة، أما البلاد التي تطلق عليها سوريا قديماً وحديثاً فكانت ما بين المد والجزر، ارتبطت بالمصالح السياسية للملوك والقادة. في العهد العثماني، كانت هناك ولاية باسم سوريا، وفي الكتابات التي صدرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بقيت خارطة سوريا أشبه إلى الخيال، وتماهت لدى بعض الكتاب في لبنان فقط. في عهد المملكة الفيصلية، كانت سوريا تشمل دمشق وحمص وحماة وحلب، وكانت حدودها الشرقية لغاية نهر الفرات، كما ولم تشمل الساحل السوري؛ أما في اتفاقية سايكس بيكو، فإن منطقة النفوذ الفرنسي (آ) امتدت إلى مناطق لم يفكر بها يوماً غلاة الوطن السوري. في بدايات عهد الانتداب اقتصرت على المدن الأربعة المذكورة سابقاً، وفي أعوام 1926م- 1929م ضُمت إليها المناطق الحالية في شرق الفرات.

تعود بدايات فكرة إنشاء الدولة السورية إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، قام بها بعض المثقفين والمفكرين المسيحيين، خاصة بعدما خرج المسيحيون من عزلتهم الهرطوقية «الطائفية»، كما ويعود ذلك إلى تنامي الوعي القومي لديهم نتيجة العلاقات التي كانت تربطهم بـ الدول الأوروبية عن طريق البعثات التبشيرية المسيحية، والمدارس والكليات والجامعات التي أنشؤوها[1]، حيث كانت أوروبا حينها في أوج تطور الفكر القومي، وكانت

---

(1) ستيفن هاملي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، مرجع سابق، ص 55.

هذه الأفكار تنقل أيضاً من خلال العلاقات الثقافية والتجارية المتبادلة، خاصة وأنَّ الكثيرين من المسيحيين كانوا يتقنون لغات أجنبية، وظهرت بينهم وبشكل ملحوظ نخب ثقافية، ويمكن القول: إن معظم الصحفيين في النصف الثاني من القرن التاسع العشر في سوريا ولبنان كانوا من الطوائف المسيحية. ومما ساعد أيضاً على تبلور الفكر القومي، نسبتهم الملحوظة في لبنان ووسط سوريا والساحل، حيث كانوا يشكلوا نحو ثلث السكان في أواسط القرن التاسع عشر، كذلك رغبتهم في إنشاء كيان سياسي يحتمون به، ويكونوا شركاء حقيقيين في الحكم، لأنَّ النظام العثماني لم يكن يسمح لغير المسلمين أن يتقلدوا المناصب الحكومية وقيادة الجيوش، خاصة وأنَّ الدولة العثمانية كانت تحسب المسيحيين على الدول الغربية.

لعب الاستقلال الذاتي للبنان دوراً كبيراً في تكوين الصحافة، ونشر الأفكار المعاصرة، وتجربة الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به لبنان في ذلك الحين جعلتها تعج بالحياة الحرة، والتجارة والمدارس والجامعات، وكانت البواخر القادمة من الدول الغربية تنقل إليها أوجه من الحياة الأوروبية، فتركت تأثيراً عظيماً على الحياة فيها، وكانت أصوات أجراس الكنائس تبعث الأمان والاطمئنان في نفوس سكان لبنان المسيحيين. لكن صغر لبنان، وطبيعته الجبلية، جعل أنظار المسيحيين تتجه إلى بقعة أوسع تلبي شروط بناء دولة قابلة للحياة، لهذا نجد أنَّ المسيحيين السوريين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر طالبوا بفصل الدين عن الدولة كمدخل حقيقي لإجراء الإصلاحات كما كانوا يطالبون بفصل السلطات القضائية عن السلطات التنفيذية وإقامة العدل بين أبناء الأديان المختلفة وإيجاد فرص العمل.

قام بعض الشباب المسيحيين في أواخر القرن التاسع عشر من أصدقاء وتلامذة بطرس البستاني بتأسيس جمعية سياسية سرية، وأقدموا على تعليق منشور على جدران شوارع بيروت التي كانت يومها تعج

بالحياة. المنشور كان يطالب بحكم ذاتي لسوريا ولبنان في إطار السلطنة العثمانية، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية[1]، وعلى الرغم من أنَّ تلك الجمعية كانت صغيرة، إلا أنَّها كانت تعكس إستيقاظ وعي قومي سياسي لدى المسيحيين السوريين في وقتٍ لم يكن لدى عرب بلاد الشام أية ميول نحو الفكر القومي العربي، وإقامة كيان سياسي لهم.

كما ويمكن إيعاز دعوة المسيحيين في سوريا ولبنان في المطالبة بالحكم الذاتي إلى الحروب الطائفية التي جرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والخصوصية التي تمتعت بها لبنان داخل السلطنة العثمانية، لهذا تعززت لديهم فكرة إيجاد كيان للاحتماء به. وقد اتخذ هذا الفكر والحكم منحنيين: الأول، أن تصبح لبنان دولة مستقلة تحت حماية غربية، ويجتمع فيها مسيحيو سوريا. الثاني، أن تحصل سوريا بجغرافيتها على حكم ذاتي داخل السلطنة العثمانية، وأن تصبح اللغة العربية رسمية فيها، وأن تُبنى مؤسسات الحكم على قاعدة علمانية، يعيش فيها المسيحيون والمسلمون والدروز والعلويون في مساواة[2]. يبدو أن المنحى الثاني شدَّ أحلام المسيحيين أكثر وكان لها ما يبررها:

الأول، استقلال لبنان كان بالنسبة إلى المسيحيين الأرثوذوكس والإنجيليين والمسلمين والدروز، يعني سيطرة الموارنة والثقافة الفرنسية، وبالتالي النفوذ الفرنسي على لبنان.

الثاني، كانت فكرة سوريا منتشرة بشكل خاص بين خريجي المدارس التي كانت قد أسستها وتديرها الإرساليات الدينية الأمريكية. وهنا لابد من الإشارة إلى تأثير فكر وفلسفة هينري لامانس، الأب اليسوعي

---

(1) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا، دمشق: منشورات دار الرواد، 1955، ص28.

(2) ألبيرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة. مرجع سابق، ص 328.

البلجيكي الجنسية، والذي يعتبر من مؤرخي الإسلام الكبار، كان يميز بشكل كبير بين العرب، وبين سكان سوريا الأصلاء رغم أن معظمهم كانوا يتكلمون اللغة العربية، لهذا فهو كان يؤمن بأن يكون هناك كيان باسم سوريا.[1]

ثالثاً، لم تكن مساحة وجغرافية لبنان تؤهلها لإنشاء كيان يستطيع العيش على موارده الاقتصادية، وذلك بسبب تضاريسه الجبلية، ومساحته الضيقة رغم إشرافه على البحر وجمال طبيعته. وقد ساعد على إتساع نطاق فكر الدولة السورية مطامع بعض الدول الغربية، وبشكل خاص المطامع الفرنسية في المنطقة، والتي كانت لها أبعاد تاريخية، وكانت تتطلع إلى الطوائف المسيحية كركائز لها في المنطقة. أيضاً كان المسيحيون منقسمين فيما بينهم بين تيارٍ يعتبرون أنفسهم من العرب، وآخر يعتبرون أنفسهم سوريين حتى ولو إنهم يتكلمون اليوم العربية. ورغم أنَّ المتورين المسيحيين السوريين، هم أول من رفعوا راية «الأمة العربية»، إلا أنهم كانوا متخوفين من المستقبل، وحذرين من أن تتحول الأمة العربية التي يعملون من أجلها إلى لونٍ آخر من التسلط، والاستبداد الإسلامي بعد تبنيها من قبل الأغلبية العربية المسلمة، وتُعاد الدولة العثمانية بطابع عربي. لهذا ومنذ البداية عملوا على إعطاء مفهوم «الأمة العربية» طابع علماني، يقوم على مبدأ «الدين لله والوطن للجميع»، بمعنى فصل الدين عن الدولة، وأن تتساوى فيها جميع الأديان والطوائف أمام القانون، كم أنهم كانوا يطمحون لأن تحظى سوريا المستقبل بحماية من قبل أوروبا الليبرالية.

عندما جاء الفرنسيون إلى سوريا كدولة منتدبة بموجب قرار مؤتمر الصلح عام 1920م، كان الفرنسيون يعلمون جيداً تركيبة المجتمع السوري الدينية والقومية والطائفية، بحكم علاقاتهم التاريخية بمنطقة الشرق

---

(1) ألبيرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة. مرجع سابق، ص330.

الأوسط وسوريا، فرنسا (الدولة الأوروبية الليبرالية العريقة)، ومركز الإشعاع الحضاري والثقافي الكبير في العالم المتمدن، يبدو أنّها كانت تتطلع إلى أن تبني الدولة السورية الناشئة على أُسسٍ حضارية، تضمن مستقبل جميع المكونات السورية القومية منها والدينية والطائفية، مع ضمان مصالحها، لهذا كان المشروع الفرنسي هو إنشاء دولة فدرالية «اتحادية» ابتدأت من إنشاء حكومات محلية حسب التوزع الطائفي وأيضاً المناطقي، على قاعدة علمانية تقوم على مبدأ فصل الدين عن الدولة، لهذا وجدنا كيف أنّ الفرنسيين قاموا بإنشاء دولة حلب، ودولة دمشق، ودولة العلويين، ودولة الدروز (المناطق الكُرديّة في شرق نهر الفرات في ذلك الوقت لم تكن في عداد الدولة السورية)، (راجع الباب الأول، الفصل الخامس).

كان الفرنسيون يملكون تجربة غنية في هذا المجال، وعلى معرفة تامة بمدى الأضرار التي قد تنجم من الحروب الداخلية خاصةً القومية منها والطائفية، فتاريخ أوروبا يحدثك عن حرب الثلاثين عاماً والتي لم تنته إلا بعد إتفاقية وستفاليا 1648م التي أرست لنظامٍ جديد في أوروبا الوسطى على مبدأ سيادة الدولة، والاعتراف المتبادل بثقافة الآخر بغض النظر عن صغره أو كبره.

أحدث المشروع الفرنسي إنقساماً بين المكونات السورية بين مؤيدٍ ومعارض، ولقي المشروع تأييداً واسعاً بين العلويين والدروز، كما ولقيَ تأييداً من قسمٍ واسعٍ من المسلمين السنة. بالمقابل كانت هناك معارضة قوية وسط المثقفين، وبعض الزعماء، ورجالات الدين، وفئات من التجار، وضباط وموظفين سابقين في السلطنة العثمانية، عُرفوا فيما بعد بالكتلة الوطنية. بدت هذه الكتل والشخصيات متحمسة لأن تكون سوريا دولة مركزية من دون لبنان، ولم تستطع استيعاب المشروع الفرنسي واحتضانه، ومن ثم تطويعه في مشروع بناء الدولة الوطنية لأسبابٍ عديدة منها:

إعجاب زعماء هذه الكتلة بالمقاومة التي كان يبديها الأتراك فيما سميت بـ «الحرب الوطنية»، والحنين إلى الخلافة الإسلامية. وقد استغل الأتراك هذا الحنين، فزودوا بعض الفصائل والشخصيات بالمال والسلاح كي يثوروا في وجه الفرنسيين إلى أن توصلت تركيا لتسوية مع الفرنسيين، وضمنت وضعاً خاصاً للواء إسكندرون لصالح تركيا، عندها توقفت معظم تلك الإنتفاضات والثورات السورية، حيث كان المشروع الفرنسي يشكل خطراً كبيراً على تركيا، لما سيتركه من تبعات داخل تركيا، وذلك بسبب الامتداد الكبير للكُرد والعلويين فيها.

أما بالنسبة لثورات بعض زعماء العلويين والدروز، فقد ثاروا منذ البداية ضد الفرنسيين بسبب العلاقات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها كشخصيات في العهد العثماني[1]، لأنَّ النظام المللي العثماني لم يمنح أياً من الطائفتين العلوية أو الدرزية صفة ملة، وتعامل معهم حسب النظام المملوكي القائم في سوريا قبل مجيء العثمانيين إليها، وبالتالي فإنَّ العلاقة العثمانية مع هاتين الطائفتين كانت تتم من خلال بعض شيوخهم المذهبيين مقابل منحهم بعض الامتيازات الشخصية. أما ما أدى وبشكل رئيس بسلطان باشا الأطرش لأن يثور ضد الفرنسيين عام 1925م هي الإصلاحات الاجتماعية، وما ارتكبه الحاكم الفرنسي من أخطاء إدارية في جبل الدروز (ينظر إلى الفصل الخامس من الباب الأول). أما سكان جبل العلويين لم يكونوا أقل حماسةً من اللبنانيين في طموحاتهم الإستقلالية نتيجة فقدان الشعور القومي العربي لديهم، لهذا وبعد مرر عامين من إعلان الإتحاد السوري طالبوا الحكومة الفرنسية بالإستقلال التام[2].

---

(1) محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. بيروت: المكز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص161-170.

(2) مجيد خدوري، المسألة السورية، الموصل: مطبعة أم الربيعين، 1934، ص103.

رفضت الشخصيات التي كانت تشكل «الكتلة الوطنية» النظام الاتحادي الذي بدأه الفرنسيون في البلاد كطراز لتنظيم دولة متعددة المكونات، ولم يكن في مقدورها تفهم واستيعاب المشروع الفرنسي، ومن ثم تطويعه في إطار مشروعٍ لبناء دولة وطنية، يجعل من جميع المكونات شركاء حقيقيين فيها، ويعود ذلك إلى ضعف مفهوم الدولة- الأمة في الثقافة السياسية العربية في ذلك الحين، وطغيان الأمة الثقافية، كما أشار إليه العديد من الكتاب العرب في كتاباتهم مثل برهان غليون، جاد الكريم الجباعي، وغيرهم. بالإضافة الى هذه العوامل، كان هناك العامل التركي، فالأتراك كانوا يتصرفون على أُسسٍ استراتيجية حينها، فقد حضوا الكتلة الوطنية على رفض النظام الفدرالي، حتى لا تتعكس مستقبلاً على تركيا، لكونها أيضاً دولة متعددة القوميات والأديان والطوائف، ويشكل الكُرد والعلويون كتل بشرية كبيرة بالإضافة إلى مكوناتٍ أُخرى مثل العرب، الأرمن، والشركس.

عند الإمعان في الأزمة السورية الحالية، يمكن ملاحظة أنَّ التجربة تُعاد من جديد مع المعارضة السورية، من جهةٍ يخرج رئيس وزراء تركيا السابق والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، ويبدي استنكاره لممارسات صديقه السابق بشار الأسد، والمظالم التي يمارسها مع شعب سوريا، هذا بالتزامن مع الحرب الظالمة التي تشنها حكومة اردوغان على الكُرد بحجة «إرهاب حزب العمال الكُردستاني» والتي لا تقل بشاعةً عن تلك الممارسات التي يقوم بها نظام الأسد بحق السوريين بحجة الإرهاب أيضاً، ناهيك عن الظلم والتمييز الذي تمارسه تركيا بحق مكوناتها من الكُرد والعلويين. من جهةً أخرى، تقوم الحكومة التركية بتحذير المعارضة السورية من مغبة قبول أي حقوق للكُرد تتجاوز الحقوق الثقافية.(*)

(*) في خضم حوارات تأسيس المجلس الوطني السوري في شهري أيلول وتشرين الأول من عام 2011م، وأثناء الحوار حول المسألة الكُردية في سوريا، والموقف السلبي

د

للمعارضة السورية منها، صارحني أحد شخصيات المعارضة بأنَّه في إحدى اجتماعاتهم مع الجانب التركي قد تم تحذيرهم من المسألة الكُردية، وطلب منهم ألاّ يتجاوزوا في وعودهم للكُرد أكثر من حقوق المواطنة والحقوق الثقافية، جديرٌ بالذكر أنّ الشخص المذكور هو من أصلٍ كُردي، ويعيش أباً عن جد في منطقة يقل الوجود الكُردي فيها، لذا فهو لا يتحدث اللغة الكُردية، والجانب التركي في الاجتماع لم يكن يعلم عن أصوله الكُردية. وفي موقف آخر مماثل، أخذني برهان غليون- الذي كان حينها رئيساً للمجلس الوطني السوري- جانباً بعد إحدى جلسات الأمانة العامة للمجلس في شهر كانون الأول عام 2012م والتي احتدم النقاش فيها مجدداً حول المسألة الكُردية، حيث قال لي: «إنني أتفهم قضيتكم، لكن أتدري يا عبد أنَّ الأتراك لا يقبلون».

الفصل الخامس

مشكلة الانتماء وفشل بناء الدولة الوطنية

منذ أن استقلت سوريا استأثر بالسلطة كبار ساسة البلاد، أولئك الذين ناضلوا من أجل إجلاء الأجنبي من بلدهم، إلى جانب بعض رجالات الحكم في عهد الانتداب الفرنسي، وقاموا بتوزيع المناصب والمنافع فيما بينهم، يمكن القول أنّ معظم رجالات الكتلة الوطنية الذين استأثروا بالسلطة كانوا من الشوام والحلبية. بعد الاستقلال غادرت المجموعة الشامية الكتلة الوطنية وتحولت إلى الحزب الوطني، أمّا المجموعة الحلبية فعملت فيما بعد تحت اسم حزب الشعب، «وكانوا في غالبيتهم» (كلا الكتلتين) «من العائلات السنية ذوات النفوذ من التجار وملاكي الأراضي، أي من أولئك الذين كانوا يديرون نظاماً شبه إقطاعي، لم يتبدل إلا تبدلاً طفيفا»[1]. فما أن تسلم هؤلاء الحكم بعيد الاستقلال حتى سارعوا الى إغلاق جميع النوادي والجمعيات، ومنعوا إصدار الجرائد والمطبوعات الكُردية، ومارسوا سياسة تجاهل حقوق الشعب الكُردي، ولم يكن لديهم مشروع وطني لبناء دولة يضمن حقوق كافة مكوناتها القومية والدينية والطائفية، ويؤدي إلى تحقيق دولة مواطنة تضمن وحدة واستقرار البلاد، ويعزز من مناعتها في وجه التدخلات الخارجية التي لا تريد الخير لهذا البلد الفتي، وبالتالي خلق جيل يضع مصلحة الوطن فوق كل المصالح. لكن ما حصل هو أنَّ الكتل والمجموعات التي حكمت حينئذ استخدمت السلطة من أجل تحقيق مصالحها الفئوية، «وأنكبوا بأنفسهم في مهمة الاحتفاظ بالسلطة، فغرقوا لقلة المؤسسات ذات الخبرة الجيدة والتقاليد

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970، أربيل: مطبعة وزارة التربية، 2004، ص80.

الدبلوماسية المعترف بها في دوامة من المناقشات الشخصية التي لا تليق بأعمال رجال دولة نالت استقلالها حديثا».[1]

ويمكن إيعاز عدم وضع مشروع لبناء دولة المواطنة لعددٍ من الأسباب:

الأول، أنَّ الدولة السورية التي جاءت على أنقاض عدة دويلات عثمانية لم تكن لدى مكوناتها تلك الروابط التي تجمعها وتؤهلها لبناء دولة وطنية. فالإمبراطورية العثمانية كانت تضم العديد من الشعوب، وكل شعب ومنطقة بدورها تتكون من مجتمعات سكانية يشكل كل واحدٌ منها عالماً بذاته، وبالرغم من تجاور هذه الشعوب والمجتمعات لبعضها البعض إلا أنها بقيت منعزلة بعضها عن بعض، يسود علاقاتها الشك والكراهية[2]. لهذا كان الانتماء المناطقي سمة أساسية للمجتمعات التي تكونت منها الدولة السورية، وفي هذا الصدد يذكر باتريك سيل: «الحزب الوطني الحاكم بعد الإستقلال كان معقله دمشق ... عكَسَ الحزب السياسة الدمشقية بأضيق صورها ... ولقد كانت الصلات التي أوجدتها الإقامة في شارع واحد والإنتساب إلى الطائفة ذاتها، إلى حد ما في رابطة النسب أقوى من الولاء لقضية عامة».[3]

الثاني، بعد الانتداب الفرنسي وتشكيل الدولة السورية، وُجدت عدا النزعة القومية الكُردية نزعات قومية أُخرى تبحث عن هويتها الخاصة متعديةً جغرافية الدولة السورية، وبشكل رئيسي:

القوميون السوريون: قامت فلسفة هذا الحزب على أن سوريا وطن

---

(1) باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 – 1958. بيروت: د.ناشر، 1965 ، ص 55.

(2) نيكولاس فاندام ،الصراع على السلطة في سوريا . مرجع سابق، ص20.

(3) باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 – 1958، المرجع سابق، ص 65.

السوريين، والسوريون أمةٌ تامة، ورأوا في الجغرافيا والتاريخ العاملين الرئيسين في تشكل شخصية الأمة السورية، حيث تميزهم عن غيرهم.

القوميون العرب: كان مفهوم الدولة لدى القوميين العرب ضعيفاً، وكانوا يعتبرون الدولة السورية عائقاً أمام وحدة الأمة العربية، وكانوا موزعين بين أحزابٍ وكتلٍ مختلفة، وغلب عليهم الطابع العاطفي والغير واقعي، لذا ظهر التذبذب في مواقفهم بين الوحدة مع الأردن أو العراق أو مصر، وكانت للشعارات التي يطرحها رواد البعث مثل ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار وذكي الأرسوزي وغيرهم تأثيراً على الشارع الوطني السوري حتى قبل تأسيس البعث، يضاف إلى ذلك المصالح الاقتصادية، كل هذا أدى بالبلاد إلى السير بهوية قلقة، تبحث عن هوية بديلة على حساب الالتزام بالولاء الوطني، ما تزال آثارها مرئية على تماسك الشعب حتى الآن دون حدوث أي تطور نحو ولاءٍ متماسكٍ للوطن السوري، فقد طغى الانتماء العربي على الإنتماء السوري. «لذاً فإنً سوريا عندما استقلت عام 1946 كانت لاعتبارات عدة دولة دون أن تكون أمة. وكياناً سياسياً وليس مجتمعاً سياسياً».[1]

بعد انقسام الكتلة الوطنية توجهت المجموعة الحلبية للتقارب مع العراق إلى درجة الوحدة الاندماجية، لأنَّ التجار والحرفيين الحلبيين كانت لهم مصالح في التقرب نحو العراق، لإحياء الطرق التجارية مع الموصل وبغداد، وأسسوا فيما بعد حزب الشعب[2]. أما التوجه الثاني كان يتمثل في النخبة الشامية، والمتمثلة بالحزب الوطني، فهي توجهت نحو السعودية ومصر، لكون مصالح هذه النخبة أقرب إلى السعودية خاصةً وأنً شكري

(1) نيكولاس فاندام، الصراع على السلطة في سوريا، مرجع سابق، ص22.

(2) باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 – 1958، مرجع سابق، ص68.

القوتلي كان يجمعه بابن سعود علاقات جيدة تعود إلى عشرينيات القرن الماضي، حين بعث لابن سعود عدداً من السوريين الموهوبين ليكونوا مساعدين ومستشارين له، وأصبح بعدها أفراد من عائلة القوتلي ومقربين منه وكلاء تجاريين لأبناء سعود.

وبالعودة إلى تاريخ سوريا بعد الاستقلال ولغاية الوحدة مع مصر، والتي لم تطل كثيراً، يتضح مدى عمق أزمة الهوية لدى القوى السياسية والثقافية والاقتصادية السورية، وكذلك لدى الحكومات الانقلابية العديدة التي مرت على سوريا منذ عام 1949م وحتى مجيء البعث، مروراً بالوحدة مع مصر 1958م.

الإخوان المسلمون: حركة قومية عربية، بالعودة إلى رؤية جماعة الإخوان المسلمين في سوريا الصادر عام 2004م يتبيَّن أنَّ الهم القومي العربي يتقدم على جميع الهموم الأخرى، فـ «الهدف الأساسي لسياستهم الخارجية هو العمل على إقامة الوحدة العربية» (ص39)، بينما يأتي الهم الإسلامي في المرتبة الثانية، وتجنح الحركة في سياساتها عن المساواة بين مكونات الشعب السوري، وتعتبر سوريا قطراً عربياً (ص38)، وبالتالي لايعترف بوجود شعب كُردي في سوريا، ولا بوجود جزء من كُردستان داخل جغرافية سوريا. رؤية جماعة الإخوان في القضايا القومية والوطنية لا تختلف عن رؤية حزب البعث وعن التيار القومي العربي، لا تعترف بالهوية السورية للدولة؛ لا ترى في سوريا وطناً نهائياً، ومثل البعث يطلق عليها القطر السوري، هوية الدولة هي الهوية العربية الإسلامية للمجتمع السوري (ص90)[1]، وهي أيضاً عابرة للحدود، وتعمل لإعادة الخلافة الاسلامية، ولم تُعر الاهتمام للهوية السورية، وتعمل على صهر جميع

(1) المشروع السياسي لسورية المستقبل، رؤية جماعة الإخوان المسلمين، 2004، ص 38-39-90.

المكونات في إطار الثقافة العربية الإسلامية، وتدعو إلى العودة إلى عهد صدارة الاسلام، لذا لا يوجد لديها برنامج لحل المسائل القومية، والطائفية في سوريا. علاقة هذا التنظيم مع تركيا تكتسيها الكثير من الريبة رغم أنَّ تركيا سلخت لواء الإسكندرون من سوريا، وتاريخ هذه العلاقات لا يعود إلى عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بل يسبقه بعشرات السنين، ولا يمكن تبريرها إلا بالموقف الذي يجمعها مع تركيا حيال القضية الكُردية، والعلويين في المنطقة.

الثالث، في مرحلة الانتداب كانت نزعة محاربة الأجنبي طاغية على سلوك ومواقف الكتلة الوطنية، لذا لم تبدي أي اهتمام باكتساب خبرة الإدارة من الفرنسيين وبناء مؤسسات الدولة، كان همهم الأساسي هو الاستقلال، والانضمام إلى الأمم المتحدة، وبعد جلاء الفرنسيين تبين أنَّهم لم يملكوا البرامج لما بعد الاستقلال. النخب التي حكمت سوريا بعد الاستقلال، وكما ورد سابقاً، كانت تبحث عن هوية بديلة، ومن جهةٍ أخرى كانت تركض وراء مصالحها بالدرجة الأولى، إلى جانب افتقارها لتجربة الحكم والإدارة.

كثيراً ما كانت مواقف الكتلة الوطنية حيال سياسات الفرنسيين داخل سوريا متأثرة بالحكومة التركية بغض النظر عن خلفيات تلك السياسات، وهذا يتضح في ازدواجية مواقفها حيال بعض القضايا؛ كقرار المؤتمر السوري العام 1919م، عندما أقرَّ المؤتمر بناءً على طلب الملك فيصل تشكيل لجنة لوضع دستور للبلاد، وكلَّف هاشم الأتاسي برئاسة تلك اللجنة؛ رأى مشروع الدستور أن تكون سوريا نظاماً ملكياً نيابياً، له برلمان يتألف من مجلسين: مجلس للشيوخ وآخر للنواب، وتتكون المملكة من مقاطعات ذات حكم ذاتي، ولكل مقاطعة حاكم وبرلمان محلي[1]. بينما كان

---

(1) دستور المملكة السورية الصادر في 13 تموز سنة 1920، يمكن قراءته من خلال الرابط التالي:

موقف الكتلة الوطنية مغايراً من المشروع الفرنسي لإنشاء كيانات فدرالية في إطار إتحاد سوري، متهمين الفرنسيين بإقامة كيانات طائفية وقومية لتقسيم البلاد، في وقتٍ كانت فيه الدولة السورية مشروعاً في إطار التشكيل، وجرت حملة تخوين كبيرة ضد كل من يتعامل مع المشروع الفرنسي.

لم يأخذ حكام سوريا بعد الاستقلال خصوصية الأقاليم السورية بعين الإعتبار، وطغى الخطاب والشعارات العاطفية على الحقائق الواقعية والتاريخية والمجتمعية، وانعكست بشكلٍ سلبيٍ على المناطق الكُردية والعلوية والدرزية والإسماعيلية وأبقتها مهمشة، وأخذت الطائفة السنية تهيمن على البلاد، ولا تُعِر الاهتمام إلى المكونات الأخرى إلا على مستوى بعض الشخصيات، وتجد من نفسها صاحبة البلاد، وتنظر الى المكونات المذكورة بنظرة تشكيكية ودونية، وأحياناً بنظرة إحتقارية، مما زادت من الإحتقانات القومية والطائفية لدى تلك المكونات، في حين كان يتطلب منها ولكونها الطائفة الأكبر والحاكمة أن تتنازل عن بعضٍ من ذاتيتها لتقترب من المكونات الأخرى، وتتعامل معها كشريك في البلاد.

هذا الموقف لم يكن وليد مرحلة الاستقلال، بل كان يعود إلى ما قبل تشكيل الدولة السورية، ففي عهد السلطنة العثمانية وُجِد تباين كبير بين السنة وبقية الأديان والطوائف الدينية، وقد ازدادت الفوارق، واتسع الصراع التاريخي بين مختلف المكونات الدينية والطائفية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وأثناء الانتداب، حاول الفرنسيون استغلال تلك التناقضات لبسط حكمهم على سوريا.

بعد الاستقلال توفرت عوامل وفرص جيدة لإضعاف الإنتماءات الطائفية والفئوية، بعد أن ارتبطت معظم المناطق بالعاصمة من خلال توفر شبكة من الطرق ووسائل النقل، وبدأت التجارة الداخلية بين مختلف

---

http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=421،

المحافظات، ونشطت المهن، وبدأت بعض الصناعات، وعملت الأحزاب السياسية على استقطاب شرائح المجتمع نحو برامجها السياسية، كل ذلك خلق أرضية لاحتكاك الأفراد الذين ينتمون إلى مختلف مكونات المجتمع السوري. إلا أنَّ حكومات ما بعد الاستقلال لم تستثمر الظروف الجديدة لبناء دولة المواطنة، فقد أبقت على السياسات التي كانت تمارسها المدن سابقاً على الأرياف عن طريق الإستغلال الفاحش، وساندت سيطرة ملاكي الأراضي في أخذ حصص كبيرة من محاصيل الفلاحين، «وقد وصل التباين بين الريف والمدينة إلى حد بدت معه المدن في بعض الأحيان وكأنَّها مستعمرات أجنبية تتضخم على حساب سكان الريف الفقراء»[1]، وتجلَّت أبشع صورها في المناطق الكُردية، وذلك بسبب التمايز القومي إلى جانب عدم وجود مدن كبيرة في تلك المناطق للأسباب التي ذُكرت سابقاً.

كذلك لم يُعِر النظام الجديد في سوريا بعد الاستقلال الاهتمام للخصوصية السورية، فكان البعض منهم يسترشدون ببعض التجارب الأوروبية في تكوين الأمة وبشكلٍ خاصٍ ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار وآخرون، ولم يأخذوا بنظر الاعتبار الفارق الزمني وخصوصية كل بلد وسيكولوجية مكوناتها القومية والدينية والطائفية.

الرابع، حزب البعث العربي الإشتراكي: يتميز هذا الحزب بفكرٍ قوموي عروبوي، يرفع العديد من الشعارات التي أبهر بها الشباب العربي لغدٍ سعيدٍ تعمه الحرية في وطنٍ عربيٍ موحدٍ من المحيط إلى الخليج، والوعود بأن يعود بالعرب إلى سابق عهودهم، ليصبحوا قوة دولية بكل المعايير على الصعد الاقتصادية والبشرية والعسكرية وفي منطقة جغرافية حيوية فيها أهم مصادر الطاقة، وتشرف على العديد من الطرق الحيوية في العالم. اختلف الخطاب السياسي القومي لحزب البعث عن خطاب بقية الجمعيات

(1) نيكولاس فاندام ،الصراع على السلطة في سوريا ، مرجع سابق، ص25.

والحركات والأحزاب العربية، حيث ربط بين الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية، ودعا إلى بناء مجتمعٍ عربيٍ علماني يتساوى فيه جميع العرب بغض النظر عن الإنتماء الديني والطائفي، ووفقاً لذلك اعتبر الإسلام جزءاً أساسياً من الثقافة والتراث القومي العربي على خلاف الآخرين الذين اعتبروا أنَّ الإسلام هو دين العرب، لهذا ميزَّ نفسه عن الحركات القومية العربية الأخرى والتي كانت لديها نزعة إسلامية سنية وتعتبر أبناء الأقليات الدينية والطائفية الناطقين بالعربية «عرباً ناقصين»، ومن بينهم من لا يعتبرونهم مسلمين أصلاً، في المقابل كان أبناء الأقليات الدينية والطائفية العربية يشكون من أن القومية العربية ماهي إلا ستار تكمن خلفه هيمنة سنية مطلقة، وبالتالي الإستمرار على ما جرى أيام السلطنة العثمانية.[1]

لهذا تلقت أيدولوجية حزب البعث صدىً مقبولاً بين الأقليات الدينية والطائفية من مسيحيين وعلويين ودروز واسماعيليين، حيث رأوا في الانتساب إلى البعث طريقاً وأملاً للخلاص من وضعهم المهين وتحطيم السيطرة السنية على الحياة السياسية في البلاد.

ازداد أبناء الأقليات في الجيش من ضباط وأفراد وصف ضباط الذين وجدوا فيه حافزاً لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والإجتماعية المتردية ، إلا أنَّ القيادة العسكرية وأغلبية ضباط القادة بقيت لصالح الأكثرية السنية، ووصل الضباط السنيون الدمشقيون، صدفةً أو عمدا، إلى المناصب المهمة في عهد الوحدة[2]، لهذا كانت المراكز المهمة بيدهم عندما جرى الانفصال عن مصر، حتى في مرحلة الإنفصال بقيت الهوية الوطنية قلقة مرةً اتجهت نحو الوحدة مع العراق، وأُخرى عادت لتتجه نحو مصر من جديد.

---

(1) نيكولاس فاندام، الصراع على السلطة في سوريا، مرجع السابق، ص35.
(2) م.ن، مرجع سابق، ص47.

صحيحٌ أنَّ حزب البعث تأسس بعد الإستقلال، لكن كما ذُكِر آنفاً، كانت للشعارات التي يطرحها رواد البعث مثل ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار وذكي الأسوزي في الحلقات التي يعقدونها تأثيراً على الشارع الوطني السوري حتى قبل تأسيس الحزب، ورغم فشل تجربة الوحدة مع مصر عام 1958م حيث كان حزب البعث من أشد المتحمسين لها، وأكثر الأطراف السياسية دفع بسوريا إلى تلك الوحدة، استمر هذا الحزب على منطلقاته وعلى أولوية الوحدة العربية على سواها. بعد سيطرته على السلطة في عام 1963م من خلال إنقلابٍ عسكريٍ سماه بثورة البعث، قام بعدة محاولات وحدوية فاشلة مرةً مع العراق، ومرةً مع العراق ومصر معاً، فهو لم يهتم بالهوية السورية، وتركزت سياساته على صرف أنظار الشارع العربي عن قضاياه الداخلية والمعاشية، وعن حرياته الفردية والجماعية تضحيةً لأهدافٍ «سامية وكبيرة».

أبدع هذا الحزب ونظامه الحاكم في سوريا، وكذلك في العراق بخلق أعداء افتراضيين، وغرس نظرية المؤامرة في تفكير الإنسان العربي ليس في سوريا فقط بل وعلى مستوى العالم العربي، خاصةً وأنَّ هذه النظرية لاقت رواجاً لدى معظم الأنظمة العربية الحاكمة التي هدفت لتخويف شعوبها مما ينتظرهم من مستقبل. ولكون هذا الحزب لا يعترف في منطلقاته الفكرية بالدولة الوطنية، ويعمل على توحيد الأقطار العربية، بالتالي لم يكن لهذا الحزب برنامج وطني خاص بسوريا، وخلت أدبيات وبرامج هذا الحزب من عبارة الوطن السوري، فهو يستخدم القطر العربي السوري، كما أنَّه يرفض أن يعترف بأي مكون في المنطقة التي يسميها بالوطن العربي، بل ويعمل حتى على صهرها بالقوة[1]. وبسبب هيمنة حزب البعث على الجيش والقوى الأمنية تمكن بمرور الوقت من فرض

(1) دستور حزب البعث العربي الإشتراكي، المادة 7.

سيطرته على المنظمات والنقابات والجمعيات المهنية المختلفة، واخلائها من أي محتوىً وطني.

فرض حزب البعث سيطرته على جميع مناحي الحياة في سوريا، وأسس نظاماً تسلطياً شعبوياً بكل المعايير، ولجم تطلعات المجتمع إلى الحرية والكرامة والمشاركة في صياغة القرار الوطني، ولم يعد لأحد أن يتجرأ على قول: لا لسياسات هذا الحزب. تحولت قضية الحرية وحقوق الإنسان إلى حقوق الطبقة العاملة، وحلت مقولات الوحدة العربية، والتنمية محل الحريات السياسية والمدنية والدستورية، وأصبح كل حديث عن حقوق الإنسان، والانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة حديثاً برجوازياً معادياً للنظام الوطني[1]، وبات الحديث عن معالجة القضايا القومية والدينية والطائفية في سوريا نوعاً من الانتحار، ويضع صاحبها في خانة الخيانة الوطنية، والتنسيق مع المشاريع الإمبريالية والصهيونية. رغم أنَّ الكُرد لم ترعبهم سياسات الأنظمة والحكومات المتعاقبة التي مرت على سوريا، وطالبوا مراراً بالإعتراف بالهوية القومية الكُردية، وحل القضية الكُردية بالطرق السلمية، إلا إنَّهم جوبهوا بعنف سواءً إن كان من خلال الاعتقالات الجماعية والواسعة، أو الفردية، وكذلك من خلال استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين والمعترضين لسياسات النظام التصفوية حيال الكُرد.

مرحلة آل الأسد

توضح في الفصول السابقة أنه عندما قدم الفرنسيون إلى سوريا أخذوا وضع الطائفتين العلوية والدرزية بعين الاعتبار. بغض النظر عن أهدافهم الأخرى، أنشأ الفرنسيون جيش المشرق، الذي انخرط فيه الكثيرون من أبناء المسيحيين والطوائف المختلفة في سوريا، ولم تختصر

---

(1) جاد الكريم الجباعي، قضايا النهضة. دمشق: دار علاء الدين للطباعة والنشر، 2003، ص35.

على أبناء هذه المكونات، بل انخرط فيه الكثيرون من أبناء الطائفة السنية أيضاً. يشهد التاريخ كيف أنَّ العلويين بقيادة الشيخ صالح العلي ثاروا ضد الفرنسيين، والدروز بقيادة سلطان باشا الأطرش، والكُرد أيضاً في أكثر من مكان، وقد برز منهم إبراهيم هنانو، وأحمد برافي، لكن وبعد جلاء الفرنسيين عن سوريا، جرت نعوت كثيرة لأبناء هذه المكونات، وأُتهموا بالتعامل مع الأجنبي من قبل الأغلبية السنية متناسين بأنَّ الكثير من أبناء طائفتهم كانوا متعاملين أيضاً مع الفرنسيين[1]، وانخرطوا في المؤسسات التي أنشأها الفرنسيون في سوريا، وكانوا يفوقون أبناء تلك المكونات عدداً، فأُدين العلويون بأنهم لم يدعموا المشاريع والأفكار السياسية المرتبطة بوحدة سوريا والقومية العربية[2]، ولطالما كُبتت وأُتهمت هذه المكونات (المذكورة أعلاه) بشتى التهم، وأصبح الحديث عنها من المحرمات، فإنها سلكت مساراتٍ أُخرى، وهنا يقول برهان غليون إنَّ «مشكلة الأقليات الدينية ليست جديدة في العالم العربي، لكنها بعد أن تحولت إلى محرمات يمنع الحديث عنها، كبتت في اللاشعور كي لا يخرج إلى الوعي إلا من خلال مرآة أُخرى ليس لها علاقة مباشرة بالتمايز الفكري والثقافي وهي مرآة الصراع السياسي».[3]

أخيراً، وبعد عدة سنوات من الصراعات والتصفيات داخل حزب البعث؛ تمكن حافظ الأسد من تصفية مراكز القوى السنية وكذلك للدروز والإسماعيليين المتحالفين معه، وانقلب حتى على ابن طائفته صلاح جديد الذي كان له توجه يساري- والأقدم منه برتبتين من الناحية العسكرية بل

---

(1) محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. مرجع سابق، ص 133-140.

(2) باتريك سيل، الأسد و الصراع على الشرق الأوسط. بيروت: د.ناشر، 1995، ط4، ص44.

(3) د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. مرجع سابق، ص6.

والحزبية والحكومية، واستفرد بالسلطة، إلى أن بسط هيمنته على جميع مفاصل الدولة والمجتمع والحزب.

لم يقم حافظ الأسد، ومن بعده ابنه بشار بمعالجة الحالة القومية والطائفية في سوريا، لقد فتحوا الأبواب لطائفتهم العلوية للاستفادة، والحصول على المسؤوليات، والتخلص من الغبن الذي حل بهم خلال عشرات السنين إن لم نقل خلال قرون؛ تحول العلويون من طائفة صغيرة مهمشة إلى طائفة حاكمة سيطرت على جميع نواحي الحياة الاقتصادية وعلى الجيش والأجهزة الأمنية، وثأرت بشكلٍ غير معلن من الأغلبية السنية، وحولتها إلى طائفة مهمشة لحد ما، وقد عبرت الحالة الطائفية السنية عن نفسها خلال أحداثٍ عامٍ (1976–1983)م، حيث حصلت مواجهات عسكرية راح نتيجتها أكثر من ثلاثين ألف قتيل، وضُرِبَت مدينة حماة بالمدفعية.

خامساً، المشهد السياسي الكُردي عند تشكيل الدولة السورية:

يُقصد هنا بالمشهد السياسي الكُردي في تلك المناطق من كُردستان التي ألحقت بالدولة السورية عند تشكيلها. اتضح سابقاً (ينظر إلى الفصل السادس من الباب الأول، أيضاً الفصل الأول من الباب الثالث) أنه وبموجب اتفاقية سايكس- بيكو والتغيرات التي طرأت عليها عقب الحرب العالمية الأولى، أُلحق جزء من كُردستان الطبيعية إلى الكيان السوري الناشئ، حددت حدودها الشرقية نتيجة تفاهمات بين بريطانيا وفرنسا، ورسمت حدودها الشمالية نتيجة الاتفاقية الفرنسية التركية (فرانكلين- بويون). الكُرد رفضوا التقسيم والحدود السياسية التي قسّمت أرضهم ومجتمعهم وحتى العشيرة الواحدة والعائلة الواحدة في وقتٍ كانوا يطمحون فيه لأن يكون لهم كيان مستقل على غرار شعوب المنطقة، وكما أقره مؤتمر الصلح عام 1919م. خاض الكُرد دوراً مهماً في مناهضة الانتداب

الفرنسي، وشاركوا بفعالية في استقلال سوريا، وانخرط الكثير من الشخصيات الكُردية المؤثرة في الحركة الوطنية السورية إلى أن حصلت سوريا على الاستقلال، ويعود موقف الكُرد هذا حيال مجيء الفرنسيين إلى سوريا إلى جملة من الأسباب:

أولاً، الموقف الفرنسي السلبي من إنشاء دولة كُردستان في مؤتمر السلام عام 1920م.(1)

ثانياً، جاء التقسيم ليخدم مصالح الدول الكبيرة والغير آبهة بقطع أواصر المجتمعات الأُخرى، وأسلوب عيشهم وعلاقاتهم الاجتماعية والإقتصادية والتجارية.

ثالثاً: أولوية الإنتماء الديني الإسلامي لدى عامة الكُرد، وإستغلال الترك لها بدفع بعض الزعماء القبليين، وموظفين كُرد سابقين في السلطنة العثمانية ذوي المصالح لمحاربة الفرنسين.

عاشت غرب كُردستان في حالة غياب إداري شبه كامل بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر العشرينات، وكانت قد نشبت ثورات كُردية عديدة في شمال كُردستان، واتجهت الأنظار نحوها، بعد أن تخلى مصطفى كمال عن وعوده السابقة بأنَّ تركيا هي للكُرد والترك.

غرب كُردستان حتى بدايات العشرينات من القرن الماضي لم تكن في عداد تشكيل الدولة السورية، كذلك لم تكن يوماً بين مطاليب القوميين العرب. وفي الاجتماع الذي دعى إليه حزب الاتحاد السوري في القاهرة في كانون الثاني 1919م بعد إن كان قد حصل على تصريحٍ من بريطانيا،

---

(1) خالد عيسى، الجذور التاريخية للكُرد في سوريا، 21-11-2004
http://www.kurdistanabinxete.com/Tarix_Kurdistan/TarixaSuri_Tevlihev/Rehentarixa_kurdensuri63.htm

والذي عُرف بالعهد البريطاني للسوريين، والذي تسلمه عبدالرحمن شهبندر من المكتب العربي البريطاني في القاهرة، حضر الاجتماع عدد كبير من السوريين، وتم فيه صياغة برنامج من أربعة عشرة مادة، وقد حددت فيها الحدود السورية الشرقية بنهر الفرات[1]، وكانت هذه الرؤية هي المعتمدة أيضاً في عهد الحكومة الفيصلية، وحتى لدى القوميين العرب في ظل الانتداب الفرنسي[2]، كما استبعدت الأراضي الكُردية في شرقي الفرات (الجزيرة) من مخطط تنظيم الإنتداب الفرنسي في سوريا معللين ذلك بعدم وجود أي رابطة قومية تجمع الكُرد مع سوريا[3]، (راجع الباب الأول، الفصل السادس).

يبدو أنَّ الفرنسيين كانوا بذلك يريدون إقامة دولة كُردستان على تلك الأراضي الكُردية العائدة لحصتها من الإنتداب، إلا أنَّ الاتفاقية الفرنسية التركية برسم الحدود فرضت على الفرنسيين التخلي عن أي كيان كُردي بسبب تخوف تركيا من إنعكاساتها مستقبلاً على الداخل التركي.

في هذه المرحلة من التوجه السياسي لدى النخب السياسية والثقافية الكُردية، قام عدد من الشباب الكُرد المتواجدين في حلب بتأسيس جمعية عام 1925 م باسم «كوردستان جمعيتي»، وكانوا يستهدفون من وراءها دعم حركة استقلال كُردستان[4]، كما تأسس حزب خويبون (الاستقلال) في سوريا عام 1927م من قبل سياسيين ومثقفين معظمهم من بقية أجزاء

---

(1) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا . مرجع سابق، ص71.

(2) درية عوني، عرب وأكراد خصام أم وئام، القاهرة: دار الهلال، 1993، ص221.

(3) برهان نجم الدين شرفاني، كُردستان – سوريا خلال الإنتداب الفرنسي ، رسالة ماجستير. جامعة زاخو، 2012، ص56.

(4) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970، مرجع سابق، ص48.

كُردستان، وبمشاركة من شخصيات كُردية سورية، إلّا أنَّ جُلَّ اهتمام هذا التنظيم كان يصب على كُردستان الشمالية، وقد شارك الكُرد في سوريا بإرسال المتطوعين إلى ثورة الكُرد في جبال آكري داغ في شمال كُردستان خلال سنوات (1927–1930)م على أمل تحقيق أهدافهم القومية بإنشاء وطنٍ مستقلٍ.

بالرغم من الموقف الكُردي المعارض للانتداب الفرنسي، ووقوفهم مع جيرانهم العرب وإخوتهم في الدين ضد الغزاة الغرباء، إلا أنَّ أنظار النخب السياسية والثقافية الكُردية ظلت مرتبطة مع الحركة الكُردية في شمال كُردستان حتى أواخر العشرينات.

مرحلة العودة إلى الذات والتلاؤم مع الوضع الجديد

تبدأ هذه المرحلة بعد تثبيت الحدود الدولية الجديدة في المنطقة في إطارها العام، وتحسن علاقات كلٍ من فرنسا وبريطانيا مع تركيا، وما نتج عنها من اتفاقيات، وعدم تحقيق الثورات والإنتفاضات الكُردية العديدة التي جرت في شمال كُردستان وجنوبها لأهدافها. توجهت أنظار الكُرد في سوريا نحو بناء الجمعيات والنوادي التي تهتم بالشأن الكُردي على الصعد السياسية والثقافية والاجتماعية، وأبدت تلك الجمعيات والنوادي اهتماماً خاصاً باللغة الكُردية مستخدمين الأحرف اللاتينية التي وضعها جلادت بدرخان؛ ففي دمشق أسس أوصمان صبري نادي كُردستان، النادي أبدى اهتماماً كبيراً بالقضية القومية الكُردية، وفي جبل الكُرد (عفرين) «شكل الشباب الكُرد والذين كانوا يدرسون في حلب مجموعات قومية تتراوح عدد أعضاء كل منها بين 5 و 11 طالباً»[1]، وكانت هذه المجموعات تناقش فيما

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970، مرجع سابق، ص48.

بينها المسائل القومية الكُردية، وتبحث في الشأن الكُردي السوري، وقد طورت تنظيمها فيما بعد حيث سميت برابطة المثقفين الكُرد، وقامت وفود من هذه الرابطة بزيارة المناطق الكُردية الأُخرى، وأجروا الحوار مع الشخصيات الثقافية والسياسية في تلك المناطق، كما أقام جكر خوين نادياً في عامودا باسم نادي شباب الكُرد، وفي قرية تل شعير بنى أهالي القرية مدرسة جديدة بدلاً عن المدرسة العثمانية، وعندما منع الفرنسيون الأهالي من تدريس اللغة الكُردية كلغة رسمية فيها، إضطّر الأهالي لتدريس اللغة الكُردية في الداوم المسائي، وفي عام 1950م -1951م تم فتح مدرسة للفتيات باللغة الكُردية وبإصرار من الأديب أحمد نامي.[1]

جرت اتصالات عديدة من قبل مثقفين وسياسيين ووجهاء ورؤساء عشائر كُردية مع الفرنسيين مطالبين بحقوق قومية وثقافية وإدارية، وبالنتيجة قدمت مذكرة من خلال المسؤولين الفرنسيين الى المؤتمر الوطني السوري الذي عُقد في دمشق في 22 حزيران 1928م، طالب الموقعون عليها بضمان الوسائل الكفيلة بالحفاظ على ثقافتهم القومية، وتدريس اللغة الكُردية في المدارس التي تقع في مناطقهم، وجعلها لغة رسمية إلى جانب اللغات الرسمية الأخرى، كما وتضمنت المذكرة الطلب باستبدال الموظفين الذين يعملون في هذه المناطق بموظفين كُرد، وأيضاً تضمنت مطلباً بتشكيل قوة كُردية بقيادة فرنسية لحماية الحدود، لكن الكُرد لم يستلموا أي موقف من المؤتمر المذكور.[2]

لم تقتصر العلاقات الكُردية مع الفرنسيين على هذا فقط، بل سبقها

---

(1) لقمان اليوسف. تل شعير. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2011، ص41.

(2) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970. المرجع السابق، ص 64.

تحرك العديد من القبائل الكُردية في الجزيرة؛ ففي بداية مجيء الفرنسيين إلى سوريا ذهب «أبناء ابراهيم باشا المللي: إسماعيل بك وتمر بك إلى حلب والتقوا مع الجنرال الفرنسي (ديلاموت) للمطالبة بالاحتفاظ بإمارة والدهم إبراهيم باشا، وخلال هذا اللقاء عُقد ما يشبه الاتفاق بين الطرفين (الكُردي والفرنسي)، كان من أبرز بنوده اعتراف سلطات الانتداب بتحقيق نوع من الحكم الذاتي في المناطق الكُردية مقابل قيام العشائر الكُردية بطرد المخافر التركية التي كانت ولا تزال في مناطق الزور ونواحيها، ولتحقيق هذه المهمة قدمت السلطات الفرنسية كميات من الأسلحة ومستلزمات أُخرى كانت تحتاجها العشائر الكُردية التي تمكنت فعلاً من دحر المخافر التركية وإزالتها من شرق الفرات، ولم تتوقف العشائر عند هذا الحد بل واصلت تقدمها حتى الحدود العراقية، ووصلت إلى بلدة البوكمال».[1]

يُرجع البعض عدم إبداء الإهتمام للحقوق القومية والثقافية الكُردية عند تشكيل الحكومات الوطنية، وعند وضع الدستور السوري إلى طغيان الحس الديني الإسلامي لدى الكُرد على الشعور القومي، والمفعم بالثقة بأنَّ الكيان الجديد سيحقق المساواة بين جميع مكونات الأمة بغض النظر عن منبته القومي؛ إلى جانب هذه الرؤية، هنالك رؤية أخرى ترى أنه رغم تأثير الشعور الديني على الكُرد إلاّ أنّ الشعور القومي كان الطاغي ، وهذا ما يمكن استشفافه من قيام مجموعات كُردية سورية بالتوغل في الأراضي التركية لضرب الأتراك، ومساندة إخوتهم الثائرين هناك أثناء ثورة إحسان نوري باشا، مما أدى بالحكومة التركية إلى مطالبة القادة الفرنسيين بنقل وتهجير قادة العشائر الكُردية من المناطق الحدودية مع تركيا إلى أخرى

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970، مرجع السابق، ص61.

داخل سوريا[1]. كذلك يمكن استنتاج الشعور بالذات القومية لدى النخب الكُردية من إحدى التقارير الإستخباراتية البريطانية في تلك الفترة، حيث ورد فيها «إنَّ سلطات الانتداب الفرنسي كانت على علم بتطلعات الكُرد في سوريا، فقد أكد ضابط في مكتب الاستخبارات الفرنسية في بيروت على أنَّ الكُرد المتنفذين في سوريا كانوا يتمتعون بفكر سياسي ناضج، وإنَّ فكرة الكُرد في سوريا عن كُردستان هي: (تلك الأراضي التي تمتد من خليج إسكندرون وإلى كُردستان إيران) وأن عاصمة كُردستان هي ديار بكر، وذكر أنَّه من المتوقع أن تقوم السلطات الفرنسية بمنح الكُرد نوعاً من الحكم الذاتي يمتد عبر الشمال والشمال الشرقي من سوريا».[2]

ما تسبب في عدم منح الفرنسيين الكُرد حقوقاً قومية وإدارية في سوريا هي العلاقات الفرنسية التركية والتي تحسنت بعد نجاحات مصطفى كمال على اليونانيين، والخلافات التي حصلت بين فرنسا وبريطانيا، وأسفرت عن هذه العلاقات اتفاقية أنقرة في 20 تشرين الاول 1921م، بموجب هذه الاتفاقية اعترفت تركيا بالانتداب الفرنسي على سوريا، واتفقوا على ترسيم الحدود بين الطرفين. إنَّ هذه الاتفاقية لم تؤثر على حقوق الكُرد في سوريا فقط، بل ساهمت أيضاً في إجهاض معاهدة سيفر عام 1920م والتي كانت قد أقرت بدولة كُردستان كما أُسلف سابقاً، لهذا كانت سلطات الإنتداب الفرنسية حذرة من الموضوع الكُردي في سوريا لأنَّ حكومة أنقرة كانت تصر باستمرار في محادثاتها مع كلٍ من بريطانيا وفرنسا على ضم كامل مساحة كُردستان إليها، كما كانت تعارض بشدة منح الكُرد أية حقوق قومية أو ثقافية في دول الجوار، لذا «لم

(1) د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكُردية في سوريا، جامعة بغداد 1988، ص 14.

(2) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970، المرجع السابق، ص 63.

تعمل بل وحتى لم تفكر فرنسا بمنح الكُرد السوريين نظاماً إدارياً خاصاً يشابه في نوعيته النظام الذي منحه للدروز أو للعلويين»[1]، هذا من جهة، من جهةٍ أخرى، كان يربط العديد من شخصيات الحركة الوطنية السورية علاقاتٌ قوية مع الحكومة التركية الناشئة، وكانوا معجبين بالمقاومة التي أبداها مصطفى كمال أثناء ما سميت بحرب التحرير، بالإضافة إلى حنين البعض من أولئك الزعماء إلى ماضي الخلافة الإسلامية، استغلت الحكومة التركية هذا الحنين ليس فقط لمنعهم من منح الحقوق للكُرد، بل أيضاً استخدمتهم كأوراق ضغط ضد الفرنسيين، حيث كانت تزودهم بالمال والسلاح إلى أن حصلت من فرنسا على تنازلات من خلال اتفاق يضمن لها بضم لواء اسكندرون إليها.

الصدمة وبناء الحزب الديمقراطي الكُردستاني

إنَّ ما جرى بعد الاستقلال كان صدمة بكل المعايير للكُرد، وحتى لتلك الشخصيات الكُردية المؤثرة في الثورة السورية، والتي انخرطت في الكتلة الوطنية. فبدلاً من أن تقوم حكومة الإستقلال بإنصاف الكُرد، وتفي بالعهود بأنَّ سوريا بعد الاستقلال ستكون لكل السوريين بغض النظر عن الإنتماء القومي أو الديني أو الطائفي، وسيكون للجميع حقوق متساوية، وإنَّ الكُرد أخوةٌ لهم في الإسلام، قامت حكومة الاستقلال بنسف كل تلك الوعود والمراهنات (تماماً كما تردده اليوم معظم الفصائل السياسية السورية المعارضة؛ فعندما يأتي الحديث على إتخاذ موقف وطني مسؤول، من خلال وثائق بين الطرفين- الكُرد والأطراف الأخرى- تجدهم يتهربون منها، ويحيلونها إلى ما بعد إسقاط النظام، بينما لا يتنازلون لبعضهم عن مقعد تمثيلي في مؤسسات المعارضة). وبالرغم من أنَّ الكُرد في هذه المرحلة كانوا قد بدوا أكثر انخراطاً في الحركة الوطنية السورية سواءً من

(1) د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكُردية في سوريا. مرجع سابق، ص14.

خلال الكتلة الوطنية أو حزب الشعب أو من خلال الحزب الشيوعي السوري أو الحزب القومي السوري، إلا أنَّ موقف هذه الأحزاب كان غير منصف تجاه عدالة قضيتهم وتجاه ما قدموه من نضال ودماء من أجل استقلال سوريا، ولم تبدي أي لفتة إيجابية كأن تتضمن برامجها لبعض المطالب والحقوق القومية للكُرد في سوريا؛ فحتى الحزب الشيوعي السوري والذي انخرط فيه الكُرد بشكلٍ كبير، وكان سكرتير هذا الحزب حينها شخصية كُردية، فإن هذا الحزب لم يوافق حتى على إصدار جريدة لجنته المنطقية في الجزيرة باللغة الكُردية مع العلم أنَّ معظم سكان الجزيرة من الكُرد، وأنَّ نحو 80٪ من أعضاء هذا الحزب في منطقة الجزيرة، آنئذٍ، كانوا من الكُرد، (أنظر الى الملحق رقم1) مما حدا بالشاعر الكُردي جكر خوين وبعض من كوادر هذا الحزب إلى تركه وإنشاء حزب آزادي الكُردي.

لم تكتفي الحكومات السورية بعد الاستقلال بإغلاق النوادي والجمعيات ووقف المطبوعات الكُردية، بل تمادت كثيرا بدءاً من عهد حكم أديب الشيشكلي، فقد ازدادت الضغوطات على الكُرد وأُعطيت التوجيهات للمخابرات (الشعبة الثانية) للحد من النشاط السياسي للمثقفين الكُرد، «وورد في وثيقة بريطانية عبارة عن برقية من القنصل البريطاني في دمشق كان قد زار منطقة الجزيرة سنة 1950 وتشكل لديه انطباع بأنَّ الحكومة السورية تراقب حركة الزعماء الكُرد القوميين والشخصيات الثقافية بشكل كبير، مثل جلادت بدرخان، ولدرء إثارة هذه السياسة مشاعر إخوانهم في كُردستان العراق، قامت الحكومة البريطانية بتحذير الحكومة السورية من عواقب سياساتها تجاه الكُرد»[1]. تجاهل الدستور السوري الذي صُدر في أيلول عام 1950م حقوق الكُرد، ولم يتضمن أي إشارة إلى

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970، مرجع سابق، ص91، (نص الوثيقة: ايوب بارزاني، المقاومة الكردية للاحتلال 1914-1958. سويسرا: 2002، ص 334)

المكون الكُردي، بل اعتبر أنَّ سوريا جزءٌ من الأمة العربية. بدأت الحكومة في عهد أديب الشيشكلي بحملة تعريب في المناطق الكُردية بهدف محاربة اللغة والثقافة الكُرديتين، ولتغيير الواقع الحقيقي في تلك المناطق وذلك بإصدار المرسوم التشريعي رقم 1929 في 16 تشرين الثاني 1953م الذي تضمن عدة مواد نصت الأولى منها على أنَّه لا يجوز تسمية المحال العامة و الخاصة مثل النوادي والفنادق والمقاهي والحانات بأسماء كُردية.

هذه السياسات و المشاريع أدت مرةً أُخرى بالكُرد إلى الإنكماش، وبدءاً من عام 1952م تم العودة إلى إنشاء الجمعيات وإتحادات شبابية عديدة في جميع المناطق الكُردية والمدن السورية التي احتوت على جاليات كُردية كبيرة كدمشق وحلب[1]، وأصبحت هذه الجمعيات والمنظمات أرضية لتأسيس الحزب الديموقراطي الكُردستاني في حزيران عام 1957م، والذي أخذ على عاتقه تحدي الاضطهاد والمشاريع العنصرية حيال الكُرد، والعمل من أجل تثبيت الحقوق القومية عن طريق النضال الديموقراطي السلمي، لكن إذا ما عدنا إلى أهداف الحزب، والظروف الإقليمية في ذلك الحين، نشاهد انتماءاً مزدوجاً وقلقاً بين ماهو كُردستاني من خلال شعاره بالدعوة إلى تحرير وتوحيد كُردستان، وما هو سوري في دعوته إلى الأخوة العربية الكُردية، وفي بناء الوطن السوري، ومحاربته للقوى الإمبريالية والرجعية والصهيونية.

في أواسط الستينات حصل انشقاق داخل الحزب، وحصلت تبدلات في رؤية شقيّ الحزب، وكان من القواسم المشتركة لدى طرفي الحزب التأكيد على الانتماء السوري، والعمل على ترسيخ العلاقات الأخوية مع مختلف المكونات السورية، وبروز شعار الدعوة إلى الأخوة العربية الكُردية، وهذا ما يمكن التماسه في قرارات المؤتمر التوحيدي للحزب في آب عام 1970م، فقد عُنونت الجريدة المركزية «دنكي كُرد» بشعاراتٍ منها: تأمين

(1) محمد ملا محمد، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكُردي. هه ولير: مطبعة اوفيست، 2001، ص 29.

الحقوق السياسية والثقافية والإجتماعية للشعب الكُردي في سوريا، تمتين أواصر الإخوة التاريخية بين الشعبين العربي والكُردي، إقامة جبهة وطنية تقدمية في البلاد.[1]

مع تشديد الاضطهاد وسياسة التمييز ضد الكُرد، ومع دعوات حزب البعث إلى صهر جميع المكونات في إطار القومية العربية، ورفضه للهوية السورية، واعتبار القطر السوري صنيعة الدول الغربية لإعاقة وحدة الوطن العربي، وتهديده لجميع المكونات القومية والطائفية والعرقية إذا ما رفضت الانصهار بالطرد من الوطن العربي، بدأ الكُرد بالعودة الى انتمائهم الكُردستاني، وإن لم تُعلنه جميع الأحزاب الكُردية، واختصر الإعلان على حزب الإتحاد الشعبي الذي طالب في مؤتمره الخامس الذي عُقد في بيروت في آب 1980م حيث طالب بـ« حق تقرير المصير للشعب الكُردي في سوريا ».

يمكن الجزم بأنَّ الكُرد في سوريا حتى اندلاع الانتفاضة السورية في أذار عام 2011م لم يتبنوا الهوية السورية كهوية وطنية نهائية، وبقيت هويتهم قلقة، لعدم وجود هوية سورية أصلاً يرون فيها خصوصيتهم القومية والثقافية، ناهيك عن سياسات الاضطهاد، والدعوات المستمرة لإنهاء وجودهم في سوريا، خاصةً وأن تلك السياسات لم تُستنكر يوماً من قبل الأحزاب السورية المعارضة (باستثناء حزب العمل الشيوعي)، أو الأحزاب السورية داخل ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية السورية، ولم تلقى مأساة الكُرد يوماً التعاطف من قبل الشارع العربي، بل عمل هذا الشارع باستمرار على تبرير فظائع الحكومات العربية حيال الكُرد[2]. وكان

---

(1) رشيد حمو، لقاء مع الذاكرة.
http://www.kurdistanabinxete.com/Guftugo/2010Guftugo/181210Husiniso_Reshidhemo4x.htm

(2) حسام عيتاني، مجلة الحوار، العددان 60-61، صيف وخريف 2008، ص 78.

موقف تلك الأحزاب هو الرفض بشكل قطعي الحديث عن شيء اسمه قضية كُردية في سوريا .

منذ الإستقلال في نيسان 1947م ولغاية اندلاع الثورة السورية، لم تتمكن الحكومات والنخب والأحزاب السورية من بناء دولة وطنية، وهوية وطنية سورية تعبر عن جميع مكوناتها القومية والدينية والطائفية، ويرى الجميع صورته من خلال مرآة الوطن. يعود السبب الرئيس إلى مدى تعمق التمييز الديني والقومي والطائفي في ثقافة أغلب المكونات السورية المختلفة، ويأتي في الدرجة الأولى المكون العربي السني باعتباره يشكل الأغلبية، وكانت معظم السلطات في يده منذ مرحلة الانتداب، وبعد الاستقلال ولأكثر من عقدٍ من الزمن، كما أنَّ عدم جرأة النخب التي حكمت البلاد في التصدي لهذه الحقيقة من خلال المفاتحة وإجراء الحوار الوطني لمعالجتها، بل التهرب منها من خلال التظاهر بالترفع عنها في وقتٍ مارسوها بهذا القدر أو ذاك، لعب دوراً في عدم بناء نظام ديمقراطي في البلاد، كما وأدّت إلى الإحتقان السياسي والطائفي، لذا عاشت سوريا حالة عدم استقرار لغياب فكر الدولة الوطنية، وسيطرة مفهوم الأمة الثقافية، إذ أصبحت الدولة في حالة شدٍ ومدٍ، تارةً تتجه نحو العراق لتتوحد معها، وأُخرى نحو مصر. ومع تضخم الجيش ودخوله في معترك السياسة من خلال الانقلابات العسكرية، ومن ثم سيطرة حزب البعث على السلطة من خلال الجيش، وبناء نظام تسلطي شعبوي، انتهى بذلك مفهوم الدولة الوطنية كلياً. بموجب فكر حزب البعث، تعتبر الدولة القطرية لعنة ابتُلي بها العرب، وعائقاً أمام وحدة الأمة. مع مرور الوقت ابتلع البعث الدولة السورية، حيث أصبحت الدولة كإحدى مؤسسات الحزب، إلى أن أصبحوا يطلقون عليها «سوريا البعث»، ومع تمركز السلطة أكثر، تحولت إلى «سوريا الاسد».

الباب الثالث

المسألة الكُردية في سوريا

الفصل الأول

كُردستان بين النهضة والانتكاسة

يعود تقسيم كُردستان الطبيعية إلى بدايات القرن السادس عشر الميلادي، إذ انضمت معظم إمارات كُردستان إلى السلطنة العثمانية ذات المذهب السني، والتي كانت في حالة عداء مع الامبراطورية الفارسية ذات المذهب الشيعي، حيث عقد العلّامة الكُردي إدريس البدليسي وبتفويضٍ من السلطان العثماني (السلطان سليم الأول، الملقب غازي ياوز سلطان سليم خان أول، الذي حكم السلطنة العثمانية من عام 1512م حتى عام 1520م) اتفاقاً مع الأُمراء الكُرد (أسرة بدرخان في جزيرة بوتان (جزيرة ابن عمر)، وأُمراء هكاري والعمادية وأُمراء هولير (أربيل) وكركوك وخلفاء أسرة بابان في السليمانية والبيك الكُردي في آمد (ديار بكر) وأُمراء حصن كيف) لإبداء الولاء للسلطنة في استانبول مقابل ضمان اعتراف الدولة العثمانية بسيادة الإمارات الكُردية، والحفاظ على الحكم الوراثي فيها وهيكلها التنظيمي، كما تتكفل السلطنة العثمانية بمساعدة هذه الإمارات في الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت إلى اعتداءٍ من قوى إقليمية. وبذلك انقسمت كُردستان بين الإمبراطورية الفارسية والسلطنة العثمانية، إلا أنَّ القسم الأعظم من كُردستان ضُمَّ إلى السلطنة العثمانية.

نبذة عن الإمارات الكُردية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

في بدايات القرن التاسع عشر، وعندما قررت السلطنة العثمانية اجراء الاصلاحات بسبب الأزمة المالية المتفاقمة نتيجة الحروب الخارجية والمتكررة مع الإمبراطورية الفارسية أو روسيا القيصرية، إلى جانب الثورات الداخلية للشعوب التي كانت ترزح تحت هيمنة الاستبداد العثماني وتعاني من الفقر بسبب الإبقاء على النظام الإقطاعي، وعدم إدخال الإصلاح في الإدارات أو إيجاد سبل إنتاج جديدة، بل زادت الضرائب على السكان،

وبسبب محاولة السلطنة إخضاع الإمارات الكُردية لسيطرتها المباشرة، حدث تذمر ورفض شديدين لتنفيذ أوامر الإداريين الذين انتدبهم السلطان، حيث اعتبرت هذه الإمارات الاستقلال من حقها، لذا شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر توجه تلك الإمارات نحو الاستقلال من خلال توسيع مناطق نفوذها، وعقد التحالفات، وإنشاء مصانع السلاح والذخيرة، وبناء القلاع وتدريب الجيوش.

فقد قام أمير رواندوز، الـ (مير محمد) والملقب بـ أمير سوران بتنظيم القوات التي قارب تعدادها خمسة عشر ألف مقاتل، مزودين بالسلاح الجيد، وبدأ بصك عملة خاصة كتعبيرٍ عن استقلال إمارته، ضُرِب على أحد وجهيها توقيع الأمير منصور محمد بك، وعلى الوجه الآخر عبارة: «ضُرِب في رواندوز».[1]

بحسب بعض المصادر التاريخية، أقام أمير سوران علاقاتٍ مع محمد علي باشا والي مصر[2] عام 1931م والذي أيضاً كان يحارب السلطان العثماني، تمكن الأمير من الحصول على السلاح والذخيرة مقابل تزويد جيوش نجل محمد علي ابراهيم باشا بالمؤن الغذائية عندما سيطر على سوريا وتوجه نحو عاصمة السلطنة. لكن قُضي على الإمارة من قبل السلطات العثمانية، وبمشاركة قوات إيرانية مدعومة سياسياً ومادياً من روسيا وانكلترا.[3]

وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حدثت حركة واسعة في كُردستان، وحصلت تحالفات كبيرة لإقامة دولة كُردية مستقلة بين حكام

(1) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة د.عبدي حاجي، دهوك: مطبعة خاني، عام 2012، ص 18.

(2) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ترجمة د. عبدي حاجي ، دهوك: دار سبيريز للطباعة والنشر، 2006، ص 119.

(3) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، المرجع السابق، ص 121.

موش وهكاري وقارص وخيزان وأردلان، وترأس هذا التحالف بدرخان بك أمير جزيرة بوتان.[1]

يبدو أنَّ قيام دولة كُردية مستقلة ﻓﻲ قلب كُردستان، وعلى مساحة واسعة لم يكن مقبولاً لدى العثمانيين فقط، بل أيضاً لدى العديد من القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح، والتي كانت حريصة على امتيازاتها التي فرضتها على السلطنة العثمانية بعد الحرب التي جرت بين روسيا وبريطانيا وفرنسا من جهة والسلطنة العثمانية من جهة أُخرى عام 1827م، بالاضافة إلى المعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع السلطنة العثمانية عام 1838م والتي أعطت لبريطانيا نفوذاً واسعاً ﻓﻲ السلطنة، لهذا قدمت كل من روسيا وبريطانيا الدعم السياسي والعسكري للسلطنة العثمانية ضد الأُمراء الكُرد الذين توجهوا نحو الاستقلال على غرار اليونان وشعوب البلقان ومصر.[2] هذه القوى الدولية فضلت الدولة العثمانية المترامية الأطراف والخاوية، على قوى صاعدة مثل مير محمد، وبدرخان بك ﻓﻲ كُردستان، ومحمد علي باشا ﻓﻲ مصر.

الحركة الكُردية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

ﻓﻲ النصف الثاني من القرن التاسع عشر قُضي على الإمارات الكُردية القوية والشبه مستقلة، واستغلت السلطنة العثمانية انتصاراتها التي جاءت بدعم روسي وبريطاني لإنهاء بقية الإمارات الكُردية، حتى الموالية لها، وشملت هذه السياسة حتى معظم المراكز التي يمكن أن تتحول فيما بعد إلى قوة تناهض السلطة ﻓﻲ استانبول. ومع غياب الأمراء إنعدم

---

(1) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية ﻓﻲ العصر الحديث، المرجع السابق، ص 22.

(2) باسيلي نيكيتين، الكُرد دراسة تاريخية وسوسيولوجية، ترجمة: الدكتور نوري طالباني، السليمانية: مكتب الفكر والتوعية، ط3، 2007.

القانون والنظام خاصةً في الأرياف، وكانت سياسة السلطنة تستهدف استحداث الفوضى في الأقاليم الكُردية، بعد القضاء على الأمراء والزعماء الأقوياء[1]، ومارست القوات العثمانية الإرهاب والقتل الجماعي بحق سكان هذه الإمارات خاصةً ضد الكُرد الإيزديين، وأحرقوا القرى لتخويف سكان كُردستان وإخضاعهم وإذلالهم وإلزامهم بدفع الضرائب لمؤسسات السلطنة، وحاولت الدولة العثمانية إجبار الكُرد الإيزديين على أداء الخدمة العسكرية في الجيش العثماني بحجة كونهم فرقة إسلامية منشقة، الأمر الذي زاد من مأساة الكُرد الإيزديين.[2]

سببت الفوضى وغياب القانون والتجنيد الإجباري واقتياد الشباب إلى الحروب المستمرة والخاسرة استياءً عاماً في كُردستان، فالتجأ الكثير من الشباب إلى الجبال حتى لا يخدموا في الجيش، كل ذلك إلى جانب أسباب أخرى جعل الشعب الكُردي يتوجه ويلتفّ حول أولئك الزعماء الذين حافظوا على مكانتهم ونسبهم العريق. وهكذا «حصل تحول في المجتمع الكوردي، وانتقل من الانفصالية الإقطاعية إلى حركة وطنية حقيقية للشعب الكُردي استهدفت إقامة دولة كُردية مستقلة على أرض كُردستان بأسرها».[3]

وفي هذا السياق حصلت العديد من الثورات والانتفاضات الكُردية ضد السلطنة العثمانية[4]، ولم تهدأ الحركة الثورية في كُردستان في هذه

---

(1) ديفيد ماكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، بيروت: دار الفارابي، 2004، ط1، ص 99.

(2) عدنان زيان فرحان وقادر سليم شمو، الفرمانات وحملات الإبادة ضد الكورد الإيزديين عبر التاريخ. دهوك: مطبعة خاني، 2009.

(3) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، مصدر سابق، ص 132.

(4) باسيلي نيكيتين، الكُرد دراسة تاريخية وسوسيولوجية، مرجع سابق، ص323.

الفترة، ففي عام 1879م بدأت ثورة جديدة في هكاري بقيادة الشيخ عبيد الله النهري الذي كان يتمتع بنفوذ ديني لكونه مرشد الطريقة النقشبندية، وبنفوذ دنيوي لكونه من أثرياء الملاكين الكُرد. وقبل إعلان الثورة دعا عبيد الله زعماء الكُرد للنضال المشترك ضد الظلم[1]، وإلى عقد مؤتمر لزعماء الكُرد في شمذينان بهدف توحيد الصف، ووضع خطة للانتفاضة.

«تحدث الشيخ عبيد الله، في هذا المؤتمر، عن ضرورة إنشاء كُردستان مستقلة وقال: «كفانا المعاناة والاحتمال والشقاء من رعايا المرتدين الأتراك، علينا أن نتحرر» ورأى أنَّ أعداء الشعب الكوردي هم حكومة السلطان والحكومة الإيرانية، وذكر أيضاً: «إنَّ هاتين الحكومتين تمثلان حجر عثرة يعرقل تطورنا».[2]

تميز النضال الكُردي في هذه المرحلة بتجاوزه النزعة القومية لدى الاقطاعيين الكُرد والتي اقتصرت فقط على الاستقلال بإمارتهم، ودخوله لمرحلة جديدة لتشمل كل كُردستان، وذلك نتيجةً للتطورات التي عمّت المنطقة والتي تأثرت بالأيديولوجية القومية في أوروبا، وبذلك ولدت حركة وطنية كُردية هدفت إلى إقامة دولة كُردية مستقلة على كامل مساحة كُردستان. كما تميزت هذه المرحلة بانخراط بعض المراجع الدينية في النضال من أجل الاستقلال، بعد أن تبين لهم جلياً كيف أنَّ الدين استُخدم سابقاً وكان لا يزال يُستخدم لاستعباد شعبهم من قبل الآخرين.

الحركة الكُردية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

يمكن القول أن سر بقاء السلطنة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين كان سببه ضعف السلطنة الذي كان

---

(1) فارس عثمان، الكرد والأرمن.. العلاقات التاريخية، منشورات مؤسسة مارغريت، 2013، ط2، ص51.

(2) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 40.

يخلق التوازن بين الدول الطامحة في ممتلكاتها المترامية الأطراف، والتي يصعب على دولة وَحْدَها التفرد بها وابتلاعها. وقد كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر بداية تغيير جوهري للحركة الكُردية، حيث بدأت تطمح نحو الاستقلال، وبناء الدولة الوطنية، والتخلص من تبعية السلطنة العثمانية؛ ولدرء حصول تقارب بين الكُرد وروسيا القيصرية حاول السلطان عبد الحميد الإيقاع بين الكُرد والأرمن بهدف خلط الأوراق، لما كان للأرمن من علاقات جيدة مع روسيا، وذلك «بتوجيه الأنظار إلى الخطر المسيحي على نطاق واسع، ودعا إلى استحداث «الجامعة الإسلامية»(*)[1]، وغدت في سنوات حكمه أداة هامة لسياسة السلطنة الداخلية والخارجية.

نشأت في كُردستان أزمة عميقة حول موضوع الهوية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبشكلٍ خاص لدى النخبة أو بعض القوى السياسية والعشائرية، وانقسموا إلى اتجاهين؛ إتجاه أراد أن يحافظ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نوع من الحكم الذاتي الكُردي في إطار الدولة الإسلامية أو الجامعة الإسلامية كما كان يطرحها السلطان عبد الحميد، أما الإتجاه الثاني فقد كان يطرح فكرة إنشاء دولة قومية كُردية تتمتع باستقلال كامل عن السلطنة العثمانية.

ناضل الكُرد ضد طغيان السلطان عبد الحميد، وكان للمتنورين الكُرد الموجودين في العاصمة استانبول وفي المدن الأوروبية بهدف تحصيل العلم دوراً كبيراً في رفع مستوى قضية شعب كُردستان، والعمل جنباً إلى

(*) مشروع استهدف منه السلطان عبدالحميد جمع شعوب السلطنة باسم الدين تحت راية الدولة العثمانية والسلطان، وارتكزت على دعوة المسلمين إلى إصلاح الأحوال فيما بينهم والتوحد لمواجهة خطر الاستعمار الأوروبي.

(1) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، مرجع سابق، ص 155.

جنب مع المتنورين من مكونات السلطنة كافةً لإجراء الإصلاحات، لذا لم يكن من المستغرب رؤية شخصيتين كرديتين من ضمن أول تشكيلة طلابية في الكلية العسكرية الطبية، معارضة لسياسات السلطان، إلى جانب طالب ألباني وآخر شركسي، ليصبح الأربعة نواةً لجمعية سرية مؤلفة من اثنا عشر عضواً، والتي باتت تعرف فيما بعد باسم جمعية «الاتحاد والترقي»[1]، والطلبة الكُرد كانوا عبد الله جودت من آل عزيز، وإسحاق سكوني من ديار بكر.

إلى جانب انخراط النخب الكُردية في النضال السياسي في الجمعيات والنوادي مع النخب التركية والعربية والألبانية والجركسية وغيرهم من مكونات السلطنة العثمانية، أسس الكُرد الجمعيات الخاصة بهم، كما أصدروا جرائد باللغة الكُردية والتركية، وكان للبدرخانيين دوراً مميزاً في هذا المجال إلى جانب العديد من العائلات الكُردية الأخرى مثل النهري (أو شمذينان)، والدياريكرليين، والبابانيين.

أصدر مقداد مدحت بدرخان أول جريدة كُردية باسم كُردستان باللغة الكُردية والتركية في عام 1898م في العاصمة المصرية (القاهرة)[2]، هذا وقد تمكن القائمون على تحرير هذه الجريدة من إصدار 31 عدداً على مدى أربع سنوات وباللغتين الكُردية والتركية، طُبعت أعدادها الخمسة الأولى في القاهرة في كلٌ من مطبعتي الهلال وكُردستان، بعد ذلك أصبحت الجريدة تصدر من سويسرا (جنيف)، ثم عاد إصدارها مرةً أخرى من القاهرة، ثم بريطانيا، ثم سويسرا مرةً أخرى، وهي الأخيرة، حيث صدر من هناك، عددها الأخير (العدد 31)، لتتوقف بعد هذا العدد نهائياً في

---

(1) ديفيد ماكدول، تاريخ الأكراد الحديث، مرجع سابق، ص 155.

(2) على تتر توفيق، الحياة السياسية في كردستان 1908-1927م، دهوك: دار سبيريز للنشر، 2007، ص 66.

عام 1902م، فسرعان ما صارت أداةً دعائية لعدالة القضية الكُردية تجمَّعَ حولها المثقفون الكُرد في مختلف بلدان العالم، وكان لها إتجاه ليبرالي تنويري، واشتهرت بين الأوساط الكُردية القومية. وتجدر الإشارة إلى أنَّه في عام الإصدار نفسه، ولتزايد نشاط البدرخانيين، اعتُقل عدد من أفراد الأسرة بسبب الاشتباه في التحضير لثورة كُردية شاملة، رغم أنَّ المشتبهين كانوا مقيمين في العاصمة استانبول، وكان أبرزهم عبد الرزاق ابن شقيق بدرخان بك، الذي شغل في وقتٍ سابق رئيساً لدائرة المراسيم في البلاط العثماني.

أسس أمين عالي بدرخان وشريف باشا البابانى، وعبدالقادر الشمذيناني (النهري) في بدايات القرن العشرين جمعية «تعالي وترقي كوردستان»، وأصدرت صحيفة باللغة التركية، «ونوقشت في الصحيفة قضايا وحدة الكُرد القومية والثقافية واللغوية والفلكلور الشعبي الكُردي... واكتسبت شهرة واسعة بين أوساط المثقفين الكُرد الناشئة، ووصلت الصحيفة إلى أقصى مناطق كُردستان النائية. كما قام أنصار جمعية تعالي وترقي كوردستان بتشكيل جمعية (نشر المعارف باللغة الكوردية)»، والتي بدورها أسست «مدرسة دستورية» كُردية في استانبول عام 1910م[1]، وقد تأسست فروع لهذه الجمعية في العديد من مدن كُردستان مثل ديار بكر وبدليس والموصل.

كانت الحياة السياسية قد أصبحت نشطة في السلطنة العثمانية لكونها أشرفت على عتبة مرحلة جديدة بسبب الإعصار القادم من الخارج بفعل التحالفات بين القوى الدولية، والغليان في الداخل، فازدادت مطالب شعوب السلطنة بالحكم الذاتي؛ فقد أصدر الشيخ عبد القادر النهري 1910م تقريراً في صحف استانبول، كان فحواه مطالبة الكُرد للحكم الذاتي.[2]

---

(1) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، مرجع سابق، ص 165.

(2) ديفيد ماكدول، تاريخ الأكراد الحديث، مرجع سابق، ص 163.

تميزت هذه المرحلة بتغيرٍ كبير في بنية مجتمع كُردستان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نتيجة تأثر المنطقة بالانعطافات الاقتصادية والسياسية في أوروبا، وخلقت حالة ثورية في الإمبراطورية الفارسية والسلطنة العثمانية، ومن ضمنها كُردستان، فقد بدأ إنشاء صحافة كُردية، وتأسست العديد من التنظيمات السياسية والتنويرية الكُردية، وحصل تفاعل كبير بين المتنورين، وبشكلٍ خاص بين مكونات السلطنة العثمانية المختلفة، وازداد توجه الكُرد نحو الثورة القومية الشاملة، وشُكّلت اللجان بهذا الخصوص في العديد من المدن الكُردية مثل أرزروم، وان، آمد (دياربكر)، وأورفه. وفي إيران قدمت مجموعة من المتنورين الكُرد مشروعاً إلى الشاه لحل المسألة الكُردية سُميَ «بالدستور الكُردي»[1]. رغم أنَّ الحركة القومية الكُردية ارتقت إلى مستوىً جديد وأرفع، إلا أنَّها لم تبلغ حدَّ إحداث انعطاف كبير في المجتمع الكُردي وذلك بسبب تخلف الكُرد في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كُردستان هدف لمطامع الدول الاستعمارية

كانت جميع المعطيات عشية الحرب العالمية الأولى تدل على أنَّ السلطنة العثمانية ستصبح جزءاً من الماضي، لهذا جرت قبل الحرب وأثناءها اتصالات ومحادثات سريّة بين العديد من الدول حول ممتلكات السلطنة. أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعد أنّ اتضح وقوف تركيا إلى جانب ألمانيا ودول المحور ضد دول الحلفاء، عيّنت الحكومة الفرنسية في أواخر عام 1915م جورج بيكو قنصلها العام السابق في بيروت مندوباً سامياً لمتابعة شؤون القسم الآسيوي من السلطنة العثمانية، في هذا الإطار جرت حوارات بينه وبين المندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأوسط

---

(1) على تتر توفيق، الحياة السياسية في كردستان 1908-1927م، دهوك: دار سبيريز للنشر، 2007، ص 65.

مارك سايكس في بداية عام 1916م، توصل الدبلوماسيان إلى إتفاقٍ بينهما لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، لكن لم يُعلَن عن الاتفاقية. وبغرض إشراك حليفتهما روسيا أيضاً في تقسيم المنطقة، سافر الإثنان إلى روسيا، وأثمرت المفاوضات مع الجانب الروسي بالتوصل إلى إتفاقٍ سري حُدِّد بموجبه نفوذ كل دولة على النحو التالي:

1- استيلاء فرنسا على غربيّ سوريا ولبنان، وولاية أضنة.

2- استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا، وشماليّ كُردستان.

3- استيلاء بريطانيا على منطقة الجنوب، وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد وكذلك ميناء عكا، وحيفا في فلسطين.

أما المناطق المتبقية، والمحصورة بين الأقاليم التي ستستولي عليها كل من فرنسا وبريطانيا من الممتلكات العثمانية العربية ستصبح إتحاد دول عربية، ومع هذا فإنَّ هذه الدول الناشئة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، وبحسب هذا التقسيم كانت ولاية الموصل من حصة فرنسا .

بعد انسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى إثرَ ثورة اكتوبر عام 1917م، تم الكشف عن هذه الاتفاقية من قبل النظام الجديد الذي حكم الإمبراطورية الروسية، وعُرفت هذه الإتفاقية فيما بعد باسم «سايكس-بيكو». بموجب تلك الاتفاقية قُرِّر مصير كُردستان إلى جانب تقسيم الممتلكات العربية للسلطنة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا . كانت حصة فرنسا من كُردستان سوريا (غرب كُردستان) الحالية بالإضافة إلى جزء كبير من كُردستان الشمالية (كُردستان تركيا) وولاية الموصل كلها والتي تشمل معظم إقليم كُردستان العراق، وكانت المنطقة البريطانية تضم أيضاً جزءاً من كُردستان العراق إلى الجنوب من كركوك، إلى جانب الجزء

الجنوبي الغربي من كُردستان إيران، بينما كل ما تبقى من كُردستان فقد كان ضمن منطقة نفوذ روسيا.[1]

مُنيت السلطنة العثمانية بهزيمة نكراء في الحرب العالمية الأولى، وكان توقيعها على وثيقة الاستسلام في نوفمبر من عام 1918م اعترافاً منها بنهاية السلطنة، وانحصارها كدولة في الإقليم مكبلةً بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات التي فرضتها الدول المنتصرة في الحرب. انهيار السلطنة أدى إلى انبثاق الآمال لدى الشعوب غير التركية، القابعة تحت السلطة العثمانية كي تتحرر وتحصل على الاستقلال وتبني دولها الوطنية، إلا أنَّ آمالها هذه اصطدمت مع مصالح الدول الامبريالية، لأنَّ كلاً من بريطانيا وفرنسا كانتا قد سيطرتا على الممتلكات الآسيوية للسلطنة العثمانية بعد أن تقاسمتها فيما بينهما.

كُردستان تتجه نحو الاستقلال- مؤتمر باريس للسلام عام 1919 م

عُقد المؤتمر في باريس من 18 إلى 21 من كانون الثاني عام 1919م من قبل الدول المنتصرة في الحرب، وحضرته الدول المنهزمة، وتمخض عن هذا المؤتمر أسس معاهدة فرساي/ نظام فرساي، حيث فُرضت عقوبات شديدة على كل من ألمانيا وتركيا. في مؤتمر السلام هذا قدم رئيس الوفد الكُردي شريف باشا رسالتين من السيد عبد القادر أفندي الشمذيني (عبد القادر عبيد الله النهري) عضو مجلس الشيوخ، ورئيس مجلس الدولة العثمانية سابقاً، وبصفته رئيس اللجنة المركزية للجمعية الكُردية في ذلك الحين، تضمنت هذه الرسائل عرض لمطالب شعب كُردستان على المجلس الأعلى لمؤتمر السلام، وهذا نص إحدى تلك الرسائل[2]:

---

(1) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، مرجع سابق، ص 183.

(2) د. هشام رمضان عبدالله، المحترقون الكورد، الحياة والموت، الجزء الأول، مطبعة الحاج هاشم، أربيل 2005 ، ص 402 و403

إلى جورج كليمنصو رئيس مؤتمر السلام

السيد الرئيس

إنَّ الشائعات التي تروج لتقسيم كوردستان إلى قطاعين في تركيا العثمانية ووضعها تحت توجيه دولتين كبيرتين تحدو بي لأن أوجه نظر سيادتكم إلى أنَّ هذه التجزئة لا تخدم السلم في الشرق الأدنى. وأنَّ الكورد هناك على النقيض من حكومة الاتحاديين رفضوا محاربة الحلفاء وشملوا الأرمن بحمايتهم في المناطق التي كانت تحت السلطة العثمانية فالكورد يتمنون من عدالة المؤتمر الاعتراف ببلدهم موحداً غير مجزأ.

عضو مجلس الشيوخ العثماني السيد عبد القادر رئيس اللجنة المركزية للجمعية الكوردية.

وضع الوفد البريطاني في مؤتمر باريس للصلح عام 1919م قراراً بشأن مصير الشعوب المضطهدة في تركيا العثمانية، جاء فيه: «وافقت دول الحلفاء الكبرى وغير المنحازة على فصل أرمينيا، وسوريا، وميزوبوتاميا، وكُردستان، وفلسطين، والجزيرة العربية عن السلطنة العثمانية فصلاً تاماً، وذلك للأسباب ذاتها، ولا سيما بسبب حكم الأتراك خلال تاريخهم كله على الشعوب الخاضعة لهم، وبسبب المذبحة الأرمنية الفظيعة، وغيرها من الشعوب في الماضي القريب».[1]

حاولت بريطانيا إجراء تعديلات على اتفاقية سايكس- بيكو في مؤتمر السلام في باريس، وذلك بضم ولاية الموصل إلى مناطق نفوذها في ميزوبوتاميا بحجة تأمين أمن مناطق نفوذها في العراق من تركيا، وروسيا التي صار فيها نظامٌ سياسيٌ جديدٌ بعد ثورة أكتوبر عام 1917م مناوئٌ للنظام الرأسمالي. الوفد التركي من ناحيته حاول قدر المستطاع استرداد

(1) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، مرجع سابق، ص 194.

ما يمكن استرداده من ممتلكات الدول العثمانية، وحاول كثيراً استرجاع ولاية الموصل.

كل هذا حدا بالرئيس الأمريكي ويلسون الذي اشتهر بمبادئه الأربعة عشر التي أقرت «بحق تقرير المصير للشعوب»، أن يقترح على مؤتمر الصلح سلخ أرمينيا وكُردستان وسوريا وميزوبوتاميا، وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن تركيا، وهذا ما أقره المؤتمر، «الأمر الذي دفع بالمؤرخ الأمريكي هوارد إلى القول: «إنّ الدول الأوربية الكبرى قد أعلنت في 30 كانون الثاني عام 1919 نهاية السطنة العثمانية».[1] ونظراً لتعارض تطلعات شعوب المنطقة مع أطماع الدول الاستعمارية بخصوص رسم الحدود، ولمعرفة طموحات تلك الشعوب، اقترح الرئيس الأمريكي ويلسون ضرورة تشكيل لجنة دولية مهمتها إجراء دراسة ميدانية عن أوضاع وتطلعات شعوب تلك المنطقة والتي كانت تابعة للسلطنة العثمانية، وتقديم تقرير ومقترحات بشأن تقرير مستقبلها.

بعد أن قامت اللجنة بزيارة المناطق المعنية بالاستطلاع، والتعرف إلى مكوناتها القومية، واللقاء بالفعاليات الاجتماعية والسياسية، وضعت تقريراً بعد انتهاء عملها. فيما خص المسألة الكُردية تضمن تقرير اللجنة، والذي قدّمه عضو الوفد الأمريكي في مؤتمر باريس البروفيسور ألبرت ليبي، برنامجاً لحل القضية الكُردية جاء فيه: «يجب منح الكُرد المنطقة الجغرافية الطبيعية بين أرمينيا المقترحة في الشمال وميزوبوتاميا في الجنوب، وبين الفرات ودجلة على الحدود القريبة وبين الحدود الفارسية من الشرق، ويجوز منح هذه الأراضي الواقعة تحت حكم انتدابي صارم،

---

(1) م.س. لازريف، المسألة الكردية 1917-1923، ترجمة د. عبدي حاجي، بيروت: دار الرازي، 1991، ص 146. اقتبسها د. عبد الباسط سيدا، المسألة الكردية في سورية، السويد- أبسالا: مطبعة نينا، 2003، ص 13.

إدارة ذاتية لإعدادها للاستقلال أو الاتحاد الفدرالي مع جارتها على أساس اتحاد له إدارة ذاتية واسعة».[1]

انتهى نظام فرساي بمعاهدة سيفر التي انعقدت في فرنسا في 10 آب عام 1920م بين الدول المنتصرة وحكومة الدولة العثمانية على قاعدة اتفاقية سايكس– بيكو، وقرارات مؤتمر سان ريمو. ورغم محاولات الدولة العثمانية المهزومة للاحتفاظ بأجزاء من ممتلكاتها، إلا أنَّ دول الحلفاء أصروا على تقسيم الدولة العثمانية، فقد صار العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، كما صارت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وتخلت تركيا عن جميع مطالبها في الجزيرة العربية وشمال إفريقيا.

عملت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى على تثبيت مطامحها التي كانت قد خططت لها قبل اندلاع الحرب، أو تلك الخطط والخرائط التي صاغتها أثناء الحرب في تقسيم ممتلكات السلطنة العثمانية في الشرق الأوسط. كانت مسألة كُردستان، وحقوق الشعب الكُردي في تقرير مصيره من بين الموضوعات ذات الاهتمام، وطُرحت المسألة كموضوعٍ مستقلٍ يتوجب إيجاد حلول لها، وانعكس هذا في مقررات مؤتمر سيفر التي تعتبر وثيقة دولية ذات اهتمام بالغ بالنسبة إلى المسألة الكُردية، وهي «أول وثيقة دولية وقانونية تعترف بحقوق الكورد كعنصر مستقل، وببلادهم كموضوع في السياسة الدولية، وخصص في المعاهدة قسم خاص بها وتضمنت المواد (62, 63, 64) المعروفة تحت اسم كُردستان».[2]

وهنا يجب الإشارة إلى دور الحركة الوطنية الكُردية في إيصال قضية شعب كُردستان إلى مراكز القرار لدى القوى الدولية المعنية، لإدراج

---

(1) م. س. لازريف، الإمبريالية والمسألة الكوردية، ترجمة د. عبدي حاجي، إربيل: مطبعة موكرياني، 2013، ط2، ص 188.

(2) م.س.لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ص 195.

قضيتهم بين التسويات التي رافقت إنتهاء الحرب العالمية الأولى، ولا بدّ من الإشادة بدور رئيس الوفد الكُردي الجنرال شريف باشا، الذي تمكن من التوصل إلى تفاهم مع رئيس الوفد الأرمني، مما عزز موقف الوفدين لدى القوى الدولية المعنية.

لوزان وضياع الآمال الكوردية

إنَّ التقسيم الحالي لكُردستان، وبالتحديد كُردستان التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية يعود إلى التقسيمات الإمبريالية بعد الحرب العالمية الأولى، وانهزام السلطنة العثمانية، واعُتمد بالأساس على الاتفاقية البريطانية الفرنسية التي سميت باتفاقية سايكس– بيكو عام 1916م. وكان مؤتمر سان ريمو قد مهد الأجواء للتوقيع على معاهدة سيفر في شهر آب عام 1920م، هذه المعاهدة الدولية التي قبلتها السلطنة العثمانية، قد نص فصلها الثالث تحت عنوان «كُردستان» وبشكل واضح على حق الكُرد في إنشاء دولتهم القومية[1]، كما خُصص الجزء الرابع من معاهدة سيفر لضمان حقوق الأقليات القومية القاطنة في الأراضي التركية، وضمنت المادة 47 الحقوق المتساوية للأقليات القومية أسوةً بجميع مواطني تركيا.

في أواخر الحرب العالمية الأولى جرت تحولات سياسية كبيرة، كانت لها تأثيرات سلبية واضحة على مجريات الأحداث بعد الحرب، ويمكن ذكر اهم تلك التحولات التي كان لها تأثيراً كبيراً في مصير المسألة الكُردية:

1- ثورة اكتوبر في روسيا عام 1917م

أدى نجاح الثورة البلشفية إلى انسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى، وسيطرة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الثوري بقيادة فلاديمير لينين على السلطة. استهدفت الثورة القضاء على النظام السياسي

---

(1) باسيلي نيكيتن، الكُرد دراسة تاريخية وسوسيولوجية ، مرجع سابق، ص328.

والاجتماعي والاقتصادي في روسيا، وبناء نظام سياسي جديد على أسس الملكية العامة للشعب، تم الاستيلاء على أراضي الملاكين وإنشاء المزارع الجماعية، تمت السيطرة على المعامل والمصانع وتحويلها إلى ملكية الدولة، كما أُعلن عن حقوق شعوب الإمبراطورية الروسية بتقرير مصيرها .

باتت توجهات النظام الجديد في روسيا، التي كانت بالأمس متحالفةً مع بريطانيا وفرنسا في الحرب على دول المحور، تشكل خطراً إستراتيجياً على النظام الرأسمالي العالمي، فقد دعا قائد الثورة لينين العمال والفلاحين والشعوب المضطهدة إلى الثورة ضد الامبريالية التي حملها أسباب الحروب وتعاسة حياة شعوب هذه البلدان.

وقفت روسيا الجديدة إلى جانب الحركة الكمالية في تركيا، التي اندلعت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ووصف لينين حركة كمال أتاتورك بالثورة، واعتبرها ثورة تحررية وتقدمية، ومدّ إليها يد الصداقة بعد أن كانوا أعداء الأمس.[1] توصل كل من البلاشفة والكماليين إلى إبرام معاهدة صداقة في آذار 1921م، لم يكن الطرفان صديقين بعد، فقط جمعتهم الحاجة لمواجهة الحلفاء الغربيين. تعد هذه المعاهدة أول وثيقة دولية بين حكومة كمال أتاتورك غير المعترف بها وإحدى القوى الدولية[2]، تعهدت روسيا السوفييتية بموجب هذه المعاهدة بعدم الاعتراف بأي معاهدة دولية تمس مستقبل تركيا، «إن حكومة الإتحاد السوفيتي لاتعترف بأي إتفاقية دولية بخصوص تركيا ما لم تعترف بها الحكومة الوطنية التركية ممثلةً بالجمعية الوطنية العظمى»[3]، لهذا عارض السوفييت معاهدة سيفر بشدة.

---

(1) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كردستان، ص 193 .

(2) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، مرجع سابق، ص 229.

(3) د . فاضل رسول، كُردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، ترجمة: عسان نعسان، السليمانية: مكتب الفكر والوعي في الإتحاد الوطني الكُردستاني، 2008، ص168.

ومع تطور العلاقات بين الدولة السوفييتية وتركيا الكمالية، وبسبب التخوف التركي من منح الكُرد أية حقوق قد تؤثر في شعب كُردستان بتركيا لاحقاً، حاولت تركيا الكثير لحل حكومة كُردستان الحمراء ذات الحكم الذاتي وعاصمتها مدينة لاتشين، التي كانت قد تأسست عام 1923م بعد نجاح ثورة اكتوبر في روسيا، حيث مُنح الشعب الكُردي هناك الحقوق القومية والثقافية والإدارية، وقد تجاوبت الحكومة الروسية بزعامة ستالين للطلب التركي بحل كُردستان الحمراء، ونقل وتوزيع سكانها الكُرد وبشكل قسري على الجمهوريات السوفييتية.

كانت لثورة اكتوبر تأثيرات إيجابية في ذلك الحين على الشعوب التي كانت ترزح تحت نير الإمبراطوية الروسية، إلا أنها شكلت أثراً كارثياً مباشراً على مستقبل القضية الكُردية، ورغم ذلك وبالعودة إلى أدبيات ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الكُردستانية في أجزائها الأربعة، نجد أن معظمها كانت تبدي الإعجاب والمديح لتلك الثورة حتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي إلى درجة تصويرها بالنور الذي يهدي طريق الشعوب، ومن ضمنها الشعب الكُردستاني، وهذا يدل على أنَّ هذه الحركة لم تكن مُطلعة على تاريخ المنطقة والمعاهدات الإقليمية والدولية بشكلٍ جيد.

2- الحركة الكمالية

حركة تزعمها الجنرال مصطفى كمال والذي سموه فيما بعد بكمال أتاتورك. بعد دخول جيوش الحلفاء تركيا، وسيطرة القوات البريطانية على استانبول، والقوات الفرنسية على أضنة وكيليكا وماردين، استسلمت السلطنة العثمانية ووقعت على اتفاقية الاستسلام في أكتوبر عام 1918م.

قاد مصطفى كمال حركة التحرير ضد القوات الأجنبية بعد أن عزله السلطان عبد الحميد من قيادة الجيش الثالث بناءً على طلب بريطانيا، تمرد مصطفى كمال على القرار ودعا حزبه (الحزب الوطني) إلى عقد

مؤتمر استثنائي. إنعقد المؤتمر في أرزروم بتموز 1919م، ودعا مصطفى كمال الكُرد إلى الوقوف إلى جانب إخوانهم الترك الشركاء في الوطن لطرد القوات الأجنبية من الوطن الأم، وقد رفضت جمعية (ترقي كُردستان) دعوات مصطفى كمال، لكنه تمكن من استمالة العديد من العشائر الكُردية إلى جانبه بعد أن قطع لهم الوعود السخية بمنح الكُرد حقوقاً أكثر مما وعدتهم الدول الغربية، وأكد في أكثر من مناسبة بأنَّ تركيا هي للكُرد والترك معاً، وتظاهر بالدفاع عن الإسلام ضد الغزو الغربي.

في مواجهتها للقوى الغربية، رحبت الصحافة السوفيتية بـ«النضال التحرري للقوميين الترك ضد الإمبريالية، ودُعمت تركيا عبر إمدادات السلاح».[1] حصل كمال أتاتورك على مساعدات من الإتحاد السوفييتي، وهكذا تدفقت الأسلحة السوفييتية إلى ميناء ترابزون على البحر الأسود[2]، وتمكن من تحقيق انتصارات واستعادة المناطق التي دخلت تحت سيطرة الجيش اليوناني، والقوات الإيطالية، ومن ثم شكَّل حكومة موازية للباب العالي في أنقرة.

واستغل اتاتورك وبدهاء مخاوف الدول الغربية من الثورة الاشتراكية في روسيا، والنظام السياسي الجديد فيها، وأبدى مواقف سياسية مقربة إلى روسيا، تلك «المواقف أثارت مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا مما ابتعدتا تدريجياً وبصورة ملحوظة عن مواقفهما المعادية لتركيا، وأبدتا استعدادهما لإيجاد لغة مشتركة مع عدو الأمس، الأمر الذي كانت عواقبه وخيمة على الكورد».[3]

---

(1) د. فاضل رسول، كُردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص167.

(2) د. جمال إبراهيم، المسألة الكردية.. بين تآمر الامبريالية ونار الزعامات اليمينية، د.ناشر، 2015، ص 111.

(3) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، مرجع سابق، ص 194.

ففي مؤتمر لندن آذار عام 1921م، أبدت كل من فرنسا وبريطانيا استعدادها لإدخال تعديلات على معاهدة سيفر لإرضاء تركيا، شريطة أن تعلن من جانبها عن استعدادها لاتخاذ موقف ودي تجاه الإدارة الذاتية المحلية الكُردية، وأن تقوم بضمان مصالح الكُرد كما يجب.[1] هنا يتضح انّ الدول المنتصرة لم تعد تهتم بالقضية الكُردية وبحقوق الشعب الكُردي، وبدؤوا يتراجعون أمام الإصرار التركي لاستعادة سيطرته على كُردستان، واعتبار المسألة الكُردية هي مسألة داخلية بالنسبة لتركيا، ولا سيما ادعاؤهم بأنّ الكُرد يريدون العيش مع إخوانهم الترك في إطار دولة موحدة بحسب زعم الجانب التركي.

عند انعقاد مؤتمر لوزان، لم تُدرج المسألة الكُردية فيها، وقُضي على الآمال الكُردية في إنشاء دولتهم الخاصة كُردستان أسوةً ببقية شعوب المنطقة، كما جاء مؤتمر لوزان ليتسبب بتقسيم كُردستان العثمانية بين تركيا، والعراق وسوريا؛ الدولتين الناشئتَي العهد.

3 – الموقف البريطاني

رغم الدور البريطاني المميز في مؤتمر الصلح بباريس عام 1919م، بدا واضحاً بعد المؤتمر بأنّ الجانب البريطاني لم يكن راضياً، فقد ازدادت المطامع البريطانية في ولاية الموصل بسبب النفط الغزير فيها، والحاجة إلى مياه ومناخ وسهول كُردستان لتأمين الغذاء للعراق، إلى جانب حاجتها لمنطقة تشكل عازلاً مع روسيا وتركيا تحمي بها مصالحها في العراق، ولحمايةٍ طريق تجارتها مع الهند، لذا وجدت في ولاية الموصل جُل هذه المتطلبات، خاصةً في جبال رواندوز الوعرة. اعترضت فرنسا على المطامع البريطانية في ولاية الموصل، ورفضت التنازل عنها لصالح بريطانيا، وهذا

---

(1) م.س. لازريف، الإمبريالية والمسألة الكُردية 1917 -1923، مرجع سابق، ص197.

ما يظهر من خلال رسالة جورج كليمنصو إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين لويد جورج، حيث تمسك فيها بولاية الموصل لافتقار فرنسا إلى النفط و حاجة الصناعة الفرنسية إليها، وفي الوقت نفسه أشار إلى إقامة المساواة التامة في استثمار المصادر النفطية في ميزوبوتاميا وكُردستان.[1] لهذا عملت بريطانيا باستمرار على إعادة النظر في الاتفاقيات مع فرنسا، وإجراء تعديلات على اتفاقية سايكس– بيكو.

خلقت أطماع كل من بريطانيا وفرنسا غير المحدودة مخاوفاً لدى قسمٍ واسعٍ من الشعب الكُردي، ونوعاً من عدم الثقة بوعود تلك الدول التي لم تترجم بخطوات عملية لدعم الحركة الوطنية الكُردية المناهضة للسلطنة العثمانية. كان بإمكان بريطانيا كسب الحركة الكُردية، بل الشعب الكُردي في سائر كُردستان بما فيه كُردستان إيران، خاصةً أنَّ الكُرد كانوا يتطلعون إلى دعم قوة دولية وبشكل خاص بريطانيا للتخلص من الحكم الفاسد في كل من إيران والسلطنة العثمانية، إلا أنَّ الموقف المتشكك لدى الإنكليز بالآخر، كان سبباً رئيساً في ثقة قسم من العشائر الكُردية بالوعود السخية لمصطفى كمال، الذي لم يكن يملك ما يعطيه، وهنا لا بد من الإشارة إلى البرقية التي بعثها الضابط السياسي البريطاني في أربيل، والمعني بالمسألة الكُردية إلى أ. ويلسون، رقم 3457 بتاريخ 19 أيلول عام 1920م: «يخطئ الروس عندما يثقون بالجميع، أما نحن فنخطئ عندما لا نثق بأحد».[2]

4- الوضع السياسي والاقتصادي في كُردستان

بالعودة إلى كُردستان، سيتبين أنه عدا الحروب التي لم تهدأ على مدار القرن التاسع عشر بين الإمارات الكُردية الطامحة إلى الاستقلال من

---

(1) م. س. لازريف، الإمبريالية والمسألة الكوردية، مرجع سابق، ص 196.

(2) م. ن، مرجع سابق، ص 270.

جهة وكل من السلطنة العثمانية والإمبراطورية الفارسية من جهة أخرى، فإن ساحات شمال وشمال شرقيّ كُردستان شهدت حروباً ضارية بين السلطنة العثمانية وروسيا القيصرية من جهة، وبين السلطنة العثمانية والإمبراطورية الفارسية من جهةٍ أخرى[1]، ناهيك عن الحروب التي جرت بين الإمارات الكُردية نفسها بهدف توسيع النفوذ والاستقلال، وقد أثرت جميع هذه الحروب سلباً وبشكلٍ كبير في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية نتيجة الدمار الذي لُحق بالمدن والقرى الكُردستانية.

أثناء الحرب العالمية الأولى أصبح شعب كُردستان أحد ضحايا المجازر العالمية التي ارتكبتها القوى الدولية في ذلك الحين من أجل تقسيم السلطنة العثمانية والإمبراطوية الفارسية، وأضحت كُردستان المتاخمة لهما مسرحاً لمعارك قامت بها الجيوش العثمانية والروسية والبريطانية. وبين معارك الكر والفر التي دامت نحو أربع سنوات أُغرقت كُردستان بسيولٍ من الدماء، وانتشرت المجاعة والأمراض مثل الكوليرا، ناهيك عن الدمار الذي أُلحق بمدنها وقراها ومواردها الاقتصادية، والخسائر الهائلة في الأرواح.[2] عدا عن هذا حاولت القوى الدولية المتحاربة روسيا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، وتركيا استغلال الكُرد كما استغلوا شعوباً أخرى مثل الأرمن والعرب وشعوب إيران، وإحداث الخلافات والنعرات حتى داخل الشعب الواحد، وتأليبهم ضد بعضهم، مما أدى إلى فوضى عارمة وويلاتٍ وكوارث كبيرة بحق شعب كُردستان، تسببت في غياب مركز قرار سياسي وعسكري كُردي، تذرعت به بريطانيا باستمرار لتحسم موقفها حيال

---

(1) على تتر توفيق، الحياة السياسية في كردستان 1908-1927م، دهوك: دار سبيرير للنشر، 2007، ص 146.

(2) على تتر توفيق، الحياة السياسية في كردستان 1908-1927م، دهوك: دار سبيريز للنشر، 2007، ص147.

استقلال كُردستان، وهذا الوضع المتردي ترك نتائج كارثية على الحركة الكُردية استمرت لما بعد الحرب العالمية الأولى عقوداً.

كُردستان الغربية- كُردستان سوريا

يعود نشوء الدولة السورية إلى مطامع ومشاريع الدول الامبريالية للتوسع في غرب آسيا وعلى حساب وممتلكات السلطنة العثمانية، بهدف إيجاد الأسواق وتأمين الموارد الطبيعية لصناعاتها، ومنها النفط. كما أنّ إلحاق جزء من كُردستان الطبيعية إلى شمال وشرق هذه الدولة الناشئة يعود إلى نفس المشاريع والمعاهدات الامبريالية أثناء انتهاء الحرب العالمية الأولى وبعدها، وبعد أن تخلت كل من بريطانيا، وفرنسا من التزاماتها للكُرد في مؤتمر الصلح بباريس عام 1919م، وتراجعهما عن مقررات نظام فرساي ومعاهدة سيفر عام 1920م، التي كانت قد أقرت بحق الكُرد في إنشاء كيانٍ مستقلٍ لهم.

بالعودة إلى الخارطة السياسية التي وضعتها اتفاقية سايكس- بيكو لتقسيم المنطقة، يتبين أنّ الجزء الذي عُرف بسوريا لا يتوافق مع خارطة سوريا اليوم. فعندما تأكدت المطامع الإنكليزية في ولاية الموصل بعث جورج كليمنصو (رئيس وزراء فرنسا في ذلك الحين)، كما أُسلف سابقاً، مذكرة إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين لويد جورج في كانون الأول عام 1919م مؤكداً فيها تمسك فرنسا بولاية الموصل. هذه المذكرة تظهر الصراع على النفط حتى بين الحلفاء، لكن الموقف الفرنسي تراجع فيما بعد أمام الإصرار البريطاني، تخوفاً من استخدام بريطانيا نفوذها المميز مع العرب وبشكل خاص مع شريف حسين، والذي كان بدوره يطمح لأن تكون سوريا مملكةً لأحد أبنائه بالإضافة إلى عوامل أخرى لا مجال لذكرها هنا. استمرت المحادثات بين الطرفين إلى حين انعقاد مؤتمر سان ريمو عام 1920م الذي يعتبر الممهد الحقيقي لمعاهدة سيفر التي أعطت

الشرعية القانونية بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. في مؤتمر سان ريمو أُعطي شرقيّ نهر دجلة لـ بريطانيا، أي معظم ولاية الموصل مع ضمان حصة لفرنسا من نفط الولاية، و«نالت فرنسا تعويضاً بمقدار 25 بالمئة من نفطها لقاء تنازلها عنها»[1]، واعتُرف بمصالح فرنسا في الجزء الشمالي الغربي من كُردستان: جزيرة بوتان، ماردين، سروج، أضنة، كلس، غربيّ نهر دجلة من ولاية الموصل.

بموجب هذه الاتفاقية مُهد الطريق للمعاهدة الفرنسية– البريطانية التي تم التوقيع عليها في كانون الأول من العام نفسه لتقاسم مناطق الانتداب في كل من سوريا والعراق، وبهذه الاتفاقيةَ وضعت الحدود الشرقية لكُردستان سوريا.

أما الحدود الشمالية لكُردستان سوريا فلها قصة مغايرة. لم تجد دول الحلفاء بديلاً عن التعامل مع الكماليين، وإبعادهم عن السوفييت، فقد تمّت دعوة الوليد الجديد إلى مؤتمر لندن في أواخر شباط، واستمر إلى أواسط شهر آذار من عام 1921م، ورغم عدم توصل الحلفاء إلى أي اتفاق مع الجانب التركي حول إعادة النظر في مؤتمر سيفر (كان الوفد التركي في حينها يمثل كلاً من حكومة أنقرة وحكومة استانبول)، لكنها كانت بدايةً لإجراء المفاوضات الثنائية على غرار ذلك المؤتمر.

حدث اتفاق فرنسي– تركي في أنقرة في تشرين الأول من عام 1921م، حُددت بموجبه الحدود بين منطقة الانتداب الفرنسي في سوريا والدولة التركية، وسُمي بمعاهدة فرانكلين– بويون، وبموجب هذه المعاهدة حُددت الحدود الشمالية لكُردستان سوريا، أما الحدود الشرقية كما ذُكرَ سابقاً تم تحديدها في المعاهدة الفرنسية البريطانية عام 1920م. يمكن القول إنّ معاهدة سيفر سقطت قبل إنجاز معاهدة لوزان عام 1923م.

---

(1) م. س. لازريف، الإمبريالية والمسألة الكُردية، مرجع سابق، ص 210.

تعتبر هذه الحدود بمثابة كارثة كبيرة على شعب كُردستان، فالحدود الجديدة قسمت العشيرة الواحدة إلى قسمين، بل قسمت العائلة الواحدة أيضاً. في هذا الصدد يقول لازريف: «إنَّ المناطق الكوردية في سوريا كانت استمراراً مباشراً لمناطق كوردستان تركيا من الناحيتين الجغرافية والديموغرافية».[1] قُطعت كُردستان سوريا من مدنها الرئيسة؛ جزيرة بوتان، نصيبين، ماردين، أورفا، كلس، ومن مراكزها المدنية والحضرية، فقد كان لهذا الاقتطاع نتائج كارثية على الجزء الكُردستاني الذي أُلحق بالدولة السورية الناشئة، فلم يبقَ لها سوى بعض المراكز المدنية والحضرية الصغيرة، وهذا ما ترك آثاراً سلبية وقاتلة على دور الكُرد في تقرير مصير سوريا، وبناء نظامها الدستوري والسياسي رغم التضحيات التي قدموها في سبيل استقلال سوريا، وما نجده اليوم من مدن كالقامشلي وعفرين وكوباني وبعض المدن الأخرى إنَّما نشأت في عهد الانتداب الفرنسي.[2]

---

(1) م. س. لازريف وآخرون، تاريخ كوردستان، مرجع سابق، ص 234

(2) كوني ره ش، تاريخ القامشلي، دهوك: دار الزمان، 2012، ط1، ص111.

الفصل الثاني

المسألة الكُردية في سوريا

لاشك أنَّ معاناة الشعب الكُردي من الأنظمة التي تقتسم وطنه كُردستان لحد الآن كبيرة، إلا أنَّ هذه المعاناة تعرَّضت للتجاهل من قبل معظم دول العالم، خاصةً في مرحلة الحرب الباردة، وبانتهائها وانهيار الإتحاد السوفيتي تبدلت موازين القوى العالمية ومصالحها، وبدأ الطمس المطبق من قبل تلك الدول يتمزق، وبشكلٍ خاصٍ عن تلك الجرائم التي مارسها النظام العراقي من قصف مدينةٍ حلبجة والقرى والقصبات الكُردية بالأسلحة الكيميائية، وحملة الأنفال التي راح ضحيتها 182 ألف إنسان كُردي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت القضية الكردية اهتماماً عالمياً، إلا أنَّها لم تبلغ السوية التي تستحق مقارنةً بحجم القضية الكُردية في منطقة الشرق الأوسط، ومعاناة الكُرد، وما قدموه من تضحيات في أغلب أجزاء كردستان.

وبالرغم من إبداء بعض الدول الغربية والدوائر العالمية اهتماماً متواضعاً بهذه القضية، إلا أنها استمرت في تجاهل معاناة الشعب الكُردي في سوريا، وسياسات الحكومات السورية الهادفة إلى إنهاء الوجود الكُردي من خلال أبشع المشاريع العنصرية التي سوف يؤتى على ذكر تفاصيلها في الفصول القادمة.

في هذه المرحلة خرجت الحكومة السورية من طورها الطامس والمتجاهل للمسألة إلى طور تشويه الحقائق التاريخية وبشكلٍ خاص فيما يتعلق بـكُردستان سوريا من خلال أقلام بعض كتبتها، أو من خلال الضَّغط على بعض الشخصيات الكُردية لإصدار كتابات وإعطاء

تصريحات تنفي وجود مسألة كُردية في سوريا كقضية أرض وشعب، محاولين إضفاء مظهر إنساني متسامح تجاه الكُرد على النظام السوري، وتوجت مساعيها تلك بخلق تنظيمٍ سُمي بـ «التجمع الوطني الديمقراطي السوري» عام 1998م.

لم يقتصر الموقف العنصري والشوفيني حيال الكُرد على النظام وحده، بل تبنته معظم القوى السياسية السورية بما فيها تلك القوى التي اعتبرت نفسها معارضةً للنظام وسياساته، وهنا لابد من الإشادة بموقف حزب العمل الشيوعي، الذي اتخذ موقفاً مبدئياً وجريئاً حيال القضية الكُردية، حيث كان موقفه متقدماً حتى على العديد من الأحزاب الكُردية حتى تسعينيات القرن الماضي.

حقيقة، مازالت هناك، حتى في وقتنا هذا، قوى وتيارات ومجموعات سياسية، ترفض أن يكون الكُرد من الشعوب الأصيلة في المنطقة، كذلك هناك أحزاب وقوى سياسية سورية تحاول طمس جوهر القضية الكُردية، وحصرها في قضية المواطنة (إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي)، ويصابون هؤلاء بالتشنج عندما يطرح الطرف الكُردي جوهر قضيته- كقضية أرض وشعب، وهذا ماشهدناه حتى لدى بعض المعتقلين المعارضين في سجون النظام- عندما كنا معاً في سجن عدرا المركزي، أثناء تقدمنا لدفاعاتنا أمام محاكم أمن الدولة.

تحاول قوى المعارضة السورية ربط الخطاب السياسي للحركة الكُردية اليوم، ورؤيتها لمستقبل سوريا كالعادة بمخططات الدول الغربية، خاصةً عندما تطرح على مسامعهم مقولات كـ «الشعب الكُردي»، و«كُردستان سوريا» أو «كُردستان الغربية»، ويعتبرونها مفردات جديدة دخلت على الخطاب الكُردي بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011م، وكأنَّ الكُرد يستغلون الوضع الحالي لسوريا، من دون أخذ عناء البحث في

تاريخية هذه المقولات، ومنذُ متى تستخدم. إنَّ عمر هذه المفاهيم واستخدامها يعادل عمر الدولة السورية، فهي استخدمت بعد تطبيق اتفاقية سايكس- بيكو، وسُمي أول حزب سياسي كُردي تأسس في سوريا بـ «الحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا»[1]، لكن وبعد حملة الاعتقالات المتعددة ضد الحزب، وبشكلٍ خاصٍ اعتقالات شهر آب 1962م، وبسبب الخلافات التي حصلت داخل الحزب بنتيجتها، والتي أدت إلى انشقاقه في عام 1965م، سقط استخدام كلمة كُردستان من الخطاب السياسي الكُردي اليومي، وبقي تداولها مقتصراً على نصوص البرامج السياسية للأحزاب الكُردية، واختصر الخطاب على «الشعب الكُردي في سوريا» كدلالة على أرض كُردستان داخل سوريا لِما يعنيه الشعب من مدلولات سياسية وجغرافية.

لكن تداول كلمة كُردستان عاد ثانية إلى الخطاب السياسي الكُردي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، ويمكن للقارىء العزيز مراجعة وثائق حزب يكيتي الكُردي في سوريا، موضوعات أساسية*.

القضية الكُردية في سوريا هي قضية أرض وشعب

تبين سابقاً، وفي أكثر من مكان من هذا الكتاب، كيفية تشكيل الدولة السورية، وإلحاق جزء من كُردستان الطبيعية بالكيان السوري المستحدث وفق اتفاقية سايكس- بيكو. وهنا لا يختلف اثنان على أنَّ رسم حدود دول

(1) محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكُردي، هه ولير: مطبعة اوفيست، 2001. ص41. كما وينظر إلى نفس المصدر، الملحق ص 248: محمد ملا أحمد، ردي على توضيح حميد درويش.

(*) حصيلة نقاشات جرت بين رفاق الحزب المذكور على مختلف المستويات خلال عامي 1998- 1999، وقد صادق عليه المؤتمر الثالث للحزب في أذار عام 2000.

المنطقة لم يأتِ عن طريق إرادة شعوبها[1]، كما إنَّ هذه الحدود لم تراعِ خصوصية الأوطان القومية لشعوب المنطقة بقدر ما جاءت وفقاً لمصالح تلك الدول.

قُطعت أوصال الشعب الكردي، ولم تُراعَ مصالحه، وأُدخل جزءٌ من الشعب الكردي ووطنه كُردستان عنوةً في زواج قسري مع الشعب العربي في سوريا[2]، لذا فإنه من غير الحكمة الادعاء بأنَّ أراضي الدولة السورية الحالية هي عربية بشكلٍ كاملٍ.

أصرت الحكومات التي تعاقبت على الحكم في سوريا تجاهل الحقيقة الكُردية باستمرار، ورفضت الاعتراف الدستوري بهويتها القومية، ولم تفسح المجال أمام اللغة والثقافة الكُرديتين، ولم تقدم الدعم لتطويرها كجزءٍ من التكوين الثقافي للشعب السوري، وللدولة السورية الناشئة ما دام الكُرد شعب متمايز عن الشعب العربي، ويمتلك لغة وثقافة ممايزة، وذلك من خلال عدم السماح له بإنشاء المؤسسات الثقافية الخاصة به من نواد وجمعيات واتحادات الفنانين والأدباء و... الخ، وعدم إفساح المجال أمام اللغة الكُردية كلغة رسمية في البلاد، وعدم السماح للتعليم باللغة الأم في مناطق الكُرد إلى جانب تدريس اللغة العربية بوصفها لغة رسمية على مستوى البلاد.

حاولت تلك الحكومات والأنظمة، وبمعونة بعض المؤسسات، رسم صورة مشوهة ومضللة عن الوجود الكُردي لتبرير نزعاتها الشوفينية والعنصرية، والتي لا ترضى بالتعايش، بل تعمل على صهر الآخر المختلف

---

(1) د. جواد ملا، كُردستان والكُرد. منشورات جمعية غرب كُردستان ، 2008، ط3 ،ص93.

(2) د. جمال إبراهيم، المسألة الكُردية بين تآمر الامبريالية ونار الزعامات اليمينية، د.ناشر، 2015، ص48.

معها، من خلال وصفهم بالأقلية المهاجرة التي قدمت إلى سوريا نتيجة الثورات الكُردية في تركيا[1]، مع العلم أنَّ سكان سوريا كانوا جميعاً رعايا السلطنة العثمانية، وأنَّ الهوية السورية استحدثها المندوب السامي الفرنسي بموجب المرسوم 2825.[2]

من جانبٍ آخر، كانت تركيا وأثناء ترسيم الحدود التركية- السورية عام 1928م تطالب بالمناطق الكُردية والتي أُلحقت بالدولة السورية، لكون العنصر البشري الذي يسكن في الجزيرة معظمهم من القومية الكُردية، وكانت تريد إلحاقها بإطار الدولة التركية، إلا أنَّ مطالبها بالاحتفاظ بتلك المناطق واجهت رفضاً فرنسياً قوياً[3]،وقد نصت المادة (13) من اتفاقية فرانكلين- بويون في 20 تشرين الأول عام 1921م المتعلقة برسم الحدود بين تركيا وسوريا على حق السكان المحليين (الكُرد)،والذين يملكون أملاكاً على أحد جانبي الحدود، في ممارسة حقوقهم والتنقل بكل حرية من أحد هذين الجانبين إلى الجانب الآخر[4]. هذه المادة وما سبقها خير دليل على أنَّ الأراضي التي يجري النزاع عليها لا تمت بأي صلة إلى الشعب التركي أو العربي.

عندما فشلت الحكومة التركية في الاحتفاظ بكُردستان الغربية، عملت بكل ما في وسعها للضغط على الحكومة الفرنسية كي لا تسمح للكُرد بممارسة أية حقوق، وقد استجابت الحكومة الفرنسية لمطلب

(1) فريق باحثين، مسألة أكراد سوريا الواقع- التاريخ- الاسطرة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 ،ص17.

(2) مجيد خدوري، المسألة السورية، الموصل: مطبعة أم الربيعين، 1934، ص 98.

(3) برهان نجم الدين شرفاني، كُردستان - سوريا خلال الانتداب الفرنسي 1921-1946، رسالة ماجستير. جامعة زاخو، 2012، ص 131.

(4) برهان نجم الدين شرفاني، كُردستان- سوريا خلال الانتداب الفرنسي 1921-1946. مرجع سابق، ص 57.

تركيا[1]، بسبب الظروف الصعبة التي كانت تمر بها فرنسا في ذلك الحين، وقد يكون هذا السبب وراء قرار سلطات الانتداب الفرنسي بعدم السماح للكُرد بفتح المدارس الكُردية، وحتى تدريس اللغة الكُردية إلى جانب اللغة العربية في مناطقهم.[2]

حاول العديد من الكتاب والسياسيين العرب، ومراكز الدراسات العربية الربط جوراً بين مطالب الكُرد بإدارة مناطقهم إبان الانتداب وبين أطماع الفرنسيين[3]، مجافين بذلك الحقيقة، لكن هذا لا ينفي محاولات سلطات الانتداب استخدام الورقة الكُردية كعامل ضغط في وجه القوى السورية المناهضة للانتداب، أو تعامل نفر من الكُرد مع الفرنسيين، لكن هذا لم يقتصر على الكُرد وحدهم بل شمل كل مكونات الشعب السوري القومية والدينية والطائفية، فحتى العرب السنة الذين يعتبرون أنفسهم الأكثر حرصاً على سوريا كانت من بينهم جماعات كثيرة ممن وقفت الى جانب سلطات الانتداب لمنافع شخصية وعائلية وقبلية.[4][5]

عدم الإقرار الدستوري بالهوية القومية الكُردية، وبالتالي عدم الاعتراف بأية حقوق سياسية للشعب الكُردي كالمشاركة في السلطات

---

(1) برهان نجم الدين شرفاني، كُردستان- سوريا خلال الانتداب الفرنسي 1921-1946، مرجع سابق، ص 139.

(2) د. نورالدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي، ترجمة روني محمد. إربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2001، ص102.

(3) مجموعة باحثين، مسألة أكراد سورية، مرجع سابق، ص52.

(4) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبدالله فاضل- رائد النقشبندي. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2014، ص36، ص39، ص182.

(5) محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. بيروت: المكز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013. ص133، ص135، ص 136، ص140.

التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعدم إتاحة الفرصة للكُرد بالمشاركة في تخطيط ورسم سياسة ومستقبل بلدهم سوريا بما ينسجم مع العملية الديمقراطية، وعدم منحهم الحق في إدارة مناطقهم بحيث تؤسّس قاعدة متينة للوحدة الوطنية وتشكل العامل الفعال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لها خلفيات سياسية وثقافية غير قادرة على مواكبة العصر، وهذا يظهر جلياً بعد الاستقلال، حيث كانت الانتماءات الطائفية تقف خلف معظم التحالفات السياسية[1]. إلا أنَّ ما حصل ويحصل باستمرار يعود إلى تفكير أولئك اللذين سيطروا على السلطة بالطرق غير الشرعية، وسلبوا الحريات الفردية والجماعية، وينتهكون يومياً كرامة الانسان السوري وحقوقه الأساسية، هؤلاء هم أنفسهم من يلغون وجود الشعب الكُردي في خيالهم الخصب بالعنصرية المقيتة، يرفضون منح الشعب الكُردي أية حقوق، إن كانت سياسية أو ثقافية أو حتى اجتماعية، متذرعين بحجج واهية فحواها أنَّ منح الكُرد أية حقوق سوف تؤدي بهم إلى الانفصال متجاهلين إنَّ إنكار الحقوق وقمع الحريات والضغط المستمر هو الذي يدفع نحو الانفجار والانفصال، وإنَّ ما تشهده اليوم الساحة السورية من حربٍ طائفيةٍ هي إحدى النتائج الطبيعية لتغاضي السوريين وقواهم السياسية عن استعباد النظام للكُرد وغيرهم، إلى أن أودت بهم أيضاً.

المسألة الكُردية في سوريا تختلف جذرياً عن المشكلات الطائفية الموجودة في سوريا وفي المنطقة لأنَّ الكُرد ليسوا بطائفة من العرب كما يحلو لبعض الشوفينيين تسميتها حتى يتهربوا من الحقوق المترتبة عليها. إنهم جزء من شعب قوامه نحو 40 مليون إنسان، موزعين بين سوريا، تركيا، العراق، وإيران بسبب تقسيم كُردستان الطبيعية بين هذه البلدان،

---

(1) باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 – 1958. بيروت: د.ناشر، 1965 ،ص62.

ويشكل الكُرد نحو 15٪ من تعداد سكان سوريا، ويصل عددهم حسب التقديرات الكُردية إلى 3.5 مليون نسمة، يحافظون على لغتهم القومية، ولا توجد أرقام حقيقية ورسمية حول ذلك، لأنَّ الأنظمة التي حكمت سوريا تجنبت دائماً تبيان حجم المكونات السورية بسبب طغيان النزعة الشوفينية، وانطلاقاً من أنَّ الإقرار بهذه المكونات ستترتب عنها حقوق معروفة.

الإحصاءات التي كانت تُجرى بين فينةٍ وأخرى من قبل الحكومات البعثية انحصرت نتائجها فقط على كشف العدد الإجمالي لتعداد الشعب السوري، رغم أنَّ لدى هذه الحكومات معلومات دقيقة عن حجم كل مكون من خلال الاستبيانات الخاصة التي تضعها الدوائر الأمنية، والتي تضمنت العشرات من الأسئلة التي لم تغفل أية شاردة أو واردة عن حالة المواطن الشخصية وعائلته بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة عن أصله القومي وأقاربه وحتى العشيرة التي ينتمي إليها، وحسب بعض المعلومات المتسربة من جهاز أمن الدولة عن الاستبيانات التي جرت في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، فإنَّ نسبة الكُرد والسوريين ذوي الأُصول الكُردية تشكل نحو30٪ من مجمل سكان سوريا.

لقد حُرم الشعب الكُردي من جميع أُسس وشروط المشاركة في الوطن، والتعايش المشترك كالحرية، والمساواة وحفظ الكرامة، وتكافؤ الفرص، وحقوق الإنسان، وحتى عند وضع دستور البلاد لعام 1973م لم يؤخذ فيه رأي الكُرد، لا بل لم يعيروا أي اعتبار للمكون الكُردي كشريك أساسي في البلاد، وبالتالي لا يمكن اعتباره عقد اجتماعي لسائر مكونات المجتمع السوري[1]، بل إنَّه عقد إذعان بكل المعايير، فلقد فرض على الكُرد،

---

(1) جاد الكريم الجباعي، الانتماء والتواصل، مقال:
http://hem.bredband.net/b153948/articel44.htm

كما ولم يجبروا الكُرد وحدهم على التصويت لصالحه بل كل السوريين، بالأحرى لم يكن هناك أي اعتبار لرأي الشعب إلا من الناحية الشكلية والإجرائية.

تؤكد تقارير المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان العالمية[1] على حرمان الكُرد من أبسط حقوق الإنسان، وتعرضهم باستمرار إلى سياسة الصهر المنهج من قبل النظام، الذي يرفض منح الكُرد أية حقوق، ويستغل موارد مناطقهم الغنية بالنفط والغاز والحبوب والزيتون والفواكه، من دون القيام بالتنمية الاقتصادية المطلوبة. لم تبدِ القوى السياسية السورية إن كانت تلك التي من داخل «الجبهة الوطنية التقدمية» أو خارجها يوماً موقفاً وطنياً في الوقوف ضد ممارسات النظام بحق الكُرد، ويبدو أنه كان يطوب لهم ما كان تتعرض له القضية الكُردية في سوريا من تشويه وطمس، في ظل تجاهل القوى الدولية لمعاناة الشعب الكُردي بسبب علاقات النظام الدولية والاقليمية المعقدة.

ترافق مع بدء حكم حزب البعث ملامح مرحلة جديدة امتازت بالقسوة من حيث الخطط ومشاريع صهر الكُرد بالقوة داخل الأغلبية العربية، وتولد لدى الكُرد قناعة راسخة وقبل الثورة السورية في آذار عام 2011م بعقود، أنَّ أغلبية القوى السياسية للمكون العربي لاتقبل التنوع العرقي، وترفض قبول الكُرد كشريك لها في الوطن، ولا أن يكون لهم أي دور في إدارة حكم البلاد، ففي 8 آذار عام 1970م وفي مناسبة احتفالية، رفع بعض الطلاب الكُرد من المرحلة الثانوية شعارات تحيي العلاقات الكُردية العربية مثل شعار: «عاشت الأخوة العربية الكُردية»، وشعار «على صخرة الأخوة العربية الكُردية تتحطم مؤامرات الإمبريالية والرجعية

---

(1) الأكراد السوريون، تقرير هيومان رايتس ووتش، 2010م، مؤلف من 63 صفحة.

والصهيونية»، و«عاش نضال المرأة العربية والكُردية» تم على إثرها اعتقال هؤلاء الطلبة وتحويلهم إلى محكمة عسكرية بموجب الادعاء رقم 22103\1413 بتاريخ 25\4\1970، وبعد عامٍ من الاعتقال فُصلوا من مدارسهم، ومن بينهم: عبدالمجيد خليل، خيرالدين مراد، احمد جميل، غربي سليمان، أكرم سليمان (أكرم كنعو)، عبدالفتاح عيسى (عبدالفتاح فاطمي) وعكيد اسماعيل. ينظر إلى الملحق رقم (2)، في نهاية الكتاب.

عند الحديث عن الشعب الكُردي في سوريا تُثار إشكالية عند معظم السياسيين والمثقفين العرب بحجة إنَّه من غير الممكن والجائز الحديث عن وجود شعبين في دولة واحدة[1]، ويشددون على «شعب واحد» وهو الشعب السوري، وحتى هذا يتماهى عندهم بالشعب العربي السوري.

قد يجوز الأخذ بهذه المقولة النظرية لو أنَّ الشعب الكُردي قد اندمج مع الشعب السوري بشكلٍ كامل، وفقد مقوماته القومية من اللغة والعادات والتقاليد مثل ما حصل لجزءٍ من الكُرد في المجتمع الدمشقي والدرعاوي، فهذا النوع من التواجد لا يُعبر عن القضية الكُردية في سوريا، كما يحلو لبعض السياسيين والمثقفين العرب، بل إنَّ جوهر القضية الكُردية تتجسد في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من سوريا، فالمجتمع هناك له ما يميزه عن بقية المجتمعات السورية، والكُرد في هذه المنطقة لا يعرفون أية لغةٍ أساسية غير اللغة الكُردية، فهم يحافظون على ثقافتهم القومية من لباسٍ وعاداتٍ وتقاليد، ولا يعرّفون أنفسهم إلا بكونهم كُرداً كهوية قومية.

كان من الممكن التسليم بمقولة «الشعب السوري» لو أن الحكومات السورية قد أخذت التركيبة القومية للمجتمع السوري بعين الاعتبار، وأوجدت ما يعبر عنها في دستور البلاد. فالدستور السوري يؤكد على عروبة الشعب في سوريا (المادة الأولى من الدستور السوري)، ولا يقر

---

(1) وثائق مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية، تموز عام 2013.

بوجود أي مكون آخر غير العنصر العربي، ويتجاهل المكون الكُردي رغم حجمه والذي يعتبر المكون الثاني في البلاد، ويغيّب عنه الاعتراف بالهوية القومية الكُردية، كما ويخلو الدستور والقوانين السورية من أي ضمانات حقوقية للكُرد. فضلاً عن هذا، هنالك السياسات الممنهجة من قبل الحكومات السورية المختلفة منذ الاستقلال، والتي عملت باستمرار على محو الوجود الكُردي في سوريا، والتي اشتدت وتيرتها في عهد الحكومات البعثية، واتخذت شكلاً بربرياً من خلال حملات التعريب التي قاموا بها إلى أن شملت الشعب والدولة، فقد تحول الشعب السوري إلى «الشعب العربي السوري»، وتحولت الجمهورية السورية إلى «الجمهورية العربية السورية»، وإلى «دولة البعث» فيما بعد، وبالتالي تم نفي بقية مكونات الشعب في ظل غياب موقف معارض لهذه السياسات من قبل الشارع العربي في سوريا، ولهذا فإنّ من حق الكُرد أن يُعبروا عن ذاتهم مسمين أنفسهم بالشعب الكُردي ما دامت تتوافر فيهم جميع خصائص الشعب، وفي المقدمة وجودهم على جزء من كُردستان موطن آبائهم وأجدادهم.

يبدو أنّ غياب استخدام مقولة كُردستان سوريا (كُردستان الجنوبية-الغربية أو الغربية) من الخطاب السياسي لأحزاب الحركة القومية التحررية الكُردية في السبعينات والثمانينات وحتى بدايات التسعينات من القرن الماضي قد أوجد بعض المساحة لدى معظم القوى السياسية والمثقفين العرب لتجاهل وإنكار، لا بل تشويه الحقيقة التاريخية والجغرافية حول كون شمال وشمال شرق سوريا جزءاً من كُردستان الطبيعية، كالذي حدا بالسيد منذر الموصللي، والذي يعتبر نفسه باحثاً في الشأن الكُردي، أن يتحدى الأحزاب الكُردية إذا ما استخدمت يوماً مقولة كُردستان في خطابها السياسي[1]، متجاهلاً أنّ أول تنظيم سياسي كُردي

---

(1) موضوعات اساسية، حزب يكيتي الكُردي في سوريا، ص50.

تأسس في سوريا كان اسمه «الحزب الديمقراطي الكُردستاني»، وكان من شعاراته «تحرير وتوحيد كُردستان».[1]

لم يختصر هذا الموقف على السيّد منذر الموصللي، وسهيل زكار، ومازن بلال وحدهم، فبعد الثورة السورية خرجت أقلام عديدة عن صمتها المتجاهل للقضية الكُردية إلى ممارسة التهويل والتشويه بحقها، وهنا يطالعنا السيد سلامة كيلة بمقالته «المسألة الكردية في سوريا»، مشوهاً الوجود الكُردي في سوريا،ومعتبراً أنَّ الوجود الكُردي فيها يعود إلى العهد العثماني، حيث كانوا يرسلون الكُرد إلى مناطق مختلفة لحماية طريق الحج، متناسياً أنَّ أغلب التواجد الكُردي في بلاد الشام يعود إلى عهد صلاح الدين الأيوبي الذي حرر فلسطين (مسقط رأس أجداد سلامة كيلة) من القوى الصليبية، وهذا يسبق العهد العثماني بقرون، أما تنكره لكُردستان الغربية (كُردستان سوريا) لا يخلو من تعصبه العروبوي، فكُردستان سوريا هي وحدة جغرافية متصلة مع كُردستان الجنوبية والشمالية، ولايفصل بينهما أي تجمعات بشرية[2]. وتتجلى هذه الحقيقة في مراسلات الشريف حسين– مكماهون، حيث يؤكد الأخير أنَّ شمال سوريا ليست أراضي عربية (راجع الباب الأول، الفصل الثالث).

بما أنَّ معظم تلك الأقلام تركز على الجزيرة بسبب غنائها بالنفط والغاز، وخصوبة أراضيها للزارعة وتوفر المصادر المائية، لابد من مراجعة بعض الوثائق الفرنسية بهذا الخصوص رغم أنَّ الموقف الفرنسي شابه الغموض من المسألة الكُردية، خاصةً بعد اتفاقية فرانكلين– بويون عام 1921م. فقد جاء في رسالة سرية بعثها رئيس وزراء فرنسا ميللران إلى

---

(1) محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا، مرجع سابق، ص 45.

(2) ماجد عبدالرضا، القضية الكُردية في العراق. د.ناشر، عام 1975، ص18.

الجنرال غورو في 6 آب 1920م مخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي على سوريا، حيث تضمنت: «أن النظام الذي يستجيب بصورة أفضل لمصالح سوريا ومصالحنا أيضاً هو سلسلة دول مستقلة جمهورية الشكل تتناسب مع تنوع الأعراق والديانات والحضارات، وتتحد في فيدرالية تحت السلطة العليا للمفوض السامي ممثل الدولة المنتدبة ... مستبعداً من ذلك الأراضي الكُردية في الجزيرة، معللاً ذلك بأنّه لاتربطها أية رابطة قومية مع سوريا»[1]، ورأى ميللران أنَّ مخططاً بهذا الشكل سوف يضع فرنسا في موقع مثالي حيال كُردستان.[2]

لكن ما يدعو للاستغراب هو ما كتبه السيد سلامة كيلة في مقالته المذكورة أعلاه حيث يقول: «حين استقلت سوريا لم تكن هناك مسألة كردية..... حيث لم تكن هناك منطقة واضحة تضم الأكراد»، لو سلمنا بقول سلامة كيلة هذا، أليس من الغباء أن تشغل الحكومات السورية المختلفة نفسها منذ الاستقلال، مروراً بالوحدة مع مصر، ومرحلة الانفصال، وكامل عهد النظام البعثي، بالعمل على تغيير ديموغرافية المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من سوريا؟!. إنَّ ما كتبه سلامة كيلة وغيره في هذا المجال يتنافى مع الحقيقة والتاريخ، وتدحضها سياسات وممارسات نظام البعث في الواقع الحي.

المسألة الكُردية في سوريا أقدم وأعمق مما تتصوره تلك الأقلام والمراكز، ففي 23 حزيران من عام 1928م قدمت مجموعة من زعماء وسياسيين ومثقفين كُرد وثيقة الى الجمعية التأسيسية السورية، فيها

---

(1) برهان نجم الدين شرفاني، كُردستان سوريا خلال الإنتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص56.

(2) محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص129.

عدد من المطالب الكفيلة بالحفاظ على ثقافتهم القومية حتى يصبحوا جزء من الدولة السورية المنشودة، وتضمنت الوثيقة ما يلي[1]:

1- أن تكون اللغة الكُردية لغة رسمية إلى جانب اللغات الأخرى في المناطق الكُردية.

2- تدريس اللغة الكُردية في المدارس التي تقع ضمن المناطق الكُردية.

3- استبدال الموظفين في المناطق الكُردية بموظفين من أبناء المنطقة.

4- تشكيل قوة عسكرية كُردية بإدارة فرنسية لحماية الحدود.

5- تقديم التسهيلات لفلاحي الجزيرة، واستثمار الأراضي الزراعية.[2]

إلا أنَّ الجمعية التأسيسية السورية تجاهلت المطالب الكُردية أثناء إقرار الدستور في 11 أيلول 1928م، ولم تشر أي مادة من الدستور إلى الحقيقة الكُردية، ومن هنا بدأت الخطوة الأولى والموثقة في محاولة السيطرة على المنطقة الكُردية من دون أن تضمن أي حقوق قومية وإنسانية للكُرد. كما وطالب الكُرد إدارة الانتداب الفرنسية بمنحهم حكماً ذاتياً حسب وثيقة سرية فرنسية مؤرخة في الثاني والعشرين من شباط عام 1930م، المذكرة محررة باللغة الكُردية، طُلب فيها إقامة نظام حكم ذاتي للكُرد والمسيحيين[3]، وتكررت الدعوات الكُردية بإقامة حكم ذاتي في الجزيرة (والتي تسمى اليوم بمحافظة الحسكة) في مؤتمر توبز* أيضاً عام

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكُردية في كُردستان- سوريا، مرجع سابق، ص64.

(2) شفان آشتي، حقوق كُرد سوريا بين الماضي والحاضر. السليمانية: مركز آشتي للدرسات والأبحاث، 2013، ص8.

(3) مجموعة باحثين، مسألة أكراد سورية، مرجع سابق، ص50.

(*) نسبةً إلى قرية توبز القريبة من مدينة قامشلي.

1937م، وأيضاً في مؤتمر الجزيرة الذي انعقد في أيلول عام 1938م، حضرته نحو 200 شخصية برئاسة حاجو آغا، وقد قبل الفرنسيون منح الجزيرة الحكم الذاتي، إلا أنَّه وبسبب حلول الحرب العالمية الثانية تلاشت هذه الوعود.[1]

أما منطقة كُرداغ (المعروفة اليوم بعفرين) فقد كانت طيلة العهد العثماني تتبع إمارة كلس الكُردية؛ بعد رسم الحدود بموجب إتفاقية فرانكلين- بويون بقي جزء من الإمارة في تركيا بما فيه المركز (مدينة كلس)، أما القسم الجنوبي والغربي فأصبحا ضمن سوريا مثل: إعزاز وكُرداغ، وهو يشمل وادي نهر عفرين، وسهل جوم، وجبل ليلون، ومنذ ذلك الحين أصبحت منطقة كُرداغ إدارياً تابعة لمحافظة حلب[2]. منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين كانت منطقة كُرداغ في حالة تمرد على السلطة العثمانية، وعندما جاءت القوات الفرنسية إلى سوريا لقيت أول مقاومة في كُرداغ[3]، واستمرت المقاومة الكُردية لعدة سنوات، وامتدت إلى جميع أنحاء المنطقة الشمالية: إعزاز وقرى الباب وجرابلس ذات الأغلبية الكُردية، لهذا شكل الفرنسيون من كُرداغ وقضاء إعزاز، وجرابلس إقليماً ذو حكمٍ ذاتيٍ مرتبط بشكل مباشر مع إدارة الانتداب الفرنسية.[4]

يخطئ كل من ينعت الكرد بالسوء لمجرد مطالباتهم بحقوقهم وكأنَّها وليدة الظرف الراهن الذي تمر به سوريا اليوم- وهو ما لايليق بهؤلاء

---

(1) برهان نجم الدين شرفاني، كُردستان- سوريا خلال الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص121.

(2) د. محمد عبدوعلي، جبل الكرد (عفرين) دراسة تاريخية اجتماعية توثيقية. السليمانية: د.ناشر، 2008، ص21.

(3) د. محمد عبدو علي، جبل الكرد. المرجع السابق، ص 72.

(4) مجموعة باحثين، مسألة أكراد سورية، مرجع سابق، ص 19.

المثقفين والساسة العرب - متناسين أين كانوا هم أنفسهم من مطالبهم الحالية قبل الثورة السورية، وكيف كانت مواقفهم من غياب الحريات وإهانة كرامة الإنسان السوري. ألم يكونوا بمدافعين عن سياسات النظام؟ قبل ذلك، واصفين إياه بـ «قلعة الصمود والتصدي»، ولاحقاً بـ «دولة المقاومة والممانعة»؟!، والكثير منهم كانوا منخرطين في حزب البعث، ألم يهاجم هؤلاء دولاً عربية، لسنا بصدد ذكر أسمائها هنا، متهمين إياها بقمع الحريات، وهدر كرامة الإنسان؟؟. واليوم يستنجد هؤلاء بهاتيك الدول نفسها ..!، بينما كانوا يغضون الطرف عن الأوضاع التي كان يعيشها شعبهم إلى أن انفجر الوضع؛ بعد نزول الملايين إلى الشوارع في المدن السورية المختلفة بدأ خطاب هؤلاء يتغير مئة وثمانين درجة، وصاروا يطالبون بالحرية وصون الكرامة، ويبررون مواقفهم السابقة بديكتاتورية النظام.

حاول العديد من مراكز الدراسات العربية، والأحزاب السياسية، وسياسيين ومثقفين إظهار الوجود الكُردي الكثيف في شمال سوريا وبشكلٍ خاص في محافظة الحسكة كأنَّه وليد هجرات ناتجة عن الوضع المضطرب في تركيا بسبب الثورات الكُردية بين أعوام عام (1925-1938)م. لاشك أنَّ بعض الكُرد قد اضطروا للجوء الى سوريا ومعظمهم كانوا من القيادات الكُردية. لكن استقرت غالبيتهم في دمشق ولبنان وغيرهما، أما كُردستان سوريا فلم تصلها تلك الهجرات الكبيرة باستثناء أعداد قليلة، لأنَّ مراكز تلك الثورات كانت بعيدة جداً، فحتى ثورة شيخ سعيد بيران عام 1925م لم ينتج عنها حركة نزوح كبيرة سوى بعض رجال الدين الذين استقروا عند أقاربهم، وكان النزوح الأكبر باتجاه الغرب- نحو الأناضول[1]، وبالرجوع إلى نسبة الزيادات لسكان الجزيرة في تلك الفترة

(1) المؤلف الرئيسي: محمد جمال باروت ،التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لسوريا 2025، المحور السكاني والمجالي. د.ناشر، 2005، ص402.

وحتى عام 1937م، فإنها لم تخرج من الحدود الطبيعية لنمو السكان حسب بعض الدراسات، بل إنَّ أعلى معدلات النمو السكاني (5,6) كانت بين أعوام 1937م – 1943م (رغم أنَّ معظم المؤرخين يشككون دائماً بالإحصائيات السورية، لأنَّها تخضع لغايات سياسية).[1]

وبالعودة إلى تلك الحقبة، نجد أنَّه لم تندلع في كُردستان تركيا سوى ثورة شيخ رضا في ديرسم 1938م، وهي بعيدة جداً عن الحدود السورية، ولا يوجد أي دليل عن هجرة جماعية وصلت إلى سوريا، وأثرت على زيادة سكان الكُرد، وهنا يكتب المستشرق الفرنسي بيير روندو حول الوجود الكُردي في سوريا، ويقول: «على النقيض من الفكرة الشائعة، فإن الجزيرة العليا السورية قد سكنت واكتشفت من قبل عناصر كردية هامة منذ زمن سابق، ولم تستخدم كملجأ للمهاجرين الكرد في زمن الانتداب الفرنسي»[2]. من جهة أخرى، شهدت الجزيرة في العقد الأول من القرن الماضي العديد من الحروب بسبب قيام قيادات من جمعية تركيا الفتاة ومن خلال ولاة تابعين لهم بتحريض قبائل عربية على أطراف الجزيرة مثل الشمر، الذين كانوا في حالة بداوة وموجودين في العراق، لمحاربة إبراهيم باشا الملي، لكون الأخير كان حليفاً للسلطان عبدالحميد ضد حكومة تركيا الفتاة، كما حاولت حكومة الفتاة في الفترة نفسها توطين قبائل عربية بدوية في سهول آمد (دياربكر)[3]، لذا كانت الجزيرة ساحةً للحروب؛ فقد كتبت صحيفة «كُرد» عن حالة الجزيرة عام 1908م: «إن

---

(1) مجموعة باحثين، مسألة أكراد سوريا. مرجع سابق، ص23، 24.

(2) بيير روندو، أكراد سوريا، ترجمة باڤي آلان. مجلة الحوار، العددان (5 – 6)، صيف وخريف 1994، ص17.

(3) دكتور عبدالله علياوي، كُردستان في عصر الدولة العثمانية، د.ناشر، ص 219.

منطقة الجزيرة التي كان بإمكانها إعالة الملايين، أصبحت معرضة للخراب». فخصوبة الأرض وتوافر الماء وحدهما لم يكفيا .واستحدثت سوريا كدولة مع مجيء الفرنسيين، والمنطقة التي يجري الحديث عنها كانت مناطق ريفية قد اقتطعت عن مراكزها الحضرية في تركيا، لذا لم تتلق الحد الأدنى من التنمية خاصةً وأن فرنسا كدولة منتدبة كانت منهمكة بسبب الحرب العالمية الأولى، ومتخوفة من نشوب حرب جديدة.

تعرض الاقتصاد السوري إلى كارثة كبيرة عام 1929م بسبب الأزمة المالية العالمية، ونتيجة انهيار أسعار المحاصيل الزراعية في الأسواق، مما تسبب في تدمير الإنتاج الحرفي، وكذلك تلت عام 1929م أربعة أعوام من الجفاف، وقع كبار الملاكين، والكثيرون من أصحاب رؤوس الأموال بالنتيجة في ضائقة مالية إلى درجة إفلاس الكثير منهم[1]، ويقول حنا بطاطو في كتابه (فلاحو سوريا) إن الآلة الزراعية الحديثة لم تدخل حوض الفرات إلا في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي[2].يستدل مما سبق أنّ كُردستان سوريا لم تحظ بأي تنمية صناعية أو إنتاجية أو زراعية في هذه الفترة تجذب هجرة كبيرة من كُردستان تركيا إليها كما يدعي بعض الأوساط العربية.

تكمن خلف تبريرات بعض الأوساط لتلك الزيادة في عدد سكان الجزيرة رغبتهم في التغطية على سياسة الحكومة السورية في تلك الفترة؛ فبعد فوز المتعاطفين مع برنامج الحكم الذاتي في الجزيرة بثلاثة مقاعد من أصل أربع مقاعد مخصصة للجزيرة في المجلس النيابي عام 1936م،

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 119.

(2) حنا بطاطو، فلاحو سوريا. مرجع سابق، ص 37.

قامت الحكومة السورية بعد الانتخابات بتعيين بهجت سليمان محافظاً جديداً في الجزيرة بهدف تحسين وضعها. فقام المحافظ الجديد بطرد الموظفين من سكان المحافظة ذوي ميول الحكم الذاتي، وأُحلّ محلهم عناصر موالية تقف ضد الحكم الذاتي. كما وشجع الفلاحين العرب من المحافظات الأخرى مثل دير الزور وحلب وحمص على الهجرة إلى الجزيرة، ومنحهم الأراضي بهدف زيادة التواجد العربي في المحافظة، كذلك للتغطية على القبائل العربية البدوية التي قدمت الى الجزيرة منذ أن تأكد ضمها لسوريا[1]، وللتغطية على العرب الذين تم حثهم على تقييد نفوسهم هناك، خاصةً وأنَّ الفرنسيين نقلوا سجل النفوس إلى صلاحيات الحكومة الوطنية، بعد أن أعلن الجنرال كاترو ممثل حكومة فرنسا الحرة استقلال سوريا، وانتهاء الانتداب وذلك في 27 أيلول عام 1941م. بعد نقل سجل النفوس إلى صلاحيات الحكومة الوطنية، بدأت الحكومات السورية بالتمييز منذ ذلك الوقت، حيث قامت بتقييد (تسجيل) العرب البدو، بينما منعت تقييد الكُرد[2]، وهنا جدير بالذكر أنَّ قبيلة الشمر العربية مثلاً، قدمت من العراق إلى منطقة الجزيرة في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، واصطدمت مع قبائل كوجر الكُردية عام 1932م التي كانت تعيش مابين ديرك (المالكية) وجبال سنجار، على جانبي الحدود السورية العراقية الحالية، وعلى إثرها قُتل أحد إخوة رئيس عشيرة الشمر وكذلك ابن عمه، وبعد المصالحة بين القبيلتين تنازل رئيس عشائر الكوجر لهم عن

---

(1) د. خالد عيسى، الأكراد تحت الانتداب الفرنسي، 05-04-2008
http://www.kurdistanabinxete.com/Tarix_Kurdistan/TarixaSuri_Tevlihev/NerinekjiTarix_KFXalidIsa5.htm

(2) مجموعة باحثين، مسألة أكراد سوريا، مرجع سابق، ص 25.

مركز ناحية تل كوجر والعديد من قراها كدية[1]، والتي عربت فيما بعد إلى اليعربية، وقد أكد على ذلك الشيخ حميدي دهام الهادي شيخ عشيرة الشمر، لمراتٍ عديدة، بما فيها مقابلة تلفزيونية مع قناة العربية، حيث صرح أنَّ الأراضي التي يعيش عليها الشمر اليوم هي أراض كُردية.

حسب المعطيات التاريخية والجغرافية والبشرية والتي ذُكر الكثير منها في فصول سابقة من هذا الكتاب فإنَّ القضية الكُردية في سوريا هي «قضيةُ أرضٍ وشعبٍ»، ولا تختصر على مسائل حقوق الإنسان وحقوق المواطنة كما يُحلي البعض لأنفسهم، فحتى هذه الحقوق لم تُحترم يوماً، فالقضية الكُردية تعرضت للتجاهل والتعتيم باستمرار من قبل الحكومات السورية المختلفة، وكذلك من قبل أحزاب المعارضة، واليوم وفي ظل الحرب الأهلية والطائفية في سوريا، لا يجمع بين النظام والمعارضة أي شيء سوى الموقف العدائي والمشين من المسألة الكُردية، ويلصق كلٍ منهما شتى التهم بها. هذه الحقيقة بدت جلياً للحركة القومية التحررية الكُردية في أكثر من موقف وبشكلٍ خاصٍ أثناء الانتفاضة الكُردية عام 2004م، عندما وقفت المعارضة العربية من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني إلى جانب النظام وساندت موقفه ضد الكُرد.[2]

---

(1) برهان نجم الدين شرفاني، كُردستان – سوريا خلال الإنتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص 108.

(2) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص، ترجمة د. حازم نهار. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2011، ص 122.

الفصل الثالث

آراء ومشاريع عنصرية ضد الكُرد

يعود ظهور الأفكار التمييزية والعنصرية تجاه الكُرد إلى بدايات تشكيل الدولة السورية؛ على الرغم من أنَّ الكُرد وقفوا في معظم أماكن تواجدهم ضد مجيء القوات الفرنسية، وكانوا أول من أطلقوا النار في وجه تلك القوات في شمال سوريا، وانخرطوا في الثورة السورية الكبرى (1925-1927)م وبشكلٍ كبيرٍ في دمشق وضواحيها[1]، وعلى الرغم من أنَّ إبراهيم هنانو كان قد قاد الثورة ضد الفرنسيين في جبل الزاوية عام1919م، ويشهد له التاريخ كيف أنه استخدم نفوذه في الضغط على حكومة حلب كي تتحد مع حكومة دمشق (حيث كان معظم اعضاء حكومة حلب يفضلون الإبقاءعلى حكومتهم المستقلة على التوحد مع حكومة دمشق)، إلا أنَّ موقف ذكي الأرسوذي من إبراهيم هنانو كان سلبياً لكون الأخير كان من القومية الكُردية، وكان الأرسوزي يبدي تخوفه من أن يصبح للكُرد ثقل ودور مميز، وكان يجد ثورة إبراهيم هنانو أكثر خطراً من الوجود الفرنسي. ويعد ذكي الأرسوزي أحدالآباء الروحيين لفكر حزب البعث، ولم يختصر موقف ذكي الأرسوزي على تمجيد العرب بأبهى الأوصاف بل تعداها إلى تهجمه على المكونات غير العربية، وبشكلٍ خاص الكُرد، حيث وصفهم بأنهم «يقتاتون من فضلات الموائد على المزابل»[2]، كما واعتبر أنَّ العرب هم «المجموعة البشرية الوحيدة الباقية أمينة على القيم الروحية التي أورثنا إياها أبو البشر آدم»، ومن خلال قراءة ومتابعة أفكار ذكي

(1) مجموعة باحثين، مسألة أكراد سورية. مرجع سابق، ص54.

(2) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكُردية في كُردستان-سوريا، مرجع سابق، ص 159.

الأرسوزي يرى القارئ أنَّ نظرته العنصرية تلك كانت تدفعه إلى معاداة الآخر، أي المكونات القومية غير العربية، وبالتالي معاداته لكل من ليس له صلة بالعرب إلى أن حدا به القول: «لقد أصبحت كل طائفة من الطوائف بؤرة ينسج الاستعمار من تقاليدها أقنعة للخونة يتنكرون بها للمصلحة العامة وكرامة الأمة».(1)

وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض الآراء والمشاريع ضد الكُرد قبل استيلاء حزب البعث على الحكم في سوريا (في فترة حكم قادة الانقلاب العسكريين، وفي عهد الوحدة بين سوريا ومصر)، ففي فترة الانقلابات العسكرية (1949-1954)م كانت هناك رؤية سياسية سيئة لقادة الانقلابات العسكرية (ما عدا فترة انقلاب حسني الزعيم من 30 آذار عام 1949م إلى 14 آب عام 1949م) تجاه التطلعات القومية للشعب الكُردي في سوريا، تميزت بإغلاق حكومات الانقلابات العسكرية للجمعيات والنوادي والمطبوعات الكُردية من الأسواق والبيوت، واتباع سياسة تجاهل وجود الشعب الكُردي، وعدم إعطائه أية خصوصية، ومراقبة القوميين الكُرد ونشاطاتهم السياسية (على سبيل المثال مراقبة جلادت بدر خان). كما أنَّ دستور عام 1952م كان سبباً في حدوث أزمة، حيث تجاهل الوجود الكُردي في سوريا، كما كان هناك تجاهل لحقائق التعددية القومية والثقافية. كما عمد أديب الشيشكلي إلى إصدار قرارات عسكرية مجحفة منها المرسوم التشريعي رقم (39) في 16 تشرين الثاني عام 1953م، كان هذا المرسوم كغيره من المراسيم يهدف ويصب في خانة واحدة، وهي تغيير

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكُردية في كُردستان - سورية، مرجع سابق، ص194.

الواقع الديموغرافي القومي لواقع الشعب الكُردي في سوريا[1]، ونص المرسوم المذكور على ما يلي[2]:

1- عدم السماح بتسمية المحال العامة أو الخاصة كالنوادي والفنادق والمحلات وغيرها، بأسماء غير الأسماء العربية.

2- على جميع أصحاب المحال التجارية التي تحمل أسماء أعجمية استبدالها بأسماء عربية في مدة لا تتجاوز3 أشهر.

3- كل من يخالف أحكام الفقرتين (1+2) يحكم بالحجز مدة ثلاثة أشهر وبالغرامة من (50- 1000 ليرة).

أما في فترة الوحدة بين سوريا ومصر في 22 شباط عام 1958م، كان هناك سوء فهم وسوء تقدير وتقييم لواقع القضية الكُردية في كل من سوريا والعراق. فقد تفاقمت سياسة حرمان الفلاحين الكُرد من أراضيهم، ولم يتم الاعتراف بوجود خصوصية للشعب الكُردي أو حتى الإشارة إليه كأحد مكونات النسيج الوطني، فالدستور المؤقت لحكومة الوحدة الذي أعلن في 5 آذار عام 1958م لم يشر إلى وجود الكُرد[3]، كما ضيقت السلطات الخناق على الأحزاب الكُردية (حزب البارتي) خاصةً بعد عودة البارزاني إلى العراق ووقوفه إلى جانب عبد الكريم قاسم والشيوعيين في رفض فكرة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وتم فصل الضباط الكُرد من الخدمة ومن جميع الرتب، واستُغني عن الخدمة العسكرية

---

(1) كُرد زانا، دور كُرد سوريا في إدارة الأزمات (الأزمة السورية إنموذجاً). السليمانية: بحث قيد النشر بمركز آشتي للدراسات، ص26.

(2) جريدة يكيتي (الوحدة)، إصدارات لجنة الإعلام في حزب يكيتي الكُردي في سوريا، العدد: 36، أيار 1996.

(3) محمد رشيد الراوي، التطورات السياسية في سوريا 1958-1963، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ص (73-74)

للمجندين الكُرد، ولم يبقَ مجال للكُرد للتوظيف، ومنعت السلطات الناصرية أية تظاهرة ثقافية أو سياسية كُردية.[1]

وقبل الخوض في موضوع البعث والمسألة الكُردية، لا بد من إبداء الملاحظات التالية حتى يتمكن القارىء من فهم موقف حزب البعث من الحقوق القومية الكُردية. بدايةً لابد من الوقوف عند أفكار منظري حزب البعث الأوائل، فحسب رؤية ميشيل عفلق الأب الروحي الآخر لفكر البعث، والذي درس مع صديقه صلاح الدين بيطار في فرنسا عام 1937م، وأصبحا مؤسسا حزب البعث، فقد كانا معجبين بـ (ألفرد روزنبرغ) منظر العنصرية النازية، وأفكار الفيلسوف الألماني (نيتشة)، ويقرؤون كتبهم ومنابع فكرهم، خاصة لـ نيتشة و فيختة، ويعتبرون أفكار نيتشة بين أعوام (1929- 1934 م) معبّرة عن الوحدة الروحية بين الألمان والعرب.[2]

لم تكن أفكار ومواقف ميشيل عفلق أقل تشدداً من موقف ذكي الأرسوزي تجاه القوميات في العالم العربي، وبشكلٍ خاصٍ تجاه الكُرد، ففي مؤتمر الحركات الوطنية في دول ساحل البحر المتوسط عام 1957م أبدى ميشيل عفلق موقفاً معارضاً لكلمة ممثلة الكُرد في ذلك المؤتمر روشن بدرخان رافضاً الاعتراف بوجود الشعب الكُردي، وبوطنٍ اسمه كُردستان، الأمر الذي أدى برئيس الجلسة إلى التدخل قائلا: «كُردستان موجودة ونحن الإنكليز قسمناها».[3]

---

(1) كُرد زانا، دور كُرد سوريا في إدارة الأزمات (الأزمة السورية إنموذجاً). مرجع سابق، ص 28.

(2) د. ألبيرت عيسى، قراءة البعث للفاشية التاريخية، دراسة سياسية عن البعث العراقي. ترجمة من الكُردية: خالد مجيد فرج. السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2010،ص 18.

(3) عبد الباسط سيدا، المسألة الكُردية في سورية. أوبسالا: مطبعة نينا، 2003، ط1، ص 120.

في هذا السياق أيضاً جاءت كلمة وزير الثقافة السوري في حكومة البعث عام 1964م، وفي ذكرى اقتطاع لواء إسكندرون، ليكشف عن فكر وسياسات وتوجهات حزب البعث حيال المكونات الأخرى، وعدم قبوله بالعيش المشترك من خلال رمي نتائج جميع سياساتهم ونزعاتهم المريضة صوب المكونات الأخرى في البلاد، حيث نشرت الكلمة في مجلة الغد، والتي كانت تصدر في حماة قائلاً فيها: «أيها الأخ العربي إذا زج بك يوماً في معركة مع العدو الصهيوني فلتكن رصاصتك الأولى إلى رأس هؤلاء الخونة الأكراد، الأرمن، الجراكسة عملاء المعسكرين».[1]

نبذة عن مشروع محمد طلب هلال

استمرت الأفكار والسياسات والمشاريع العنصرية حيال الكُرد في سوريا في عهد الانفصاليين، فقد أصدر الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية في محافظة الحسكة كتاباً في أوائل الستينيات من القرن الماضي بعنوان «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية» مليئاً بالتلفيقات والتشويهات والأضاليل النابعة من الحقد والعنصرية والشوفينية القومية العمياء تجاه الشعب الكُردي في سوريا، إذ يقول:

- إنَّه قد آن الأوان لوضع خطة راسخة لهذه المحافظة، وتنقيتها من العناصر الغريبة كي لا يبقى الأغيار ومن ورائهم الاستعمار يعثون فساداً في هذه الرقعة الغالية ذات الثروات الكبيرة من الدخل القومي وخاصة أنَّ روائح البترول قد أخذت تفوح فيها. (ص4)

- إذاً، يمكننا القول بأنه ليس هناك شعب بمعنى الشعب الكُردي ولا

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكُردية في كُردستان - سورية. مرجع سابق، ص194.

أمة بكاملها بمعنى الأمة الكردية ... ولغته ليست بأصل إلا لهجات خاصة كلغة «النور» ليس أكثر. (ص8)

– لا يتعدى الشعب الكردي هذا المجال، حيث لا تاريخ لهم ولا حضارة ولا لغة ولا جنس حتى ... اللهم الا صفة القوة والبطش والشدة.(ص9)

– ليست المشكلة الكردية الآن وقد أخذت في تنظيم نفسها إلا انتفاخ ورمي خبيث، نشأ أو أنشئ في ناحية من جسم هذه الأمة العربية وليس له علاج سوى بتره. (ص10)

– لذا وبناءً على ذلك يجب أن ننظر إلى الأكراد بأنهم قوم يحاولون بكل جهدهم وطاقاتهم وما يملكون لأنشاء وطنهم الموهوم حيث يترتب على هذه النظرة كونهم أعداء ولا فرق بينهم وبين إسرائيل ورغم الرابطة الدينية فان (يهودستان) و(كردستان) صنوان. (ص44)

وهنا بعض من مقترحات محمد طلب هلال[1]:

1- أن تعتمد الدولة على عمليات التهجير إلى الداخل، مع التوزيع في الداخل ومع ملاحظة عناصر الخطر أولاً بأول، ولابأس أن تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية السنين تبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة وهكذا.

2- الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية، لذا يجب سحب الجنسية السورية منهم.

3- سد باب العمل: لابد لنا أيضاً المساهمة في الخطة، من سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعله «أحدهم» في وضع: أولاً :غير قادر على

---

(1) عبدالباقي اليوسف، جزء من محاضرة بعنوان: حقائق عن الحزام العربي في كُردستان- سوريا، ألقيت في قاعة ديالوك بالسليمانية في كُردستان العراق، أيار عام 2008.

التحرك، وثانياً: في وضع غير مستقر ومستعد للرحيل في أي وقت. وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بأن لايؤجر ولايملك الأكراد، والعناصر العربية كثيرة وموفورة بحمد الله.

4- إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكُردية على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم ونقترح أن تكون هذه العناصر من شمر لأنهم أولاً أفقر القبائل بالأرض وثانية مضمونين قومياً مئة بالمئة.

5- جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة حيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ماترسم الدولة من خطة.

وتم تبني مشروع محمد طلب هلال من قبل الحكومة السورية، والقيادة القطرية لحزب البعث في سوريا[1]، لهذا تم في عهد البعث تطبيق نتائج الإحصاء الإستثنائي، وكذلك وضعت الخطط من أجل تنفيذ مشروع الحزام العربي.

تجريد الكُرد من الجنسية السورية

في عهد الانفصال بين سوريا ومصر جرى العمل على مشروع لتجريد قسم من الكُرد من الجنسية السورية في محافظة الحسكة من خلال إحصاءٍ استثنائي تم في 5 تشرين الأول عام 1962م، جُرِّد بموجبه نحو 120 ألف مواطن كُردي من الجنسية السورية بحجة أنَّ هناك تسلل كُردي، لكن كان الهدف منه هو تغيير التركيبة البشرية في هذه المحافظة لصالح العنصر العربي، بسبب اكتشاف النفط والغاز، ولكون المحافظة

(1) فيليب ج . كرين بروك وستفان سبيرل، كردستان صراع لم يهدأ، ترجمة: آلان مصطفى. بيروت: 2005، منشورات حزب يكيتي، ص220.

تتمتع بأراضي خصبة لجميع أنواع الزراعة من حبوب وقطن وخضار وفواكه، والتي كانت تسمى في حينها بـ «كالفورنيا الشرق».[1]

وجرت عملية الإحصاء تحت إشراف عرّابها الحقيقي سعيد السيّد محافظ الجزيرة بحجة مواجهة التسلل الكُردي من تركيا إلى الجزيرة بهدف الانتفاع بالأرض والتملك فيها، وحسب الدراسة التي قام به مشروع سوريا 2025 يكتب الباحث محمد جمال باروت: «خلال فترة 17 نيسان- 13 أيلول 1962م لم تقدّم ولا شكوى واحدة تشير إلى أن هناك «أجانباً متسلّلين» قد استفادوا من قانون الإصلاح الزراعي في الجزيرة، مع أنَّ هذه الفترة كانت أكثرها تسريعاً لتطبيق القانون»[2]. المصيبة أنَّ خالد العظم رئيس الوزراء في ذلك الحين تبنى المشروع، ليس لأنه شابه جمال السيد في أفكاره، إنَّما ليظهر حرصه على العروبة، وليغطي به موقفه الانفصالي.

بموجب ذلك الإحصاء جُرِّد ما لا يقل عن 28٪ من الكُرد في محافظة الحسكة من الجنسية. جُلهم من الفلاحين الفقراء[3]،هذا الإجراء العنصري أحدث فضيحة كبيرة كشفت جوهر ونوايا أصحاب المشروع، ويقول الشاعر الكُردي الكبير جكرخوين في هذا الصدد: إن الكُرد الثوار الذين وقفوا ضد الانتداب الفرنسي تحولوا إلى أجانب ومن دون حقوق ووطن، وأن تلك العشائر والقبائل العربية التي تحالفت مع الفرنسيين

---

(1) محمد جمال باروت، كيف نشأت مشكلة «أجانب تركيا» في سورية؟ الاحصاء الاستثنائي في سورية وجروح الهوية الوطنية السورية)، 11-10-2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=18245

(2) محمد جمال باروت، كيف نشأت مشكلة «أجانب تركيا» في سورية؟ (الاحصاء الاستثنائي في سورية وجروح الهوية الوطنية السورية)، المرجع السابق.

(3) محمد جمال باروت، كيف نشأت مشكلة «أجانب تركيا» في سورية؟ (الاحصاء الاستثنائي في سورية وجروح الهوية الوطنية السورية)، المرجع السابق.

أصبحوا وطنيين وأصحاب البلاد[1]. فما جرى كان إجراءً عشوائياً بكل المعايير.فقد حدث كثيراً أنه تضمنت العائلة الواحدة أفراداً ذُكرت أسماؤهم في سجلات المواطنيين وآخرين في سجلات الأجانب، وحصلت حالات كثيرة أن يكون فيها الوالد مواطناً بينما أصبح الأولاد في عداد الأجانب وبالعكس. جرى تصنيف هؤلاء الكرد منذ عام 1962م إلى فئتين: أجانب، ومكتومين (أي غير مسجلين) يتمتعون بحقوق أقل حتى من حقوق الأجانب.

وقد انقسم كُرد سوريا منذ ذلك التاريخ إلى:

1- كُرد متمتعين بالجنسية السورية.

2- كُرد جُردوا من الجنسية، وسُجلوا في القيود الرسمية على أنهم أجانب.

3- كُرد جُردوا من الجنسية، ولم يتم تقييدهم في السجلات الرسمية نهائياً، وأُطلق عليهم وصف «مكتوم».

ويشمل المكتوم بالإضافة إلى الفئة السابقة كل من[2]:

1- ابن أو ابنة لأبٍ «أجنبي» من الفئة الثانية السابق ذكرها وأم مواطنة.

2- ابن أو ابنة لأبٍ «أجنبي» وأمٍ «مكتومة»

3- ابن أو ابنة لأبوين «مكتومين».

وهناك أكثر من حادثة جرت تدعو للسخرية، فقد جاءت أسماء حفيدين (خليل وأحمد) لشهيد ثورة بياندور خليل أحمي عام 1923م ضد

---

(1) جكرخوين، سيرة حياتي، ترجمة: جوان أيو وديلان شوقي، مراجعة وتدقيق: الأستاذ رضوان إسماعيل. آلن: دار بافت للطباعة والنشر، ألمانيا، ص 122.

(2) جمعية حقوق الإنسان في سوريا، تقرير عن واقع الأكراد المجردين من الجنسية، تشرين الثاني 2003، ص 3.

الفرنسيين في عداد الأجانب، بينما حفيده الثالث جلود في عداد المواطنين (ينظر إلى الملحق رقم (2، 3، 4، 5) في نهاية الكتاب)، كما «وانطوى ذلك على فضيحة تمثلت في أنَّ النائب والوزير السابق عبد الباقي نظام الدين بذاته، وشقيقه اللواء المتقاعد توفيق نظام الدين الذي كان رئيس هيئة أركان الجيش السوري بين أعوام(1955 -1957)م قد اعتبروا من «أجانب تركيا»، بينما لم يجرَّد آخرون من عائلة نظام الدين من الجنسية».[1]

قبل نشوب الثورة السورية عام 2011م قارب عدد المجردين نحو 350 ألف كُردي بالإضافة إلى نحو 75 ألف كُردي من مكتومي القيد، بعضهم كانوا فعلاً مكتومين لعدم إدراكهم لأهمية تسجيل القيد عند تأسيس سوريا، أو لتجنب دفع الضرائب، والبعض الآخر جاؤوا نتيجة تزاوج مجرد من الجنسية من مواطنة أو مجردة من الجنسية من مواطن، هؤلاء جميعاً لا يتمتعون بأية حقوق، ولا يملكون أي بطاقة رسمية سوى شهادة تعريف من المختار فقط، لهذا:

- لا يستطيع الأجنبي تسجيل داره بإسمه.

- لا يستطيع الأجانب إجراء عقود الزواج في المحاكم المدنية.

- لا يستطيعون تسجيل أبنائهم في السجلات المدنية، وهنا برزت مشكلة أخرى أكثر صعوبة وهي مشكلة مكتومي القيد.

- لا يستطيع الأجنبي تسجيل أي محل تجاري أو سيارة باسمه، وهنا تبرز مشاكل جديدة بسبب تسجيل ممتلكاتهم بأسماء أشخاص آخرين.

- لا يحق لهم التوظيف، كما لا يحق لهم التصويت أو الترشح، ولا يملكون جوازات سفر للسفر خارج «القطر» حتى ولو كان لأسباب صحية قاهرة.

---

(1) محمد جمال باروت، كيف نشأت مشكلة «أجانب تركيا» في سورية؟ (الاحصاء الاستثنائي في سورية وجروح الهوية الوطنية السورية)، مرجع سابق.

يعتبر سحب الجنسية من الكُرد مأساة إنسانية حقيقية تتعارض مع جميع المواثيق والعهود الدولية التي وقعت عليها سوريا بمحض إرادتها، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، والاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل لعام 1959م، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1993م، كما وتتعارض مع العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية[1]، وكذلك مع توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري رقم 24 لعام 1999م، وكذلك لجنة حقوق الطفل رقم 24 لعام 2004م.

في عام 2011م، وبعد اندلاع الثورة السورية، أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوماً تشريعياً مُنحت بموجبه الجنسية لقسم من أولئك الأجانب. اعتبره الكثير من الكُرد كرشوة لثني الكُرد عن الثورة، لذا لقي استهجاناً كبيراً من مجردي الجنسية واعتبروها خطوة متأخرة جداً.

هذا القرار يعطي لمحة عن حقيقة وسياسات الحكومات التي حكمت سوريا، فتارةً استخدمت القضية الكُردية ومعاناة الشعب الكُردي رشوةً لإرضاء المتشددين القوميين العرب، وتارةً أخرى استخدمتها رشوةً لإسكات أصحاب المعاناة، ورغم كل هذا تستمر هذه الأنظمة والحكومات بالتفاخر ببلدانها كمهد للإنسانية والأديان السماوية!.

الحزام العربي

يعتبر الحزام العربي أيضاً من المشاريع العنصرية التي وضع أفكارها القومويون العرب في سوريا، وبدؤوا يروجون له منذ أن سيطر حزب البعث على السلطة عام 1963م، وهذا المشروع هو إحدى حلقات مشروع أكبر

---

(1) د. فرهاد رشاد، سلب الجنسية الوطنية لدوافع سياسية، كُرد سوريا انموذجاً. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والأبحاث، 2009، ص14.

يستهدف تغيير ديمغرافية المنطقة الكُردية في محافظة الحسكة، المشروع كما أكده حزب البعث من خلال مؤتمراته القطرية، هو نزع ملكيات الكُرد بالقوة عن الأراضي على طول الشريط الحدودي مع تركيا، ابتداءً من حدود محافظة الحسكة مع محافظة الرقة في الغرب وانتهاءً بنهر دجلة شرقاً، وبطول 375 كم وعرض من 10 الى 15 كم، وعلى أن يُجلى السكان الكُرد من هذه المنطقة، ومن دون أي تعويض، ويُسكن بعرب يُجيء بهم من محافظات أُخرى بعد أن تُبنى لهم مستوطنات نموذجية، مجهزة بكافة وسائل العيش كالمدارس النموذجية وشبكات المياه الصحية والمرافق والكهرباء، لتشكل حاجزاً بشرياً بين الكُرد في كُردستان سوريا وأخوتهم في كُردستان تركيا والعراق، بينما القرى الكُردية ورغم قدمها لم تقدم لها أياً من هذه الخدمات إلا القليل ومتأخراً، ولا تزال الكثير من القرى الكُردية دون الحدود الدنيا من الخدمات. هذا المشروع يتعارض بشكل صارخ مع المادة (17) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وسميت هذه الخطة من باب حسن التعبير بـ: (خطة إقامة المزارع الحكومية في إقليم الجزيرة) وبرنامج (الحزام العربي) لعديدٍ من السنوات، وتبعاً لهذا البرنامج المخطط له تحت غطاء الإصلاحات الزراعية، كان من المقرر أن يتم إزاحة الكثير من العوائل الكُردية وإسكان القرويين العرب عوضاً عنهم.

تبلغ مساحة المحافظة (محافظة الحسكة) 23333.59 كم2 من أصل مساحة سوريا البالغة 185180 كم^2، وتتكون المحافظة من أربعة مناطق: منطقة ديريك (المالكية)، منطقة قامشلي، منطقة سري كانيي (رأس العين)، ومنطقة المركز الحسكة. المساحات التي تم الاستيلاء عليها والتي خصصت لمزارع الدولة في محافظة الحسكة كانت كبيرة مقارنةً مع باقي المحافظات السورية، فمثلاً بلغت في دمشق 614 هكتار، وفي حلب 167

هكتار، وفي اللاذقية وطرطوس 300 هكتار، مجموع هذه المساحات والمخصصة لمزارع الدولة هي 1081 هكتار، أما في الجزيرة وحدها 138853 هكتار، أي تساوي 130 ضعف مجموع مساحات مزارع الدولة في المحافظات الأربعة.[1]

يتذرع الشوفينيون العرب بأنَّ تأسيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني في سوريا عام 1957م كان السبب الأول لاستيقاظ الفكر القومي العربي الشوفيني، أما السبب الثاني هو قيام الثورة الكردية بقيادة الزعيم الكُردي المرحوم ملا مصطفى البارزاني في كُردستان العراق 1961م، وقد روج لهذه الفكرة بعض المثقفين وبعض الشخصيات الكُردية المقربة من السلطة، مستغلين ظروف ضعف الحركة الكُردية، لكن في الواقع مورس التمييز العنصري ضد الكُرد في سوريا قبل تأسيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني في سوريا، بل جاء تأسيس الحزب كرد فعل على تلك السياسات.[2]

---

(1) برزان مجيدو، الحزام العربي في الجزيرة – سوريا (مقدمة، تنفيذ، نتائج)، إصدار لجنة الإعلام لحزب يكيتي الكُردي في سوريا، 2003، ص10.

(2) عبدالباقي اليوسف، جزء من محاضرة بعنوان: حقائق عن الحزام العربي في كُردستان- سوريا، ألقيت في قاعة ديالوك بالسليمانية في كُردستان العراق، أيار عام 2008.

الفصل الرابع

الاضطهاد

عُرض في الفصلين السابقين بعض الآراء التمييزية والعنصرية تجاه الآخر في سوريا، وبشكل خاص تجاه الكُرد، وكيف بدأ الاضطهاد ضدهم، وبعض المشاريع التي استهدفت وجودهم. في هذا الفصل سوف يتم بحث أشد وأخطر أنواع الاضطهاد الذي مورس ويُمارس بحق مكون مهم من المجتمع السوري، والذي من المفترض أن يكون شريكاً في هذا الوطن.

بعد الاستقلال، وبعد أن استلم الوطنيون إدارة حكم البلاد، بادروا مباشرةً بإغلاق الصحف والنوادي والجمعيات والمطبوعات الكُردية التي كانت تصدر في عهد الانتداب[1]، وعندما استلموا دائرة النفوس من الفرنسيين قاموا في أول خطوة لهم بوقف تقييد (تسجيل) الكُرد المكتومين في الجزيرة، بينما أبقوها مفتوحة أمام العرب البدو، والعرب المتحضرين حديثاً[2]، بهذا الشكل بدأ اضطهاد الكُرد، وبمرور الوقت حُرِمَ الكُرد من جميع الحقوق الديموقراطية المشروعة التي تضمنها لهم المواثيق والعهود الدولية، وبشكلٍ خاص مايتعلق بحقوق الإنسان، والتي من خلالها يحافظ على شخصيته القومية ويعبر عنها، مع رعاية مصالحه والدفاع عنها بالطرق الديموقراطية.

استهدفت سياسة القومويين العرب صهر الكُرد، فحتى تسمية المحلات التجارية تم حظرها بدءاً من العهد الوطني، وبشكلٍ خاصٍ أثناء حكم أديب الشيشكلي الذي حكم سوريا على دفعات (1951- 1954)م فقد أصدر العديد من القرارات والمراسيم التشريعية ضد الكُرد مثل

(1) د. جواد ملا، كُردستان والكُرد، مرجع سابق، ص94.

(2) مجموعة باحثين، مسألة أكراد سورية. مرجع سابق، ص 25.

المرسوم التشريعي رقم(192) في 16 تشرين الثاني عام 1952م والذي ينص في إحدى فقراته على منع تسمية المحلات التجارية والنوادي والفنادق بالأسماء الأعجمية، وهنا المقصود منها الأسماء الكُردية[1]، هذه السياسات والممارسات حيال الكُرد لهي خير برهان على وجود قضية كُردية تخوف منها القومويين العرب ومازالوا، لذا ومنذ أن تشكلت الدولة السورية توجهت الأنظار نحو احتواء الكُرد من خلال صهرهم وليس من باب التعايش معاً وقبول الآخر، والاعتراف بخصوصيتهم، ومنحهم الحقوق اللغوية والثقافية، وإشراكهم في إدارة البلاد، في الوقت الذي أبدى فيه الكُرد القبول بالتعدد العرقي والعيش المشترك[2]. استمرت مثل هذه المراسيم بالصدور فيما بعد، وأخذت طابعاً أكثر تشدداً في عهد نظام البعث.

يلاحظ أغلب المهتمين بالوضع السياسي للكُرد في سوريا أنَّ تخطيطاً مبرمجاً بدأ منذ أواسط الخمسينات من القرن الماضي لإقصاء الكوادر الكُردية عن مراكز القرار السياسي، ومنع السماح بتشكيل أي تكتل أو قوة سياسية كُردية، أو اقتصادية، وكذلك أي مركز ثقافي كُردي[3]، بهدف تهميش الدور الكُردي في سوريا . وفي مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر تم تسريح الضباط والموظفين الكُرد من الجيش، وكذلك من الكثير من وظائف الدولة. مع وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا بعد

---

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكُردية في كُردستان - سوريا، مرجع سابق، ص22.

(2) كرد زانا، الأقلية الكردية في سوريا وطبيعتها الإثنية وحقها في تقرير المصير، السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2013، ص37.

(3) د. خالد عيسى، دراسة تاريخية، برمجة الإضطهاد ضد الكُرد في سوريا، 2004-10-31

http://www.kurdistanabinxete.com/Tarix_Kurdistan/TarixaSuri_Tevlihev/NerinekjiTarix_KSXalidIsa.htm

الانقلاب العسكري الذي جرى في 8 آذار عام 1963م، بدأت مرحلة جديدة اتسمت ببرمجة الاضطهاد لتصفية الوجود الكُردي في سوريا، وهذا ما سنقف عنده في الفقرة التالية.

حزب البعث والمسألة الكُردية

بعد الاطلاع على آراء بعض رواد البعث في الفصول السابقة، من المفيد الوقوف عند عدد من المواد الدستورية لحزب البعث العربي الاشتراكي لتسهيل فهم موقفه من مسألة الأقليات والشعوب في العالم العربي، وبشكلٍ خاصٍ من المسألة الكُردية؛ تنص المادة (7) من الدستور على أنَّ «الوطن العربيّ هو هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بيشتكوية وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط». يتبين من هذه المادة إنَّ لحزب البعث مطامع استعمارية تلغي وجود أية أرض غير عربية في تلك المساحة المذكورة ولا يعترف بأي من المكونات القومية أو الطائفية فيها، وبما أنَّ واضعي الدستور يعرفون أنَّ هذه الرؤية لا تنسجم مع الواقع الحي لذا أوجدوا المادة (11) بمثابة سيف على رقاب المكونات الأخرى كي يقبلوا بالمادة (7) حيث تقول: «يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية»، تتجلى بشكل واضح في دستور حزب البعث النظرة العنصرية المقيتة والمعاداة الفاضحة لحقوق الشعوب والأقليات في هذه الرقعة الجغرافية، ونعت كل حركة من قبل هذه الشعوب من أجل الحرية بتآمر القوى الغربية التي، للمفارقة، حرمت هذه الشعوب من أي كيان خاص بها، كالكُرد مثلاً، وألحقتها بكيانات عربية شكلت من قبل تلك القوى الغربية!. ولأن هذه هي رؤية البعث، فلن يُفاجئ المرء بالمادة (20) من دستور البعث تجاه

مطالب الشعوب والأقليات والطوائف المختلفة في البقعة الجغرافية التي يسمونها بالوطن العربي، والتي تنص على أن: «تمنح حقوق المواطنة كاملة لكل شخص عاش في الوطن العربي وأخلص للوطن العربي وأنفصل عن كل تكتل عنصري».

تضمن دستور حزب البعث والشعارات التي رفعها ما يكفي لإبهار الشارع العربي، وبالتحديد تلك الفئات المتحمسة قومياً، خاصةً بعد أن سيطر البعث على الحكم في سوريا وإعلانه عن المشاريع المختلفة والطموحة مثل «الوحدة العربية»، و «تحرير فلسطين»، وطرد الاستعمار، ومحاربة المصالح الأجنبية، والوعود بإيجاد تكامل اقتصادي بين البلدان العربية. وقد خطا في البداية خطوات انبهر بها الشارع العربي وخاصةً فئة الشباب والفئات الفقيرة من العمال والفلاحين عندما قام بالإصلاح الزراعي، وتأميم العديد من الشركات، واستخراج النفط وطنياً، وبناء سد الفرات، وإيصال الكهرباء إلى الريف، وبناء المدارس والجامعات، وإنشاء العديد من المنشآت الاقتصادية والإنتاجية التي لم تشمل المناطق الكُردية، إلى أن سيطر على الجيش والدوائر الأمنية بعد تصفيتها من القوى السياسية المنافسة، بعدها امتدت هيمنته على كافة مؤسسات الدولة إلى أن باتوا يطلقون على سوريا «دولة البعث»، ووضعوا دستوراً للبلاد شرع بموجبه هيمنة البعث من خلال المادة (8) والتي تقول: «حزب البعث هو الحزب القائد في المجتمع والدولة»، كما أنَّ الدستور أكد على عروبة الشعب السوري، ولم يتطرق إلى ذكر حقيقة التعدد القومي والديني والطائفي للشعب السوري، وتجاهل بشكل كلي القومية الكُردية.

إنَّ الاضطهاد الذي سبق وتحدثنا عنه يمكن تسميته باضطهاد «الحرمان من الحقوق»، أما شكل الاضطهاد الآخر الذي نحن بصدده هنا يمكن تسميته بسياسة «محو الوجود»، ويأتي سبب إدراجه تحت فقرة

حزب البعث والمسألة الكُردية لأسباب عديدة منها: أولاً، نظام البعث يحكم سوريا منذ 1963م ولغاية اليوم، وهي أطول فترة من تاريخ سوريا؛ ثانياً: إلى جانب استمراره في ممارسة اضطهاد الحرمان بحق الكُرد، فقد خطط ومارس سياسات أخرى تستهدف محو الوجود الكُردي في سوريا عن طريق العنف الذي سنتحدث عنه لاحقاً، هذالا يعني تبرئة الأنظمة والحكومات التي سبقت نظام البعث من أنَّها لم تمارس هذا النوع من الاضطهاد بشكلٍ ما أو بآخر.

في عهد الرئيس السوري الأسبق شكري القوتلي بدأ التطلع نحو مشاريع تغيير ديموغرافية منطقة الجزيرة لصالح العنصر العربي، فحسب تصريح السفير المصري في ذلك الوقت فإنَّ شكري القوتلي طلب من خلاله الحكومة المصرية بجلب نحو مليون فلاح مصري لإسكانهم في محافظة الحسكة بحجة أنَّ سوريا تحتاج إلى الأيدي العاملة.[1]

وفي عهد الوحدة بين سوريا ومصر وتحت قناع مشروع الإصلاح الزراعي تم الاستيلاء على مساحات واسعة من أملاك الملاكين والإقطاعيين الكُرد، وتم جلب عرب من محافظات داخلية إلى مجافظة الحسكة بعد أن أنشؤوا لهم عشر مستوطنات، إثنتان منها بالقرب من نهر دجلة وهي مستوطنتا الزهيرية والأحمدي، ومستوطنة قسرك في منطقة الدرباسية، وسبع مستوطنات أخرى في منطقة سري كانيي (رأس العين): العريشة، المناجير، الأهراس، العامرية، الأربعين، ليلان، أم الخير[2]، وتركزت المستوطنات في رأس العين بهدف إحداث شرخ بين منطقة

(1) علي صالح ميراني، الحركة القومية الكُردية في كُردستان – سوريا. مرجع سابق، ص 138.

(2) برزان مجيدو، الحزام العربي في الجزيرة – سوريا (مقدمة، تنفيذ، نتائج). إصدار لجنة الإعلام لحزب يكيتي الكُردي في سوريا، 2003، ص 62.

الجزيرة ومنطقة كوباني وهذا ما استكمله البعثيون بعد استلامهم السلطة.

اتبعت السياسة ذاتها في منطقة كوباني، حيث جيء بعرب من مناطق أخرى، وأسكنوا في مناطق كوباني بعد أن أنشأ النظام لهم قرى بهدف زيادة العنصر العربي في المنطقة، ولاستمرار إحداث وتوسيع الشرخ بين المناطق الكُردية الرئيسة، كما وأسكنوا البعض منهم في قرى كُردية ومن هذه القرى:أحمدية، جارخ عبدي، حرية، هوالكو، 8 آذار، كوبرلك.

ولم تسلم منطقة عفرين من هذه المشاريع، فكانت لها أيضاً حصتها من التعريب، فقد تمت في منطقة جندريس السيطرة بالقوة على الأراضي الكُردية، وتم استقدام عرب من محافظة الباب وتم منحها لهم، بعد أن أنشؤوا نحو18 قرية في المنطقة. وفي منطقة كري سبي (تل أبيض) فرضوا إجراءات تمنع منح الكُرد رخص البناء، وشجعوا العنصر العربي على السكن فيها.[1]

يتحمل حزب البعث مسؤولية سياسات ومشاريع محمد طلب هلال العنصرية حيال الكُرد، والتي ترقى إلى مستوى جريمة الإبادة الجماعية انطلاقاً من أن محمد طلب هلال كان بعثياً، وعند مجيء البعث إلى الحكم في سوريا تم تعيينه محافظاً في الحسكة، كما أنَّ فرع حزب البعث في المحافظة قد تبنى مشروعة الآنف الذكر، وإنَّ القيادة القطرية للحزب قد طبقت معظم آراءه في الواقع، وفي المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي في أيلول عام 1966م، جاءت في الفقرة الخامسة توصية بخصوص محافظة الحسكة، تقول: «إعادة النظر بملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية، وعلى امتداد 350 كم وبعمق 10- 15 كم

---

(1) د. عبد الباسط سيدا، المسألة الكردية في سوريا، مرجع سابق، ص 106.

واعتبارها ملكاً للدولة، وتطبق فيها أنظمة الإستثمار الملائمة، بما يحقق أمن الدولة» و عادةً ما يستخدم حزب البعث عبارة «أمن الدولة» ضد الكُرد بشكلٍ خاص، والمعارضة السورية عموماً. كما وتدرَّج هلال العديد من المناصب الحكومية حيث أصبح وزيراً ونائب لرئيس الوزراء، وكذلك وصل إلى عضوية القيادة القطرية في الحزب. أما مسألة سحب الجنسية من الكُرد يتحمل حزب البعث مسؤولية الجزء الأكبر من الجريمة باعتبار أنَّ تنفيذ نتائج الإحصاء جاء في عهد حكومات البعث في عام 1965م.

لقد مارس حزب البعث منذ أن سيطر على السلطة في سوريا جملة من السياسات والمشاريع والتدابير العنصرية لإنهاء المسألة الكُردية، وتركزت مجمل مشاريعه على محورين:

الأول، تركز على سبل تحطيم الإنسان الكُردي، والحد من نسبة التواجد السكاني له في المناطق التي تختزن النفط، وأخيراً إنهاء وجوده من الناحية السكانية من خلال:

1- التهجير القسري

- لهذا الهدف قام بتنفيذ نتائج الإحصاء الاستثائي رقم 93 لعام 1962م والذي أُجري فقط في محافظة الحسكة ذات الاغلبية الكُردية، من خلال سحب الجنسية من 120 ألف مواطن كُردي. حيث بدأ هذا الاضطهاد بصدور المرسوم التشريعي رقم 93 في5 آب عام 1962م من قبل رئيس الجمهورية الأسبق لسوريا ناظم القدسي ورئيس مجلس الوزراء الأسبق بشير العظمة، ودخل حيز التنفيذ في 5 تشرين الأول عام 1962م؛ فتم إسقاط الجنسية عن 120 ألف من المواطنين الكُرد في عام 1962م وسجلوا في سجلات سُميت بـ (سجلات الأجانب) ثم بـ (سجلات أجانب محافظة الحسكة). لم يتم الاعتراف بهم كمواطنين سوريين وتم تهميشهم،

إذ استمرت سياسة النظام على وتيرة واحدة، وهي عدم منح مكتومي القيد والمجردين لاحقاً من الجنسية من الكُرد الجنسية السورية، ولأسباب أمنية كونهم كُرداً. ولم يعد بإمكان المجردين من الجنسية العمل في الدوائر الحكومية كموظفين مدنيين أو ضباط في الجيش والشرطة أو العمل في القطاعات الاقتصادية الخاصة كونهم لا يملكون الهوية الشخصية، كما لم يعد باستطاعتهم شراء أو بيع الممتلكات العقارية..الخ.

- محاربة الكُرد اقتصادياً.
- السيطرة على أراضي الكُرد بالقوة وحرمانهم منها.
- سد باب العمل أمام الكُرد.
- الحفاظ على التخلف في المناطق الكُردية.

2- محاربة اللغة والثقافة الكُردية

3- إخفاء كل ما يتعلق بالكُرد من مكتشفات البعثات الأثرية

الثاني، تركز على تغيير ديموغرافية المنطقة الكُردية لصالح العنصر العربي، وذلك من خلال:

1- استقدام أعداد من الأسر العربية من بعض المحافظات السورية مثل: حلب والرقة وحماة.. ليتم إسكانهم في بعض المستوطنات التي أنشئت في المناطق الكُردية، بعد أن سيطروا على مساحات واسعة من الأراضي الكُردية بالقوة، ومنحها لهؤلاء المستوطنين، ومن دون تقديم أي تعويض عنها لأصحابها الأصليين.

2- إنشاء الحزام العربي لفصل الكُرد في سوريا عن أخوتهم في تركيا، والعراق من خلال حاجز بشري من العرب.

3- تشجيع العرب على نقل سجلاتهم إلى محافظة الحسكة بشكل خاص بعد اكتشاف النفط فيها، ومنحهم امتيازات تفضيلية في التوظيف والعمل؛

4- منع العرب من نقل سجلاتهم من محافظة الحسكة إلى محافظة أخرى، وفي الوقت نفسه تم تقديم تسهيلات للكُرد بنقل سجلات نفوسهم إلى المحافظات ذات الأغلبية العربية، وكذلك منع نقل الكُرد سجلات نفوسهم من المحافظات الداخلية إلى المناطق الكُردية وبشكلٍ خاص محافظة الحسكة، وهذا ما يوحي بوجود قرارات سرية بهذا الشأن لدى وزارة الداخلية السورية[1].

5- تغيير أسماء القرى والبلدات والمدن الكُردية وحتى الأماكن العلامة، وتبديلها بأسماءٍ عربية.

لم تمضِ على قرار المؤتمر القطري الثالث المذكور سابقاً فترة طويلة حتى طالعتنا نشرة (المناضل) وهي نشرة دورية سياسية، يصدرها مكتب الدعاية والإعلام في التوجيه القومي لحزب البعث العدد/11/، وتحت عنوان «تقرير لخطة إنشاء مزارع حكومية في محافظة الحسكة»[2]، وجاء فيها: «ولدرء المخاطر والتي خلقت من قبل الامبريالية وبدأت تهددنا في محافظة الحسكة، والتي أهملتها الحكومات السابقة نحتاج اليوم إلى حل جذري وصريح، إنَّ حجم القسم الذي ندرسه من الحزام العربي يبلغ حوالي /3001911/ دونم، ويمتد من المالكية إلى الحدود بين محافظتي الحسكة والرقة.... وبسبب وجود عناصر غير عربية وغالبيتهم من الأكراد، والذين يحاولون جاهدين أن يؤسسوا بلد قومي لهم في حدودنا الشمالية بمساعدة الإمبريالية....». وهنا بعضٌ من مقترحات المجلة المذكورة:

1- يجب أن تصدر الحكومة مرسوماً جديداً، يعتبر كل قرى المنطقة كأملاك دولة، وأنَّ الدولة لها الحق في استثمارها كما تراه مناسباً.

---

(1) عبدالباسط سيدا، المسألة الكُردية في سوريا . مرجع سابق، ص107.

(2) برزان مجيدو، الحزام العربي في الجزيرة- سوريا (مقدمة، تنفيذ، نتائج). مرجع سابق، ص 34.

2- إن التجمع العرقي للسكان يجب أن يتبدل بنقل ونفي العناصر غير العربية؛

3- إنشاء قرى نموذجية للعناصر العربية المهاجرة من قبل الدولة.

بعد سيطرة حافظ الأسد على السلطة بانقلابٍ عام 1970م، لم يطرأ أي تغيير على موقف النظام السوري تجاه المسألة الكُردية في سوريا، لا بل أخذ طابعاً تصعيدياً، ففي المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي عقد في أيار عام 1971م جرى بحث المسألة الكُردية من زاوية كيفية تطويق الكُرد وتجريدهم وتهجيرهم. ذكر في الفقرة / 12/ من توصيات المؤتمر مايلي: «العمل على اصلاح الخلل القائم في التوزيع السكاني في القطر وبما يحقق الأنتاج الزراعي والأقتصادي والأمن القومي بشكل عام».[1]

بعد انتهاء حرب تشرين عام 1973م، بدأت الخطوات التحضيرية الأولى لجلب المستوطنين إلى منطقة الحزام. فقد بدأت حملة لبناء المستوطنات، كما أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث القرار رقم /521/ بتاريخ 1974/6/24، والقاضي بتوزيع الأرض والمحاصيل الزراعية على المستوطنين العرب حيث أعطيت لكل عائلة ما بين 150 و300 دونم وذلك حسب موقع المستوطنة وجودة الأراضي، كما أنَّ بعض العوائل حصلت على استثمارين أي 300 أو 600 دونم. هذا وقد بلغ طول الحدود المغطاة بالمستوطنات 275 كم وعمق 10- 20كم، وبلغ إجمالي الأراضي المعطاة لهم 702018 دونماً موزعة على 41 مستوطنة، كما بلغ عدد العوائل المستفيدة من هذه المساحات أكثر من 4000 عائلة، وبلغ عدد القرى الكردية

(1) برزان مجيدو، الحزام العربي في الجزيرة- سوريا (مقدمة، تنفيذ، نتائج). مرجع سابق، ص37.

الداخلة في منطقة الحزام 332 قرية[1] والتي وصل عدد سكانها إلى 150 ألف نسمة يعانون من حرمان الأرض وسبل العيش.

المقاومة الكُردية ضد الحزام

انتهت السلطات السورية من دراساتها وأبحاثها في بداية 1966م، وبدوا مهيئين للبدء بتنفيذ المشروع العنصري السيء الصيت، لذا قامت الحركة السياسية الكُردية، وبشكلٍ خاص الحزب اليساري الكُردي بحملة إعلامية واسعة ضد الحزام العربي، وحرض الفلاحين الكُرد على المقاومة والوقوف صفاً واحداً ضد عمليات الاستيلاء على الأراضي الكُردية، وقد شاركهم الشيوعيون الكُرد أيضاً. وفي حزيران عام 1966م، انكشفت غايات النظام حتى للإنسان البسيط، عندما بدأ مدراء النواحي ورؤساء مخافر الشرطة يجوبون القرى الواقعة في حدود إداراتهم، ويبلغون الفلاحين ويطالبونهم للتهيؤ لمغادرة مناطقهم، واختيار مكان العيش الجديد في المناطق الجنوبية ذات الطابع العربي.

حصلت مواجهات دامية بين الكُرد والشرطة المجهزة بالعتاد والسيارات، والمدعومة بقوات من الهجانة في العشرات من القرى الكردية، رافضين الهجرة والتنازل عن أراضيهم لصالح مايسمى بـ «مزارع الدولة»، فتعرضوا لإطلاق النار والاعتقال والتعذيب، وقد سجل فلاحو العديد من القرى ملاحم نضالية ضد عمليات الاستيلاء، حيث سيطروا على الآليات، وأحرقوها، وتمكنوا من صد الشرطة بأسلحتهم البسيطة من الحجارة والعصي، فاستعان مدراء النواحي والشرطة بقوات كبيرة من الهجانة للسيطرة على الوضع، ومن هذه القرى: تل خاتونك التابعة لناحية (تربة سبي)، وقرية نيف التابعة للقامشلي.

---

(1) فيليب ج. كرين بروك وستيفان سبيرل، كردستان صراع لم يهدأ، ترجمة آلان مصطفى. مرجع سابق، ص220.

وكانت لانتفاضة قرية (علي فرو) أصداء واسعة داخل سوريا وخارجها، وبلغت بالشرطة لأن تصفها باندلاع ثورة كردية، حتى أنَّ صحيفة اللوموند الفرنسية كتبت عنها في شهر أيار عام 1967م حسب قول الصحفي الفرنسي جان بيير رينو الذي زار محافظة الحسكة عام 1972م، واستفسر عن مصير فلاحي قرية (علي فرو) عند اجتماعه ببعض قيادي الحزب اليساري الكردي في سوريا[1]. كما وأنَّه في منطقة ديريك وتربه سبي قام الفلاحون باستخدام الزجاجات الحارقة في إشعال مزارع الدولة التي أُنشئت على أراضيهم، واستمر هذا الغليان حتى عام 1969م.

وفي عام 1969م حصل تآمر داخل قيادة الحزب اليساري الكُردي ضد المؤسس وسكرتير الحزب أوصمان صبري، بسبب مواقف أوصمان العملية والنضالية الجدية، ومحاربته الفعلية لمشروع الحزام العربي، أدار خيوطها صلاح بدرالدين[*] والذي أصبح فيما بعد سكرتير الحزب، ومع مغادرة أوصمان صبري الحياة الحزبية يمكن القول: إنَّ التمرد في وجه مشروع الحزام العربي توقف، واختصر النضال على المذكرات والوفود الجماهيرية ومقالات في النشرات الحزبية.

وعندما بدأت الخطوات العملية في بناء المستوطنات والتحضير لجلب المستوطنين العرب في عام 1973م، كانت الساحة الكردية تضم ثلاثة

---

(1) برزان مجيدو، الحزام العربي في الجزيرة- سوريا (مقدمة، تنفيذ، نتائج)، مرجع سابق، ص 46.

(*) في صيف 1986 وفي لقاء بين الكاتب وعصمت سيدا، سكرتير الحزب اليساري الكردي في ذلك الحين، ويوسف ديبو، عضو المكتب السياسي للحزب المذكور، وفي معرض ردهما على سؤال الكاتب عن أسباب ترك أوصمان صبري للحزب، أكد الأثنان على ما سبق. وفي مقابلة صوتية مع يوسف ديبو 2016م لغرض هذا البحث، عاد السيد ديبو ليؤكد مجدداً على صحة المعلومات، يحتفظ الكاتب بالتسجيل الصوتي.

أحزاب سياسية: الحزب اليساري الكُردي، الحزب الديمقراطي الكُردي (البارتي)، والحزب الديمقراطي التقدمي الكُردي، وقف الحزب اليساري والبارتي في وجه تنفيذ الحزام، فقط من خلال إصدار بيانات سياسية تدعو إلى مقاومة تنفيذ الحزام، وبالرغم من ذلك تعرضت قيادات وكوادر الحزبين إلى حملة اعتقالات واسعة، اعتقل على إثرها العشرات، واحتفظت أجهزة النظام الأمنية بأغلب قيادات البارتي بمن فيهم سكرتير الحزب، وبعض كوادر الحزب اليساري لمدة زادت عن ثماني أعوام.

استمرار المعاناة

تردت أوضاع الفلاحين المعاشية والاقتصادية بشكلٍ فظيع، لم يعد لهم أي مصدر للعيش سوى ما يملكون من مواشي (أغنام وأبقار)، حتى تربية الحيوانات أصبحت عبئاً عليهم خاصةً وأنه بعد فترة بدأ المستوطنون يمنعون حيواناتهم من الرعي في الأراضي التي منحتهم إياه الدولة. وفي بعض الاراضي التابعة لمنطقة ديريك كانت هناك مناطق حجرية غير قابلة للزراعة، بدأ الفلاحون الكُرد الذين فقدوا أراضيهم باستصلاح مساحات منها، بضع دونمات لكل عائلة لتأمين قوتها من الحبوب. بدأ الشباب الكُرد يتشردون في مدن الداخل السوري بحثاً عن العمل لتأمين سبل المعيشة لأسرهم الذين أبوا أن يغادروا قراهم.

غدت المستوطنات العربية إلى جانب القرى الكُردية وعلى محاذاة الحدود السورية– التركية من سري كانيي (رأس العين) إلى ديريك (المالكية) بمثابة أجسام وكيانات غريبة ودخيلة في ديموغرافية المنطقة تقشعر لها الأبدان، ماثلةً أمام أعين الكُرد ليلاً ونهاراً كالسكين الذي يحزّ قلوب ومشاعر سكان المنطقة الأصليين، لقد مات العديد نتيجة هذه المعاناة والاعتداءات البغيضة من جانب السلطات.

وفي أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم، حاولت الأجهزة الأمنية منع الفلاحين الكُرد من استثمار تلك المساحات البسيطة من الأراضي التي استصلحوها، وحرضّوا المستوطنين على المطالبة بتلك الأراضي بحجة النقص في مخصصاتهم، وكأن تلك الأراضي المستصلحة تعود إلى ملكياتهم، وقد ساندتهم أجهزة الدولة، ومن جديد، حصلت الاشتباكات والانتفاضات التي لقيت المساندة من قبل بعض الأحزاب الكردية، وشملت هذه المشكلات معظم القرى التي قامت باستصلاح الأراضي.

وتجدر الاشارة إلى أنَّ الدولة عندما قامت بتوزيع الأراضي على المستوطنين، اقتطعت حصصهم من الأراضي الزراعية والخصبة، ولم تشمل حصصهم الأراضي غير المستصلحة، والوثيقة التالية تؤكد على ذلك:

قرار رقم 493/ق من محافظ الحسكة... تنفيذاً لتكليف الرفيق الأمين القطري المساعد، رئيس لجنة الغمر، استناداً لقرار القيادة القطرية رقم /521/ تاريخ 1974/6/24 حول التفويض بتوزيع المحاصيل والأراضي للمستحقين من أبناء منطقة الغمر بعد تدقيق استماراتهم ..... يقرر ما يلي: توزيع الأراضي العائدة لمزارع الدولة والواقعة في منطقة المالكية على مستحقيها من أهالي منطقة الغمر المهجرين من محافظة الرقة، وتخصص لكل وحدة مساحة 150 دونماً بعلياً، يعتمد في توزيعها الأسس التالية:

- يعتمد في التوزيع المساحات المستثمرة من قبل منشأة مزرعة الدولة بالمالكية حسب واقع الاستثمار الفعلي.

- تستبعد الأراضي المحجرة والمشجرة والمروية والمحاور والأراضي المؤجرة والمفروض عليها أجر من التوزيع.

إنَّ ما قام به النظام السوري يتعارض تماماً حتى مع الدستور السوري، الذي فصله النظام البعثي على مقاسه، فالمادة (12) من الدستور تقول: «إنَّ الدولة في خدمة الشعب، وتعمل مؤسساتها على حماية المواطنين»، كما تنص المادة (15) على:

1- لا تنزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل، ووفقاً للقانون.

2- المصادرة العامة في الأموال ممنوعة.

كما أن مشروع الحزام العربي يعد انتهاكاً صارخاً للعهد الدولي والذي وقع عليه النظام السوري بمحض إرادته.

«لا شك أنَّ الحزام العربي أحدث شرخاً في الوحدة الوطنية في البلاد إلى جانب مجموعة أخرى من المشاريع والقوانين الجائرة بحق الكرد، وإنَّ حزب البعث والنظام البعثي يتحملون المسؤولية مهما طالت الظروف لصالحهم، لأنَّه ما ضاع حقٌّ ووراءه مطلب، ومثل ما توفرت لهم الظروف سوف يأتي اليوم الذي يعود فيه الحق لأصحابه، ويحاسب المسؤولون عن هذه الجرائم بحق الإنسانية، وهم يدركون جيداً إنَّها باتت قريبة».[1]

وهذا الشكل من الاضطهاد لم يتوقف عند سحب الجنسية، ولم يختصر تغيير الطابع السكاني في كُردستان سوريا على السياسات والمشاريع المذكورة فقط، بل تعددت الطرق والأساليب مثل تشجيع العناصر العربية من المحافظات الأخرى بنقل سجل أحوالهم المدنية إلى محافظة الحسكة بسبب توافر مواردها الاقتصادية واكتشاف النفط فيها

---

(1) عبدالباقي اليوسف، حقائق عن الحزام العربي في كُردستان، سوريا 3/3، 2008-7-6.

http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=4105#.V4vDXLh942w

منذ بداية الستينات من القرن الماضي، وبشكلٍ خاص تشجيع أهالي دير الزور لقربهم من محافظة الحسكة، والقرابة التي تجمعهم بالقبائل العربية التي تسكن في جنوب مدينة الحسكة من حيث التشابه في العادات والتقاليد واللهجات المحلية، ولكون العديد من هذه العشائر قدمت إلى محافظة الحسكة في عهد الانتداب الفرنسي وبعضها بعد الاستقلال، حيث قدمت لهم تسهيلات كبيرة للحصول على وظائف وامتيازات، كما قامت سياسة النظام على نهب ثروات المنطقة الكُردية وإهمالها من دون إقامة مشاريع تنموية لإيجاد فرص عمل تساعد على استقرار المنطقة.

المعروف عن محافظة الحسكة بأنّ أراضيها سهلية وخصبة، وذات بيئات زراعية متنوعة بدءاً من الشمال وحتى الجنوب[1]، وكانت تسمى بـ «كاليفورنيا الشرق» في عهد الانتداب الفرنسي؛ فمن الشرق يحدها نهر دجلة، ومن الغرب ينابيع نهر الخابور والتي تنبع من سري كانيي والتي عربت إلى (رأس العين)، ويتوسطها نهر جقجق وأنهار أخرى. لم تكلف الحكومة السورية نفسها باستثمار حصتها من مياه نهر دجلة والتي تقدر بـ 42٪من أصل 18,3 مليار متر مكعب يمر من اراضيها في السنة[2] لأسباب تمييزية قبل كل شيء، لأنّ الأراضي بجوار النهر، والتي ستقام عليها المشاريع هي منطقة كُردية صرفة، وإذا ما أُنشئت مشاريع للري سوف تحدث استقراراً فيها من توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاج الزراعي وتعدده. وإذا ما أنجبر النظام على إقامة مشاريع بسيطة، وإن كانت محدودة جداً، كان يعمد إلى إنشائها في تلك المناطق ذات الأغلبية العربية،

---

(1) كُرد زانا، واقع الزراعة في محافظة الحسكة بسوريا. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2011 ،ص6.

(2) كُرد زانا، مشكلة المياه في المناطق الكُردية في محافظة الحسكة. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2013، ص16.

على سبيل المثال: محلج الأقطان تم بناؤه في جنوب الحسكة ويبعد مسافة كبيرة عن المراكز الرئيسة لإنتاج القطن. أيضاً، بالنسبة إلى معمل الكونسروة، ومن المنطلق نفسه أُنشىء على نهر الخابور سدان، وشبكة ري بتكاليف كبيرة لنقل مياه نهر الخابور إلى مناطق الهول، وهي أراضي شبه صحراوية وكلسية غير صالحة للزراعة، بينما لم تشمل مشاريع الري تلك سوى مناطق صغيرة ذات تربه زراعية جيدة، وقد مني المشروع بالفشل لسوء التخطيط ودخول النزعات التمييزية أثناء وضع المشروع، فقد جفت منابع الخابور بسبب سوء الإدارة.

كما أنَّ التوظيف في هذه المنشآت والدوائر الحكومية استند إلى معايير خاصة موضوعة من قبل حزب البعث وأجهزة الدولة الأمنية لسد باب الرزق أمام الإنسان الكُردي، لتضاق به سبل العيش في مناطقه حتى يضطر إلى الهجرة نحو خارج البلاد وبشكلٍ خاصٍ إلى الدول الأروبية، أو إلى أحزمة الفقر حول المدن السورية الكبيرة مثل دمشق وحلب وحمص لينصهروا داخل الأغلبية العربية، فقد تراجعت قوة العمل في المحافظة من 60 ألف بين أعوام 1994م -2001م الى 18 ألف خلال الفترة 2001 – 2008 نتيجة هجرة الآلاف من العوائل بحثاً عن لقمة العيش[1]، وجاء المرسوم التشريعي رقم 49 الذي صدر في 2008/9/10 في نفس السياق لتضاق بالكُرد سبل العيش في مناطقهم، ويضطروا إلى الهجرة، والذي سوف نأتي إليه لاحقاً. هذه السياسة أوجدت سوق نشطة لعمليات تهريب المهاجرين إلى الدول الأوروبية، حيث أصبحت تجارة مربحة من خلال تواطئ أجهزة الدولة الأمنية مع المهربين، إبتزت هؤلاء المهاجرين الكُرد

---

(1) التقرير الوطني الإستشرافي الأساسي الأول لمشروع سوريا 2025. مرجع سابق، ص 400.

الذين اضطروا إلى بيع أملاكهم والتي لم تتعدَ المنزل الذي سكنوا فيه. بالإضافة، كثرت ظاهرة الرشوة في المناطق الكُردية، فلكي يحصل شاب كُردي على وظيفة بسيطة تطلب منه إيجاد وسيط، كما أنَّ الوسيط وحده لم يكفي، بل ترتب عليه أيضاً دفع الرشوة، لكن إذا ما كان الشخص المعني ينتمي إلى إحدى الأحزاب الكُردية أو ناشطاً يهتم بقضايا الشعب الكُردي فقد كان من باب المستحيل الحصول على الوظيفة حتى لو دفع الرشوة.

كما قامت الأجهزة الأمنية بابتزاز الموظفين الكُرد من خلال تهديدهم بالفصل عن العمل أو الوظيفة إن لم يتعاونوا معهم لمراقبة أبناء جلدتهم، وتقديم التقارير إلى تلك الجهات، وهذه السياسة مارسوها حتى في المدارس الابتدائية، حيث كان يقوم الجهاز الإداري، الذين كانوا على الغالب من البعثيين، بنصب التلاميذ بالتجسس على أقرانهم الذين يتكلمون باللغة الكُردية في باحات المدارس.

كما برزت منذ العقد الأخير من القرن الماضي ظاهرة جديدة، وهي قيام الأجهزة الأمنية بمتابعة النشاط الاقتصادي في المناطق الكُردية، والتضييق على أصحاب رؤوس الأموال الكُردية (وهم قلة ورؤوس أموالهم بسيطة)، وكذلك المزارعين والتجار وبعض أصحاب المهن بالتحقيق معهم عن سبل جمع رؤوس أموالهم، وابتزازهم ومضايقتهم حتى يرموا بأنفسهم في حماية هذا الجهاز أو ذاك (وفي جميع الأحوال تطلب منهم دفع الهدايا والرشوة)، هذه الظاهرة أدت بالعديد منهم إلى الانتقال إلى المحافظات الداخلية أو إلى مدن الساحل السوري.

كما قام النظام بمحاربة كل ما له علاقة بالثقافة واللغة الكُردية، فالطفل الكُردي كان مجبراً على الدراسة باللغة العربية بسبب منع فتح المدارس الكُردية، كما مُنع وباستمرار استخدام اللغة الكُردية والأسماء

الكُردية على المحلات التجارية، وحتى وقتٍ متأخر كانوا يفرضون الأسماء العربية على المواليد الكُرد.

لقد عملت حكومات البعث المختلفة على تغيير أسماء البلدات والقرى الكُردية والمعالم الأثرية، وتبديلها بأسماء عربية، فمثلاً بلدة «تربسبي» وهي مركز ناحية تابعة لمنطقة قامشلي تم تعريبها إلى «قبور البيض»، وهي ترجمة حرفية لاسمها الكُردي، وجرى تغيير آخر لاسمها في بداية الثمانيات بتحويلها إلى القحطانية، وهكذا بالنسبة إلى قرية «دوكِر» وتم تحويلها إلى «أُم التلول»، وهي أيضاً ترجمة حرفية للاسم الكُردي، إلا أنَّه في بداية الثمانيات طالها التعريب مرة أخرى فسميت بـ «الدَّرك» وتعني الطبقة السُفلى من الجهنم، واستخدم هذا الإسم بتقصد بسبب وجود مقبرة فيها مزارات العديد منْ الشخصيات الكُردية الوطنية.

كما قام النظام باستمرار بالتعتيم الإعلامي على نتائج التقنيات الأثرية في المناطق الكُردية لإخفاء الدلائل على حضارات الشعوب القديمة والتي يعود إليها أصل الشعب الكُردي مثل الحضارة الهورية، الميتانية، حضارة سوبارتو، حضارة الحثيين، والكاشيين، والميديين، وغيرها من الحضارات، بينما عمل النظام على تعظيم بعض الحضارات الأخرى حتى لو كانت لفترات قصيرة وذو إرث حضاري قليل.

الفصل الخامس

دور عائلة الأسد في اضطهاد الكُرد

أولاً: حافظ الأسد

تميزت فترة حكم الرئيس السوري السابق حافظ الأسد (1970 - 2000)م كأطول وأشد فترات الديكتاتورية التي مرت على سوريا، إلا أنَّ هذا الشخص وبدهائه تمكن من تجميع معظم القوى السياسية السورية تحت مظلة حكمه، الذي تباينت فيه الأقوال والشعارات عن الممارسات الحقيقة، ففي ظل شعارات تحرير الأراضي العربية المغتصبة ومحاربة مشاريع الإمبرالية والصهيونية في المنطقة، والعمل على تحقيق الوحدة العربية، وبناء نظام اشتراكي عربي، قام بنسج العلاقات مع الدول العربية، وكذلك توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي السابق، من جهةٍ أخرى قام بتدجين الحركة السياسية الوطنية السورية في إطار ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية. أما الأحزاب التي عارضت النظام فتم العمل على تصفيتها (مثل حزب العمل الشيوعي، والحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي)، وعندما وجد جمال الأتاسي رئيس حزب الاتحاد الإشتراكي العربي أنَّ الجبهة الوطنية التقدمية ما هي إلا منظمة شكلية لإضفاء الشرعية على سياسات حافظ الأسد وحزب البعث، اعترض على المادة الثامنة من الدستور السوري والتي تعتبر حزب البعث قائداً للمجتمع والدولة، وعلى إثرها قام بالانسحاب من الجبهة المذكورة، عندها واجهته مصائب عدة، ليس من طرف النظام فحسب، بل أيضاً من داخل حزبه، حيث قام ممثله في الجبهة الوطنية فوزي الكيالي بشق الحزب والبقاء في الجبهة الوطنية وباسم الحزب نفسه. لم يقتصر عمل أجهزة النظام الأمنية على إحداث الانشقاقات داخل الأحزاب المعارضة

لسياسات النظام بل وشملت حتى تلك الأحزاب المتحالفة معه، فلم يدم على شق فوزي الكيالي وقت طويل حتى جرى انشقاق آخر داخل مجموعته بقيادة صفوان قدسي، ولم تقتصر الانشقاقات على الاتحاد الاشتراكي العربي، بل شملت بقية الأحزاب أيضاً، لهذا واجه الحزب الشيوعي السوري برئاسة خالد بكداش انشقاقاً تلو الآخر، تارةً بإسم المكتب السياسي، وأخرى باسم منظمات القاعدة في بداية الثمانينات، وفي بداية التسعينات انشق عنه عضو المكتب السياسي يوسف فيصل، وظلت كل من هذه الأطراف المنشقة باسم أحزابها داخل الجبهة الوطنية، ومن دون أن ينضم إليها أي حزب من الخارج بل ازدادت على حساب تفتت أحزاب الجبهة المذكورة إلى درجة لم تعد تُعرف أحزابها بأسمائها وبرامجها السياسية بسبب التشابه، لذا أصبحت تُعرف من خلال اسماء أمنائها العامين.

على صعيد المسألة الكُردية في المنطقة

تميزت سياسة حزب البعث تجاه الكُرد في مرحلة حافظ الأسد بالنفعية، فقد بدأ بالانفتاح على الأحزاب الكُردستانية في العراق من دون الانفتاح على المسألة الكُردية هناك، وذلك بهدف استخدامهم كأوراق ضغط، وهذا ما تبين من خلال بيان قيادة قطر سوريا، عندما رفضت بيان 11 أذار 1970م بين حكومة العراق البعثية والثورة الكُردية بقيادة الزعيم الكُردي الراحل ملا مصطفى البارزاني.

وفي عام 1982م وعند انتشار أنباء المحادثات السرية بين الحكومة العراقية وحزب الاتحاد الوطني الكُردستاني بقيادة الزعيم الكُردي جلال الطالباني، أقام نظام حافظ الأسد الدنيا على الحزب المذكور، فكان بالنتيجة أن أصدر تحت ضغط النظام بياناً في دمشق موقعاً من قبل ثمان

وثلاثين حزباً ومنظمة سياسية داخل سوريا ودول الجوار ذات العلاقات مع النظام السوري، يدينون فيه الحوارات مع نظام صدام حسين، وقد فُرض التوقيع حتى على تلك الأحزاب الكُردية السورية المقربة من الاتحاد الوطني الكُردستاني، وكذلك على الأحزاب والحركات الكُردية اللبنانية والكُردستانية المتواجدة في سوريا.[1]

وفي الثمانينات من القرن الماضي امتدت دائرة الاهتمام لنظام حافظ الأسد لتشمل كُردستان تركيا وإيران أيضاً. بالنسبة لكُردستان تركيا، احتضن النظام قيادات وكوادر حزب العمال الكُردستاني بزعامة عبدالله أوجلان كورقة ضغط على الدولة التركية، وعندما ضاق الوضع بنظام حافظ الأسد قام بطرد زعيم حزب العمال الكُردستاني من سوريا. تمكن النظام خلال فترة تعامل أجهزته مع عبدالله أوجلان من انتزاع تصريح خطير منه حول القضية الكُردية في سوريا من خلال مقابلة أُجريت معه من قبل الصحفي نبيل ملحم، والتي نُشرت في كتاب تحت عنوان «سبعة أيام مع آبو» طبع ووزع الكتاب من قبل حزب العمال الكُردستاني في حينها، وقد تضمن الكتاب سؤالاً حول المشكلة الكُردية في سوريا، فقد نفى في جوابه عن وجود قضية كُردية في سوريا واعتبر إنّ الوجود الكُردي في سوريا يعود إلى الهجرات التي سببها بطش الحكومات التركية على إثر فشل الثورات الكُردية في بدايات القرن العشرين، وإنَّه يعمل مع الحكومة السورية على سبل إعادتهم إلى تركيا.[2]

---

(1) د. هشام رمضان عبدالله، المحترقون الكورد- الحياة والموت. اربيل: مطبعة حاج هاشم، 2005، الجزء الأول، ص 402- 403.

(2) نبيل ملحم، سبعة أيام مع آبو، قائد وشعب، حوار أجراه نبيل ملحم مع عبدالله أوجلان. أثينا: دار أخيل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ط1، ص167-168.

وفيما يخص المسألة الكُردية في إيران كان التعامل معها من منطلقٍ آخر مختلف، لم تكن الغاية منها الضغط على إيران، بل كانت الغاية منها تقديم خدمات للنظام الإيراني الذي يربطه مع النظام علاقات ومصالح إقليمية وأيضاً مذهبية، حيث أراد النظام التمكن من التدخل في الشؤون الداخلية للحزب الديمقراطي الكُردستاني بما يراعي مصالح إيران، وكان عراب المسألة في ذلك الحين صلاح بدرالدين.[1]

عمل النظام البعثي في مرحلة حافظ الأسد وتحت مظلة علاقاته الكُردستانية على الإجهاز على الحركة القومية الكُردية في سوريا من خلال تخريبها من الداخل، فقبل مجيء حافظ الأسد لسدة الحكم، كانت توجد في كُردستان سوريا ثلاثة أحزاب كُردية، وعندما رحل حافظ الأسد في حزيران 2000م، كان عدد الأحزاب الكُردية قد قارب أحد عشر حزباً جميعهم خرجوا من عباءة الحزب الديمقراطي الكُردستاني في سوريا، حيث حدث أول انشقاق في الحزب في عهد البعث عام 1965م. طبعاً من الخطأ القول: إنَّ جميع الانشقاقات داخل الحركة القومية الكُردية في سوريا تعود إلى هيمنة النظام، إنَّما هناك عوامل أخرى داخلية وخارجية من الصعب الوقوف عندها جميعاً، ومن المفيد الوقوف عند إحداها ألا وهو اشتداد الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي في ذلك الحين، مما سهلت دخول الأفكار الشيوعية إلى الشارع الكُردي من خلال الحزب الشيوعي السوري[2].

لم تتجرأ معظم الأحزاب السورية وخاصة تلك التي كانت داخل جبهة

---

(1) كريم حسامي، من مذكراتي. ستوكهولم: د. ناشر، 1993، المجلد 7، الصفحة 144-148.

(2) محمد ملا احمد، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكُردي في سوريا. مرجع سابق، ص28.

النظام على التفوه بديكتاتورية النظام، نتيجة سطو حافظ الأسد على الدولة من خلال أجهزته الأمنية والقمعية، ولم يقتصر الخوف على الأفراد بل شمل معظم الأحزاب السياسية[1]، سبَّب هذا الرعب علاقات النظام الإقليمية والدولية، واستخدامه كما ذكر سابقاً لشعاراتٍ طنانةٍ لم تؤثر فقط على الأحزاب القومية العربية، بل أيضاً على العديد من أحزاب الحركة القومية التحررية الكُردية، وتجنباً لبطش النظام مارست معظم الأحزاب الكُردية «السياسة التقية» مستخدمين علاقات النظام مع القوى الكُردستانية غطاءً لتبرير مواقفها المتهادنة مع النظام في الشارع الكُردي، لهذا نجد في أدبيات الكثير من الأحزاب الكُردية إعتبار حكم حافظ الأسد كأفضل مرحلة مرت على الشعب الكُردي[2]، مدعين أن حدة السياسات الشوفينية خفت فيها، وأنَّ إجرءات الاضطهاد والتمييز القومي حيال الكُرد تراجعت، وأنَّ الكُرد بدؤوا يشعرون بنوع من الانفراج السياسي والاقتصادي والاجتماعي نحوهم.

كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى هذا الخطاب، منها تجاهل القوى الدولية لمعاناة شعوب المنطقة وبشكلٍ خاص الكُرد، حيث تركت هذه الأجواء تأثيراً بالغاً على معظم فصائل الحركة القومية الكُردية، وهذا ما يظهر من خلال قرارات مؤتمراتها ومواقفها السياسية، والتي تهربت من مسؤولياتها التاريخية والنضالية، وبررت معظم الفصائل هذه القرارات من خلال محاولة الفصل بين سياسات النظام الإقليمية والدولية والتي قيمتها بالإيجابية وأعربت عن وقوفها إلى جانبها، وبين سياسات النظام الداخلية

---

(1) كارستين ويلاند، سورية الاقتراع أم الرصاص. مرجع سابق، ص 51.

(2) عبدالحميد درويش، التعصب القومي ظاهرة خطيرة على المجتمع، 27-7-200، www.onkurd.info/print.php?newsId=3289

وبشكلٍ خاصٍ حيال الكُرد، حيث غلب على خطابها طابع التمني بإجراء اصلاحات في السياسة الداخلية كي تتوافق مع سياسات النظام الخارجية.

ويمكن تلمس هذا الخطاب على سبيل المثال في البيان الختامي لمؤتمر الحزب الديمقراطي الكُردي في سوريا (البارتي) والذي انعقد في تشرين الثاني 1980م، فقد جاءت في البيان الختامي لمؤتمر الحزب الشعارات التالية: «من أجل حماية وتعزيز صمود سوريا في وجه المخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية»، «من أجل بناء جبهة وطنية تقدمية شاملة».[1]

وحيال القضية الكُردية تضمن البيان المذكور إبداء المؤتمر استياءه من عدم حصول أي تطور إيجابي في سياسات النظام حيال حقوق الكُرد، وطالب وبلهجة التمني إلغاء سياسات الاضطهاد بحق الكُرد. ومن الجدير ذكره أنَّ هذا الخطاب جاء رغم مرور سبعة سنوات وقيادة الحزب المذكور رهن الاعتقال بما فيهم سكرتير الحزب، لمجرد إصدار الحزب بياناً سياسياً رفض فيه إنشاء مستوطنات لعرب جيء بهم من محافظات أخرى، وعلى حساب مصادرة الأراضي الكُردية في إطار مشروع الحزام العربي، وقد استمر هذا الموقف إلى ما بعد رحيل حافظ الاسد.

لم تكن مواقف الأحزاب الأخرى بأفضل من موقف الحزب الديمقراطي الكُردي (البارتي)، فحسب البيان الختامي للمؤتمر الخامس للحزب اليساري الكُردي في سوريا - جناح عصمت سيدا، والذي انعقد في تشرين الثاني 1979م، فقد انعقد المؤتمر تحت جملة من الشعارات منها: «من أجل إقامة جبهة داخلية متينة بين القوى الوطنية والتقدمية في سوريا

---

(1) القضية الكُردية في كُردستان- سوريا، الحزب الديمقراطي الكُردي في سوريا (البارتي)، المؤتمر السادس للحزب، تشرين الثاني 1980، ص 48.

الكفيلة بدحر مخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية»، واعتبر الحزب المذكور بأنَّ سوريا أصبحت قلعة الصمود في وجه الإمبريالية والرجعية والصهيونية بفضل تحسن علاقات نظام دمشق مع الاتحاد السوفيتي السابق (الفصيل كان ملتزماً بالنظرية الماركسية)؛ أما على الصعيد الكُردي في سوريا، فقد أشار المؤتمر إلى استمرار سياسات التمييز حيال الكُرد وحرمان المجردين من جنسيتهم، وطالبت الجهات المسؤولة بتصحيح سياساتها حيال اضطهادها للكُرد.

الموقف هذا شمل الحزب الديمقراطي التقدمي الكُردي في سوريا أيضاً، فقد جاء في البيان الختامي لأعمال مؤتمره الرابع: «وفي المجال الوطني السوري، ثمن المؤتمر وقفة سوريا الصامدة في وجه الإمبريالية والصهيونية والرجعية ومخططاتها، ومشاريعها التآمرية».[1]

وساندت هذه الرؤية أحزاب كُردستان العراق، وكذلك حزب العمال الكُردستاني في تركيا، لتبرير تجاهلها وعدم إعارة الاهتمام لمعاناة شعبها في كُردستان سوريا. هذه الآراء والمواقف لم تستقم مع الواقع وتتنافى تماماً مع سياسات النظام حيال الكُرد في عهد الرئيس حافظ الأسد، فقد اشتدت وطأة الاضطهاد ضد الكُرد حين استمر في إطلاق يد البعثيين المتشددين بالتصرف كما يشاؤون حيال المسألة الكُردية، ليقايض بها ميوله وتوجهاته الطائفية.

ففي عهده استمرت معاناة الكُرد المجردين من الجنسية السورية، رغم المطالبات العديدة من قبل الحركة القومية الكُردية، وقيام وفود عديدة بزيارة دمشق وتقديم المذكرات إليه مطالبين فيها بإعادة الجنسية

(1) القضية الكُردية في كُردستان - سوريا خلال عهد الرئيس حافظ الاسد. جامعة ذهوك: مركز الدراسات الكُردية وحفظ الوثائق، 2009، ص 48.

إلى أصحابها، بعدها جرت العديد من الاعتصامات أمام القصر الجمهوري. وعندما دخل عدد من المندوبين الكُرد في مجلس الشعب 1990م، تمكنوا من جمع أصوات 47 نائباً، مطالبين رئيس المجلس بإدراج مسألة إعادة الجنسية للكُرد المجردين منها في جدول أعمال المجلس، ورغم ذلك لم تدرج في جدول الأعمال، كما قدموا رسالة موقعة من 32 نائباً إلى رئيس الجمهورية حافظ الأسد في اذار 1992م وبمناسبة تجديد فترة ولايته، مطالبين فيها بإعادة الجنسية السورية إلى المجردين منها، وفي عام 1992م وبعد أن قامت ثلاثة أحزاب كُردية باسم القيادة المشتركة بإصدار بيان ملصق بمناسبة الذكرى الثلاثين لسحب الجنسية، والتي وزعت في معظم المحافظات السورية مطالبين فيها بإنهاء معاناة المجردين من الجنسية، وبدلاً من أن يقوم النظام بحل تلك المشكلة، قام بحملة اعتقال واسعة شملت 358 شخصاً من قيادات وأعضاء وأصدقاء تلك الأحزاب، ومورس بحقهم أشد أنواع التعذيب، وحول نحو ثلاثين منهم إلى محاكم أمن الدولة، وكان من بين التهم التي وجهت إليهم هي «محاولة اقتطاع جزء من الأراضي السورية وإلحاقها بدولة أجنبية» بموجب المادة الجنائية 267.

كما واشتد في عهد نظام حافظ الأسد التسريح التعسفي والكيفي للعمال والموظفين الكُرد من الدوائر الحكومية، وكذلك جرت محاربة الجانب التعليمي في المناطق الكُردية من فصل الطلاب الكُرد من المدارس والمعاهد والجامعات بالآلاف، واشتدت وطأتها على الكُرد المجردين، فقد أصدر وزير التربية في ذلك الوقت قراراً تحت رقم 453/443 بتاريخ 18 شباط 1974م، وقامت مديرية التربية بالحسكة بتعميمه على جميع المدارس الإبتدائية في المحافظة تحت الرقم (532/ب) في 21 شباط 1974م، جاء فيه : «نرى عدم منح أي وثيقة للتلاميذ المكتومين وعدم ترفيعهم من صف إلى صف أعلى ما لم يسجلوا رسميا».

وهناك الآلاف من الكُرد الذين لم يُقبلوا في التوظيف بسبب انتمائهم القومي تحت مبررات سخيفة مثل «خطر على أمن الدولة» على الرغم من أنَّ الذكور منهم أدوا الخدمة الإلزامية في القوات المسلحة السورية، كما جرى في عهد حافظ الأسد اعتقالات مستمرة بين صفوف الحركة القومية التحررية الكُردية، وحتى بين الشباب الكُرد المهتمين بالجانب الثقافي الكُردي، كذلك حدثت في عهده أطول فترات التوقيف لقيادات وكوادر الأحزاب الكُردية، وصلت لبعضها إلى تسع سنوات من دون تقديمهم إلى محاكمات، مثلما جرى لقيادة الحزب الديمقراطي الكُردي (البارتي)، و كوادر من الحزب اليساري الكُردي عام 1973م، وأيضاً مورست في عهده سياسة ممنهجة للحد من القدرة الاقتصادية للكُرد وزيادة حدة الفقر بينهم واضطرارهم إلى الهجرة نحو المدن الداخلية والدول الأوروبية طلباً للعيش.

كما تفشت ظاهرة طلب الرشوة بشكلٍ فاضحٍ في المناطق الكُردية من جانب موظفي النظام وبشكلٍ خاص السلك الأمني، وأخذت أبعاداً خطيرة؛ ففي يوم 25 آذار 1993م فوجئ سكان محافظة الحسكة بوفاة 60 سجيناً وجرح ثلاثين آخرين على خلفية إحراق سجن الحسكة في إطار عملية رشوة قذرة كان معظم ضحاياها من الكُرد.

كما واستمر في عهده منع خروج الكُرد للاحتفال بأعياد النوروز (رأس السنة الكُردية) وغالباً ما تم فصل أو طرد الطلاب من المدارس والمعاهد، وفصل العمال واعتقال النشطاء بسبب الخروج للاحتفال بعيد النوروز كل عام. وفي 21 آذار عام 1986م أُطلق الرصاص الحي في دمشق على المتظاهرين الكُرد بعد أن مُنعوا من الخروج للاحتفال بعيد النوروز، واستشهد في الحادث الشاب الكُردي سليمان آدى، وجُرح آخرون، كذلك وقع العديد من الجرحى بينهم أطفال إثر احتفالات نوروز التي جرت في

منطقة عفرين وبنفس اليوم، ونتيجة تلك الاحتجاجات أصدر حافظ الأسد 21 آذار 1986م مرسوماً يقضي بجعل يوم 21 آذار عطلة رسمية في البلاد، لكن تحت عنوان «عيد الأم». وقد استهدف الرئيس من ذلك المرسوم إرضاء الكُرد من جهة، ومن جهةٍ أخرى قطع الطريق أمام معارضيه كي لايستغلوا احتقان الحشود الخارجة للاحتفال بالنوروز ضد النظام، بالإضافة إلى ذلك لم يسمي المرسوم العيد باسمه الحقيقي، بل أدرجه تحت اسم «عيد الأم» تأكيداً على استمرار نظامه بإنكار كل ما من شأنه أن يرمز إلى الحقيقة الكُردية في سوريا. كان موقف القوى السياسية الكُردية المساومة هو التبجيل للمرسوم المذكور، ووصف عهد الرئيس حافظ الأسد كأفضل مرحلة مرت على الشعب الكُردي في سوريا.

كما واشتدت حملات الحكومة في طمس الحقيقة الكُردية مثل عدم الاعتراف بالهوية القومية الكُردية وحظر اللغة والثقافة الكُرديتين، فليس من الممكن إدراج جميع الفرمانات والتعميمات التي صدرت من مختلف مؤسسات النظام من وزارات ومحافظين ومدراء كمديرية التربية في هذا الكتاب، لذا نكتفي ببعض الامثلة:

في 26 نيسان 1987م أصدرت الإدارة المحلية في الحسكة البلاغ رقم 61/13 والذي يمنع فيه أصحاب المحلات الكُردية من تسمية محلاتهم بغير أسماء عربية، ويستوجب الحصول على موافقة الأمن السياسي من أجل تسمية المحلات.

في 21 تشرين الثاني 1989م أصدر محافظ الحسكة مصطفى ميرو التعميم رقم 5259، جاء فيه «إنه وبالرغم من التعميمات المتعددة ومنها تعميم رقم /2013/ ص /25، 11 تشرين الاول 1986، لا يزال البعض من العاملين في الجهات الرسمية يستخدمون لغات غير عربية في مخاطباتهم

مع المراجعين»[1]. وفي 3 تشرين الأول 1996م أصدر محافظ الحسكة تعميماً بناءً على كتاب قيادة فرع حزب البعث في الحسكة تحت الرقم (380 /ص /د /و) تاريخ 29 أيلول 1996م بخصوص منع التكلم إلا باللغة العربية[2](هنا المقصود منه منع التكلم باللغة الكُردية).

بالإمعان في القرارات الآنفة الذكر والمتعلقة بمنع اللغة الكُردية، يمكن الملاحظة أن النظام ولتجنب الإشارة إلى الوجود الكُردي، فإنه يتعمد استخدام مصطلح «لغات غير عربية»، ولا يستخدم «اللغة الكُردية» مطلقاً.

استمرت ممارسة السياسات العنصرية ضد الكُرد طيلة عهد حافظ الاسد، وكما ذكر سابقاً، تم إنشاء مستوطنات عربية في مناطق كُردية في إطار تنفيذ الحزام العربي، وكذلك استمر التعامل بالمرسوم التشريعي رقم 193 لعام 1952م وجعل محافظة الحسكة بشكلٍ كامل كمحافظة حدودية، وبالتالي فإنَّ بيع أو إنشاء المؤسسات الإقتصادية خضعت لإجراءات خاصة، واحتاجت إلى موافقة وزارة الداخلية والتي بدورها لم توافق على شراء الكُرد للعقارات في تلك المحافظة، وكذلك في بقية المناطق الكُردية في سوريا، فالمرسوم المذكور شمل جميع المنطقة الكُردية في سوريا بحجة أنَّها حدودية، كما تم تعريب جميع القرى والبلدات الكُردية وتبديلها بأسماء قرى ومدن وبلدات من فلسطين (حيفا، يافا، غزة)، وحتى الأسماء العربية لبعض المدن في إسبانيا. هنا يتضح أنَّ النظام البعثي ورغم كذبه باستمرار على الشارع العربي بأنَّه مصّر على تحرير كل شبر من أراضي الأمة

(1) القضية الكُردية في كُردستان - سوريا خلال عهد الرئيس حافظ الاسد. جامعة دهوك: مركز الدراسات الكُردية وحفظ الوثائق، 2009، ص 55.

(2) كرد زانا، الأقلية الكردية في سوريا وطبيعتها الأثنية، وحقها في تقرير المصير. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2013، ص50.

العربية المحتلة، كان قد تخلى عن شعاراته، وبدأ يعوض القومويين العرب في المنطقة الكُردية.

فبموجب وثيقة القرار رقم 580 لعام 1977م الصادرة عن وزير الإدارة المحلية، تم تعريب أسماء 152 قرية وبلدة كُردية في منطقة عفرين، وفي 20 كانون الثاني واستناداً إلى المرسوم التشريعي رقم 36 لشهر آب من 1979م تم تعريب أسماء 108 قرية وبلدة كُردية في محافظة الحسكة، وفي عام 1998م أصدر محافظ الحسكة (صبحي الحرب) القرار رقم (334)، والذي عمم من قبل مدير التربية في محافظة الحسكة تحت الرقم (2/410 تاريخ 27 تموز 1998م)، والقاضي بتغيير أسماء (209) من مدارس المحافظة، وتبديلها بأسماء عربية.[1]

عملت السلطات السورية في عهد حافظ الأسد على التغلغل داخل فئة الشباب الكُرد بهدف كسبهم، وإضعاف الشعور والتوجه القومي لديهم من خلال محاصرتهم عن طريق شبيبة الثورة التابع للحزب البعث، وإغرائهم بالمكاسب الممنوحة لهذه المنظمة، وأيضاً من خلال نقل المئات من المعلمين والمدرسين الكُرد من سلك وزارة التربية إلى وزارات أخرى بحجة تشكيلهم خطراً على أمن الدولة، ولضرورات التربية القومية[2]، ومُلئ مكانهم بمعلمين من القومية العربية أغلبهم وكلاء، وليس لديهم الكفاءات التعليمية والتربوية، مما أدى إلى انخفاض مستوى التعليم في كُردستان سوريا. فبتاريخ 26 نيسان 1993م تم فصل مجموعة من طلبة الكُرد من المعاهد الحكومية بناءً على كتاب وزير التربية رقم 3/603 ع ص (14/4)،

---

(1) كرد زانا، الأقلية الكردية في سوريا وطبيعتها الأثنية، وحقها في تقرير المصير، مرجع سابق، ص50.

(2) القضية الكُردية في كُردستان - سوريا خلال عهد الرئيس حافظ الاسد. جامعة دهوك: مركز الدراسات الكُردية وحفظ الوثائق، 2009، ص 45.

وهذه الإجراءات لم تكن لها أي علاقة مع سلوك هؤلاء الطلبة، إنَّما جاءت بناءً على تقارير الأمن السياسي في محافظة الحسكة الذي كان يقرر مثل هذه الإجراءات.

وفي العقد الأخير من حكم الرئيس السوري حافظ الأسد حصل نوع من المراجعة داخل بعض الأحزاب الكُردية نتيجة عدة عوامل، منها ذاتية تتعلق بالتطورات التي حصلت في المجتمع السوري بشكلٍ عام والكُردي بشكلٍ خاص، لظهور فئة واسعة من المثقفين وحاملي الشهادات الجامعية واشتداد الاضطهاد ضد الكُرد، والتغيرات التي أصابت العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الكُردي، لتوافق بين النضال القومي والنضال الوطني، كما كان للأحداث التي جرت في المنطقة تأثيراً كبيراً، وبشكل خاص قصف مدينة حلبجة الكُردية في إقليم كُردستان العراق 1988م بالسلاح الكيميائي من قبل نظام صدام حسين، والموقف السلبي في ذلك الحين للجبهة التي كان يسميها الكُرد بـ «الأصدقاء» بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق، ونتيجة التغيرات التي حصلت على المستوى العالمي والإقليمي، حيث حصل تفكك وإعادة تركيب داخل أحزاب الحركة القومية التحررية الكُردية في كُردستان الغربية، أدت إلى إنشاء القيادة المشتركة لثلاث أحزاب كُردية في النصف الثاني من عام 1992م (حزب الاتحاد الشعبي الكردي، حزب الشغيلة الكُردي، والحزب الديمقراطي الكردي الموحد) والتي كانت خطوة أولية نحو إعلان حزب الوحدة الديمقراطي الكُردي في سوريا (يكيتي)، بتوجهاتٍ جديدة، وعلى قاعدة أنَّ القضية الكُردية في سوريا هي قضية أرضٍ وشعب، وضرورة إعادة النظر في الخطاب السياسي الكُردي، وممارسة النضال الديمقراطي السلمي، وهنا أود القول بأنَّ المقصود منها كان التخلص من مرحلة البيانات والمقالات السياسية، والانتقال إلى الجانب العملي من النضال مثل الاعتصامات

والمظاهرات، وهذا ما شُدد عليه أثناء الحوارات التي سبقت الإعلان عن القيادة المشتركة، والتي تُوجت بالبيان الملصق الذي وزع في جميع المناطق الكُردية، وكذلك أماكن تواجد التجمعات الكُردية في سائر أنحاء سوريا، والتي ورد ذكرها سابقاً، وذلك بمناسبة الذكرى الثلاثين لسلخ الكرد من جنسيتهم السورية، وقد فوجئت أجهزة النظام صباح يوم 5 تشرين الأول 1992م بتلك الملصقات التي تدعو إلى إعادة الجنسية إلى الكُرد المجردين منها وتعويضهم عن الأضرار التي أُلحقت بهم.

هذه التطورات التي تحدثنا عنها أحدثت شرخاً داخل الحركة القومية التحررية الكُردية بين تيار مستمر في «سياساته التقية» لتجنب الصدام مع النظام حتى على مستوى الخطاب السياسي، وتيار يستغل المناسبات المختلفة للقيام بنشاطات مثل الاعتصامات والمظاهرات (مثل: يوم قصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيميائي، ويوم 24 حزيران كيوم استيلاء على الأراضي الكُردية، و5 تشرين الأول يوم تجريد الكُرد من الجنسية السورية، وكذلك يوم 12/10 يوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، حيث أصبحت تقاليد نضالية، وتمكنوا مع الوقت بالضغط على قواعد وكوادر الأحزاب الأخرى لأن تشارك هي أيضاً بإحياء هذه المناسبات، رغم ممارسات أجهزة النظام الأمنية من اعتقال وفصل النشطاء من المدارس والمعاهد والجامعات والوظائف.

ثانياً: بشار الأسد

على إيقاع وأنغام الإعلام السوري تفاءل قطاع واسع من الشعب السوري بمجيء الرئيس السوري بشار الأسد إلى السلطة، الإعلام الذي حاول إظهار الرئيس الجديد كمصلح للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع السوري، ولكونه شاباً لم يأتِ من المؤسسة العسكرية، خاصةً وأنَّه كان يدرس في أوروبا. هذا التفاؤل شمل أيضاً

الشارع الكُردي في سوريا، خاصةً وأنَّ الكُرد، بالإضافة إلى ما عانه عامة الشعب السوري، عانوا من التمييز القومي والحرمان من أبسط الحقوق القومية والإنسانية، إلى جانب المشاريع العنصرية التي استهدفت وجوده.

وتحت تأثير إعلام النظام نسي الشعب السوري أنَّ رئيسهم الجديد لم يأتِ من خلال انتخابات حرة نزيهة، بل جاء من خلال الترتيبات المسبقة التي عمل عليها والده قبل وفاته، وبالتالي فإنَّ الرئيس الشاب لا يستطيع الخروج عن النظام الذي رتبه والده بشكلٍ يضمن استمرار عائلته في الحكم من بعده، عماده أفراد من طائفته العلوية من ضباط كبار يستحكمون في الجيش والأجهزة الأمنية، إلى جانب آخرين ارتبطوا معه بإحكام من خلال تخصيص مكاسب وامتيازات، مشكلين معاً أوليغارشيا إقتصادية[1]، لهذا فإنَّ الوعود بالإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية، ومحاربة الفساد والمفسدين كلها جاءت لتمرير عملية توريث الحكم في دولةٍ ذات نظامٍ جمهوري، ولتغطية المهزلة التي تم فيها تغيير دستور البلاد خلال ساعات كي تصبح على مقاس الرئيس الشاب.

كيف يمكن لرئيسٍ جاء بهذا الشكل أن يقوم بإصلاحات؟!. وهنا أوجدوا مقولة «الحرس القديم» و«الحرس الجديد»، ليمنحوا الرئيس ثقة الشعب كأنَّه ينوي التغيير، لكن هناك من يقف في وجه طموحاته الإصلاحية، فهنا كانت المهزلة، عندما أصبح شخص كمصطفى طلاس وزير الدفاع ممثلاً عن «الحرس الجديد» ويضغط على نائب الرئيس عبد الحليم خدام (يمثل قيادات من حزب البعث كانوا ينوون استرجاع بعض صلاحيات حزب البعث الدستورية، والتي كانت قد جمدت من قبل حافظ الأسد) للتوقيع على المستندات المطلوبة كي يصبح بشار الأسد خلفاً لوالده

(1) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص. مرجع سابق، ص 14.

في رئاسة الجمهورية[1]، وفي هذا السياق لابد من الوقوف عند خطاب القسم لبشار الأسد. حيث صرح فيه بأنه يريد إعلان بدء مسيرة الإصلاح، إلا أنَّه لا يملك «عصا سحرية» ليحول كل شيء في الدولة كما يجب أن يكون، وإنَّما «تحتاج المسألة إلى وقت وجهد مشترك» يبنى على أسس محددة من شأنها أن تحقق هذا الأمر. هنا يجدر الوقوف عند بعض المفردات «عصا سحرية»، «تحتاج المسألة إلى وقت وجهد مشترك»، نجد أن معدي خطاب الرئيس قد وضعوا مبررات له منذ البداية لكونه لم يكن لديه أي مشروع إصلاحي، سوى تبديل بعض الأوجه بأبنائهم من الذين يشكلون له الإحراج لكونهم من جيل والده ومقربين منه.

لهذا شاهدنا بأنَّ التعامل مع المسألة الكُردية ورغم حساسيتها استمر كالسابق، الرئيس الابن سار على طريق والده في إرضاء البعثيين والعنصريين، والاستمرار في ممارسة كافة السياسات السابقة التي استهدفت إنهاء الوجود الكُردي في سوريا، واشتدت هذه السياسات خاصةً في مجال تفقير المنطقة من خلال مضايقة الفعاليات الاقتصادية، وعدم إنشاء المؤسسات الإنتاجية، وبالتالي ازدياد تفشي البطالة، وإجبار الناس على الهجرة من المنطقة، وفي هذا السياق جاء اصدار المرسوم التشريعي رقم (49) بتاريخ 2008/9/10، وهذا المرسوم كان بمثابة إغلاق آخر أبواب المعيشة أمام قطاع واسع من الكُرد؛ فبموجب هذا المرسوم تم تعديل مواد القانون رقم 41 تاريخ 10/26/ 2004، وجاء في المادة الأولى منه: «لا يجوز إنشاء أو نقل أو تعديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري على عقار كائن في منطقة حدودية أو إشغال عن طريق الاستئجار أو الاستثمار بأية طريقة كانت لمدة تزيد عن ثلاثة سنوات لأسماء أو منفعة شخص طبيعي أو

---

(1) كارستين ويلاند، سورية الإقتراع أم الرصاص. مرجع السابق، ص 53.

اعتباري إلا بترخيص مسبق سواء كان العقار مبني أو غير مبني واقع ضمن المخططات التنظيمية أو خارجه».

بموجب هذا القانون لم يعد بإمكان الإنسان الكُردي شراء أي عقار زراعي أو مسكن في سائر المنطقة الكُردية، حيث طبقوا القوانين المطبقة في المناطق المحاذية لحدود إسرائيل نفسها، والتي تستوجب الحصول على موافقة كلٍ من وزارتي الداخلية والدفاع عند شراء أي عقار، وهاتان الوزارتان لا تمنحان الموافقة لصاحب الطلب إلا بعد موافقة كلٍ من الأمن السياسي، والأمن العسكري، وأمن الدولة، وأثناء التحقيق، وإذا ما كان الشخص المتقدم بالطلب كُردياً، لا تتم الموافقة على طلبه، وهذه السياسة شلت الحياة الاقتصادية لدى قطاع واسع في المناطق الكُردية. المفارقة الغريبة هنا هي أنَّ المناطق المحاذية لحدود إسرائيل حُدد عمقها ب 25 كم، أما المناطق الكُردية فالقانون يعتبرها مناطق حدودية كاملة حتى تلك المناطق التي يزيد عمقها عن الحدود الدولية أكثر من 100كم، ومع العلم إن أقرب منطقة كُردية للحدود مع إسرائيل تبعد حوالي 500كم.

وهنا تأتي مفارقة أخرى، ففي عام 2003م قدم الاتحاد الأوروبي منحة مالية لسوريا بحدود 60 مليون يورو مخصصة لقطاعي البلديات والتربية. ما الذي فعلته حكومة البعث بها؟. هنا نكتفي بمثال بسيط فقط: فقد قامت الجهات المعنية في الحكومة بفصل العشرات من المعلمين الوكلاء الكُرد وممن مضى على خدماتهم سنوات، وأحلوا محلهم معلمين وكلاء من المناطق العلوية (اللاذقية وطرطوس)، بعد أن منحوهم زيادة مغرية في الرواتب تحت بند تكاليف الانتقال.

لم تقتصر سياسات النظام في عهد بشار الأسد على ما تم ذكره فقط، بل استخدم الإرهاب ضد الكُرد، فهو لم يكتفي بإلقاء المناضلين

الكُرد في السجون بل استخدم الرصاص الحي ضدهم في أكثر من مناسبة، وكانت ذروتها في آذار 2004م، وعلى إثرها اندلعت انتفاضة كُردية واسعة في 12 آذار شملت جميع المدن والبلدات الكُردية وكذلك مدينتي حلب ودمشق، ففي قامشلي خرج نحو 400 ألف متظاهر للتنديد بممارسات النظام واستخدام الرصاص الحي في ملعب قامشلي لكرة القدم بتوجيهات ومشاركة محافظ الحسكة سليم كبول ضد مشجعي فريق الجهاد الرياضي التابع لمدينة قامشلي، حيث قتل ثمانية شبان كُرد من مشجعي فريق الجهاد، وكمحصلة لتلك المظاهرات التي تلت الجريمة، استشهد نحو 30 شاباً وشابة من الكرد، وجُرح أكثر من 150 شخص، وتم اعتقال أكثر من 6000 شخص من مختلف المناطق الكُردية.

رغم أن الانتفاضة استمرت نحو عشرة أيام ضد ظلم النظام وسياساته الاستبدادية، لكن الشارع العربي في سوريا لم يتفاعل مع تلك الانتفاضة، ولم يقتصر موقفه على اللامبالاة فقط، بل وقف إلى جانب النظام، والأنكى من ذلك هو موقف وفد أحزاب المعارضة وممثلي المجتمع المدني الذين جاؤوا إلى قامشلي والتقوا مع قيادات الحركة القومية التحررية الكُردية، حيث بدا جلياً موقفهم السلبي من الانتفاضة، وألقوا بالمسؤولية على الحركة الكُردية بالتحضير المسبق للقلاقل حسب زعمهم، وحاولوا أيضاً الربط بين الانتفاضة ووجود القوات الغربية في المنطقة. أنظر الى الملحق رقم 6.

وعشية عيد نوروز يوم 20 آذار عام 2008م، وبينما كانت الجموع تشعل الشموع في شوارع مدينة قامشلي احتفاءً باستقبال عيد رأس السنة الكُردية بدلاً من إحراق إطارات السيارات حتى لا تتعكر أجواء مدينتهم، قامت أجهزة النظام بفتح النار على المشاركين، وأودت بحياة كل من: محمد يحي خليل، محمد زكي رمضان، ومحمد محمود حسين وجرح آخرين

منهم، مما أدى الى تظاهر أكثر من مئة الف إنسان في قامشلي في اليوم التالي من صبيحة عيد نوروز.[1]

على الرغم من الدور الكُردي في استقلال سوريا، بقي محروماً من أية حقوق وطنية وإنسانية ومورس بحقه الاضطهاد المبرمج من مختلف الحكومات التي تعاقبت على دفة الحكم في البلاد، ويظهر من خلال تاريخ سوريا، وبجلاء، مدى التزايد المستمر للمراسيم والمشاريع والقرارات التي استهدفت الوجود الكُردي، في إطار سلسلة حلقات متصلة ومتواصلة، لم تؤسس لهوية وطنية سورية.

إن أحد أسباب تعثر القضية الكُردية في سوريا والدول الأخرى التي تتقاسم كُردستان، هو عدم تحديد الحركة القومية الكُردية حتى اليوم نوع علاقة تلك الأنظمة مع شعب كُردستان، فاستخدام مفهوم «الإخوة» بين الكُرد وشعوب تلك البلدان لايستقيم مع الواقع، لأن تلك الشعوب أو حكوماتها أو حركاتها السياسية لاتتعامل مع الكُرد بالمثل، وفي أحسن الأحوال يمكن القول: إن الكُرد في سوريا ومعظم دول المنطقة عاشوا ويعيشون في ظل حالة «احتلال» بكل ماتحمله هذه الكلمة من معاني.

لقد أصرت الحكومات السورية على محو الوجود الكُردي كشعب، وتغيير ديمغرافية أرضه التاريخية[2]، وتعاونت في ذلك مع الدول التي تتقاسم كُردستان على مدار عدة عقود. هذا الموقف لم يقتصر على الحكومات وحدها، بل شملت حتى تلك القوى التي تسمي نفسها بـ

---

(1) إيفان بختيار، النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كُردستان سوريا، السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2011، ص66.

(2) إسماعيل بيشيكجي، كُردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبدالملك، دار APEC للطباعة والنشر، 1998، ص 23.

«المعارضة الديمقراطية»، من خلال مواقفها السلبية من سياسات وممارسات الأنظمة المختلفة تجاه مظالم الكُرد، فرؤيتها للمسألة الكُردية في البلاد لا تتجاوز رؤية النظام البعثي، وهذا يتجلى باستمرار حتى بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011 في جميع مؤتمرات واجتماعات المعارضة على مختلف مشاربهم الفكرية والسياسية والأيديولوجية، وكان آخرها المؤتمر الذي عُقد في الرياض في 9-10 كانون الثاني 2015. هذه المواقف الرافضة لحقوق الكُرد من جانب الأكثرية العربية فاجأت الشارع الكُردي رغم أنَّه انخرط في الثورة السورية قبل غيره من المناطق ليستجيب لنداء أهل درعا، ويَرُدّ عليهم «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد»، لهذا من الطبيعي أن يتمسك ممثلي الحركة الكُردية أثناء التفاوض بالتأكيد على حقوق شعب كُردستان في أي اتفاق مع المعارضة السورية، أو أثناء التفاوض مع النظام.

الباب الرابع

(سوريا الإنفجار)

الفصل الأول

التسلط في سوريا

حين تغدو الدولة مؤسسة حزبية، تفتقد شرعيتها وتتحول إلى سجن لأبنائها.

عندما دخلت المدرسة الإبتدائية عام 1959م، لم أكن حينها أجيد التحدث باللغة العربية نهائياً، في الإجتماع الصباحي لأول يوم من الدوام صفوّنا في باحة المدرسة، وبدأ ترديد النشيد الوطني «حُماة الديار» من قبل الصفوف المتقدمة، لم نفقه شيئاً مما قيل لا أنا ولا أقراني لكون الأغلبية العظمى في المنطقة التي كنت أعيش كانت من الكُرد والمسيحيين والسريان والأرمن الذين كانوا أيضاً يتكلمون اللغة الكُردية إلى جانب لغاتهم، بالإضافة إلى بعض الأُسر اليهودية. بعد الإنتهاء من النشيد الوطني بدؤوا بترديد بعض العبارات التي أيضاً لم نفهمها، لكن أُجبرنا على حفظها، وأصبحنا نرددها فيما بعد: «بابا جمال، يقتدي به الابطال، إنَّه مشعل النضال».

كان مُعلمي في الصف الأول الإبتدائي مصرياً، ودرسّنا الأشهر الأوائل من الصف الثاني أيضاً، ثم غاب ورحل مع معلمين آخرين. وفي الإجتماعات الصباحية صرنا نردد النشيد الوطني فقط من دون ترديد العبارات الأخرى التي عادةً ما تلتها. لكن في الصف الثالث الإبتدائي، فُرِض علينا ترديد شعارات جديدة بعد النشيد الوطني ك«أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة»، و«أهدافنا: وحدة حرية أشتراكية». في مرحلتي الإعدادية والثانوية، إن لم تخنني ذاكرتي، اقتصر ترديد النشيد الوطني على صباحيات أيام السبت، وأيام الخميس بعد إنتهاء الدوام، لكن استمر ترديد شعارات حزب البعث صباح كل يوم. في ثمانينات القرن الماضي شاء القدر أن أُدرّس في إحدى الثانويات بمدينة قامشلي، تفاجئت بأنَّ الطلاب يرددون شعاراً جديداً بالإضافة إلى الشعارين المذكورين وهُما:

عهداً: أن نتصدى للإمبريالية والصهيونية والرجعية.

ونسحق: أداتهم المُجرمة عصابة إخوان المُسلمين العميلة.

تلخص السطور السابقة كيفية بدءَ التسلط في سوريا، والتحولات التي طرأت على توجهات النظام خلال أقل من ثلاثة عقود من الزمن، وتظهر الشعارات المذكورة مدى نية النظام في فرض أيدولوجيته على المجتمع مشملاً بذلك الشرائح الأصغر سناً. تحدث النظام باسم الشعب بعد أن استحوذ على السلطة من دون أي تفويضٍ منه، أو أي إنتخاباتٍ حرة وإلى حدٍ ما نزيهة، بل فرض نفسه على الشعب باسم الشرعية الثورية.

بعد استقلال سوريا عام 1946م شهدت الساحة السياسية السورية صراعات عديدة بين كُتل تمثل طبقات اجتماعية مختلفة، كلٌ حاول صياغة نظام سياسي يخدم توجهاته السياسية والفكرية والاقتصادية التي كان يطمح إليها، لهذا كان الرأسماليون الناشئون، خاصةً الذين كونوا ثرواتهم في مرحلة الإنتداب الفرنسي، يرغبون في إنشاء بنية سياسية داعمة لمصالحهم الإقتصادية والإجتماعية، كما أنَّ فئة الإقطاعيين وملاكي الأراضي أيضاً عملت على تقوية وحماية مراكزها ومصالحها الإقتصادية والإجتماعية، وهكذا بالنسبة إلى طبقتي العمال والفلاحين والتي كانت قد تعبّئت سياسياً نتيجة عمل بعض الأحزاب مثل الحزب الشيوعي السوري، والحزب العربي الإشتراكي، وأحزاب أخرى (حزب البعث العربي)، ناضلت باتجاه تحديد مصالحها الإقتصادية والإجتماعية، في ظل غياب الحدود الدنيا للفكر الوطني الجامع لدى الكتل المتصارعة[1]، وتذبذبها نحو الوحدة مع أقطار عربية، والركض وراء الهويات الثقافية.

---

(1) فؤاد عجمي، التمرد السوري، ترجمة أحمد الشنبري. بيروت: الجداول، 2013، ص144.

حصلت صراعات قوية بنتيجتها، تسببت في تدخل الجيش في الحياة السياسية، خاصةً بعد الخسارة الكبيرة التي حصلت في حرب عام 1949م مع اسرائيل، وأدت إلى تجميد دور البرلمان والمؤسسات التعددية في البلاد، وإلى اللجوء إلى الوحدة مع مصر 1958م -1961م، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة. لم يقم الرئيس جمال عبد الناصر بالوحدة مع الجانب السوري إلا بعد موافقة الأخير على حل الأحزاب السياسية[1]. في عهد الوحدة مع مصر بدأت إعادة هيكلة القطاع الخاص، التجاري والصناعي، من خلال قوانين التأميم التي كانت موجودة في مصر، واستُبعد أصحاب رؤوس الأموال من المشاركة في رسم السياسات الإقتصادية[2]، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى أُجريت تغييرات في إدارة الشركات وعملها، كما وُضعت قيود على إستقلالية عمل الرأسماليين وحُدَّ من نفوذهم، وربط قطاع العمال ونقاباته بالدولة. أما بالنسبة للشركات المساهمة المغفلة والشركات الأخرى التي كان يتشكل منها القطاع الخاص، فقد قللت الدولة من صلاحيات المدراء العامين، وفرضت تمثيل العمال في المجالس الإدارية، مستلهمين بالافكار اليسارية والشعبوية السائدة في بعض بلدان العالم. كذلك تمَّ في عهد الوحدة سن وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي، حيث انتزعت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من الإقطاعيين، وتم توزيعها على الفلاحين الفقراء، وأُنشئ القطاع العام تحت إشراف الدولة، وسُنَّت القوانين التي تحمي حقوق الفلاحين. وسَّعت سياسة حكومة الوحدة هذه من سلطة الدولة من خلال نظامٍ وضع بموجبه العديد من

---

(1) ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس. لندن: رياض الريس للكتب والنشر 2011، ص185.

(2) ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة. مرجع سابق، ص221.

القيود والضوابط على النقابات والإتحادات، وذلك من خلال ربطها بوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، وفرض عدم ممارسة أي نشاط سياسي، بما فيه المظاهرات والإضرابات، على أعضاء النقابات والإتحادات.[1]

كان الجانب المصري مهيمناً على الوحدة، ولتعزيز موقعهم في سوريا أسندوا الفقرات الرئيسية في الإقليم الشمالي (سوريا) إلى ضباط الجيش ورجالات الدولة المنحدرين من المذهب السني[2]، ونقلوا قسم من ضباط الجيش البعثيين إلى مصر بغاية تدريبهم عسكرياً[3]، وهناك في مصر تأسست بين هؤلاء الضباط لجنة سرية في عام 1959م متكونة من خمس ضباط هدفت لإعادة تنظيم حزب البعث، هؤلاء هم المقدم محمد عمران وهو علوي، والرائدان صلاح جديد (علوي)، وأحمد المير (إسماعيلي)، والنقيب حافظ الأسد (علوي)، والنقيب عبدالكريم الجندي (إسماعيلي)[4]. سُمي هؤلاء، فيما بعد، وخلال الإنقلابات التي قادها حزب البعث العربي الإشتراكي، بأعضاء اللجنة العسكرية.

بعد الإنفصال، واستعادة سوريا لسيادتها في أيلول 1961م، عادت الحياة السياسية، وتم تفعيل البرلمان، وجرت الإنتخابات الوطنية للجمعية التأسيسية، وبدأت التعددية السياسية في البلاد. ورغم أنَّ فترة الوحدة كانت قصيرة في السياسة السورية، إلا أنَّها تركت آثاراً عميقةً على الحياة، وأصبحت النزعة الطبقية اليسارية تطفو على الممارسات والمواقف السياسية، لذا أصبحت للنقابات والإتحادات دورٌ أقوى في سياسة االبلاد .

---

(1) ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة. مرجع سابق، ص 229.

(2) م.ن، مرجع سابق، ص221.

(3) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط. بيروت: د.ناشر، ط4، 1995، ص 102.

(4) م.ن، مرجع سابق، ص 107 - 108 .

ورغم عودة التعددية السياسية، بقيت ممارسات الوزراء والمسؤولين متأثرة بالسياسة التسلطية في عهد الوحدة، فقد جرى قمعٌ للأصوات المنافسة، مثل الحكم عن طريق المراسيم، والاستمرار في قانون الطوارئ لشرعنة الإستعانة بالجيش، ومارسوا نفس مواقف عبدالناصر مع الحزب الشيوعي السوري، وكان تفكيك المؤسسات التسلطية في عهد الانفصال بشكل إنتقائي يقيناً منهم بأنَّها تخدم تحرير الرأسمالية[1]، كما بسطت الدولة الهيمنة على النقابات والإتحادات، وترددت في قبول التسويات التي عادةً ما ترافق بناء الدولة الديمقراطية.

بعد الإنفصال الذي حدث بين سورية ومصر عام 1961م، والتي قام بها ضباط سنة معظمهم من الشوام، استمرت تلك اللجنة في عملها السري، ونسّقت مع بعض الضباط من السنة والدروز البعثيين على انقلابٍ عسكريٍ، وتمكنت من السيطرة على السلطة في آذار 1963م بالتعاون مع ضباط آخرين، بعدها وفي أيار 1963م، قاموا بتسريح نحو خمسين ضابط من الموالين للوحدة مع مصر، مما أدى بالضباط الناصريين البارزين إلى الإستقالة من مجلس قيادة الثورة، مثل وزير الدفاع محمد الصوفي، ونائب رئيس الأركان راشد القطيني.[2]

جرى الإنقلاب بدون علم القيادة السياسية وأمين عام حزب البعث ميشيل عفلق، وعمل أعضاء اللجنة العسكرية، بعد أن سيطروا على السلطة، على إجراء تغييرات واسعة في سلك ضباط الجيش والقوات المسلحة والشرطة، وكذلك الموظفين في فقرات مهمة من مؤسسات الدولة، كما تم طرد كل من شُكك في ولائه لهم، وتم تعيين ضباط وموظفين من

---

(1) ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة. مرجع سابق، ص272.

(2) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 138.

أصول ريفية مكانهم، وأصبح الريفيون يشكلون الأغلبية في قيادة الحزب عام 1965م بعد أن ضُم أعضاء اللجنة العسكرية إليها، في الوقت الذي كان أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث من أُصولٍ حضريةٍ وأبناء مدن. لم تستقر الأمور في سوريا، فانتقلت الصراعات إلى داخل حزب البعث الحاكم، وأدت إلى إنقلابٍ عسكريٍ ذو طابعٍ يساريٍ، وذلك في شباط 1966م، قادها كلٌ من صلاح جديد وحافظ الأسد، ورافق هذا الإنقلاب صعودٌ لضباطٍ علويين إلى المراتب العليا في الجيش والدولة، مع هبوطٍ متوازي وملفتٍ للضباط السنيّين والحضريين.[1]

ذكر في الفصول السابقة أنه عندما سيطر حزب البعث على السلطة، أعاد إجراء الإصلاح الزراعي من خلال تحديد سقفٍ للملكية الزراعية، وتوزيع الأراضي على الفقراء لكون الضباط الذين قاموا بالإنقلاب جلهم كان من أصولٍ ريفية، كما قام بتأميم الشركات الخاصة، واحتكر التجارة الخارجية على الدولة، وأمم الشركات الأجنبية متيمناً بسياسات جمال عبد الناصر في مصر، وأصبح يرفع الشعارات الشعبوية، كل هذا أحدث إلتفافاً جماهيرياً حول الحزب، بشكلٍ رئيسيٍ في الأرياف[2]، حيث كان معظم سكان سوريا يعيشون في الأرياف حينها، وجرت المنازعات فيها بسبب قيام حزب البعث بتحريض الفلاحين على الملاكين، كما وجرى تنظيم الفلاحين في الإتحادات. ورغم أنَّ مؤوسسي البعث، ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار كانوا من أصول مدنية وأبناء تجار، إلا أنَّ حزب البعث لم يستطع أن يكتسب الشعبية وسط المدن السورية الكبيرة مثل دمشق

---

(1) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبدالله فاضل- رائد النقشبندي. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 250.

(2) فؤاد عجمي، فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص55.

وحلب وحمص وحماة بسبب توجهات الإنقلابيين الشعبوية، وازدياد قيادات الحزب من الأصول الريفية[1]. ومع الإنقلاب الذي جرى في شباط 1966م، وعزل ميشيل عفلق والقيادات الموالية لسياساته، أصبح البعث أكثر شعبوياً وراديكالياً، وعمل على تسييس الشارع السوري بشكلٍ أوسع من خلال إعادة الدور لنقابات عمالية واتحادات فلاحية، كما عمل على توسيع المنظمات والجمعيات والإتحادات النسائية والحرفية والطلابية، وأنشئ منظمة شبابية للبعث بإسم «شبيبة الثورة». أما على صعيد مؤوسسات الدولة العسكرية والأمنية، قام البعثيون منذ البداية بالتخلص من الضباط الناصريين الذين شاركوهم في الإنقلاب، كما قاموا بإنشاء العديد من الأجهزة الأمنية، وحلّوا البرلمان، وحكموا سوريا من خلال مجلس سُمي بـ«مجلس قيادة الثورة»، وأعلنوا حالة الطوارئ، وأصدروا التشريعات والقوانين التي تعزز من سيطرة حزب البعث على البلاد، وتهمش التعددية السياسية من خلال ملاحقة المعارضين السياسيين لسياساتهم التفردية، وتساهم في إنشاء وصياغة إطار مؤسساتي، واقتصاد سياسي، لنظامٍ سياسيٍ شعبويٍ تسلطي متين في سوريا خلال فترة حكمهم من عام 1963م إلى 1970م[2]. فقد فرض الحزب سياساته ومبادئه وأيدولوجيته من خلال المدارس والجامعات والمنظمات الجماهيرية والنقابية التي ورد ذكرها، وكذلك بين الجيش والأجهزة الامنية، وعمل على إضعاف الأحزاب السياسية الموجودة في الشارع السوري من خلال إطلاق الإتهامات المختلفة ضدهم، والتلاعب بعواطف الشارع القومي

---

(1) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. مرجع سابق، ص 234.

(2) ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة. مرجع سابق، ص318- 319.

العربي من خلال شعارات قوموية تم ذكرها سابقاً (نفط العرب للعرب... الأرض تتكلم العربية)، واختزل مفهوم الوطنية بالولاء لحزب البعث، إلى أن أصبحوا يسمون سوريا «بسورية البعث»، كما وأصدروا مراسيم ومشاريع سياسية عنصرية حيال الكُرد، وتم تخويف الشارع العربي من الوجود الكُردي الكثيف في شمال وشمال شرق سوريا. لقد استغلوا السلطة بعد الإنقلاب العسكري، ليس لبناء الوطن، بل ليستفردوا بحكم البلاد[1]، وغرر بالعرب وكأنهم لوحدهم يستيطعون بناء الوطن من دون الآخرين، وأولئك الآخرين تم تصويرهم كمصدرٍ لجميع مشاكل العرب.

وسعى الحزب إلى تأسيس «سلطة العمال والفلاحين»، لهذا اقتصر إنتشار حزب البعث على الريف والبلدات الصغيرة، ولم يلقَ القبول وسط أبناء المدن، وبدا هذا واضحاً عندما كان البعثيون يجلبون الفلاحين من الريف للتظاهر في مواجهة الاضطرابات التي كانت تجري في حلب وحماة ودمشق في أواسط الستينات، كما وأنَّ معظم قيادات فرع الحزب في تلك المدن لم تكن من سكانها، بل كانوا من الريف والبلدات الصغيرة، وقد اشتكى صلاح جديد بنفسه من هذه الظاهرة[2]. ورغم أنَّه كان يمسك السلطة بيده وبقوة بين أعوام 1966م – 1968م، لم تنتهي القلاقل داخل حزب البعث بعد إنقلاب شباط 1966م، ففي عام 1970م قاد حافظ الأسد إنقلاباً عسكرياً ضد صديقه وابن طائفته صلاح جديد، وتم سجن صلاح جديد في سجن المزة العسكري بدمشق لحوالي ثلاث وعشرين سنة إلى أن توفي في 19 آب من عام 1993م.

---

(1) ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة. مرجع سابق، ص323.

(2) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم مرجع سابق، ص255.

سوريا من دولة البعث إلى دولة الأسد

بعد مجيء حافظ الأسد إلى السلطة إثر إنقلاب 1970م، قام بإجراء تحولات كبيرة في سياسات الدولة، فقد أحدث إنفتاحاً على البلدان العربية من خلال رفع شعار «التضامن العربي» لمواجهة إسرائيل التي كان يعتبرها عدواً صهيونياً، موهماً الشعب بأن اسرائيل هو العدو ولا بدّ من مواجهته، وذلك من أجل تبرير تحكمه بمقدرات وثروات وقوة الشعب. وحسّن العلاقات بشكلٍ خاص مع السعودية ودول الخليج، وأجرى إتصالاتٍ مع مصر والعراق بهدف إجراء وحدة عربية، كما أحدث إنفتاحاً على الدول الغربية من دون إجراء أي تغيير في علاقاته مع الإتحاد السوفييتي السابق ومنظومة الدول الإشتراكية في ذلك الحين، بعد وضع استراتيجية للتوازن بين المعسكرين. وشمل الإنفتاح المدن السورية الكبيرة، وبشكلٍ خاصٍ دمشق، والقطاع الخاص في البلاد[1]، لهذا شهدت سوريا في العقد الأول من حكمه مرحلة نمو اقتصادي سريع؛ فقد ورث قطاعاً عاماً كبيراً ونشيطاً إلى جانب وجود قطاع إنتاج النفط، كما حصل على معونات مادية سخية وكبيرة من السعودية، ودول الخليج، والعراق، وأبدى اهتماماً خاصاً بفئة التجار وأبناء المدن، وفتح باب الإنتساب إلى حزب البعث، مما أدى إلى توسع قاعدته بشكلٍ ملفت. بالتوازي إنكب الأسد على تقوية موقعه ونظامه لتجنب حدوث إنقلاباتٍ عسكرية طالما عُرفت بها سوريا على مدار 24 عام قبل أن يستلم حافظ الاسد السلطة ويؤسس لنظامٍ تسلطي ومستقر ومتماسك داخلياً لمدة ثلاثة عقود. ويعود تحقيق ذلك الاستقرار إلى اعتماد حافظ الأسد على طائفته العلوية بالدرجة الأولى للهيمنة على سوريا.[2]

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص28.

(2) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية. مرجع سابق، ص38.

أنشئ حافظ الأسد معاهد دراسية من متخصصين وأكاديميين مقربين له، بغية تقديم المشورة له لترسيخ حكمه، كما وأنشئ نظاماً تسلطياً يرتكز على أربع مستويات حسب حنا بطاطو[1]:

المستوى الأول، ويعتبر الأساسي والمصيري، وتتركز خيوط المهمة جميعها في يد حافظ الأسد حصراً، وهي ما يتعلق بالإتجاه العام للسياسة والقضايا الحاسمة لنظامه مثل الأمن والمخابرات والشؤون العسكرية والعلاقات الخارجية.

المستوى الثاني، وهم الرؤوساء غير المعلنين لشبكات الاستخبارات والأمن المتعددة، وجميعها تعمل باستقلالية عن بعضها وتراقب حتى الأجهزة الأمنية الرسمية العديدة، بمعنى أنها «عيون وأذان» حافظ الأسد على كل ما يمس نظامه، ويتكون بشكل رئيسي من العناصر العلوية المقربة من الرئيس. وفي هذا المستوى يندرج أيضاً قادة التشكيلات المسلحة، أي النخبة التي تحمي النظام والرادعة للإنقلابات وهي مسؤولة بشكل مباشر أمام الأسد.

المستوى الثالث والرابع، تأتي قيادة حزب البعث وبعدها الوزراء وكبار موظفي الدولة والمحافظين وقادة المنظمات الجماهيرية.

بهذا الشكل بنى حافظ الأسد نظاماً أمنياً معقداً، كما وأنشئ فروعاً أمنية جديدة أفضت بالنتيجة إلى سيادة تلك المؤسسات في العلاقة بين المجتمع والدولة على حساب إضعاف وتهميش المؤسسات القانونية للدولة، وازداد عدد المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية لما حظي هذا السلك بامتيازات كبيرة، وقاموا بالتغلغل داخل المجتمع إلى درجة إجبار المواطنين على تقديم المعلومات والتقارير لهم من خلال التهديد بلقمة العيش،

---

(1) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. مرجع سابق، ص 339 – 340.

وعُرفت سوريا بالدولة الأمنية، فلم يتركوا عائلة إلا وأن أوجدوا شخصاً مخبراً فيها، وغرسوا الخوف والرعب داخل المجتمع، وما أن ذُكر إسم الأسد حتى ارتسم الخوف على الوجوه[1]. حدّ الأسد الأب من صلَاحيات حزب البعث، وأبقاه واجهة لحكمه التفردي بعد أن أصبح صاحب القرار السياسي على الصعد السياسية الخارجية والإقتصادية والداخلية للبلاد، ويمرور الوقت حوله إلى قوة مهمشة تقوم بالدعاية والتبجيل للرئيس بالرغم من أنَّ المادة الثامنة من دستور سوريا، والذي وضع في عهد حافظ الأسد، تقول «أنَّ حزب البعث قائد المجتمع والدولة». بدءاً من أيار 1971م أصبحت قيادة حزب البعث تصف الرئيس في الإعلام والمناسبات بـ «قائد المسيرة» في وقت كان حافظ الاسد يؤكد في خطاباته بأنَّ «التاريخ ليس تاريخ الأفراد وإنَّما تاريخ الشعوب»[2]، لكن قيادة الحزب بدأت تُهلل لقيادة الفرد عندما أصرت في خطابها على أنَّ «شعبنا نتيجة تطوره الخاص وظروفه يؤكد على ضرورة وجود قائد .... وأنه بدأ يرى في الرفيق حافظ الأسد هذا القائد» كما ودعت قيادة البعث الجماهير إلى الإلتفاف حول الرئيس، وأصبحت تغدقه بالألقاب كـ «القيادة التاريخية الإستثنائية» وأخيراً في المؤتمر القطري الثامن والمنعقد في عام 1985م رفعوا شعار «قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد». يمكن القول أنَّه في عهد حافظ الأسد تماهت الدولة وحزب البعث في شخصيته، واختُزِل مفهوم الوطنية في مقدار الولاء للقائد.

تفرد حافظ الأسد وتسلطه شمل عائلته وأقربائه، ففي حديثٍ منسوبٍ لرفعت الأسد، شقيق حافظ الأسد الأصغر، يشتكي الأول من

---

(1) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص، ترجمة د. حازم نهار. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2011، ص50.

(2) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. مرجع سابق، ص287.

معاملة أخيه قائلاً: «يعاملني معاملة العبيد، وأنا لست عبيداً... ومن هو ومن أنا؟، إننا شئٌ واحد، ومصلحتنا واحدة ومصيرنا واحد... وهو له عينان فقط وله عقل واحد، ويريد لنا وللشعب كله أن نرى بهذين العينين وحدهما ونفكر بهذا العقل وحده».[1]

ويرى ستيفن هايدمان أنَّ سر بقاء نظام حافظ الأسد لثلاثة عقود لم يكن نتيجةً لمرونة النظام، وتكيفه مع المتغيرات بقدر ما كان ناجماً عن سياسة الإكراه والقمع[2]، إضافةً إلى ذلك، يجب أن لا تغفل الظروف المناسبة والتوازن الدولي الذي فرضته الحرب الباردة في ذلك الحين، وأيضاً العلاقات الإقليمية والدولية السرية التي أنتجها نظام الأسد.

على الصعيد الإقتصادي والعلاقة مع السوق

بخلاف سياسة سلفه، وكما ذُكر سابقاً، بدأت سياسة حافظ الأسد تتجه نحو الإنفتاح على المدن وعلى القطاع الخاص والتجار، خاصةً وأنَّ الدولة كانت قد أحكمت قبضتها على التجارة، فبدءاً من عام 1974م قام بخفض الضريبة المفروضة على مشاريع القطاع الخاص والبالغة 71٪ ليصل بها إلى حدود 45٪ في عام 1992م.[3]

في الوقت نفسه توجه نحو رأسملة المقربين منه، وبشكلٍ خاص الأهل، من خلال منح امتيازات لأشخاصٍ من طائفته وكذلك لأناسٍ مقربين منه، فسلمهم إدارة الشركات، أو ساعدهم في إنشاء شركات خاصة، كمنح

(1) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم. مرجع سابق، ص287.

(2) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية. مرجع سابق، ص38.

(3) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم. مرجع سابق، 343.

الإتصالات الخلوية لرامي مخلوف[1]، رغم انّ هؤلاء كانوا من أصولٍ متواضعة، ولم يكن لديهم رؤوس الأموال الكافية لإنشاء مثل تلك المشاريع[2]، حيث ذهب جزء من ثمار النمو إلى حساباتهم من خلال الإحتكار المفروض على تصدير واستيراد السلع، وأيضاً من خلال شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية للجيش بحجة المواجهة مع اسرائيل، والتي استفاد منها الضباط الكبار المتنفذين في الجيش والأجهزة الأمنية. كانت مبادرة النظام في الإنفتاح على التجار فرصة ثمينة لإيجاد منافذ جديدة في تسيير مصالحهم، وتطورت نحو نسج علاقات تزاوجية بين مصالحهم والفئة البيروقراطية والمتنفذين في السلطة والمؤوسسات الأمنية والعسكرية والحزبية، فتعاظمت ثروات هؤلاء التجار، وتمتعوا بمزايا أكبر كلما ارتفع شأن شركائهم في الحكومة. بهذا وسّع النظام علاقاته مع السوق بهدف الإستقطاب والسيطرة على الشارع السوري، تولدت نتيجتها شبكة من الوسطاء شملت المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وأدت إلى تشكيل طبقة بيروقراطية رأسمالية داخل مؤوسسات الحزب والأجهزة الأمنية والعسكرية العليا، وكان جُلهم ينحدرون من طبقات اجتماعية ريفية فقيرة، وبالتوازي تولدت طبقة برجوازية أخرى سميت في حينها بـ«البرجوازية الطفيلية»[3]، شملت شرائح من رجال أعمال ظهروا نتيجة قيامهم بمهام مقاولين ثانويين للإداريين والمسؤولين في مؤسسات الدولة والحزب، وبشكلٍ خاص بعض المسؤولين من المؤسسات الأمنية والجيش، للحصول

---

(1) د. نوال عبدالجبار سلطان، توجهات المعارضة السياسية في سورية المعاصرة، مركز الدراسات الإماراتية، دراسات إقليمية، العدد 6، كانون الثاني 2007، ص20.

(2) آزاد الكُردي، سوريا سابع دولة في العالم إنتهاكاً لحقوق الإنسان. اربيل: مطبعة الثقافة، 2011، ص49.

(3) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص35.

على تعهدات من شركات ومؤسسات القطاع العام والتجارة الخارجية والتي كانت تقوم الدولة باحتكارها.

ومع تدفق الأموال الكبيرة من مساعدات دول الخليج إلى سوريا، زاد تزلف التجار للنظام، وبشكلٍ خاص تجار دمشق أو ما عُرفو بتجار سوق الحميدية، ووجدوا فرصة سانحة لهم في زيادة مرابحهم عندما بدأ إنفتاح النظام عليهم بشكل أكبر بعد أن بدأ الإخوان المسلمون بالتحرك ضد النظام بين أعوام (1976-1983)م، سمح النظام حينها، وبهدف تحييد التجار، بزيادة حصتهم من تجارة الإستيراد والسلع الإستهلاكية، حيث بلغت حصتهم عام 1976م الـ 3.6 مليار ليرة، بينما كانت عام 1975م حوالي الـ 1.73 مليار ليرة سورية، وفي عام 1980م بلغت قيمة استيراداتهم نحو أربع مليارات ليرة سورية.[1]

ورغم ذلك تمكن الإخوان المسلمون من تقويض سياسات حافظ الأسد، التي كانت تقوم على بناء الجسور بين طائفته وبين الفعاليات الاقتصادية والتجارية والوجوه الاجتماعية والدينية من خلال المتنفذين من طائفته في مؤوسسات الدولة والجيش، وبشكلٍ خاص في الأجهزة الأمنية المختلفة، مما حدا بالنظام لترتيب هويته الطائفية بشكلٍ أقوى، وتوسيع دائرة الفوائد والامتيازات لتشمل أوساطاً أوسع من نخبته الطائفية، ليؤمن بذلك إستقراراً أفضل لنظامه[2]. إلا أن أحداث الأعوام (1976-1983)م تلك لم تثني النظام عن الاستمرار بدعم وبناء المساجد، ودعم رجال الدين، بحجة «دعم الإتجاهات المعتدلة». وحسب إنتقادات العلمانيين لنظام الأسد، فإن عدد المساجد وأدوار العبادة التي بنيت في عهده بالاضافة الى

(1) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. مرجع سابق، ص 342.

(2) م.ن، مرجع سابق، ص370.

ما بني في عهد المماليك فاق تلك التي شيدت في العصور الاسلامية الأخرى مجتمعة في سوريا[1]. كانت مؤسسات النظام الأمنية على دراية كاملة باستخدام الإسلام السياسي لدور العبادة، بما فيها المساجد، لتوسيع قاعدتهم وسط الجماهير من خلال المحاضرات المفتوحة وفي أيام مخصصة لها وبشكل دوري، ومن قبل بعض رجالات الدين، وأساتذة جامعيين محسوبين على التيار الإسلامي السياسي، بالمقابل لم يعطِ نظام الأسد أي متسع أو نادٍ لتتنفس من خلاله القوى الديمقراطية والعلمانية في البلاد، ولتتحاور فيما بينها وتنقل رؤويتها إلى الشارع الوطني. النظام كان متخوفاً من تنامي القوى الديمقراطية والعلمانية المعتدلة، أكثر من تيار الإسلام السياسي والذي استخدمه لإضفاء الشرعية على إستمرار تسلطه.

لم تشمل اهتمامات التنمية في العقد الأول من عهد حافظ الأسد جميع المحافظات بنفس القدر، فقد اختصرت بشكلٍ أساسيٍ على المحافظات الداخلية، بينما أصبحت المحافظات الأخرى مناطق لنهب الثروات مثل المحافظات الشرقية، وبشكلٍ خاصٍ محافظة الحسكة، التي كانت مصدراً لإنتاج النفط والغاز إلى جانب إنتاج معظم المحاصيل الزراعية من الحبوب والأقطان، مما تسبب في إحداث تشوهات في عملية التنمية، وحدوث تباينات كبيرة، أدت إلى حدوث هجرة كبيرة نحو المحافظات الداخلية، بشكلٍ خاص في النصف الثاني من الثمانينات، وأيضاً بعد عام 2009م إثر إصدار المرسوم التشريعي رقم 49، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ التنمية اقتصرت على المجالين الإقتصادي والتجاري، فقد شهد العقد الأول من حكم حافظ الأسد نمواً اقتصادياً كبيراً بمعدل وسطي قدره 10.5٪[2]، ولم تشمل الحقل الإجتماعي، لكون التنمية في

(1) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص. مرجع سابق، ص188.
(2) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص 62.

هذا المجال مرتبطة بشكلٍ محكم بمنح الحريات، وإفساح المجال للعلاقات الديمقراطية، الشيء الذي لم يتجرأ حافظ الأسد على الإقدام عليه.

كانت إحدى سمات نظام حافظ الأسد التي استند إليها هي الفساد والإفساد، فالإستبداد، كما يصفه الكواكبي، هو «جرثومة كل فساد»[1]، وجد فيها حافظ الأسد خير وسيلة لتطويع الناس لسلطته، لأنَّ النظام الفاسد هو نظامٌ سياسيٌ مبنيٌ على الولاء، فقد جعل من خيرات سورية «بركة عسل» أمام حاشيته، وأركان نظامه والمسؤولين الكبار، راقبتها عيونه الساهرة، والمكلفة بإنشاء ملفات سرية لكل من يغمس ملعقته فيها، ليبقى الملف محفوظاً ومغلقاً، ولا يفتح إلا إذا ما أقدم صاحبه على فعلٍ لا يرضي الأسد، وهذا ما حصل مع اللواء علي حيدر قائد القوات الخاصة، والذي وقف إلى جانب حافظ الأسد في أشد المواقف منها محاولة شقيقه رفعت الأسد السيطرة على السلطة عام 1984م. يقال إنَّ سبب إعتقال وإقالة حيدر في عام 1994م كانت شكوكه التي عبر عنها حيال ملائمة نقل السلطة في سوريا بموجب النسب[2]، حيث كان الحديث ساخناً عن قيام الأسد بتهيئة إبنه باسل كي يخلفه في الحكم. ويقال إنَّ حافظ الأسد دعا علي حيدر، ووضع ملفه أمامه ليطلع عليه، وقد قامت جهة أمنية بتوزيع منشور في دمشق زعمت فيها بأنَّ علي حيدر لديه 51 مليون دولار مخفية في البنوك الأجنبية.[3]

إضطر حافظ الأسد، نتيجة الفساد الذي انتشر في جميع فقرات الدولة،

---

(1) عبدالرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص39.

(2) ئازاد الكُردي، سوريا سابع دولة في العالم إنتهاكاً لحقوق الإنسان. مرجع سابق، ص163.

(3) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم. مرجع سابق، ص381.

إلى الدعوة إلى إنشاء لجنة للتحقيق في الكسب غير المشروع في عام 1977م، مخولة بمعالجة اشكال الرشوة[1]، و«بهدف النأي بنفسه عن هذه الممارسات اغتنم المناسبة ليتبرع للدولة ببعض قطع الأراضي التي كانت قد انتقلت إليه بالوراثة».[2]

كما كان للتهريب دورٌ آخرٌ في تشكيل طبقة من الأغنياء الجدد؛ فقد ازداد التهريب عام 1975م، خاصةً بعد دخول القوات السورية إلى لبنان، وقد شارك ضباط من الجيش السوري في عمليات التهريب، وكذلك بعض الضباط والمسؤولين في الجمارك، لدرجة أنَّ بعض المهربين كانوا يشترون الطرقات لبعض الوقت لتمرير بضائعهم، وقد تولد نتيجة التهريب الكبير العديد من الأسواق النشطة في العديد من المدن السورية مثل دمشق وحمص، خاصةً في الثمانينات، عندما تعرضت سوريا إلى الحصار.

نتيجةً للفساد الذي شمل جميع مناحي الدولة السورية، والنهب الفاحش لموارد الدولة من قبل المتنفذين، إلى جانب تحولات سياسية في المنطقة، وبشكلٍ خاص حرب الخليج الأولى في بداية الثمانينات وما تبعتها من تطورات، ووقوف سورية إلى جانب إيران في صراعها مع العراق، قلَّت المعونات الخارجية لسوريا، وأدت إلى نشوب أزمة إقتصادية قوية بدءاً من النصف الثاني من الثمانينات؛ كما وجرت تحولات في الإتحاد السوفيتي تحت عنوان «إعادة البناء»، وكانت نتيجتها تفكك المنظومة الاشتراكية، ومن ثم إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، والنهاية المأساوية لدكتاتور رومانيا وزوجته اللذان أُعدما في كانون الأول عام 1989م على يد الجنود

(1) د. نوال عبدا لجبار سلطان، توجهات المعارضة السياسية في سورية المعاصرة. مرجع سابق، ص4.

(2) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. مرجع سابق، ص334.

الرومانيين، وظهور كتابات على الجدران في دمشق تقول «أسد شيسكو وكل تشاوتشيسكو بيجي يوم»[1]، كل ذلك أثار مخاوف النظام من عمق أزمتة، لذا أعلن الرئيس عن إجراء إصلاحات في البلاد.

ازدادت الضغوطات الدولية والإقليمية على النظام السوري، وتوجه الأخير نحو الإستجابة لتلك الضغوطات الخارجية وكذلك الداخلية من قبل أصحاب رؤوس الأموال والمتنفذين في مختلف فقرات أجهزة الدولة ومؤوسساتها الأمنية والعسكرية، ومن داخل قيادات الحزب أيضاً، فقد وعد الرئيس بإجراء إصلاحات، ووجه النظام موارد ضخمة لتحسين مستوى المعيشة، إلا أنّ ذلك لم يتحقق، بسبب بنية النظام المعقدة، والتمركز الكبير للسلطة بيد حافظ الأسد، الذي تجاوز في ذلك الكثير من الأنظمة الدكتاتورية، حيث كانت تخضع لسلطته التنفيذية أيضاً السلطتين القضائية والتشريعية، ولم تكن هاتين السلطتين سوى هياكل فارغة، وكان رئيس الوزراء السوري محمود الأيوبي قد عبر عن هذه الحالة عام 1975م، وبصراحة متناهية بالقول: أن «في سوريا سلطة واحدة، وقائد واحد».[2]

خابت آمال القوى والفعاليات السياسية عندما اقتصرت الإصلاحات التي وعد بها حافظ الأسد 1989م على الجانب الإقتصادي، ولم تشمل الجانب السياسي، حيث كانت هذه القوى تتطلع إلى حياة سياسية صحيحة تستعيد بها ذاكرة النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، واقتصرت أيضاً على فسح المجال أمام ممثلي القطاع الخاص كمستقلين في الإشتراك بآليات السلطة، وبشكلٍ خاص في السلطة التشريعية، بعد أن

---

(1) د. نوال عبدالجبار سلطان، توجهات المعارضة السياسية في سورية المعاصرة. مرجع سابق، ص7.

(2) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. مرجع سابق، ص275.

زاد من عدد أعضاء مجلس الشعب[1]، وجرت انتخابات المجلس لدورة عام 1990م بعد تقييدٍ محدودٍ لتدخل الأجهزة الأمنية في نتائج الإنتخابات، بهدف معرفة مزاج الشارع العام، وكرسالة للدول الغربية حول استجابة النظام لإجراء الإصلاحات، وكانت بالنتيجة أن دخل البرلمان الجديد ممثلون مستقلون عن فعاليات اقتصادية خاصة في المدن الكبيرة مثل دمشق وحلب، وكذلك ولأول مرة في تاريخ نظام البعث وصل إلى البرلمان عدد من الشخصيات الكُردية.

كما قام الرئيس بإصدار عفو عن السياسيين، وأُطلق سراح البعض منهم ممن قبلوا بشروط العفو المفروضة من قبل النظام، وتم تحويل الآخرين إلى محاكم أمن الدولة بعد نحو 20 سنة من التوقيف بموجب أحكام عرفية، وقانون الطوارئ، ولم يقدموا إلى محاكمات طوال كل تلك الفترة.

كما شملت التغييرات في المجال الإقتصادي التراجع عن مفهوم الدور الريادي المركزي للقطاع العام، والإنتقال إلى مفهوم «التعددية الإقتصادية» من خلال إستحداث القطاع المشترك، بلغت هذه التحولات ذروتها بإصدار مشروع قانون 10 للإستثمار لعام 1991م ، لتوجد بذلك ثلاث قطاعات إقتصادية: القطاع العام، القطاع الخاص، والقطاع المشترك. بعد استجابة النظام لبعض الضغوطات الخارجية، ومشاركة قواته في إطار القوات الدولية في عام 1991م في تحرير الكويت من من نظام صدام حسين، وقبوله بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل عام 1992م، توالت المساعدات الإقتصادية والمعونات المالية السخية للنظام من دول الخليج، تمكن بها من إجتياز أزمته المادية.

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص41.

بشار إبن أبيه

شوهد فيما سبق بنية النظام الأمني الذي شيده حافظ الاسد منذ أن سيطر على السلطة في سوريا، وكيف كان العنصر العلوي عماد تلك التركيبة المعقدة، والتي ضمنت الاستقرار لنظامه خلال ثلاثة عقود، وأمنت الحملة الإعلامية التي رافقت تنصيب بشار الأسد ليكون خلفاً لوالده في دولةٍ ذات نظامٍ جمهوريٍ الانتقال السلس للسلطة إلى إبنه بشار من بعده (راجع الباب الثالث، الفصل الخامس)، بعد أن عُدل الدستور حسب مقاس الرئيس الجديد. المسألة الرئيسية هنا هي كيف مُررت الحملة الإعلامية على النخب السياسية والثقافية السورية؟ حيث راهنت على الرئيس الجديد، وصدقت وعوده بإجراء الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، عندما شدد في خطاباته على «إحترام الرأي الآخر»[1]، وقيامه في ما بعد بإصلاحاتٍ طفيفة، وتجميلية مثل السماح لأحزاب الجبهة الوطنية بفتح مكاتب لها في المحافظات، وإصدار جرائدها بشكل رسمي. هذه الإجراءات «الإصلاحية» لم تمس موقع حزب البعث، وأبقت على حلته السلطوية، وجهوزيته المستمرة للتصفيق، والتصديق على ما يطلب منه[2]، كما سمح بإصدار صحيفة الدومري الفكاهية المستقلة، والتي أُغلقت عدة مرات، وقام بإطلاق سراح بعض السجناء السياسين وإغلاق سجن مزة العسكري. وبذلك أصبحت معظم الأحزاب السياسية داخل جبهة النظام وحتى الذين كانوا يعتبرون أنفسهم معارضة يصدقون الوعود، وبدأ المثقفون يرددون استخدام مقولات الإعلام السوري، والتي

(1) الرئيس بشار الأسد، خطاب القسم، 17-07-2000.

http://all4syria.info/newcd/speech/5.html.

(2) سمير قصير، ديمقراطية سوريا واستقلال لبنان. بيروت: دار النهار للنشر، 2006، ط4، ص33.

ادعت أن الرئيس الشاب يود إجراء الاصلاحات، لكن هناك من يقف في وجهه، وعبروا عن هذا الصراع بما سُمي بـ«الحرس القديم» الذي يمثل المجموعات المتنفذة في الدولة، والتي لا تقبل الإصلاحات بسبب مصالحها ومواقعها، وبين من سميوا بـ«الحرس الجديد» والمتمثل بشخصية الرئيس الشاب، الذي ينوي الإنفتاح وإجراء نقلة نوعية في المجالات آنفة الذكر. وبالرغم من أن البعض كان على قناعة باستحالة إجراء الاصلاحات من قبل الرئيس الجديد لأسبابٍ تعلقت ببنية النظام الاستبدادي والطائفي، إلا أن هؤلاء شاركوا في حملة التعويل على الرئيس، وذلك لتبرير مواقفهم الخانعة في الشارع الوطني.

نجحت حكومة الظل[*] في إحداث حراك سياسي في معظم المحافظات السورية، وبشكلٍ خاص في العاصمة دمشق، سُميت حينها «ربيع دمشق»، تميزت بالمطالبة بالإصلاحات السياسية والقانونية والإقتصادية، وبدأت على أيدي عدد من المثقفين والمختصين ورجال أعمال مثل رياض السيف، والأستاذ الجامعي عارف دليلة، حسين عودات، أنور البني وغيرهم، فأنشئت المنتديات السياسية غير الرسمية بسرعة في المنازل، وفي معظم المدن السورية نتيجة تعطش الطبقة الوسطى للحوار والحرية[1]، وكان ومن أشهرها منتدى الحوار الوطني الذي أنشأه رياض السيف، ومنتدى جمال الأتاسي الذي انشأته ابنته سهير الأتاسي، ومنتدى جلادت بدرخان الذي أسسه عدد من المثقفين الكُرد في قامشلي، كما وتشكل العديد من اللجان لإحياء المجتمع المدني، استهدف منها جميعاً

(*) يقصد بها تلك المجموعة من قيادات عسكرية مرموقة ورؤساء لبعض الفروع الأمنية، ساعدوا الرئيس في توجيه سياسة الدولة وتوجيه عمل الحكومة، حيث أن الحكومة الفعلية كانت مجرد واجهة شكلية.

(1) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص29-30.

تشجيع النقاش الوطني المفتوح للقضايا السياسية والإصلاحات الديمقراطية وقضايا المجتمع المدني ورفع قانون الطوارئ، كما وتخللت المشاركات في الندوات الإنتقادات للفساد، واحتكار السلطة من قبل حزب البعث، ورفعت هذه المطالب في أكثر من بيان وقع عليه العشرات من المثقفين ورجال الأعمال والفعاليات الإجتماعية، لكن لم تدعو الحركة مطلقاً إلى تغيير النظام، ولم تطعن في شرعية خلافة بشار لوالده في رئاسة الجمهورية.

لم تدرك قيادات ما سمي بـ «ربيع دمشق» أنَّ القرارات في عهد الأسد الأب كانت تصنع من أعلى الهرم، وكان حافظ الأسد شخصاً سياسياً وبيده القوة، وأنَّ المعادلة السياسية قد تغيرت، وأصبحت القرارات تصنع بين رؤوساء مراكز القوى التي كانت تحيط بالديكتاتور، وأنَّ صفات هذه الفئات الإنتهازية هي أكثر سوءاً من الدكتاتور نفسه[1]، هؤلاء توافقوا فيما بينهم وأتوا بـ بشار إلى السلطة، وأنَّ بشار لايستطيع الخروج عن خطهم.

يبدو أنَّ حكومة الظل أدخلت مندوبيها لإحماء النقاشات، وصار البعض يطالب بإبعاد البعث عن قيادة البلاد، وتحويل قياداته إلى محاكمات، بعد تحميلهم سيل من الإتهامات تمادت إلى حد الخيانة، هذا ما شاهده صاحب هذا الكتاب شخصياً عندما دُعي إلى حضور إحدى المنتديات في منزل النائب رياض السيف.

تلقت قيادات حزب البعث الذين حاولوا استعادة صلاحيات الحزب الدستورية والقانونية والتي كانت قد همشت في عهد حافظ الأسد، الرسالة المطلوبة، واقتنعوا من خلالها بإنَّهم في حاجة لحماية الرئيس لهم، وبدأوا يتسابقون لإبداء الولاء له، وصاروا يصفقون له كما كانوا يصفقون لوالده.

---

(1) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص30.

تلتها النهاية الدرامية لحركة «ربيع دمشق»، عندما أُلقي بالعديد من قيادات الحراك الشعبي في السجون وأُهين آخرين منهم، واعتُقل كل من رياض السيف وعارف دليلة ومأمون الحمصي وآخرين، وحُكموا باحكامٍ تراوحت بين عامين وعشرة أعوام بتهمة التحريض على التمرد المسلح، وإثارة النعرات الطائفية، وبث أخبار كاذبة، والتقويض من الشعور الوطني. هنا يلاحظ أنَّ النظام قد أوجد إتهامات جديدة مغايرة لتلك التي كانت مستخدمة في عهد حافظ الأسد ضد معارضي النظام.

نشطاء الحراك الشعبي في سوريا لم يكونوا يستوعبون تركيبة النظام السوري بشكل جيد، وكانوا غير مطلعين، بشكلٍ كافٍ، على تكوين المجتمع السوري القومي والطائفي، والأحقاد الطائفية الدفينة والخطيرة، والتي شكلت وتشكل إحدى الأسباب الرئيسية في عدم إقامة دولة المواطنة، وإيجاد نظام ديمقراطي في البلاد؛ فالترفع عن حالة التعدد القومي والديني والطائفي في سوريا، ووصفها بمخلفات الماضي، والإدعاء بالوحدة الوطنية، والنسيج المجتمعي المتماسك في سوريا، وبشكلٍ خاص من قبل حزب البعث لم تكن سوى إكذوبة كبيرة. يضاف إلى ذلك التمركز الشديد للسلطة، والتفرد بموارد البلاد وعلى مدار عقود، وعدم القبول بالتخلي عنها، لم يدرك هؤلاء النشطاء أنَّ أية إصلاحات ستتسبب في تفتيت مؤوسسات النظام، مثل أحجار الدومينو، مشابهاً لما جرى للعديد من الانظمة الإشتراكية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن المنصرم.

دور الإحتكارات في تعميق الأزمة

شُوهد فيماَ سبق أنه عندما سيطر البعث على السلطة عمل على تأسيس نَظام تسلطي شعبوي من خلال استخدام الجيش ومؤوسسات الدولة ضد المعارضين لسلطته، ووضع يد الدولة على القطاع الخاص، وحدَّ من دور البرجوازية الوطنية، وأنهى الإقطاع. رافقت ذلك الشعارات

القومية، والدعوة إلى الإشتراكية، وإنشاء القطاع العام، وأصبح النشاط الإقتصادي حكراً على القطاع العام حيث سيّطر الأخير على ثلاث أرباع النشاط الإقتصادي الوطني. ومع مجيء حافظ الأسد إلى السلطة، أصبح عقد السبعينات مرحلة النمو السريع، ومع صدور القانون رقم عشرة لعام 1991م، وتشكل القطاع الخاص والمشترك الى جانب القطاع العام، تم التخلي عن «الدور الريادي» للقطاع العام، وخُففت بعض القيود التي كانت مفروضة على الإستثمارات المحلية والأجنبية.[1]

بموجب القانون المذكور تم تحرير بعض القطاعات الإقتصادية من سيطرة القطاع العام، وفتح المجال أمام القطاع الخاص، أو ما سمي بخصخصة الإقتصاد، هذا القطاع الذي أصبح أسيراً بيد بعض الفئات المرتبطة بشخصيات متنفذة في النظام لتبدأ مرحلة جديدة من تشكل الإحتكارات الخاصة.

بعد رحيل حافظ الاسد وغياب شخصيته الكاريزمية، وعدم تمكن بشار من شغل مكانه، وبموجب قواعد اللعبة الجديدة التي كانت قد وضعت في أواخر عهد حافظ الاسد، جرت عملية إعادة ترتيب للأدوار، فقد تراجع دور حزب البعث والقيادة القطرية بشكلٍ أكبر، وصعدت منزلة لاعبين جدد من أصحاب رؤوس الأموال من القطاع الخاص، لاسيما أولئك اللذين كان آبائهم قد شغلوا أو يشغلون المراكز المهمة في النظام. تعزز دور هيئات القطاع الخاص، ونشطت غرفة التجارة والصناعة، خاصةً بعد أن أصبحوا مداحين لبشار الأسد. وقد روّج الإعلام السوري لأسماء منمقة من تلك الشرائح البرجوازية الحديثة العهد بهدف إضفاء نوع من الشرعنة والعصرنة عليها، كشريحة «رجال الأعمال»[2]، وهم انحدروا

(1) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية. مرجع سابق، ص395 .

(2) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص65.

بالأساس من البرجوازية البيروقراطية التي تراكمت لديها رؤوس أموال كبيرة، وبعض شرائح المقاولين الوكلاء، إضافةً إلى شريحة شركائهم البرجوازيين المنحدرين من عائلات تجارية وصناعية عريقة، عملوا بشكل هيئات منظمة، ومن خلال قنواتهم داخل النظام، كانت تتم الصفقات بعد أن تحدد الإستثمارات ويتقاسمونها فيما بينهم.[1]

ومع قيام بشار الأسد بحزمة من الإجراءات لتوسيع الإنفتاح، إزداد توارد الإستثمارات الخارجية إلى سوريا، خاصةً من دول الخليج، ومع تنامي فئة التجار والصناعيين، وازدياد حجم إنتاجهم الإقتصادي في إطار الإنتاج الوطني العام، وبشكلٍ خاص تنامي قوة شركات رامي مخلوف الذي يمثل مصالح العائلة الحاكمة في العديد من القطاعات الإنتاجية الأكثر حيوية في سوريا، ومن ثم ضغطه على رجال الأعمال وفرضه عليهم رؤوس أموال محددة للمساهمة في إنشاء شركات، ظهرت في هذا السياق خلال عام م2007 و2008م عدد من الشركات القابضة مثل شركة الشام القابضة وشركة سورية القابضة[2]، أدت إلى ازدياد حدة الإحتكارات في سوريا من خلال وضع سياسات إحتكارية إن كانت من خلال بعض القوانين بهذا الخصوص، أو من خلال ما يعرف في سوريا بـ«التشبيح» (أي الترهيب)، كالمحاولات التي قام بها رامي مخلوف للإستحواذ على وكالة شركة المارسيدس الألمانية، وانتزاعها من يد شركة أبناء سنقر. فالنظام التسلطي في سوريا لم يقتصر على التفرد بالحكم فقط، بل استحوذ على الاقتصاد أيضاً، وسيطر على موارد الدولة ومؤوسساتها، وأدى إلى إنتقال الثروة الوطنية من الدولة إلى أفراد مسيطرين على مؤوسسات الدولة. كل ذلك أدى إلى تراجع الواردات، وانتشار البطالة، وارتفاع نسبة الفقر بسبب

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا، مرجع سابق، ص148.

(2) م.ن، مرجع سابق، ص 70.

أساليب نشاط هذه الشركات في الركض وراء الربح السريع، وأدت أيضاً إلى انخفاض نسبة الاقتصاد الإنتاجي من الصناعة، والزراعة، والبناء، والتشييد، إلى جانب فتح الأسواق أمام البضائع التركية بعد تحسن العلاقات بين سوريا وتركيا، خاصةً بعد أن تكون نوع من الصداقة الحميمية بين بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي حينها رجب طيب أردوغان، تسببت في إغلاق العديد من المهن والصناعات لعدم تمكنها من منافسة البضائع التركية، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى 45٪ عام 2008م بينما كان 52٪ في عام 2005م، وهذا يعني أنَّ الإقتصاد الوطني بدأ يعتمد بشكلٍ رئيسي على الإقتصاد الريعي.[1]

زادت حدة التمايز الطبقي داخل المجتمع السوري، وانخفضت ميزانية التعليم، والصحة بنتيجتها، حيث أصبح 5٪ من السوريين يستحوذون على 50٪ من الثروة الوطنية، وقد انعكس ذلك على طريقة العيش، وانتشار العمارات والفيلات والسيارات الفخمة والنوادي والمطاعم والفنادق التي حلم أبناء الطبقة الوسطى بارتيادها ولو لمرة. من جهة أخرى، حصلت هجرة كبيرة من المحافظات النامية، وبشكلٍ خاص من محافظة الحسكة نحو محافظات الداخل، وتشكلت حول المدن الرئيسية مثل دمشق أحزمة فقر من المهاجرين الذين كانوا يبحثون عن لقمة العيش، وبلغ نسبة السكان الذين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر في عام 2009م 34.3٪ من إجمالي السكان أي 6.7 مليون إنسان.[2]

---

(1) د .غسان إبراهيم، الأبعاد الإجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا .
http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317.pdf

(2) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص110.

الفصل الثاني

المعارضة السورية

يعتبر مفهوم المعارضة من إحدى المفاهيم الأساسية في تشكيل بنية النظام السياسي في الدولة، ولا يمكن لأي نظام سياسي أن يخلو من معارضة مهما بلغت درجة تطور نظامه الديمقراطي، ويظهر تحضر النظام الديمقراطي، في أحد أوجهه، من خلال تحضر معارضته السياسية، لكونها إحدى الصفات المتلازمة والمرتبطة بوجود السلطة.

تعود نشأة المعارضة إلى إنقسام المجتمعات البدائية إلى حكامٍ ومحكومين، وهي إحدى سمات الحياة في المجتمعات، والتي لا يمكن تجاوزها، إلا أنَّ بدايات نشأة المعارضة السياسية ارتبطت بالنظام البرلماني، حيث تحولت الكتل والأجنحة التمثيلية في البرلمانات إلى أحزاب وحركات سياسية، وتعد هذه من إحدى مميزات المجتمعات المدنية الأوروبية. كما ويختلف مفهوم المعارضة السياسية باختلاف المكان والزمان، وهي جزء من التعددية السياسية، ومعيار لمدى إحترام الحكومات لحقوق الإنسان.

لا يمكن أن يتحقق التداول السلمي للسلطة ما لم تكن هناك حياة ديمقراطية في البلاد، تخلق الأرضية لتعددية سياسية حقيقية، كما لا يمكن للديمقراطية، كبنية وقواعد وآليات، من أن تنمو وتنضج على مستوى ممارسة الحياة السياسية من دون وجود معارضة، وكذلك منظمات فعلية للمجتمع المدني في البلاد، لهذا يتطلب وجود بنية ثقافية تؤمن بالتعددية القومية والدينية والطائفية وكذلك السياسية، وبناءً عليه يمكن وصف النظام السياسي بالنظام الديمقراطي، الذي يسمح بأوسع مشاركة سياسية من قبل المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية.

تُعتبر إشكالية المعارضة السياسية في سوريا إحدى تداعيات الإشكالية الرئيسية والمتعلقة بنظام الحكم فيها، وقد وجدنا في الفصل السابق كيف تشكل الحكم التسلطي الشعبوي في البلاد، وما قام به من إجراءات وتحولات في بنية الدولة والمجتمع، استُهدف منها التفرد والحفاظ والإستمرار بالسلطة، ولم تكن الغاية منها بناء الدولة الوطنية ومشاركة الآخرين إن كانت من خلال التحالفات السياسية، أو من خلال تأسيس الأرضية الملائمة للتعددية السياسية، أو خلق الشروط لتداول السلطة بالطرق الديمقراطية والسلمية، لهذا وجدنا كيف إنَّ البعث ومنذ أن سيّطر على السلطة عمل على تهميش القوة المعارضة، لا بل قام بتصفية النشطة منها، وعمل على إيجاد الحوامل السياسية لمشروعه التسلطي الشعبوي، والتي تمثلت بخطابه القوموي العروبوي، ومرتدياً ثوب الدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة، وعن القضية الفلسطينية.

تبين أنه ومع مجيء حافظ الأسد تمركزت السلطة أكثر، وجرت تصفية المعارضين له داخل الجيش. في ما يخص المعارضة السياسية، فإنها عوملت بموجب خطة مرسومة لتهميشها، وإنهاء دورها، وجعلها قوة تابعة، ليغطي بها سياساته الخارجية والداخلية، واعتُبر إنشاء «الجبهة الوطنية التقدمية» كـ إحدى منجزات الحركة التصحيحية، ونظرياً تعتبر أعلى هيئة سياسية في سوريا[1]، إلا أنَّه في الواقع لم يكن بمقدورها القيام بأي عمل إلا بعد موافقة جهات معينة من النظام. فإنشائها جاء بمثابة المصيدة للأحزاب السياسية في البلاد، شُكلت بموجب قرار سياسي من دون إعطائها أي صفة قانونية، وبالتالي يمكن إلغاءها بقرار سياسي مماثل، أو إذا ما انسحب أي حزب منها يصبح أوتوماتيكياً حزباً محظوراً،

---

(1) خلود زعيتر، الخطاب السياسي للمعارضة السورية، خطاب جديد أم إعادة إنتاج لخطاب قديم "خطاب السلطة"؟. مرجع سابق، ص7.

لعدم وجود أي قانون يحمي الأحزاب، وهذا حدث عند إنسحاب حزب الإتحاد الإشتراكي بزعامة الدكتور جمال الأتاسي منها، أما الأحزاب النشطة والتي لم تنضم الى تلك الجبهة كان نصيبها الملاحقات الأمنية لكوادرها وأعضاءها، وقد شملت تلك الحملات بعض الأحزاب الكُردية أيضاً. وجاءت أحداث إخوان المسلمين خلال الأعوام (1976-1983)م كفرصة للنظام للانقضاض ليس على الإخوان المسلمين فقط، بل أيضاً على الأحزاب المعارضة، وبشكلٍ خاص القوى اليسارية منها[1]. تمكن حافظ الأسد من خلال أجهزته الأمنية تفتيت حتى الأحزاب المتحالفة معه في الجبهة الوطنية، إلى أن أصبحت على شكل مجموعات لا تعرف إلا بأسماء قادتها، بعد أن كانو أحزاباً وذوو أدوار مؤثرة في الشارع السوري.

حاول إعلام النظام وأجهزته القمعية، وفي إطار سياساته المضللة، توجيه أنظار الشارع العربي نحو الخارج كالوحدة العربية، وتحرير فلسطين، وشعار الصمود والتصدي للقوى الإمبريالية والرجعية والصهيونية، وخُيلَ للمواطن العربي بأنَّ هذه «المهام العظيمة» لن تتحقق إلا على حساب حريته، وحقوقه الإنسانية والدستورية، والسير والطاعة لقائد الأمة، و«إلى الأبد الرئيس حافظ الأسد»، هذا الشعار الذي أصبح يرددونه التلاميذ والطلاب في الإجتماعات المدرسية الصباحية، سبقته في رفع هذا الشعار، ولو بشيءٍ من الاختلاف، الكتلة الوطنية والتي أيضاً هدفت إلى التفرد بالحكم، فكان شعارها: «من يطيع الله يجب أن يطيع الكتلة الوطنية».[2]

ساهمت طبيعة المعارضة السورية، ومنطلقاتها الفكرية والنظرية بهذا القدر أو ذاك في استمرار النظام، لعدم تمكنها من تجاوز فكر ومنطلقات

---

(1) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص. مرجع سابق، ص231.

(2) عبد الله حنا، الأحزاب السياسية في سوريا القرن العشرين. E-Kutub Ltd، 2011، ص68.

النظام كالموقف من الدول الغربية، ومن المسألة الفلسطينية، والموقف من إسرائيل ومن العلاقات العربية، والموقف من الوحدة (المادة 1و5)[1]، بل وزاودت على النظام في تشددها تجاه القضايا المذكورة، في وقتٍ كان النظام يبدي فيها مرونة أكثر من مواقف المعارضة، ناهيك عن مواقف النظام السرية ومدى صحة تطابقها مع المعلن منها. أما على مستوى السياسة الداخلية، تشارك المعارضة نظام البعث في عدم الإعتراف بالتعدد القومي والديني والطائفي، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، نصت المادة السابعة من ميثاق الحزب الشيوعي السوري الموحد على ما يلي: «كل عصبية إقليمية أو جنسية أو طائفية تنشأ في وطننا العربي هي قوى هدامة يجب القضاء عليها أو إذابتها في العصبة القومية الجامعة».[2] وتجمع المعارضة والنظام سياسة صهر هذه المكونات في إطار القومية العربية، وتغيب عند معظمهم الهوية السورية[3]، لأنَّ المواطنة لديهم إقصائية، وتختصر على لونٍ واحدٍ وهو الهوية العربية، أما بالنسبة للسماح للمسيحيين بممارسة طقوسهم الدينية، فهي لم تتجاوز مبدأ إرضاء القوى الغربية.

أما على مستوى السياسة الإقتصادية، فبعد مجيء حافظ الأسد حصل توافق بين المعارضة والنظام باستثناء الحزب الشيوعي السوري،

---

(1) حزب الإتحاد الإشتراكي الديمقراطي العربي في سورية، النظام الداخلي، المؤتمر العاشر.

http://www.ettihad-sy.com/news-ettihad/index.1.html

(2) الحزب في سطور، المادة 7، 21-2-2016.

http://www.syrcomparty.com/index.php?option=com_content&view=section&layout=blog&id=9&Itemid=67

(3) خلود زعيتر، الخطاب السياسي للمعارضة السورية، خطاب جديد أم إعادة إنتاج لخطاب قديم «خطاب السلطة»؟. ص7 .http://drsc-sy.org

والذي هو الآخر تخلى مع الزمن عن سياساته الإقتصادية لصالح سياسات النظام. بررت تلك الأحزاب عدم ممارسة النضال الديمقراطي السلمي من مظاهرات، وإعتصامات، وإكتفائها بتوجيه الإنتقادات من خلال بياناتها ونشراتها السياسية، والتي لم تغطي سوى حلقة صغيرة من أصدقاءها، بالمخاطر التي تشكلها إسرائيل والقوى الإمبريالية على سوريا والأمة العربية.

على مستوى الحياة الحزبية الداخلية، هناك تشابه كبير بين حزب البعث وأحزاب المعارضة، إن كانت تلك التي داخل السلطة (الجبهة الوطنية التقدمية) أو خارجها، فقلّما يُرى نوع من الديمقراطية داخل تلك الأحزاب، فالقرارات جميعها تعود إلى الشخص الأول في الحزب، ويستمر رئيس الحزب في منصبه بمثابة قائد الضرورة إلى أن تفوته المنية.

وفيما يخص أحزب الحركة القومية الكُرديّة، فإنَّ مواقفها في الجوهر لم تختلف عن مواقف بقية الأحزاب العربية، وكانت تراهن في عقد الستينات وحتى أواسط السبعينات على التغيرات التي كانت مؤملة أن تجري على القضية الكُرديّة في العراق، وما سيكون لها من تأثيرات إيجابية على وضع الكُرد في سوريا. تعززت هذه النظرة لديهم بسبب عدم قيام النظام بأي خطوة إيجابية تجاه الكُرد، وكذلك بسبب مواقف المعارضة العربية التي لم تختلف فيها عن مواقف النظام تجاه القضية الكُرديّة، وحتى من مسألة سحب الجنسية من قسمٍ من الكُرد، فحتى الحزب الشيوعي السوري، والذي كان الكُرد يشكلون نسبة مرتفعة فيه كانت مواقفه شبه مماثلة لمواقف السلطة تجاه المسألة الكُردية[1]، ماعدا الموقف من مسألة سحب الجنسية، وإهمال المنطقة، وفصل الكُرد من الوظائف

---

(1) نواف محمد مراد، موقف الحزب الشيوعي السوري من القضية الكُردية في سوريا. أربيل: د. ناشر، 2013، ص182.

والعمل. في أوائل الثمانينات وحتى أواخر التسعينات، حاول النظام توجيه أنظار الشارع الوطني الكُردي نحو كُردستان الشمالية– كُردستان تركيا، وذلك بالتنسيق مع حزب العمال الكُردستاني في تهميش ومضايقة الأحزاب الكُردية في سوريا التي كانت تعمل لإيجاد تفاهم وأرضية مشتركة مع الأحزاب المعارضة. في مرحلة حكم بشار الأسد جرت العديد من المحاولات، لتأسيس مظلة سياسية مثل «إعلان دمشق» بين بعض الأحزاب، لكن لم تتمكن من جذب الشارع الكُردي نحوها كثيراً بسبب الموقف المقصر والغامض تجاه حقوق الكُرد من جهة، ومن جهةٍ أخرى لعدم جدية تلك الأحزاب في مواجهة النظام من خلال الشارع، يضاف إلى ذلك تهرب الأحزاب المعارضة، والمتمثلة بشكلٍ خاص في التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة حسن عبد العظيم، من ممارسة أي نشاط فعلي موجه نحو المسائل الداخلية[*]، وإصراره على توجيه الأنظار نحو الخارج.

مارست معظم أحزاب المعارضة سياسة توجيه أنظار أعضاءها ومناصريها نحو الأحداث الخارجية، إن كان على المستوى العربي أو الأقليمي والدولي، وبشكلٍ خاص إلى المسألة الفلسطينية والموقف من اسرائيل والعلاقة مع لبنان. وبالعودة إلى أدبيات أحزاب المعارضة، نجد فيها تأييداً كبيراً لمواقف النظام الخارجية، فقد تضمنت شعارات المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الموحد عام 1987م ما يلي: «دعم وتوطيد سياسة سورية الوطنية وتصديها للمشاريع والمؤامرات الاستعمارية، ولمخططات الاستسلام، التي تقودها الامبريالية الأمريكية واسرائيل»[1]، كما وشاركت معظم الأحزاب السورية من خارج جبهة النظام، بما فيها

(*) حصيلة لقائي مع حسن عبدالعظيم في 23 شباط 2004، بمكتبه في دمشق. (ينظر إلى الباب الخامس، الفصل الأول)

(1) الحزب الشيوعي الموحد، المؤتمر السادس، www.syrcomparty.com

الأحزاب الكُرديّة الرأي في مدح سياسات النظام الخارجية، وكانت تصفها بالإيجابية والحكيمة، واقتصرت انتقاداتهم على بعضٍ من سياسات النظام الداخلية، وطالبوا بإصلاحها لتتوافق مع سياساته الخارجية، بحجة تقوية الجبهة الداخلية وتدعيم الموقف الوطني (راجع الباب الثالث، الفصل الخامس)، واستمر هذا الخطاب لما بعد رحيل الأسد الأب، وفي عام 2003م حتى حزب الإخوان المسلمون أبدى وقوفه إلى جانب سياسات النظام. وإلى حين قيام الثورة السورية لم تتمكن المعارضة السورية تقديم أي برامج سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية كبدائل عن سياسات النظام، كما أنَّ تلك الأحزاب لم تستطع أن تعيد النظر في فكرها السياسي، لا بل عملت على إيجاد المبررات الأيديولوجية لوجودها، ووجدت من العقيدة الحزبية مصدر شرعيتها[1]، ولم تجعل من الوظيفة الحزبية منصباً لخدمة الناس من خلال برامج معينة، تكسب بها الشارع الوطني، وتشكل ضغطاً على النظام، وفوق كل هذا ادعت وتدعي تلك الأحزاب تمثيلها للجماهير الوطنية، دون مراعاة التباينات الاجتماعية، والطبقية، والفكرية والقومية بين شرائح المجتمع السوري. لم تتمكن هذه الأحزاب من إنتاج وتجديد فكرها السياسي على ضوء الظروف والمتغيرات التي جرت وتجري على الساحة الدولية والإقليمية. لهذا فإنَّ المعارضة السورية لم تستطع تجاوز حزب البعث والنظام الحاكم، وبالتالي لم تستطع إنتاج مشروع سياسي يعبر عن مصالح أوسع قطاعات الشعب السوري، وبالنتيجة ساهمت في تشكيل الإحتقان السياسي، والطائفي، والقومي، مما أدى إلى الإنفجار الحالي عندما توفرت له الشروط المناسبة.

---

(1) حسن حنفي، الحياة الحزبية في سوريا (1970 – 2011): الفضيحة الكاملة! ، 2015-2-23،

/http://orient-news.net/ar/news_show/85367/0

الفصل الثالث

الإنفجار السوري

أنهى النظام الحياة الحزبية، ولم يبقي منها سوى الشكل، فقد قضى على التعددية السياسية التي كانت من المفترض أن تفضي إلى تداول السلطة، واستخدم خطاباً سياسياً شعبوياً قائماً على إثارة العاطفة القومية العمياء لدى معظم العرب السوريين، مما أوقع المكون العربي في حالة الشعور بالإكتفاء الذاتي في بناء الوطن، والخوف من المكونات الأخرى، وتصورها كمنافذ لتسلل الأجنبي إلى الداخل الوطني، غير آبهةٍ بأن الأوطان من دون مشاركة جميع مكوناتها لا تنمو ولا تتقدم، وظلت هذه الرؤى والتصورات سائدة حتى حدوث الانفجار عام 2011م.

مارس حزب البعث خطاب التخوين بشكلٍ واسع ضد كل تيار فكري أو سياسي يختلف معه ولا يشاركه في الرأي، وحصر الحقيقة لا بل كل الحقيقة في شعاراته وأطروحاته ومبادئه الأيديولوجية، وبالتوازي مع ما قام به من عمليات تأميم الشركات، وإنشاء القطاع العام، وإجراء الإصلاح الزراعي، وإنشاء الجمعيات التعاونية، والإهتمام الذي أبداه للريف، أسس من خلال إعلامه لنوع من الثقافة في الشارع السوري ترى أنّ المبادئ والمشاريع المصيرية والوحدة العربية وتحرير فلسطين وبناء الدولة العربية الإشتراكية لن تتحقق إلا من خلال التضحيات، مما سهلت للنظام حظر الحريات الأساسية، وسهل له الإنتهاكات لحقوق الإنسان مع الوقت. فحزب البعث أسس نظاماً سياسياً أدى بالنتيجة إلى إبتلاع الدولة من قبل السلطة.[1]

---

(1) جورج طرابيشي، سورية النظام: من الإصلاح إلى الإلغاء، 28-5-2011،
http://www.alarabiya.net/views/2011/05/28/150827.html

اتضح من خلال الفصول السابقة كيفية حدوث التبدلات الرئيسية في سوريا، فقد تم إبعاد المكونات الأخرى من تشكيل الدولة لتصبح سوريا دولة أحادية الهوية، ولم تستطع النخب الحاكمة تجاوز الطائفية، وانتقلت سوريا من هيمنة الأغلبية السنية إلى هيمنة الأقلية العلوية (من حيث العدد)، وازداد تمركز السلطة في ظل الشعارات القومية والعاطفية، أصبحت الدولة تسمى بـ«سوريا البعث» ومن ثم أطلق عليها «سوريا الأسد»، أطلق الأسد مقابل تفرده وطائفته بالسلطة والإقتصاد العنان للنخب القوموية (البعثية) لتقمع وتعبث بأشد وأقسى الطرق بحقوق الكُرد، مفضياً بذلك إلى احتقان هذه النخب وخيباتها. ومع اشتداد تمركز السلطة ذات النكهة الطائفية العلوية (العلوية السياسية) إستُبعدت أي إمكانية لإجراء إصلاحات ديمقراطية في أجواءٍ زادت فيها حدة الانقسام الطائفي، والتي غطيت جمارها لعقودٍ برماد الديكتاتورية، وكان قد جرى أول فض لرمادها في أحداث (1976- 1983)م، من هنا تتكشف لامنطقية فكرة «إصلاح النظام» سياسياً وحتى إدارياً، وبالرغم من كل ذلك، تفائل الكثير وحتى بعض الدول الأوروبية بادعاءات النظام المتعلقة بالاصلاح.(*)

(*) هذا ما التمسته من خلال نقاش دار بيني وبين الدبلوماسي الفرنسي بيير غلاسمان في صيف عام 2003م في دمشق، أبدى السيد غلاسمان تفاؤله بنوايا النظام في إجراء الإصلاحات، خاصة وأن النظام كان قد استعان بما يقارب الثلاث مائة خبير فرنسي في مجال الاصلاح الإداري، حينها عبرت له عن شكوكي بإمكانية قيام النظام بها، لانها ستفضي بالضرورة إلى القيام ببعض الاصلاحات السياسية والديمقراطية، وهذا ما لا يستطيع النظام الإقدام عليه، فمشروع النظام لم يكن سوى تكتيكٍ، استُهدف منه كسب مساندة فرنسا والإتحاد الاوروبي حتى لا تصله التغييراتٍ التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة بعد تحرير العراق. ومنح النظام حينها، في هذا الإطار، عقوداً للكشف عن النفط والغاز لشركات فرنسية في محافظة دير الزور.

وعود النظام بإجراء الإصلاحات ومحاربة الفساد كانت قد بدأت منذ عهد الأسد الأب واستمرت إلى عهد الأسد الأبن، وأثبتت بأنَّها وعود كاذبة وغير حقيقية، ويقول جورج طرابيشي في هذا الصدد: «حسب التجربة التاريخية دعاوى الإصلاح من داخل النظام على الغالب هي مناورة»[1]. يقول المثل الكُردي الشعبي: «إنَّ البناء الذي أقيم على أسسٍ غير صحيحة لا يمكن إعادة بنائه بشكلٍ جيد إلا بعد هدمه». فالإصلاح وبلوغ الأهداف العظيمة يبدأ من استعادة الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان وكرامة الفرد، وفي خلق المناخات للتعددية السياسية، والتي يجب أن تفضي بالضرورة الى تداول السلطة.

إضافةً لكل ما ورد هنا وفي فصول سابقة من هذا الكتاب، تبقى هناك أربع عوامل مباشرة أدت كلها مجتمعة إلى الإنفجار في عام 2011م، وهي:

العامل الأول: التغيرات التي جرت في بنية الاقتصاد السوري، وبمعزل عن الإصلاحات السياسية والديمقراطية، ومن دون الأخذ في الحسبان المضاعفات التي قد تنجم عنها. فمنذ النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي جرت تغييرات كبيرة على الإقتصاد السوري، ذلك الإقتصاد الذي بني على أسس الملكية العامة في الستينات، حيث اعتُمد في قاعدته على تمكين سكان الأرياف والبلدات الصغيرة على حساب النخب المدنية التي كانت حينها مهيمنة على سياسة واقتصاد سوريا منذ ما قبل الإستقلال وصولاً إلى عهد الوحدة مع مصر. استمر الإقتصاد السوري بالاعتماد بشكل رئيسي على الملكية العامة إلى نهاية العقد الثامن من القرن الماضي، وبدأ يتغير بشكلٍ كبير مع قيام النظام بخصخصة الاقتصاد، ومن ثم بناء الاقتصاد المشترك منذ بداية التسعينيات، والتحول

---

(1) جورج طرابيشي، سورية النظام: من الإصلاح إلى الإلغاء. مرجع سابق.

نحو الإقتصاد الليبرالي من دون سن القوانين التي تحمي الطبقات الفقيرة من الاحتكار. ومع توريث بشار للسلطة خلفاً لوالده، إتجه الاقتصاد السوري بشكلٍ حاد نحو إقتصاد السوق، وبخلاف إقتصاد السوق المعروف والقائم على أساس العرض والطلب، أصبح إقتصاد سوريا إقتصادا حراً فقط بآليات العرض والطلب الحكومية بعد أن كان النظام قد تبنى السوق الاجتماعي لسنوات عدة. ورافق ذلك تبدلات في السياسات التحالفية، وصار النظام يعتمد بشكلٍ كاملٍ على التحالف مع النخب التجارية والصناعية في المدن الرئيسية[1]، فبشار الأسد الذي ولد في المدينة، وعاش حياةً مرفهة بعيداً عن حياة الريف، لم يُعر الإهتمام لسكان الأرياف والبلدات الصغيرة، ولم يحتسب احتمالية أن يثوروا على نظامه، بعد أن كانوا يوماً القاعدة الأساسية لحزب البعث[2]، ولم يراعِ التوازنات كما فعلها والده المنحدر من أصولٍ ريفية، كما وخيب بشار آمال الشارع السوري في وعوده بالاصلاح واحترام الرأي الآخر. ومع بلوغ برنامج الإقتصادي التسلطي، في ظل حكمه، إلى حد الأزمة بفعل تمركز رأس المال السوري كما يُقال في قبضة «المئة الكبار» من مؤوسسي الشركات الاحتكارية، وحلول الأزمة المالية العالمية عام 2008م والتي كانت لها انعكاسات كبيرة على الوضع السوري، بالإضافة إلى آثار مواسم الجفاف، واختصار الإهتمام على المدن الكبيرة، واتساع الفجوة بين المناطق المختلفة، وتفاقم سوء توزيع الدخل[3]، حدثت هجرة واسعة نحو المدن الكبيرة، وتشكلت

---

(1) بول سالم ، جذور ثورة عام 2011 وفرص التفاقم أو الانفجار عام 2012، www.canegie

http://carnegie-mec.org/2011/12/28/ar-pub-46376 ،2011-12-29

(2) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص101 .

(3) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص164.

أحزمة فقر حول تلك المدن. وكان لتحرير الإقتصاد وفتح الأسواق أمام البضائع التركية والصينية تأثيرٌ في إفلاس المصانع الصغيرة. ومع ازدياد معدلات الفساد، والتي تم الإشارة إليها سابقاً، إرتفعت نسب البطالة، وازداد معها حدة الفقر، حيث بلغت نسبة السوريين الذين أصبحوا تحت خط الفقر 34.5٪.[1]

العامل الثاني: المرسوم التشريعي رقم 49 بتاريخ 10 أيلول لعام 2009م، جاء المرسوم المذكور في إطار السياسات المنهجة التي مُورست وتمارس ضد الكُرد بهدف سد باب المعيشة والعمل أمامهم في مناطقهم، حتى يضطروا إلى الهجرة لمحافظات أخرى. فبموجب هذا القانون لم يعد بإمكان الإنسان الكُردي شراء أي عقّارٍ زراعي أو مسكن في سائر المنطقة الكُرديّة، مما شكل إحتقاناً كبيراً لدى الكُرد، وتسبب في هجرة كبيرة نحو ضواحي دمشق، والمدن الكبيرة الأخرى بحثاً عن المعيشة. (راجع الباب الثالث، الفصل الخامس). ويبقى السؤال هنا: هل جاء رقم المرسوم هذا من باب المصادفة مطابقاً لرقم المرسوم عام 1980 لمعاقبة الاخوان المسلمين؟ والمتضمن «يُعتبر مجرماً ويعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الاخوان المسلمين» أم أنه جاء متقصداً ولغايات تحذيرية؟!.

العامل الثالث: فقدان البوصلة السياسية؛ تأزم علاقات النظام جاء نتيجة فقدانه لبوصلته في علاقاته السياسية مع القوى الدولية المعنية بالشرق الأوسط، وكذلك مع القوى الاقليمية. تميزت سياسة حافظ الأسد بقدرته على إحداث نوع من التوازن في علاقاته بين المعسكرين في عهد الحرب الباردة، مع إعطاء إهتمام أكبر، غير معلن، لنسج علاقات أكبر مع الدول الغربية، وبشكلٍ خاص الولايات المتحدة الأمريكية. حرص

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص309 .

حافظ الأسد على أن تكون سياسات نظامه منسجمة من الناحية العملية مع الفضاء السياسي لمشاريع القوى الدولية في الشرق الأوسط، وبشكلٍ خاص الولايات المتحدة الأمريكية، بغض النظر عن سياساته المعلنة، جاعلاً من نظامه مقاولاً للخدمات السياسية والعسكرية في إطار مشاريع تلك القوى، مقابل إستمداده بدعم تلك القوى، والحصول على ضمانات لاستمرار نظامه، وهذه هي إحدى العوامل الأساسية الكامنة خلف بقاء نظامه الاستبدادي لعقود، وهذا ما تبين من خلال دخول القوات السورية إلى لبنان عام 1975م لمساندة قوات الكتائب اللبنانية بدلاً من حلفاءه هناك!، وكذلك مشاركته في قوات التحالف الدولية عام 1991م لضرب العراق، وإخراج قواته من الكويت. ولمعرفة نظام حافظ الأسد بأهمية دور العامل الدولي في إستمراريته، فقد وجه سياساته نحو مركز إهتمام التوازنات والتجاذبات لسياسة القوى العالمية المهتمة بالشرق الأوسط، وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا الغرض أقام النظام بعض المؤسسات المعنية لمراقبة ورصد المتغيرات في سياسة تلك القوى في المنطقة، بهدف وضع إستراتيجياته وتكتيكاته وفقاً لهذه المتغيرات، بحيث يبقى النظام على الدوام مفيداً للتوازنات الدولية.[1]

بعد رحيل الأسد الأب، وهبوب رياح التغيير في منطقة الشرق الأوسط في إطار السياسة الأمريكية نحو شرق أوسطٍ جديد، خاصةً بعد الهجوم الإرهابي على نيويوك وواشطن في 11 ايلول عام 2001م، لم يستطع نظام الأسد الإبن أن ينسج سياساته وفقاً للتغييرات الجديدة التي طرأت على سياسات واستراتيجيات القوى الدولية، ووقع في بعض

---

(1) حازم السيد، الإنتفاضة السورية خارج السياق داخل التاريخ، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2013، ص 65.

الأحيان، وإن لم يكن بشكلٍ كامل، في مواجهة السياسات الأمريكية في المنطقة، وهذا ما حصل خلال التدخل الأمريكي لتحرير العراق عام 2003م، أضحت سوريا متفردةً بالأيديولوجية العروبية، والتي مثلت مصدراً أساسياً لشرعية النظام[1]، فقد جعل النظام من سوريا ممراً لعبور الإرهاب نحو العراق، وأُقيمت في سوريا مراكز لتطويع المجاهدين للذهاب إلى العراق، وسُمح لمشعان الجبوري، عضو برلماني سابق في العراق، ببث محطة تلفزيونية من سوريا تمجد حرب الجهاديين في العراق[2]، لهذا اشتكى رئيس الوزراء العراقي حينها نوري المالكي من تصرفات النظام في سوريا، وقدمت العراق شكوى بذلك إلى مجلس الأمن. ووقف النظام بشكلٍ علني ضد الوجود الأمريكي هناك، كما وحصل على دعمٍ ماديٍ كبيرٍ من المملكة العربية السعودية[3]. كما عملت مؤوسسات النظام المختلفة على حشد الشارع السوري لإبداء الولاء للرئيس بشار. لم يختصر التأييد للرئيس من الشارع السوري فقط، بل حصل على الإعجاب من الشارع العربي في أقطار عديدة، مما أفقده البوصلة بشكلٍ أكبر، حتى ومع إندلاع الحركات الإحتجاجية في تونس ومصر في إطار ما سمي بـ«الربيع العربي»، كان بشار الأسد يعيش نشوة ذلك التأييد الشعبي. ففي مقابلة له مع مجلة وول ستريت الأمريكية بتاريخ 13 كانون الثاني 2011م، بدا الرئيس واثقاً من نفسه، أو هكذا تظاهر، بأنَّ نظامه محصن وبمنأى عن هذه الثورات، لما يمثله نظامه لمصالح وأهداف الشعب السوري. لم يأخذ بعين الإعتبار ما جرى في بلاده من تحولاتٍ، وما ترتب عن سياساته في المنطقة، خاصةً بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وانشقاق نائبه

---

(1) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص. مرجع سابق، ص82.

(2) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص 191.

(3) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص. مرجع سابق، ص127.

عبد الحليم خدام، وانتحار وزير داخليته غازي كنعان (حسب إعلام النظام)، وتقاربه الكبير مع النظام الجديد في تركيا بزعامة رجب طيب أردوغان، يضاف إلى ذلك إبتعاد النظام عن محيطة العربي بشكلٍ أكبر، ودخوله تحت تأثير إيران كعامل مهم لإحداث الإنفجار.

العامل الرابع: تكنولوجي. يقول جورج طرابيشي في حوارٍ أجراه معه عاصم الشيدي: «لأول مرة التكنولوجيا تنجح في إسقاط الأيديولوجيا»[1]. في إطار العوامل التي أدت إلى الإنفجار السوري يجب أن لا يُهمل الدور المتزايد لوسائل الإعلام الحديثة، خاصةً بعد أن بدأ البث الفضائي للأقنية التلفزيونية. لم يعد يستطع التلفزيون السوري الرسمي أن يكون الوسيلة الوحيدة للمواطن السوري في تلقيه ومتابعته للأخبار والبرامج المختلفة، فقد كُشف له زيف الحقائق المتبعة من قبل الإعلام السوري، وافتقاره إلى البرامج السياسية والثقافية، وحصرها في نمطٍ معينٍ ومحدود. لقد حاولت أجهزة النظام في أواخر التسعينات منع دخول أجهزة الساتلايت إلى سوريا درءاً لما قد تحدثه في ثقافة ورؤية المواطن السوري[2]، فقد جرى صراع بين أحد الأجنحة الأمنية للنظام وبين بعض التجار الذين قاموا بإدخال هذه الأجهزة، وانتهت المعركة لصالح التجار، لأنَّ القائمين عليها كانوا في علاقة شراكة قوية مع بعض المواقع القوية في السلطة، لما كان لها من مردودٍ تجاريٍ، ومرابح كبيرة.

في ظروف غياب المجتمع المدني والحياة السياسية وهشاشة الأحزاب، وجد المواطن السوري من الشبكة العنكبوتية (الإنترنيت) بعد

---

(1) حوار مع جورج طرابيشي.. الجابري خانني قبل أن يخون مصادره ... ولست متفائلاً من مرحلة ما بعد الربيع العربي،
2013-04-30، http://www.hurriyatsudan.com/?p=107357

(2) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص 159.

دخولها سوريا فضاءاً جديداً يعوض بها فقدان النوادي بفعل قوانين الطوارئ للنظام التسلطي، والتي تمنع أي تجمع يتجاوز سبعة أشخاص؛ فمن خلال شبكة الإنترنيت أُمكِن التواصل وتبادل المعلومات بعيداً عن مراقبة الأجهزة الامنية وملاحقات عملائها، فهي شبكة عابرة ليس فقط للحواجز الأمنية، بل أيضاً للحواجز القومية، فعصر العولمة جعل ماهو داخلي خارجياً، وماهو خارجي داخلياً. رفع الحجب عن شبكة التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في 28 كانون الثاني عام 2011م[1] كان بمثابة الشرارة التي أضرمت النار في الهشيم، بدأ الشباب العاطل والفقير والناس المقموعون بخوض السياسة، لكن ليس بالانضمام إلى الأحزاب السياسية، بل بالإهتمام والإنغماس في الشأن العام السوري، تاركين المفاهيم النمطية السائدة. وبدأت تنتشر فضائح الفساد المرتبطة بأقوياء ما سُميوا في سوريا «برجال الأعمال» المقربين من قمة النظام، ولتخفيف الاحتقان، أُلغي على إثرها عقد شركة الاتصالات الخليوية الثالثة في أوائل شهر شباط. وبعد انتصار ثورة تونس وشباب مصر أُنشئت العديد من الصفحات مثل صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد»، شارك فيه عشرات الآلاف من المستخدمين، وهكذا تحول الفيسبوك إلى فضاءٍ لتعبئة الجماهير ضد النظام، لعدم وجود إعلام حر، وأصبح كـ بحيرةٍ تُنشر فيها الأفكار كزوارق تبحر، وتتماذج فيما بينها، لتنهي الإستقرار المأزوم في سوريا، وترسم أمواجها شعاراتٍ على جدران شوراع درعا وبعض المدن السورية الأخرى: «جاك الدور يا دكتور».

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص 155.

الإنتفاضة التي لم تتحول إلى ثورة

شُوهد في الفصول السابقة الظروف والأسباب التي أدت إلى نشوب الإنتفاضة في سوريا، لكن كيف بدأت، والمراحل التي مرت بها، والمصاعب التي إعترضت مسيرتها، والتدخلات، والظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بها، هذا ما يتطلب الوقوف عنده.

قبل أن تبدأ الإنتفاضة من درعا، جرت بعض الحركات الإحتجاجية في مدينة دمشق، كانت عفوية صرّفة كالتي جرت في 19 شباط بحريقة نتيجة ضرب شرطي لأحد شباب الحي، ولكن تم تطويق الإحتجاج بعد مجيء وزير الداخلية، وتم إحتواء المشكلة بزج رجال الشرطة في السجن، تلتها محاولات أخرى في بداية شهر آذار 2011م في الجامع الأموي، وسوق الحميدية، وأمام وزارة الداخلية[1]. يُعتقد أنَّ اختيار شهر آذار للبدء بالتظاهرات استُهدف منه جذب الشارع الكُردي والشباب الكُرد، ودفعهم نحو الصدارة، لما للكُرد من مناسبات في هذا الشهر[2]، مثل يوم الإنتفاضة الكُرديّة في 12 آذار 2004م و16 آذار ذكرى ضرب مدينة حلبجة الكُرديّة بالسلاح الكيميائي في جنوب كُردستان، وكذلك 21 آذار عيد النوروز ورأس السنة الكُرديّة. هذا يأخذ بنا إلى ما كتبه حنا بطاطو عن تجار سوق الحمدية: «ففي زمن الإضطرابات عام 1976 – 1983، كان تجار سوق الحميدية يؤدون لعبة مزدوجة، كان يعتقد أنَّ بعضهم على الأقل يساعد بحرية الإخوان المسلمين مع تفادي أي توافق علني مع الحركة. في حين

---

(1) ايفان بخيار وكُرد زانا، الثورة السورية من الشمال الكُردي إلى الجنوب العربي. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والابحاث، 2013، ص64.

(2) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص182.

ضَمِنَ سواهم إمتيازات الطبقة ككل، من خلال مبادرات دعم النظام عبر غرفة تجارة دمشق»[1]. لهذا بدأت الحركات الاحتجاجية من مركز مدينة دمشق، وكانت صغيرة، وتوقفت عندما اشتعلت الإنتفاضة في درعا، ولم تساند دمشق المركز إنتفاضة أهل درعا، ونأت بنفسها عن الإنتفاضة السورية، رغم أنَّ المنتفضين سموا إحدى أيام الجمعة بـ«صمتكم يقتلنا»، ورغم أنَّ ضواحي دمشق شاركت وتشارك بفعالية، إلا أنَّ دمشق المركز لم تتجاوب مع الإنتفاضة، لذا من غير العدل أن يُسرق تاريخ بدء الإنتفاضة من أصحابها، ويسجل بـ 15 آذار بدلاً من 18 آذار.

اندلعت نيران الإنتفاضة الفعلية في 18 آذار عام 2011م بـ درعا بعد حادثة إعتقال بعض الصبية الذين تأثروا بالتغطية الاعلامية لأحداث ما سمي بثورات «الربيع العربي» في تونس ومصر وليبيا، حيث كتبوا على الجدران «أجاك الدور يا دكتور» إلى جانب شعارات أخرى، ثم الكلام البذيئ والطريقة المشينة التي تعامل بها رئيس فرع الأمن مع أمهات الصبية اللاتي توسلن للإفراج عن أبنائهن، وتعاملهم مع شيوخ درعا اللذين جاءوا بصفة دخيل حسب الطريقة العشائرية هناك، والإسلوب المشين في التعامل معهم، حيث لم يراعَ فيه الحدود الدنيا من الأدب[2] في منطقةٍ مازالت العلاقات العشائرية فيها قوية، أدى ذلك إلى حدوث احتجاجات في اليوم التالي بعد انتشار نبأ الإهانات، كانت نتيجتها بدء حركة عفوية إنضم إليها «المُذلون المُهانون» لأخذ حقوقهم بأيديهم من نظامٍ يغيب فيه القانون والمؤوسسات التي تدافع وتضمن حقوق المواطن. هكذا بدأت الإنتفاضة السورية أو كما يسمونها «الثورة السورية» ضد النظام التسلطي.

---

(1) حنا بطاطو، فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. مرجع سابق، ص342.

(2) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص 184.

بمتابعة صيرورة الإنفجار السوري، يلاحظ أنَّها إنطلقت ببعض المطالب الإصلاحية البسيطة، لكن النظام لم يستجب لمطالب المتظاهرين، وجاء خطاب الرئيس في 30 آذار 2011م والذي كان متوقعاً أن يعلن فيه عن بعض الإصلاحات، ويخفف من وطأة أهل درعا بإجراء بعض التغييرات بين المسؤولين هناك ومعاقبة المسيئين منهم، ليحدث إحباطاً في الشارع السوري، وليس فقط عند أهل درعا وحدهم، حيث إتُهم المتظاهرون بالطائفية، والقيام بتنفيذ أجندات أجنبية ضد النظام الصامد في وجه الرجعية والإمبريالية والصهيونية[1] بالإضافة الى جملة من الشعارات التي لم تطعم أحداً ولم تنقذ من جوع.

كان السبب الآني لاندلاع احتجاجات درعا هو اعتقال الصبية، إلا أن توسع الاحتجاجات وانضمام الآلاف اليها كان نتيجة طبيعية لعقودٍ من التسلط، والظلم، والفقر، وغياب المساواة والعدل، فكان تحركاً عفوياً قامت به العامة من الناس، ولم تحدث نتيجةً لتعبئة سياسية من قبل أحزاب أو حركات سياسية ذو أيديولوجية معينة، لذا تبين من خلال تسلسل الأحداث غياب مشروع وطني لدى المنتفضين، وغياب أي تصور لديهم عن طبيعة النظام الذي أرادوا أن يحلوه محل القائم، لذا فإن التمرد السوري لم يتجاوز مهام الانتفاضة، بحيث يُمكن من تغيير السلطة والإتيان بنظامٍ جديدٍ.

يقول جورج طرابيشي كان بإمكان الإنتفاضة أن تتحول إلى ثورة لو امتلكت قيادة مشتركة، وآليات تنفيذية، وبرنامج متكامل لإحداث تغيير جذري للنظام من خلال تبني مشروع وطني يفضي إلى بناء نظام ديمقراطي متقدم على النظام الحالي. لكن، ومع الأسف، لم تتمكن

---

(1) خطاب الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب، 2011-03-30، http://www.voltairenet.org/article173297.html

الإنتفاضة لغاية اليوم من إنجاز ذلك، وقد تكون إحدى أسباب عدم تحقيق هذه الانتفاضة لاي نتائج مثمرة، من برنامج عمل يجمع حوله جميع مكونات الشعب السوري، هو عدم وجود القيادة المطلوبة، إضافةً إلى دخول الأحزاب السياسية على الخط، تلك الأحزاب التي إتسمت بالإفتقار للخبرة والتجربة السياسية، لما عاشته من تغييبٍ قسريٍ عن العمل السياسي والجماهيري، وضعف تواصلها مع مختلف فئات الشعب، وعدم تملكها العلاقات والتجربة الدوبلوماسية مع أحزاب ومنظمات خارجية، تلك الأحزاب التي لم تستطع يوماً الإتيان ببرنامج عمل يستطيع أن يكون بديلاً عن النظام، أو يشكل ضغطاً عليه ويحد من تسلطه، ولم تستطع يوماً الخروج عن الخطاب السياسي لحزب البعث والنظام الحاكم، بل كانت جزءاً من ذلك الخطاب.

تمكنت الأحزاب المتواجدة في الخارج من سلب الإنتفاضة، وبشكلٍ خاص أحزاب التيار الإسلامي لإمتلاكها الكادر، والتنظيم، والتمويل الكبير[1]، والتي كانت قد إضطرت لترك البلاد بسبب أحداث أعوام (1976- 1983)م، ومرسوم 49 لعام 1980م. تمتعت بعلاقات قوية في الخارج، وبشكلٍ خاص مع حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم ذو التوجه الإسلامي، وتمكنت من تحقيق ذلك من خلال المؤتمرات العديدة التي عُقدت في تركيا من قبل جماعات محسوبة على الإخوان المسلمين، وبدعمٍ من الحكومة التركية من خلال بعض منظمات المجتمع المدني التابعة لحزب العدالة والتنمية مثل مؤسسة «حقوق الإنسان والحريات والإغاثة الإنسانية»، ومنظمة «مازملومدر» وغيرها[2]. لكن لم تتمكن تلك المؤتمرات

---

(1) خلود زعيتر، الخطاب السياسي للمعارضة السورية، خطاب جديد أم إعادة إنتاج لخطاب قديم «خطاب السلطة»؟.مرجع سابق، ص4.

(2) بيرم بالسي، المعضلة السورية: رد تركيا على الأزمة، مرجع سابق.

من التوصل إلى رؤى تستطيع أن تجمع كل مكونات الشعب السوري وقواه السياسية، لافتقارها إلى مشاريع عمل وطنية جامعة، ولمحاولة الإخوان المسلمين فرض رؤيتهم لسوريا المستقبل على الآخرين، بعد تغليفها بعبارات جميلة مثل «الدولة المدنية» مع عدم إيضاح علاقة الدين بالدولة، «ومشاركة المرأة في العمل خاصةً اللاتي يسمح لهُنَّ ظروفهن»[1]، ومن دون الإشارة إلى مساواتها مع الرجل في الحقوق. وهذا النوع من الكلام المراوغ مُورس ولا يزال يمارس تجاه حقوق جميع المكونات القومية والدينية والطائفية، عدا العرب المسلمين السنة، فالأحزاب المهيمنة في المجلس الوطني السوري كالإخوان المسلمون ومجموعة العمل الوطني (وهي أيضاً مجموعة من شخصيات ذوو توجه اسلامي، وبينهم شخصيات مرتبطة بشكل محكم مع الإخوان المسلمين) نقلت جميع أمراضها إلى المجلس، وحاولوا من خلال هذا المجلس إحتواء التنسيقيات الشبابية والمجالس المحلية التي تشكلت في البلاد. لقد فرض حزب الإخوان المسلمين سياسته على المجلس الوطني، وجعل من الآخرين واجهةً لمشاريعهم السياسية، مما حدا بالحزبين الكُرديين (حزب يكيتي الكُردي، وحزب آزادي الكُردي) إلى الإنسحاب من المجلس بعد أن إتضح لهم بشكلٍ جليٍ عدم إمتلاك تلك القوى السياسية لبرنامج عمل وطني حقيقي، وأنَّ مشاريعهم، وبشكلٍ خاص مشاريع الإخوان المسلمين، تنحصر في تغيير السلطة، والإستئثار بالحكم، مع تجميل مشروعهم ببعض المفاهيم العصرية، بهدف كسب تأييد ومساندة القوى الدولية. وكان بقاء النظام حسب تقديراتهم وقتياً،

---

(1) المشروع السياسي لسوريا المستقبل، رؤية الإخوان المسلمين في سوريا، مرجع سابق.

https://www.uni-marburg.de/cnms/politik/forschung/forschungsproj .2004/islamismus/dokumentation/dokumente/syrienmb.pd

ولم يعيروا أي أهمية للمكونات السورية الأخرى، وكانت تراهن على الشارع العربي السني.

أثناء الحوارات التي بدأت منذ النصف الثاني من شهر آب 2011م، لتشكيل المجلس الوطني السوري، وفي جلسة خاصة حول المسألة الكُردية في سوريا* اقترح الوفد الكُردي في لجنة الحوارات ضرورة أن تصبح سوريا المستقبل دولة لا مركزية سياسية، إلا أنَّ الإقتراح لاقى ردود سلبية لدى بعض الحضور، في وقتٍ كانت الشعارات الطائفية طاغية على المظاهرات كـ«بدنا نحكي عالمكشوف، علوية ما بدنا نشوف»[1]، و«العلوي على تابوت والمسيحي إلى بيروت»[2]، أو إجبار النظام للمعتقلين على القول «لا إله إلا بشار»[3]. فمنذ منتصف نيسان عام 2011م قام أبناء الطائفتين السنية والعلوية في العديد من المدن والبلدات بالنزوح من الأحياء المختلطة، كلٌّ نحو تلك الأحياء التي تشكل طائفته فيها الأغلبية، تخوفاً من الإنتقام الطائفي، وفي أواسط تموز كانت قد بدأت العديد من جرائم الكراهية، والتي دُشنت «بجريمة البيضا» في بانياس، من قبل بعض فصائل النظام (الشبيحة)، وكذلك فيما بعد في حمص ومناطق أخرى من سوريا، أو في عمليات الخطف والقتل كالعملية التي جرت في 14 تموز 2011م حيث خطف عددٌ من الشبان العلويين، وتم قتلهم والتمثيل بأجسادهم[4]. تلك الجرائم المتبادلة، والتي تجلت فيها الطائفية المقيتة بصورتها الحقيقية،

(*) وكان صاحب هذا الكتاب ممثلاً عن حزب يكيتي الكُردي في سوريا.

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص236.

(2) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص139.

(3) مجموعة مؤلفين، جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص368.

(4) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص286.

حدثت بعد أكثر من ستة عقودٍ على الترفع عن حالة التعدد القومي والطائفي والديني في سوريا، تحت حجة أنَّها حالة ما قبل الوطنية، بينما مورست الطائفية والتعصب القومي من قبل معظم النخب التي حكمت سوريا منذ إعلان الحكومة الوطنية، ومروراً بالإستقلال، ووصولاً لحكم البعث. وفي هذا الصدد كتب فؤاد عجمي: «لم يكن العرب صادقين بخصوص إختلافاتهم الدينية والمذهبية، وسوريا الكبرى نفسها كانت أرض المجتمعات والهويات المتناحرة».[1]

كانت غاية ممثلي الكُرد من طرح اللامركزية السياسية أبعد من فكرة أنَّ الكُرد يريدون استغلال الظروف الجديدة والصعبة لتثبيت حقوقهم القومية، بل كانوا مقتنعين من أنَّ الدولة المركزية أثبتت فشلها في سوريا، وبشكلٍ عامٍ في منطقة الشرق الأوسط، ولم تستطع بلوغ الدولة الوطنية، ولا أن تُبني دولة المواطنة في حدودها الدنيا، وتحقق التنمية الحقيقية، وتخلق نوع من التوازن والمساواة بين المحافظات المختلفة، لكون التعامل مع المحافظات الشرقية شابه التعامل مع المستعمرات لا بل وأسوأ، ناهيك عن عدم تحقيق الحريات وضمان كرامة المواطن، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى، يعتبر عرب السنة في سوريا حكم عائلة الأسد حكماً علوياً فاضحاً، ويرون أنَّ الطائفة العلوية قد سلبت الحكم منهم[2]، واستأثرت بموارد البلاد، فهم لايستطيعون التمييز بين «العلوية السياسية» التي إتخذت منها عائلة الأسد وبعض الفئات المستفيدة سنداً لتقوية حكمهم، وبين العلويين كطائفة دينية ومكون رئيسي من مكونات الدولة السورية، ولا يستوعبون أنَّ معظم العلويين أنفسهم قد ذاقوا مرارة تسلط النظام. إضافةً إلى ذلك،

(1) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص144 .

(2) م.ن، مرجع سابق، ص50.

من غير الحكمة أن يتصور المرء السياسي الفوز على النظام من دون تحييد العلويين، أو أن يتصور بأن العلويين سوف يثورون ويتخلون عن النظام في تلك الأجواء بمجرد تسمية إحدى أيام الجمعة بـ «جمعة صالح العلي»، ومن دون تقديم ضمانات حقيقية للعلويين ليطمئنوا على سلامتهم ومستقبلهم، وحتى لا يتعرضوا يوماً للإنتقام بسبب حكم عائلة الأسد، إذا ما سيطرت فئة متطرفة على السلطة في سوريا يوماً ما. التجربة العراقية بعد التحرير ما زالت ماثلة أمام أعين الجميع، حيث رفض أهل السنة الشكل الفدرالي للدولة العراقية الجديدة في حينها، بحجة أنَّها تقسم البلاد، وأغلقوا الطريق أمام الطائفة الشيعية هناك، والتي كانت تشارك الكُرد في المطالبة ببناء عراق فدرالي، وبعد عدة سنوات من حكم الطائفة الشيعية من خلال صناديق الإقتراع- باعتبارهم الأكثرية، والإقصاء الذي أصاب السنة في العراق، نَدبَ عرب السنة على الحل الفدرالي، وبدأوا بالمطالبة منذ عدة سنوات بتشكيل فدرالية سنية في العراق على غرار إقليم كُردستان، إلا أنَّ الشيعة لم يعد يوافقون على ذلك. هكذا أفشلت القوى الكلاسيكة الإنتفاضة السورية، التي أذهلت العالم بالتضحيات، وأحالت دون إنتقالها إلى ثورة حقيقية تجري تحولاً جذرياً في البلاد، وتمكن من إنتاج أداة نضالية تجمع معظم القوى الفاعلة على الساحة، وتأتي بمشروعٍ وطنيٍ يعبر عن مصالح جميع مكونات الشعب، وتبعد هواجس الخوف عنهم.

ضعف العامل الذاتي ليس السبب الوحيد في عدم تحول الإنتفاضة إلى ثورة سورية بالمعنى الحقيقي، بل هناك العامل الموضوعي أيضاً، والمقصود منه العامل الإقليمي والدولي؛ فبعد نجاح الإنتفاضات في بعض البلدان العربية، بشكلٍ خاص في تونس ومصر، امتدت إلى ليبيا، واليمن، وسوريا، والتي اكتسحتها الاحتجاجات بقوة، فاتسعت رقعتها، وشاركت

فيها قطاعات واسعة من الشعب السوري بمعظم مكوناته، وأُحرز تقدمٌ ملحوظٌ ليس في توسيع رقعة المظاهرات فقط، بل أيضاً في تحقيق إنسجام نسبي، تجاوز الإنتماء القومي والديني والطائفي، فاستجاب الشباب الكُرد بسرعة لأبناء درعا، وبدأوا بالمظاهرات، وأعلنو عن وقوفهم إلى جانب درعا، ومدوا المنتفضين هناك بأجهزة الاتصالات وحتى ببعض المواد الإغاثية، وبعثوا حليب الأطفال إلى حمص وإلى الرستن، والحولة بإسم «الهيئة الإغاثية للشعب الكُردي في سوريا»[1]، وفي حمص ومناطق أخرى قامت التنسيقيات الشبابية بالتدريب على ترديد شعارات باللغة الكُرديّة في المظاهرات، إلى درجة أنَّهم رفعوا علم كُردستان في مظاهرات درعا وحمص ومناطق أخرى، وهذا ما أحدث تخوفاً لدى تركيا من أن تتحول الإنتفاضة في سوريا إلى ثورة حقيقية، وتؤدي إلى بناء دولة جديدة تؤمن حقوق متساوية لجميع مكوناتها، وما ستشكله من تأثيرٍ على الداخل التركي بسبب الإمتداد الكُردي والعلوي فيها، لهذا كان موقف حكومة أنقرة في بداية الإنتفاضة مرتكزاً على إقناع النظام بإجراء بعض الإصلاحات، وإشراك الإخوان المسلمين في الحكم لإنهاء الأزمة[2]، وعندما فشلت الحكومة التركية في إقناع النظام، تحول الموقف التركي إلى العمل والمراهنة على إحداث إنقلاب عسكري يحافظ على الدولة المركزية في سوريا، وبالتوازي عملت على دعم الأحزاب الكلاسيكية، وبشكلٍ خاص حلفائها من التيار الإسلامي بهدف خطف الثورة.

---

(1) إيفان بختيار، وكُرد زانا، الثورة السورية من الشمال (الكُردي) إلى الجنوب (العربي). السليمانية: إصدار مركز اشتي للدراسات والبحوث، ص 74.

(2) بيرم بالسي، المعضلة السورية: رد تركيا على الأزمة السورية. مرجع سابق.

أما على صعيد البلدان العربية، أحدثت الإنتفاضات مخاوف حقيقية لدى معظمها، ففي الأردن بدأ الإخوان المسلمون بالمظاهرات، ودعوا إلى الإنتقال إلى النظام الملكي الدستوري، وفي البحرين قامت الطائفة الشيعية أيضاً بالاحتجاجات، وطالبت باجراء الإصلاحات، مما دفعت بقوات درع الجزيرة إلى التدخل لوقفها، ودرءاً لانتقال الإحتجاجات إلى السعودية سارع الملك عبدلله بمنح عدة رواتب للموظفين كمنحة إلى جانب مكاسب أخرى. وقفت معظم الدول العربية في البداية إلى جانب النظام في سوريا والأردن، وتهالت الإتصالات على بشار الأسد من دول الخليج في 27 آذار 2011م، أعربوا من خلالها دعمهم للحكومة السورية ضد ما سموه بالمؤامرات التي تستهدف ضرب أمن واستقرار سوريا، و أعلن الملك السعودي حينها في اتصالٍ هاتفي مع بشار في 28 آذار عن وقوف السعودية إلى جانب سوريا، رغم العلاقات السعودية- السورية المتشنجة في ذلك الوقت.[1]

وانعكس الموقف الصامت للبلدان العربية في شعارات المنتفضين، وكذلك صمت مدينتي دمشق وحلب، حيث سموا جمعة 29 تموز 2011م بجمعة «صمكتم يقتلنا»[2]. إستمرت دول الخليج والأردن في موقفها المساند للنظام لعدة أشهر رغم المجازر الفظيعة التي ارتُكِبت بحق المتظاهرين المسالمين، الذين طالبوا بالحرية، وبنظامٍ سياسيٍ يحفظ كرامتهم، ويعمل على تحسين معيشتهم. وبعد توقف المظاهرات في الأردن، والحركات الاحتجاجية في بعض دول الخليج، ومع ظهور التدخل الواضح من قبل إيران في مساندة النظام، حدث تغيرٌ في مواقف السعودية ودول الخليج.

---

(1) ايفان بختيار و كُرد زانا، الثورة السورية من الشمال (الكُردي) إلى الجنوب (العربي)، مرجع سابق، ص 56.

(2) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق ص113.

إستمرت الانتفاضة، بطابعها السلمي، في التوسع إلى أواخر 2011م رغم استخدام النظام العنف المفرط منذ أول أيامها، وإقحام الجيش في قمع الانتفاضة[1]، واختصرت وعود الرئيس بإجراء الإصلاحات على أمور شكلية، وتحجج بأنَّ الإصلاحات تحتاج لوقت، بسبب وضع النظام وموقعه في المواجهة مع إسرائيل. لقد استخدم النظام كامل طاقاته لإنهاء الإنتفاضة في مهدها، فقد استخدم الإرهاب من خلال عصابات «الشبيحة» (الماركة السورية للإرهاب)، كما استخدم القناصين في قتل نشطاء الإنتفاضة في ظل غياب أي فعل دولي من قبل مجلس الأمن للرد على انتهاكات حقوق الانسان والقتل الجماعي والتمثيل بأجساد بعض الضحايا كما جرى مع الطفل حمزة الخطيب. اختصرت المواقف الدولية على بعض التصريحات الخجولة، لهذا بدأت الإنتفاضة تأخذ منحىً عسكرياً بالتدريج، بدأ بحمل بعض النشطاء السلاح بهدف حماية المتظاهرين من بطش القوات الأمنية[2]، والقناصين الذين كانوا يتخذون من سطوح المباني أماكن لقتل المتظاهرين النشطاء، وأيضاً بسبب إصرار النظام على الحل الأمني، والموقف الروسي والصيني باستخدام حق الفيتو لأكثر من مرة في تعطيل القرارات الدولية، كي لا يُدان النظام إذا ما أُجري أي تحقيق دولي في ممارسات النظام، والتي ترقى لجرائم ضد الإنسانية. وبالتدريج تحولت العسكرة من ضرورة لحماية المتظاهرين إلى وسيلة بحد ذاتها لإسقاط النظام.

كان من أهداف النظام في ممارسة العنف المفرط ضد المتظاهرين، هو جرّ الإنتفاضة إلى حمل السلاح، أي عسكرتها، لتحريفها عن مسارها

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص250.

(2) حوار الكاتب جورج كتن مع صحيفة كردستان حول سوريا، حاوره عمر كوجر، http://www.all4syria.info/Archive/304120

السلمي الذي كسب تأييداً داخلياً ودولياً واسعاً، ولكي يبرر إتباعه للحل الأمني حيال المظاهرات، عوضاً عن الحل السياسي[1]، ومع تصاعد وإتساع الحل الأمني من قبل النظام، ازداد توجه المحتجين نحو العسكرة، وبات ضجيجها يغطي أصوات المتظاهرين المسالمين، ثم أدت إلى حدوث إنفصال بين المتظاهرين وبين العناصر المسلحة التي تحولت فيما بعد إلى فصائل مقاتلة، وبذلك خفت المظاهرات، ومن ثم وتوقفت لتبدأ حرب أهلية بكل المعايير. وفي ظل غياب قيادة مركزية حقيقية، ومع توافد الجهاديين إلى سوريا، وتدخل بعض الدول الاقليمية في الشأن السوري تحت عنوان «مساندة الشعب السوري المظلوم» إزداد تشرذم تلك الفصائل المقاتلة بسبب توارد الأموال والسلاح إليها بشكلٍ مباشر، فتحولت بعض الفصائل المقاتلة، ورغم إندفاعاتها المخلصة إلى مشاريع ذاتية وأنانية، لتتحول فيما بعد إلى ما يسمى بـ«أُمراء الحرب»[2]. ومع تهميش دور الجيش الحر من قبل الجانب التركي، وقدوم المنظمات الجهادية والإرهابية إلى سوريا، متخذين من مظلة الجيش الحر غطاءً لها، تشوهت سمعته، ومن ثم تعاظم دور تلك المنظمات المتطرفة، وارتكبت الكثير من الأفعال المشينة، التي لسنا في صدد ذكرها هنا كي لا نبتعد عن الموضوع الرئيسي، فتحولت الحرب الأهلية إلى حرب طائفية بكل المعايير، وطغى عليها الطابع السني والعلوي. استقدم النظام المليشيات الشيعية، وبدعمٍ من ايران، من بلدان مختلفة كـ جيش العباس، وميليشيات حزب الله اللبناني، وتشكلت العديد من المنظمات الإرهابية الكبيرة مثل جبهة النصرة وأخواتها، وكذلك داعش، طغت أفعال هذه التنظيمات على الإنتفاضة.

---

(1) سمير سعيفان، الانتفاضة التي فشلت في التحول إلى ثورة.
https://www.zamanalwsl.net/news/48187.html ،2014-04-01

(2) سمير سعيفان، الانتفاضة التي فشلت في التحول إلى ثورة، مرجع سابق.

ورغم تشكل «الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة»، إلا أنه لم تتمكن من إدارة دفة الإنتفاضة إلى بر الأمان، وسلكت نفس سلوك المجلس الوطني السوري[1]. أصبحت سوريا دولة فاشلة بكل المعايير، واليوم توجد على الأرض السورية، وبموازاة نظام الأسد، عدد من الكيانات السياسية مثل الدولة الإسلامية، والعديد من الإمارات الإسلامية الأخرى، والإدارة الذتية التي تحولت مؤخراً إلى فدرالية غرب كُردستان وشمال سوريا.

دور الكُرد في الانتفاضة السورية

ذُكر سابقاً كيف انتفض الكُرد في 12 آذار عام 2004م ضد النظام الإستبدادي، حيث طالبوا بالحرية، وبالحقوق القومية كشعبٍ أصيلٍ في سوريا، كما طالبوا بإجراء إصلاحات ديمقراطية، لكن لم يلقوا أي تجاوب من الشارع العربي في حينها، على العكس ساند الشارع العربي النظام، ووقعوا في فخ أكاذيبه وشعاراته الشعبوية، خاصةً بعد الذي جرى في العراق عام 2003م، إلاّ أنَّ المستغرب كان ما ذهب إليه من كانوا يسمون أنفسهم بـ«المعارضة الديمقراطية»، حينما انحازوا إلى جانب النظام[2]، وبرروا بطشه بحق المتظاهرين المسالمين.

شارك الكُرد في الانتفاضة منذ أن خرجت أول مظاهرة في دمشق[3]، وتمت أول إستجابة لمظاهرات أهالي درعا في المناطق الكُردية في الأول من نيسان 2011م، أما تأخر المناطق الكُردية في المشاركة بالزخم المطلوب في الإنتفاضة لبعض الوقت يعود بشكلٍ رئيس إلى تخوف سياسيّ ومثقفي

---

(1) يزيد الصايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، 2013-04-04، http://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412

(2) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص. مرجع سابق، ص122 .

(3) ايفان بختيار وكرد زانا، مرجع سابق، ص64.

الكُرد من أن تتسبب المشاركة الكُردية المبكرة قبل المناطق السورية الأخرى إلى إنعكاسات سلبية على الانتفاضة، لأنَّ النظام سيحاول إظهارها وكأنَّها تستهدف تقسيم سوريا، وبالتالي قد تؤدي إلى عدم إستجابة المناطق السورية الأخرى مع إنتفاضة أهل درعا. وبحسب بعض المعلومات التي تسربت فيما بعد، كان النظام يتمنى أن يتحرك الشارع الكُردي مبكراً حتى يرهب بهم الشارع العربي، وبالتالي يفشل الإنتفاضة، إلاّ أنه لم تتحقق تمنيات النظام. تخوف النظام أيضاً من أن تتسع الإنتفاضة، ثم تتبعها مشاركة كُردية، تعطيها زخماً وطنياً أوسع وبعداً سياسياً أكبر، لذا إلتجىء في 6 نيسان 2012م إلى إصدار مرسوم جمهوري بإعادة الجنسية إلى الكُرد الذين جردوا منها بموجب إحصاء 1962م، وألغى المرسوم 49 لعام 2009م، بهدف تحييد الكُرد عن المشاركة في الإنتفاضة[1]. لكن جاء رد الكُرد المجردين من الجنسية سريعاً، حيث خرج عشرات الآلاف من الشباب في تظاهرات، رفعوا فيها لافتات كُتب عليها، «مطلبنا الحرية وليس الجنسية، وأنَّ الكُرد لا يساومون على دماء الشعب السوري»[2]. سبق ذلك قيام الرئيس بدعوة قيادات أحزاب الحركة الوطنية الكُردية إلى إجتماع، وأرسل لهذه الغاية طائرة خاصة إلى مطار القامشلي لنقل الوفد، إلا أنَّ القيادات الكُردية لم تستجب لدعوة الرئيس، ورفضت التفاوض مع النظام بمعزل عن الحركة الوطنية السورية وعن المنتفضين. بالرغم من الدور السلبي الذي قام به حزب الإتحاد الديمقراطي، كان يمكن أن يستمر الشارع الكُردي بزخمٍ كبيرٍ في الإنتفاضة وأن يشكل ضغطاً على النظام، لما للمسألة الكُردية من حساسية، لولا المواقف المشينة للمعارضة السورية

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. مرجع سابق، ص224 .

(2) إيفان بختيار و كُرد زانا، مرجع سابق، ص68 .

والمتمثلة بأحزابها الكلاسيكية تجاه المسألة الكُردية، خاصةً في وقتٍ كان النظام فيه يحاول دائماً الظهور للعالم بصورة المدافع عن المكونات الصغيرة.

خلال المؤتمرات العديدة التي عقدت بإسم المعارضة، لم يتمكن القائمون على إعداد تلك المؤتمرات والكونفرانسات من تقديم مفاهيم ومشاريع جديدة لسوريا المستقبل، سوى مفاهيم غامضة مغلفة بعبارات منمقة، والتهرب من الخوض في القضايا الجدية، ومحاولة تسويفها إلى ما بعد إسقاط النظام، في حين كانوا هم يتقاتلون فيما بينهم على الهيئات التمثيلية بوصفها نوعاً من المكتسبات. ولم يبادروا يوماً إلى دعوة القوى الكُردية للتشاور معاً في وضع الخطوط الرئيسية لسوريا المستقبل، أو لعقد مؤتمر سوري تحضره كافة الفرقاء على قاعدة الشراكة الحقيقية، وليس على قاعدة من هو صاحب القضية، ومن هم الضيوف التشريفيون، على الرغم من أنَّ الحركة الكُردية كانت سباقة في الدعوة إلى مؤتمر وطني سوري شامل في 11 أيار 2011م، دون هيمنة أي جهة، ويكون من أولى اهتمامه وضع صيغة مشروع دستور للبلاد، دون أن يعطي إمتيازاً لأي قومية أو حزب. بدا جلياً من الطابع العام الذي غلب على إعداد تلك المؤتمرات والكونفرانسات ومجريات عملها، أنَّ الغاية من دعوة أشخاص من المكونات السورية مثل الكُرد والعلويين وآخرين، كانت لتجميل المؤتمرات، وإضفاء الشرعية عليها باعتبار أن جميع مكونات الشعب السوري مشاركة في الهيئات المختلفة، وإيجاد واجهات، بغض النظر عن ما تمثلها في مجتمعاتها، كاستخدام الإخوان المسلمين فيما بعد عبد الباسط سيدا ذو الأصل الكُردي وتنصيبه رئيساً للمجلس الوطني السوري على طريقة حافظ الأسد الذي استخدم الشيخ محمد كفتارو الكُردي الأصل واجهةً لنظامه التسلطي في دائرة إفتاء الجمهورية، في وقتٍ كان يمارس

فيه نظامه شتى صنوف الاضطهاد ضد الكُرد، كما ويستخدمون حالياً جورج صبرا (كمسيحي) في نفس المنصب كواجهة. لهذا شُهدت إنسحابات متكررة للكُرد من تلك الكونفرانسات. من جهةٍ أخرى، جرت أكثر من حالة غدر في التخلي عن الإتفاقيات، والتي أحدثت نوع من عدم الثقة لدى الكُرد، كالتي جرت بين الشهيد مشعل تمو(منسق تيار المستقبل الكُردي)، وهيثم المالح.

تعرف كلٌ من الشهيد مشعل تمو، وهيثم المالح على بعضهما البعض في سجن عدرا، وبعد خروجهم من السجن إثر اندلاع الإنتفاضة، جرت تفاهمات بينهما حول مشروع لسوريا المستقبل، وتم الإعداد لاجتماع تحت إسم مؤتمر «الإنقاذ الوطني السوري» في استنبول في 16 تموز 2011م، لم يتمكن مشعل من الحضور فعلياً، لكنه شارك من خلال السكايب، إلا أنّ هيثم مالح تخلى عن اتفاقيته مع مشعل تمو، بأنَّ تكون هوية سوريا المستقبل شاملة وجامعة لكل مكوناتها، وألا تختصر على مكونٍ واحد، مما أجبر الأخير على إصدار تصريحٍ تضمن: «إننا في تيار المستقبل الكردي نعلن للرأي العام إنسحابنا من مؤتمر الإنقاذ ونتائجه، ولسنا جزء منه أو من قراراته، بل نعتبر رؤيتهم للآخر المختلف والمتمايز قومياً ودينياً، رؤية متخلفة وغير مدنية وإنسانية»[1]، وكشف من خلال البيان حقيقة الإتفاق، واعتبر ما قام به هيثم مالح غدراً، لهذا سحب تأييده للمؤتمر. الملفت الآخر كان إصرار هثيم المالح بأنَّ يكون رئيساً لحكومة المنفى التي أُقرت في القاهرة بتاريخ 31 تموز 2012م من قبل مجلس ما سُمي بـ«أُمناء الثورة»، والأطرف من ذلك فرض إبنه ليتسلم إحدى المناصب فيها، في وقتٍ كان ينتقد فيه تمسك حافظ الأسد بالسلطة، وتوريث السلطة لإبنه.

---

(1) كمال شيخو، المعارض الكُردي مشعل التمو يعلن إنسحابه من مقررات مؤتمر الانقاذ الوطني، http://all4syria.info/Archive/18787

وفي واقعة أخرى ومماثلة، وعند الإعلان الأول عن تأسيس «المجلس الوطني السوري» في 2011/9/15، وبعد مناقشات مضنية، توصل المتحاورون إلى موقف مشترك حيال المسألة الكُردية، بعد أن تم القبول بالصيغة الواردة في المبادرة الكُردية فيما يخص المسألة الكُردية، (ينظر الى الملحق رقم 11)، وبتبني تلك الصيغة فُتحت الآفاق أمام تحقيق تفاهم قوي مع الحركة الكُردية، والتي كانت تستعد لعقد مؤتمرها الذي تمخض عنه إعلان «المجلس الوطني الكُردي» في 26 تشرين الأول 2011م، إلا أنَّ الحوارات التي أُجريت فيما بعد مع الإخوان المسلمين ومجموعة الدكتور برهان غليون، ومن دون علم ممثلي حزب يكيتي الكُردي وحزب آزادي الكُردي في المجلس الوطني السوري(*) تخلى الجانب الآخر (مجموعة العمل الوطني) عن الإتفاق المنعقد مع الجانب الكردي، مما انعكس سلباً على مواقف المجلس الوطني الكُردي الذي أُعلن عن تاسيسه فيما بعد.

الواقعة الثالثة كانت تخلي الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عن الوثيقة التي إتفق عليها مع المجلس الوطني الكُردي في تشرين الثاني من عام 2013م، قبل أن يجف حبرها. فقد حاول الإئتلاف الوطني جاهداً منذ التأسيس أن ينضم إليه المجلس الوطني الكُردي، وترك لهذه الغاية منصب نائب رئيس الإئتلاف شاغراً للمجلس الوطني الكُردي، لكون المجلس المذكور كان العنوان السياسي للشعب الكُردي في سوريا في ذلك الحين، أراد بذلك الائتلاف أن يظهر للقوى الدولية بأنه يمثل كل مكونات الشعب السوري، خاصةً الكُرد، لاعتبارهم المكون القومي الثاني بعد العرب من حيث الحجم، حيث يشكلون نحو 15٪ من سكان سوريا، ولهم تاريخٌ

(*) جرت تلك الحوارات بدون علم ممثلي الحزبين الكُرديين، فقط أحضروا د.عبدالباسط سيدا من المجموعة الكُردية داخل المجلس، والذي تبين فيما بعد قيامه بدور مزدوج أكثر تقرباً إلى مجموعة العمل الوطني.

نضاليٌّ طويل ضد النظام الاستبدادي في البلاد؛ بالمقابل تعرض المجلس الكُردي أيضاً للضغوطات الأمريكية والتركية من خلال حكومة إقليم كُردستان، وأحياناً بشكل مباشر من الجانب الأمريكي، كي ينضموا إلى الإئتلاف السوري، وأخيراً قبل الإئتلاف تفهماً للمسألة الكُرديّة من خلال الوثيقة التي وقعت بين الجانين (ينظر إلى الملحق رقم (12) في نهاية الكتاب)، إلا أنَّ المتشددين القومويين العرب تخلوا عن الإتفاق بابتكار ما سموه ضرورة أن يُصدق الإتفاق المذكور من قبل المؤتمر الدستوري «العتيد» بعد إسقاط النظام.

لوحظ أكثر من مرة، في الحوارات والإجتماعات، أنَّ لدى فئة الشباب من ممثلي التنسيقيات والحراك الشعبي إنفتاحاً أكثر وأعمق للقضايا الوطنية من ممثلي الأحزاب السياسية، كموضوع فصل الدين عن الدولة، والموقف من حقوق المرأة، كما كانوا أكثر إنفتاحاً على مطالب الكُرد، وكانوا يُبعثون على التفاؤل، لوحظ هذا أيضاً أثناء قدوم وفد عن حراك أهل درعا، حضروا جانباً من إجتماعات الأمانة العامة في 19 تشرين الأول 2011م لعرض مطالبهم، هذه الإنطباعات الإيجابية وجدت أيضاً لدى شباب التنسيقيات الكُردية، الذين كانوا على تواصل مع فئة الشباب، إلا أنّ موقف ممثلي الاحزاب والتجمعات السياسية كان دائماً مبعثاً للإحباط. ففي الجلسات التي حددت لإعادة النظر لمناقشة المسألة الكُردية بعد التراجع الذي حصل في الإعلان الثاني للمجلس الوطني السوري 2012/10/2، كانت المواقف مخيبة للآمال، وتبينت جلياً وحدة الموقف السلبي لدى المكون العربي حيال المسألة الكُردية.(*)

(*) وكانت تجربتي الشخصية مرة جداً، فكثيراً ما اسمعونا من الكلام المنمق، ومقولات من مثيل «الكُرد إخوةٌ لنا وشركاء في الوطن»، و«نهدف إلى قيام نظام يتساوى فيه الجميع، بغض النظر عن الإنتماءات القومية والدينية»، لكن

حقيقةً، تميز موقف الممثلين الكُرد في جميع المؤتمرات والحوارات بالإصرار على التوصل إلى موقف واضح من قبل المعارضة حيال المسألة الكُردية، ليتجنبوا ما لُحق بهم من غدرٍ تاريخيٍ، وحرمانٍ من الحقوق بعد الإستقلال[1]، لذا طالبوا باتفاقيات واضحة تشجع الشارع الكُردي على الانغماس بشكلٍ أكبر في عملية إسقاط النظام، خاصةً وأن الكُرد كانوا أكثر مكون تعرضاً للتمييز والظلم، لهذا فإن إصرارهم أحياناً إنعكس عليهم سلباً، حيث استغل المتشددون حيال قضيتهم، والقائمون على ترتيب تلك المؤتمرات، ماكان يقوم به النظام من قتل للمتظاهرين وتدمير للمدن للتأثير على مواقف المعتدلين، والمتعاطفين مع الكُرد، بحجة إنَّ كل الجهود يجب أن توجه قبل كل شيء إلى إسقاط النظام.

كانت معظم الأحزاب والقوى العربية تصر على تأجيل مطالب مكون أساسي في سوريا كالكُرد إلى ما بعد اسقاط النظام، بحجة أن مثل هذه القرارات تحتاج لاستفتاء وطني، بينما كانوا يتخذون العديد من القرارات التي أرتؤوها مهمة من دون العودة إلى المكونات السورية الأخرى كاسم الدولة السورية، وعلمها و....الخ. وحدث في إحدى اجتماعات المجلس الوطني السوري (كنت حاضراً حينها) أنهم امضوا ساعاتٍ طويلة، بناءً على طلب ممثل الاخوان المسلمين فاروق طيفور، لإقرار استخدام صيغة موحدة لكتابة اسم سوريا، حيث أصرَّ طيفور على أن يكتب الحرف الأخير تاءً مربوطة عوضاً عن الألف الممدودة، بقصد تعريبها.

عندما طالبنا بإبداء الرؤى الحقيقية حول جوهر المسألة الكُردية، وعن شكل حلها، وعن مدى التجاوب مع حقوق الكُرد، وكذلك الموقف من مسألة فصل الدين عن الدولة، كان الرد أن المرحلة تتطلب التركيز على الخطوط العامة، وأن التفاصيل هذه ستناقش بعد إسقاط النظام.

(1) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص174.

كانوا أيضاً يطالبون الكُرد بالتساهل حيال مطالبهم، بينما كانوا يقيمون الزوابع عند تشكيل مكتب أو وفد لزيارة دولة ما. ففي جلسة أخرى للأمانة العامة للمجلس في شهر تشرين الأول عام 2011م برئاسة الدكتور برهان غليون، تم مناقشة ضرورة تشكيل وفد من خمسة إلى سبعة أعضاء للذهاب حالاً إلى أنقرة للإلتقاء مع وزير الخارجية التركي حينها أحمد داوود أوغلو[1]، فحصلت توترات كثيرة في الإجتماع، وبعد اتصالات عديدة، تم إرضاء الفرقاء بزيادة عدد أعضاء الوفد إلى تسعة أشخاص، علمنا في اليوم التالي أنَّ العدد بلغ الـ 10 أشخاص، الموضوع المراد ذكره هنا هو الجدال وتقاذف الكلام الذي حصل بين سمير نشار والدكتور برهان غليون، بسبب الإجتماع الذي كان قد عقده وفد من المجلس برئاسة الغليون مع سفير دولة قطر دون أن يشارك فيه سمير نشار، كان المنظر مخيباً جداً، بنتيجته نهض برهان غليون ليعلن عن إستقالته من رئاسة المجلس وبدا على صوته البكاء، وتساقطت الدموع من عينيه، كان المنظر كئيباً يكشف عما ينتظر الشعب السوري من مآسي مستقبلية.

كانت قيادات الانتفاضة تفتقد المعرفة والتجربة الكافية لقيادة مشروع يستهدف إجراء تغيير كبير في الدولة والمجتمع، كما كانوا يفتقرون إلى المعرفة السياسية بعلاقات النظام الإقليمية والدولية، وحتى معرفة الأحزاب السورية المعارضة، لهذا، وبسهولة، منحوا الثقة للمجلس الوطني السوري منذ تأسيسه، من خلال اللافتات التي رُفعت في المظاهرات، والجمعة التي سميت بـ«المجلس الوطني السوري يمثلني»، رغم أن المجلس الوطني السوري، عند التأسيس، لم يناقش سبل إسقاط النظام في اجتماعاته، ولم يضع إستراتيجية مدروسة لهزم النظام، ووضع إطار بديل

---

(1) لقاء وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو مع المجلس الوطني السوري، http://all4syria.info/Archive/32858

للحكم[1]. لم يأتِ الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والذي تأسس فيما بعد، والذي شاركت في تأسيسه بعض الفصائل المقاتلة، بأي جديد[2]، ولم يتمكن من تشكيل جسم قوي خاضع لقيادة مركزية، لذا تعرض لصراعاتٍ داخلية منذ البداية، أدت الى نمو المظاهر السلبية، وغابت إرادة الإنتفاضة، وتشتت بين إرادات عديدة تتحكم بها الدول التي تقدم الدعم المادي والعسكري والإغاثي، وانعكست عليهم الصراعات الإقليمية وحتى المذهبية، مع غياب دور الدول الغربية الذي إقتصر على التأييد الرسمي، وجمع المعلومات، والتعرف على الكتل والمجموعات، وكذلك حاولت إصدار قرارات في مجلس الأمن الدولي لإدانة النظام.

وجدت الدول المانحة من هذه المواقف فرصةً سانحةً لفرض شروطها على فصائل الانتفاضة، والغير موحدة فيما بينها[3]، إلى درجة فرض لبوس ديني معين عليهم، ناهيك عن ضغط النظام وممارساته العنيفة ضد الانتفاضة، بنتيجتها وجدت بعض المجموعات المقاتلة المعتدلة، والتي تشكلت وضحت من أجل التغيير ونيل الحرية والكرامة، نفسها مجبرة على ارتداء ثوب ديني مباشرةً، أو أن تنضم إلى كيانات ذات طابع ديني وطائفي، حتى تتمكن من الحصول على الدعم لاستمرارها.

تمكن النظام من خلال العنف المفرط، وبإستقدامه لميليشيات شيعية، من تصفية الكثير من قيادات الصف الأول للانتفاضة، وتمكن أيضاً من جر الإنتفاضة إلى الساحة التي أرادها، أي إلى ساحة حمل السلاح[4]. ومع

---

(1) يزيد الصايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، مرجع سابق.

(2) م.ن، مرجع سابق.

(3) سمير سعيفان، الانتفاضة التي فشلت في التحول إلى ثورة، مرجع سابق.

(4) حوار الكاتب جورج كتن مع صحيفة كردستان حول سوريا، حاوره عمر كوجر، مرجع السابق، http://www.all4syria.info/Archive/304120

تدخل العامل الإقليمي ومنظمات الإرهاب الدولية مثل النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ومنظمات متطرفة أخرى، وإعلان البعض منها عن إنشاء إمارات إسلامية هنا وهناك، خُطفت الانتفاضة، وتغيرت الأهداف، أصبح الشارع المنتفض متخوفاً من مشاريع هذه المنظمات المتطرفة، والإرهابية تحت راية الإسلام، والتي بدت أسوأ في ممارساتها من النظام بحد ذاته، وهذا ما كان يبتغيه النظام.

الإئتلاف الوطني السوري، وبسبب صراعاته الداخلية- خاصةً تلك التي جرت بين الفصائل العسكرية وصلت إلى درجة الإقتتال، وخضوعه الفاضح لإملاءات إقليمية (تركية على وجه الخصوص)، وافتقاره لمشروع واضح ومطمئن حول مستقبل سوريا، تراجع التأييد الدولي له، وفقد ثقة واشنطن والدول الغربية، خاصةً بعد سيطرة جبهة النصرة على مخازن الأسلحة التي زُود بها الجيش الحر من قبل الدول الغربية. هكذا وخلال أكثر من ثلاث سنوات لم يستطع النظام ولا المعارضة من حسم الصراع عسكرياً، ولم يتمكنوا من التوصل إلى حل سياسي يضع حداً للحرب العبثية، حتى أصبحت سوريا ساحةً لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمة ولحروبٍ بالوكالة، مما أدى إلى خروج الموضوع السوري من أيادي السوريين، لينتقل اليوم إلى يد القوى الدولية، وسيستمر الوضع الحالي الراهن بين الكر والفر من قبل الجانبين، إلى أن يحصل توافق دولي، أمريكي- روسي على وجه الخصوص، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الجزئية للدول الإقليمية المعنية، ورغم عقد جنيف 1 وجنيف 2 وجنيف 3 و..... تبقى ملامح التوصل إلى إتفاق بعيدة المنال، إن لم تُعد المعارضة النظر في استراتيجيتها، لتنسجم مع العصر، وقبل الجميع التيار الإسلامي.

المجلس الوطني الكُردي

لم يكن الشعب الكُردي في سوريا يوماً بعيداً عن روح الإنتفاضة ضد النظام التسلطي والعنصري إذا ما توفرت الشروط، ووجد الشركاء في الوطن، ففي يوم 16 آذار يوم التضامن مع مدينة حلبجة الكُرديّة التي قصفت بالسلاح الكيميائي في عهد نظام صدام حسين في العراق، علت الأصوات الكُرديّة ضد نظام القمع في سوريا، وبشكلٍ خاص في بلدة عامودا، كما علت الأصوات الكُردية في 20 آذار عشية عيد النوروز 2011م، وفي الأول من نيسان خرجت المظاهرة الأولى في مدينة قامشلي، أعلن الشباب المتظاهرون تضامنهم مع انتفاضة أهالي درعا، وفي 12 نيسان خرج المتظاهرون في مدينة كوباني، وسبق ذلك أن شارك قياديون من حزب يكيتي الكُردي في التظاهرة التي جرت في دمشق في 25 آذار، والتي انطلقت من الجامع الأموي باتجاه ساحة المرجة، وكذلك شارك الشباب الكُرد المقيمون في دمشق في مظاهرة سوق الحميدية[1]. وفي شهر أيار اجمتعت الأحزاب الكُردية، وأسست إطاراً سياسياً، وأصدرت بياناً بإسم المبادرة الكُرديّة لحل الأزمة في سوريا، تضمنت المبادرة النقاط التالية:

- تجنب اللجوء إلى إستخدام العنف والقتل تحت أي ذريعة كانت، والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها، واعتماد مبدأ ولغة الحوار الوطني الشامل بين مختلف الاتجاهات السياسية الوطنية، والنخب الثقافية التي تؤمن بالحوار سبيلاً للتفاهم.

- تطبيق المرسوم الرئاسي القاضي برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإلغاء المحاكم والقوانين الإستثنائية كافة، والإفراج عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين.

---

(1) إيفان بختيار وكُرد زانا، مرجع سابق، ص 65.

- السماح للتيارات السياسية والأحزاب التي تمثل شرائح المجتمع بمزاولة أنشطتها الديمقراطية علناً إلى حين صدور قانون عصري للأحزاب.

- إلغاء كافة السياسات التمييزية، والمراسيم والتعاميم السرية المطبقة بحق الشعب الكُردي، والإستعجال في إعادة الجنسية إلى المجردين منها، وتسجيل المكتومين في السجلات المدنية كمواطنين سوريين، وإيلاء المناطق الكُرديّة الإهتمام اللازم بغية إزالة آثار الإهمال المتعمد لها وتحقيق مبدأ المساواة أسوة بباقي المناطق.

- الدعوة لعقد مؤتمر وطني شامل دون هيمنة أي جهة كانت، من أولى مهامه، إقرار صيغة مشروع دستور جديد يلغي الإمتياز لأي جهة سواء كان حزبياً أو قومية، ويتضمن الإعتراف بالتعددية القومية والسياسية واللغوية، ويطرح هذا الدستور على الإستفتاء العام، وإقرار قانون جديد للإنتخابات المحلية والتشريعية، وآخر لتنظيم عمل الأحزاب السياسية يراعي خصوصيات المجتمع السوري ومكوناته دون التمييز بسبب العرق أو الدين، وإطلاق حرية الإعلام والصحافة.

- ضمان فصل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، واستقلالية القضاء وتعزيز دوره.

-حل القضية القومية للشعب الكُردي حلاً ديمقراطياً عادلاً في إطار وحدة البلاد، بالإعتراف الدستوري بوجوده القومي كمكون رئيسي، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية.

وقد شهد غرب كُردستان تجربة جديدة للعمل السياسي إلى جانب عمل الأحزاب الكُرديّة التقليدية، مثل بروز التنسيقيات الشبابية على غرار

الانتفاضات التي جرت في العديد من الدول العربية، انتقدت هذه التنسيقيات مواقف الأحزاب الكُردية وتماطلها في الدعوة الجدية إلى الخروج للاحتجاج (حيث تخوفت تلك الاحزاب من مغبة استغلال النظام لنهوض الكُرد قبل المدن الأخرى وتحويله الى صراع كُردي-عربي)، ووعدت التنسيقيات أن تأخذ على كاهلها مهام قيادة الحراك الكُردي ضد بشار الأسد، وكانت النتيجة خروج المظاهرة الأولى (المذكورة سابقاً) في قامشلي في الأول من نيسان، طالبوا فيها بالحرية والكرامة واحترام حقوق الأنسان، وأبدوا تضامنهم ووقوفهم إلى جانب انتفاضة أهالي درعا. ونظراً لعمق جذور الحركة الكُرديّة في المجتمع الكُردي، ولوجود عدد من الأحزاب الكبيرة نسبياً، والتي تمتلك تجربة نضالية، وقدمت التضحيات من أجل نيل الحقوق الكُردية، ومع إنتقال حزب الإتحاد الديمقراطي (pyd) إلى الضفة الأخرى – ضفة النظام (أو كما يدعي الحزب أنه اتخذ خطاً ثالثاً وهو «الحياد»)، توقف النظام من تقديم التنازلات بهدف تحييد الكُرد، خاصةً بعد أن بدأ (pyd) بمضايقة نشاطات الشباب، لم تستطع تلك التنسيقيات الإستمرار بنفس الوتيرة التي بدأوا بها، وعلى مدار ما يقارب العام، بالاضافة إلى عوامل أخرى إعترضت مسيرتها كقيام بعض الأحزاب الكُرديّة بإنشاء تنسيقيات تابعة لها من شبابها والأوساط المقربة منها، إلى جانب الإحباط الذي أصاب هذه التنسيقيات بعد حضور ممثليها الإجتماعات والمؤتمرات التي عقدت في تركيا، نتيجة مواقف الأحزاب السياسية المشاركة في تلك المؤتمرات، والتصريحات المتشنجة التي صدرت عن العديد من الشخصيات السياسية العربية تجاه المسألة الكُرديّة في سوريا. يضاف إلى ذلك أيضاً الصعوبات التي لاقتها في إيجاد واستدامة مصادر التمويل التي أصبحت مشروطة بأجندات مغايرة لأهدافها التي خرجت لأجلها.

في 2011/10/26 تأسس المجلس الوطني الكُردي، ليكون إطاراً سياسياً وتشريعياً جامعاً للحراك السياسي الكُردي في غرب كُردستان، شارك في المؤتمر التأسيسي، إلى جانب معظم الأحزاب الكُرديّة المتواجدة في الساحة، الحراك الشعبي، ومعظم التنسيقيات الشبابية الكُرديّة، وكذلك ممثلين عن الفعاليات المجتمعية، وممثلين عن المرأة، والمثقفين الكُرد، اتخذ المجلس على عاتقه قيادة العمل السياسي في غرب كُردستان. لم يشارك حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) في تأسيس المجلس الكُردي، وبالتوازي قام بعد فترة بتأسيس مجلس خاص به تحت اسم «مجلس شعب غربي كُردستان».

توصل المؤتمرون إلى أنَّ سوريا تمر بأزمة وطنية متفاقمة، ويتحمل النظام البعثي مسؤوليتها، بسبب تفرده بمصير البلاد، ورأى المؤتمر أنَّ إنهاء الأزمة وبناء دولة وطنية يتساوى فيه الجميع يمر من خلال «تغيير النظام الإستبدادي الشمولي ببنيته التنظيمية والسياسية والفكرية، وتفكيك الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية ديمقراطية تعددية برلمانية، وعلى أساس اللامركزية السياسية».[1]

على الصعيد الكُردي السوري، رأى المؤتمر أن الشعب الكُردي شعبٌ أصيلٌ في سورية، ويعيش على أرضه التاريخية، وجزءٌ من الشعب السوري، وطالب بالإقرار الدستوري بوجوده كمكون أساسي، وثاني قومية في البلاد، لذا طالب بإيجاد «حل ديمقراطي عادل للقضية القومية بما يضمن حقه في تقرير المصير بنفسه ضمن وحدة البلاد» (الملحق رقم (13) في نهاية الكتاب).

واعتبر المؤتمر أنَّ إتخاذ الموقف الصحيح من حل القضية الكُرديّة، هو

---

(1) ايفان بخيتار وكُرد زانا، مرجع سابق، ص 70-71.

إمتحانٌ للمعارضة السورية حول مدى صدقها في إيجاد نظامٍ جديدٍ يمكن أن يصبح بديلاً لنظام الأسد، ويحقق حلم الشعب السوري في الحرية، وفي بناء دولة المواطنة والرفاه. فيما يخص الحوار مع السلطة، رفض المؤتمر أي حوار مع السلطة بشكل منفرد .

وقد حصل المجلس على تأييدٍ واسعٍ من الشارع الكُردي من خلال المظاهرات التي جرت، وأعرب المتظاهرون فيها عن تأييدهم للمجلس من خلال شعار «المجلس الوطني الكُردي يمثلني». كان من الممكن أن يلعب المجلس الوطني الكُردي دوراً مهماً في قيادة المجتمع الكُردي، ويصبح عنصراً أكثر فعالية في إطار المعارضة السورية، ويساهم بشكلٍ فعَّالٍ في دفع الإنتفاضة السورية نحو أهدافها، إلا أنَّه ارتكب عدة أخطاء منذ ولادته، مما تسبب في عدم تمكنه من قيادة المهام المنوطة به، رغم أن المجلس هو من القوى المشاركة في الحوارات التي جرت وتجري بين المعارضة والنظام، ويمكن إيعاز هذه الاخطاء إلى الأسباب التالية:

اولاً: طريقة تمثيل الأحزاب والكيانات داخل المجلس، وآلية إتخاذ القرارات التي قيدت عمل الأحزاب الفاعلة والناشطة وكذلك عمل بعض التنسيقيات الشبابية.

ثانياً: تخوف المجلس من حدوث إقتتال كُردي- كُردي، نتيجة ممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي ب.ي د، ورفضه الإنضمام للمجلس الوطني الكُردي، واستخدامه القوة العسكرية ضد المتظاهرين، وعلاقات الحزب المريبة مع النظام السوري، أثر ذلك في تراجع نشاط المجلس في الشارع الكُردي.

ثالثاً: والأهم، التخوف من المواقف السلبية للمعارضة العربية التي لم تتعامل مع الكُرد كشركاء حقيقيين، وعلاقاتها المريبة مع الحكومة التركية.

رابعاً: ذكر سابقاً أن الأحزاب في سوريا افتقرت إلى الخبرة والتجربة السياسية، لما عاشته من تغييب قسريٍ عن العمل السياسي والجماهيري، ولعدم إيتاح الفرصة أمامها لخوض العلاقات والتجربة الدوبلوماسية مع أطراف وقوى خارجية، الأحزاب الكُردية في سوريا لم تكن باستثناء، لذا وفي أول فرصة لخوض هذه التجربة الجديدة، ظهر المجلس الوطني الكُردي غير مدركٍ للأبعاد الجيوسياسية للأزمة السورية، وبدا في كثيرٍ من الأحيان ساذجاً في مواقفه وتعامله، سواءً مع الأحزاب الكُردستانية في العراق وتركيا، أو مع القوى الاقليمية والدولية.

خامساً: قصر الرؤية السياسية لدى معظم قيادات الحركة السياسية الكُرديّة، ولدى الأمانة العامة للمجلس الوطني الكُردي، عندما سلمت بوعود حكومة إقليم كُردستان العراق. فقد وعُدوا بتقديم شتى أنواع الدعم اللامحدود، غير مدركين أنَّ قيادة الإقليم لا يمكن أن تفي بوعودها، لكون الاقليم محاصراً من قبل كلٍ من إيران وتركيا، ولارتباطه بعلاقات حيوية مع هاتين الدولتين، إلى جانب خلافاته العميقة مع الحكومة العراقية، ناهيك عن صعوبات أخرى ليست موضوع هذا البحث. يضاف إلى ذلك موقف إيران الواضح في مساندة النظام السوري، والموقف التركي المتناقض ما بين الشكل والمضمون، فمن حيث الشكل كان يبدي نوعاً من المرونة تجاه المسألة الكُرديّة في سوريا، ولكن من حيث الجوهر كان يدعم الإخوان المسلمين وبقية الأحزاب والهياكل السياسية السورية، وكان يشكل عليهم ضغطاً نحو عدم الإستجابة للمطالب الكُرديّة، وحصرها بحقوق المواطنة، كما ساهمت الحكومة التركية في إنشاء العديد من التنظيمات المتطرفة والتي تعادي القضية الكُرديّة في سوريا. فأثناء المعارك التي جرت بين وحدات حماية الشعب في رأس العين وبين بعض الفصائل المتطرفة والإرهابية، هناك العديد من الشهادات من سكان رأس العين حول

استخدام المنظمات الإرهابية الأراضي التركية للهجوم على المدينة في وضح النهار، وهذا ما تكرر أثناء محاولات داعش في السيطرة على مدينة كوباني عام 2014م و2015م، وأيضاً أثناء تحرير كري سبي (تل أبيض). الموقف التركي هذا أحرج، وما يزال، المجلس الوطني الكُردي المنضوي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة المدعوم رئيسياً من تركيا.

سادساً: عدم تمكن المجلس الوطني الكُردي والأحزاب المنضوية فيه خلال خمسة سنوات من إعادة النظر في قراءتها لمعطيات الأزمة، ولمواقفها، خاصةً ما يتعلق بحكومة الإقليم وعدم إيفائها لوعودها. فلم يستوعب المجلس لحد الآن أن حكومة الإقليم، وبحكم مصالحها وعلاقاتها، تستخدمه لتظهر أمام القوى الدولية كمرجع للحركة الوطنية الكُردية في غرب كُردستان، ليس إلا، وبالتالي استخدامه للمجلس كورقة ضغط حين تسنح الفرصة. فقد انعقدت الكثير من المؤتمرات والنشاطات في هولير (أربيل)، ولم تسفر عن أي نتائج مثمرة، كمؤتمر الجالية الكُردية، والذي فقد قيمته وأهميته بسبب التأجيلات العديدة والغير مبررة من قبل حكومة الإقليم، لهذا لم يخرج بأي نتائج عملية، ولم يكن سوى مهرجان كرنفالي.

يضاف إلى ما سبق افتقار المجلس لمؤسسات اعلامية مهنية ونشيطة تستطيع نقل وجهة نظر المجلس حول القضايا المختلفة إلى الشارع الكُردي والمجتمع الدولي. فبعد مرور خمس سنوات لازال المجلس يعتمد على الصفحات الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي التي لا تستطيع أن تضاهي الماكنة الاعلامية لمنافسه حزب الاتحاد الديمقراطي، وهنا أيضاً تعتبر الجهات الداعمة للمجلس مسؤولة عن هذا النقص، إذ أنها لم تلتزم بوعودها حيال هذه القضايا.

هناك بالتأكيد المزيد من العوامل والأسباب التي حدت من فعالية المجلس، ولتجنب الابتعاد عن جوهر البحث، يُكتفى بهذا القدر. إذاً فالمجلس لا يستطيع القيام بدوره المرجو إذا ما استمر في أدائه الحالي[1]، واعتماده على الاقليم الذي فرض عليه توقيع اتفاقيات عديدة، وتقديم العديد من التنازلات لمجلس غرب كُردستان دون متابعة تنفيذ تلك الإتفاقيات، ولم تتخذ حكومة الاقليم (أو لم يكن بمقدورها اتخاذ) أي موقف عملي من الجهة التي لم تلتزم بالتنفيذ، مما أدخل المجلس في تخبطات وتنازلات باستمرار، إن كان من خلال ممارسة الفعاليات المختلفة في الشارع الكُردي، أو في علاقاته مع مجلس شعب غرب كُردستان، وأيضاً على صعيد العلاقة مع المعارضة السورية، وبالتالي فإنَّ المجلس الوطني الكُردي ساهم بدوره ويحمل قسطاً من المسؤولية في عدم تحول الانتفاضة السورية إلى ثورة حقيقة.

---

(1) عبدالباقي يوسف، المجلس الوطني الكردي و دوره في المرحلة القادمة.
http://fikraforum.org/?p=2285&lang=ar#.V418Obh942w 2012-07-06

الباب الخامس

تناول مفزع لقضايا حقيقية في المشهد السوري

مدخل: المشهد السوري بعد خمسة سنوات من بدء الانتفاضة

الأزمة السورية دخلت عامها السادس، وما زالت ملامح حلها غامضة، بل تزداد تعقيداً، وخرجت عن نطاقها الوطني، وحتى الإقليمي، وباتت مسألة دولية بعد دخول القوات الروسية إلى سوريا، وبعد الضربات الجوية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فالصراعات الاقليمية والدولية تزيدها تعقيداً، فيما تواصل الأُمم المتحدة والقوى الدولية والاقليمية مفاوضات مستعصية في طريق التوصل إلى تسوية، بعد أن فشل كل من النظام والمعارضة في الحسم العسكري، بينما تستمر معاناة الشعب السوري على جميع الأصعدة. التدخل العسكري الروسي نهاية أيلول عام 2015م استبعد تماماً موضوع إسقاط بشار الأسد، وأيضاً فكرة إنشاء هيئة حكم انتقالية بكامل الصلاحيات، وإبعاد الأسد عن العملية السياسية، بالإضافة إلى ذلك، خلق واقعاً جديداً على الأرض وهو ما يُعرف اليوم بـ «سوريا المفيدة» تحت سيطرة النظام.

لم تتمكن المعارضة السورية حتى أواخر عام 2011م من طرح مشروع سياسي وطني يحظى بثقة جميع المكونات، ويحيد الطائفة العلوية، ويطمئن المكونات الأخرى، وينال الدعم من القوى الدولية المعنية بالقضية، وبذلك فقدت فرصة تاريخية لأنه بعد خمسة سنوات من الحرب الأهلية التي زعزعت المجتمع السوري، ومزقته، بات اليوم الحديث عن إعادة الثقة إلى المكونات السورية ضرباً من الخيال. المشاريع التي طُرحت وتطرح لغاية اليوم من قبل المعارضة الداخلية، أو الخارجية تظهر وكأن أصحاب المشروع يعيشون في عالمٍ آخر، لأنَّ هذه المشاريع كان من الممكن أن تكون مقبولة في مرحلة الإنتداب الفرنسي، أو بعد الإستقلال، لكن ليس اليوم إذ يُقتل السوري على هويته القومية أو الدينية أو الطائفية في الكثير من الحالات، وليس بعد مقتل أكثر من أربع مئة ألف إنسان عدا المفقودين والمشردين، والدمار الهائل في معظم المناطق، وأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ

وتسعة ملايين نازح، ويُحاصرُ السوريون حسب هويتهم الطائفية، والقومية، إن كان من قبل النظام، أو من قبل بعض الفصائل المسلحة، إلى حد الموت جوعاً كما يحصل في مضايا والمعظمية، والغوطة الشرقية، وفوعة وكفريا، وكما جرى لـ كوباني (2014- 2015)م، واستُخدم السلاح الكيميائي من قبل النظام، وكذلك من قبل فصائل معارضة سواءً كانوا مُدرجين في قائمة المنظمات الإرهابية أم لا، وكان آخرها وليس أخيراً ما قام به جيش الإسلام ضد مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية في شمال حلب، وحي شيخ مقصود ذات الأغلبية الكُردية في حلب.

الخارطة السياسية السورية اليوم مقسمة إلى عددٍ من الكيانات السياسية، فإلى جانب دويلة النظام هناك العديد من الإمارات تحت تسميات إسلامية تدار من قبل منظمات مختلفة، وهناك كيانٌ عابرٌ للحدود باسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، وهناك كذلك «فدرالية غرب كُردستان وشمال سوريا». بعد كل هذا توصل بعض منظري المعارضة السورية، إلى حصر الحل في الدولة اللامركزية الإدارية، (ينظر الى الملحق رقم 14)، هذا ما يُذكر بالمثل الكُردي القائل: «أصحاب الميت فاقدو البصيرة». سوريا في الواقع مقسمة، وتؤكد ذلك مراكز دراسات عالمية ومجلات وصحف مختصة ومرموقة. لذا السؤال الذي يطرح نفسه هو: «هل هناك مشروع آخر وحقيقي لإعادة توحيد سوريا؟ قبل أن يفوت القطار؟».[1]

يتناول هذا الباب مجموعة من القضايا والمواقف التي تبديها المعارضة السورية والتي تبدو غامضة لدى الكثير، خاصةً لدى المكونات السورية القومية والطائفية غير السنية، وباتت تثير الفزع لدى هذه المكونات، وتحول دون بناء الثقة وتكاتف القوى حول قيادة ومشروع موحد قادر على إحداث تغيير جذري في سوريا يستبعد إعادة عقود التسلط والاستبداد.

---

(1) عبد الباقي اليوسف، سوريا بعد أكثر من مئة عام على أحلام بطرس البستاني، 23-01-2016. http://ara.yekiti-media.org

الفصل الأول

العلاقات الكُرديّة العربية في سوريا

يجمع الكُرد والعرب الكثير من العلاقات بحكم الجغرافيا، لهذا هناك الكثير من المشتركات التاريخية والاجتماعية والسياسية والدينية بينهم، لكن هناك أيضاً العديد من الاختلافات التي تميّزهم عن بعضهم، والتي ترتبط بالهوية كاللغة والثقافة والعادات والتقاليد والتراث.

بعد تشكيل الدول الوطنية في كلٍ من سوريا والعراق على أنقاض السلطنة العثمانية، لم تُستغل تلك المشتركات التي تربط الشعبين في البلدين لتقوية بناء الدولة الوطنية الوليدة، ولا تلك الاختلافات كثروة وطنية وجمالية، لأنَّ الرؤية العربية نحو الكُرد لم تُبْنَ على قاعدة الندية والتساوي، وليس نحو الكُرد فقط بل نحو جميع المكونات القومية الأُخرى والدينية والطائفية، فذهنية النخب الثقافية والسياسية التي ما إن حكمت الدولة الوطنية انطلقت في تعاملها مع الكُرد والمكونات الأخرى من منظار الحاكم والمحكوم، معتمدين على أحقية الأكثرية في الجدارة والاستحقاق بالحكم، ولم يتعاملوا مع الآخر على قدرٍ من المساواة.

بعد الاستقلال، ومع سيطرة النُخب ذوي النزعة القومية المتشددة، دُفِع بالعرب نحو النزوع القومي، ورفض الآخر المختلف معهم قومياً وثقافياً، وبدأوا برفع شعارات عروبة الأرض، وبتحريف التاريخ بما يخدم سياساتهم وأيديولوجيتهم، ولم يقبلوا الكُردي أن يكون شريكاً لهم في الوطن، لغياب مفهوم الدولة الوطنية في فكرهم، ولطغيان مفهوم الأمة الثقافية لديهم، لذا جنحوا نحو مشاريع الوحدة العربية دون وضع الأُسس الموضوعية لها، والتي أثبتت بعد أكثر من خمسين عام فشلها. فبالرغم من أنَّ حزب البعث حكم في سوريا والعراق بشكل متزامن لأكثر من ثلاثة

عقود، كان البلدين على طول تلك العقود من الزمن أشد الأعداء(1)، ففي أحداث (1976- 1983)م قدم النظام العراقي الدعم للإخوان المسلمين في سوريا، كما وقف النظام في سوريا إلى جانب إيران ضدّ العراق أثناء حرب الخليج الأولى.

حاول نظام البعث في سوريا على الدوام طمس الحقيقة الكُرديّة في البلاد، وعمل على صهّرِها، بدلاً من احتوائها وتعزيز دور الكُرد وجعلهم أكثر ترابطاً مع الوطن، مما دفعهم نحو البحث في محيطهم القومي لإيجاد الانسجام مع ما يجمعهم، وليعوضوا به ما كانوا يفتقدون، حيث لم يجدوا في سوريا هوية وطنية يرون من خلالها شخصيتهم القومية والثقافية. هذا السلوك الذي مارسته النخب القومية قوّضت الروابط والعلاقات المشار إليها سابقاً.

إن ما يُعنى به هذا الفصل ليست النخب الحاكمة في سوريا ومواقفها تجاه المكونات السورية الأخرى، إذ أنه أُسهِب بما فيه الكفاية، في الفصول السابقة، الحديث عن تلك النخب التسلطية الشعبوية التي لم تكن تجد مصلحتها في بناء الهوية الوطنية، بل عملت على زيادة الشرخ العمودي في بنية المجتمع، وعلى توجيه الأنظار للهروب نحو الأمام بدعوى «قضايا العرب المصيرية»، لتُلهي أنظار الجماهير عن قضاياها المعيشية والوطنية الملحّة، وبشكلٍ خاص مسألة الحريات وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وموضوع الديمقراطية. بل يُعنى هذا الفصل بتلك الأحزاب، والنخب السياسية والثقافية، والتي تعتبر نفسها معارضة لسياسات النظام الحاكم، فهذه النخب هي ما يُراهن عليها لتعميق العلاقات التي تجمع بين

(1) الدكتور ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية، دراسات دولية، العدد 33، ص18، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60427

الكُرد والعرب وجميع المكونات السورية الأخرى، إذ يُفترض أن تكون المعارضة في ظل الأنظمة الدكتاتورية المعبّر الحقيقي لأغلبية الشعب.

لم تستطع معظم النخب السياسية والثقافية المعارضة في سوريا وعلى مدار عقودٍ من حكم نظام البعث وعائلة الأسد لحين اندلاع الانتفاضة السورية أن تُبدي الموقف الواجب أخذه حيال الكُرد، بحيث يكون أكثر تقدماً عن موقف حزب البعث والنظام الحاكم، أو تلك الأحزاب المتحالفة مع البعث في إطار الجبهة الوطنية التقدمية.(*)

(*) في إطار توثيق وتقوية العلاقات بين أطراف المعارضة السورية، وبمبادرة من المحاميين أنور البني، وخليل معتوق، الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وعضوين في هيئة إلى جانب محاميين سوريين آخرين للدفاع عن المعتقلين الكُرد أمام محاكم أمن الدولة، تم ترتيب لقاء بين وفد يمثل حزب يكيتي الكُردي في سوريا تمثّل بكاتب هذه الأسطر (سكرتير الحزب حينها)، وعضو اللجنة السياسية لنفس الحزب فؤاد عليكو مع رئيس التجمع الوطني الديمقراطي وسكرتير حزب الاتحاد الاشتركي الديمقراطي العربي حسن عبدالعظيم وفق موعدٍ كان قد رتباه المحاميان المذكوران، وذلك في 2004/2/23، جرى اللقاء في مكتب السيد حسن عبدالعظيم. بعد الترحيب بنا، تحدث المذكور عن موقف الكُرد حيال القضايا العربية ووصفه بالسلبي، بدأ من الوضع في العراق وتهجم على القيادات الكُرديّة هناك، واتهمها بجلب القوى الصليبية إلى المنطقة، والتسبب بالقضاء على النظام الوطني التقدمي في العراق، كما أبدى شكوكه حول مواقف أحزاب الحركة الوطنية الكُردية حيال الموقف من القضية الفلسطينية، وطالب بضرورة قيام تلك الأحزاب بدورٍ فعّالٍ في مساندة الشعب الفلسطيني، من خلال تحريك الجالية الكُردية الكبيرة، حسب مزاعمه، في إسرائيل للضغط على الحكومة الصهيونية، ولم يُبدي أي موقف حول الوضع الداخلي في سوريا، وما أدلى به حول الوضع في سوريا، فكان بشكل فُكاهي، وذلك بالقول أنه مادام الجميع يتكلم اللغة العربية، فالجميع عربٌ في الوطن العربي، وأضاف بأنه لا يعرف جذوره التي قد لا تكون عربية. حقيقةً كانت مفاجئة لنا من شخصية رئيسة لمجموعة أحزاب معارضة!، فبدلاً من أن يدور الحديث حول أوضاع الشعب السوري

فالنخب العربية السياسية والثقافية والاجتماعية على اختلاف مشاربها من قومية ويسارية وإسلامية لم تتطرق يوماً إلى حقوق الكُرد في سوريا، فحتى النخب الدينية لم تتطرق يوماً إلى دور الكُرد ومدى مساهمتهم في الدين الإسلامي ودفاعهم عن الأمة الإسلامية بالرغم من أنَّ الكثير من مشايخ الكُرد احتلوا الصدارة في الإسلام. يضاف إلى ذلك النخب الاقتصادية، فهي الأُخرى لم تتطرق يوماً إلى أن الأراضي التي تعيش عليها الأغلبية الكُردية تُعتبر سلة الغذاء السوري وعمودها الفقري، فلم تُبدي يوماً أي إحتجاجٍ ضدَّ ممارسات النظام حيال الكُرد، وكما يقول جورج كتن: «مازالوا يعيشون بعيداً عن العصر».[1]

وما يعانيه من صعوبات في مجال الحريات، وحقوق الإنسان والأزمات التي يعيشها الشعب، وجه الأنظار نحو الخارج، وبشكلٍ غير لائق نقصه الكثير من الأدب. لذلك كان ردنا له على قدر حديثه، قلت له: كنا نتوقع أن يكون موضوع نقاشنا حول قضايانا الوطنية، وكيفية تقوية العلاقات بين قوانا السياسية، لكن مع الأسف أخذت بنا إلى مواضيع خارجية، وتتهم قيادات كُردستان العراق بجلب «الصليبيين» إلى المنطقة، وتغضي الطرف عن تصرفات صدام حسين الرعناء ونظامه الذي شن الحرب على إيران ودامت لمدة ثمانية سنوات، واحتل الكويت، وتغضي النظر عن المثل الشعبي القائل «الطغاة يجلبون الغزاة»، بأي منطق تريد من الكُرد أن يدافعوا عن نظامٍ استخدم السلاح الكيميائي لإبادتهم؟ وقام بحملة الأنفال ضدهم في ثمانينات القرن الماضي راح ضحيتها نحو 182 ألف إنسان، وهذه القوى الدولية التي تسميها بالصليبيين هي التي أنقذتهم من القتل المحتم أثناء الهجرة المليونية عام 1991م، وإن تعاونوا مع الصليبيين حسب منطقك فهم تعلموا بعد مئة عام من جدكم شريف حسين عندما تحالف مع الصليبيين ضدَّ الخلافة الإسلامية في ذلك الحين. وعندما لم يجد في جعبته ما يرد بهِ علينا بدأ بتقديم الإعتذارات، لكن أحياناً لا ينفع الإعتذار.

(1) جورج كتن، العلاقات العربية الكوردية في ظل العولمة، 16-9-2004
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23510

أذهلت الإنتفاضة السورية العالم بتوسعها، والمشاركة الواسعة لمعظم مكونات الشعب السوري، والتضحيات الكبيرة التي قدمتها وتقدمها من أجل الفوز بالحرية واستعادة حقوق وكرامة الإنسان وإنهاء النظام التسلطي، لم تستطع تلك الاحزاب المعارضة والنخب السياسية والثقافية الكلاسيكية من خلال هذه الأحداث مراجعة الذات، والإنفتاح نحو الشعب الكُردي كشريك حقيقي في البلاد، ولا يزالون يتعاملون معه بشكل تكتيكي لتمرير موقف سياسي، وفوق ذلك تجدهم عندما تسنح الفرصة يحاولون التخلي عن التزامهم بالوعود والاتفاقيات المبرمة مع الكُرد، في حين جرت تحولات كبيرة على موقف المعارضة السورية حيال النظام؛ فمن رفض الحوار مع النظام، إن كان في عهد المجلس الوطني السوري أو من بعده الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الوطنية، إلى الرجوع والقبول بإجراء الحوار مع النظام شريطة أن تفضي إلى رحيل بشار الأسد عن السلطة وكل من تلطخت أيديهم بالدماء السورية، ثم إلى القبول بهيئة انتقالية كاملة الصلاحيات بشرط ألا يكون لبشار الأسد أي دور في المرحلة الإنتقالية، وتفضي إلى ترحيله. المعارضة السورية والتي تُسمى اليوم بمعارضة الرياض(*)، توصلت بمختلف أطيافها المعارضة السياسية والعسكرية المجتمعة في الرياض إلى اتفاقٍ في 10 كانون الأول 2015م إلى أسس التفاوض مع نظام الرئيس بشار الأسد متجاوزةً بذلك شروطها السابقة، وقبلت بالقرار الدولي 2252 تاريخ 18 كانون الأول عام 2015م، والقاضي بتشكيل حكومة وطنية بدلاً من هيئة إنتقالية كاملة الصلاحيات،

(*) استناداً إلى مؤتمر فيينا، وعقب اتفاق دولي حول بدء محادثات رسمية بين النظام والمعارضة في جنيف، قامت المملكة العربية السعودية باستدعاء أطراف من المعارضة السورية في أوائل شهر كانون الأول من عام 2015م بهدف توحيد المعارضة السورية.

بينما ظل موقف المعارضة السورية تجاه القضية الكُردية كما هو، ففي الإعلان الثاني للمجلس الوطني السوري تم التخلي عما اتفق عليه مع ممثلي الكُرد مما أدى إلى إنسحاب وفدي الحزبين الكُرديين المشاركين (حزب يكيتي الكُردي، وحزب آزادي الكُردي) (راجع الباب الرابع، الفصل الرابع)، وفي مؤتمر القاهرة في تموز عام 2012م، عندما أصرَّ البعض ممن أُحضرَ لمعاكسة مطالب الكُرد باسم العشائر العربية، تسبب ذلك أيضاً في انسحاب الوفد الكُردي من المؤتمر، وأيضاً في اللقاء الذي جرى في هولير (أربيل عاصمة إقليم كوردستان) 23 أيار 2013م بين وفدٍ من الإئتلاف الوطني وممثلي أربع أحزاب كُردية منضوية حينها تحت مشروع الإتحاد السياسي الكُردي وممثلة في المجلس الوطني الكُردي؛ أثناء هذه الحوارات لم يقدم وفد الإئتلاف أي جديد للوفد الكُردي عن ما قُدم في عهد المجلس الوطني السوري ومؤتمر القاهرة، مما تسبب بفشل الحوارات، وقد عبّر أحد اعضاء الوفد الكُردي عن نتائج ذلك اللقاء حينها من خلال تصريح.[1]

أما في مؤتمر الرياض المذكور فلم يتناسب التمثيل الكُردي مع الحد الأدنى لنسبة الكُرد في سوريا، واستُدعيت عشرات الشخصيات السورية المعارضة عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، و«مؤتمر القاهرة» الذي يضم معارضين من الداخل والخارج، وممثلين عن فصائل مسلحة توصف بـ «المعتدلة» كالجبهة الجنوبية وجيش الإسلام، واستُبعدت منها المنظمات

(1) توضيح عبدالباقي يوسف عضو اللجنة السياسية لحزب يكيتي بخصوص حوارات وفد بعض الأحزاب الكردية مع الائتلاف السوري في استانبول. 24-05-2013.

http://www.welateme.co/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=15594#.V45Jfbh942w

الإرهابية مثل الدولة الاسلامية في العراق والشام، وكذلك جبهة النصرة. كما استُبعِد أيضاً «حزب الإتحاد الديمقراطي» من المحادثات بحجة وجود الشكوك حول علاقاته مع النظام، في وقتٍ قبِلت المعارضة مشاركة معارضة الداخل في عداد مؤتمر الرياض، مع العِلم بوجود نفس القدر من الشكوك حول علاقات تلك المعارضة مع نظام دمشق، كما قبلت مشاركة هيثم مناع وحلفائه والمتهمون أيضاً من قبل معارضة الخارج بعلاقاتهم مع النظام، ووجهت لهم الدعوات لحضور مؤتمر الرياض في وقتٍ كانوا يشاركون فيه مع حزب الإتحاد الديمقراطي ضمن «قوات سوريا الديمقراطية»، والمُتهمة أيضاً من قبل الإئتلاف الوطني السوري بعلاقاتها مع النظام. في الواقع لا يوجد مبرر لهذه المواقف المتناقضة سوى نقطتين:

الأولى، إنَّ حزب الإتحاد الديمقراطي قام بإنشاء إدارات ذاتية في شمال، وشمال شرق سوريا، في المناطق التي يسيطر عليها، والتي سُميت بالكانتونات «مقاطعات»، وهي تشمل الكُرد بالدرجة الأولى، (طبعاً ممن يراهم الحزب مقربين لتوجهه، إذ استُبعد منها جميع الأحزاب الكُردية الأخرى المعارضة للحزب)، وتشمل أيضاً هذه الإدارة العرب والسريان والأشوريين وجميع مكونات تلك المناطق، ولديهم قوى عسكرية تعرف بوحدات الحماية الشعبية (YPG)، ووحدات حماية المرأة (YPJ)، هذه القوات في معظمها من شباب وبنات الكُرد إلى جانب المكونات الأُخرى، حيث أبدت مقاومة مُميزة ضد المنظمات الإرهابية مثل جبهة النصرة وأخواتها، وكذلك ضد قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أثناء محاولاتها السيطرة على كُردستان الغربية، خاصةً في حرب كوباني ومناطق أُخرى.

الثانية، تتعلق بمعارضة الحكومة التركية وهي السبب الرئيس(*)، وهذا

(*) في الاجتماع الذي عقده ممثل الخارجية التركية مع الهيئة السياسية للإئتلاف الوطني للمعارضة السورية في 6 أيار 2016م، أكد فيه للإئتلاف

ما لا تستطيع معارضة الرياض الإفصاح عنه، بسبب العلاقات العميقة التي تربط معظم المكونات السياسية والعسكرية في معارضة الرياض مع الحكومة التركية، ولما للحكومات التركية من مواقف حساسة تجاه أي تقدم للقضية الكُردية في المنطقة[1]، وقد تبيّن في الفصول السابقة كيف أنّ الحكومات التركية ومنذ أعقاب الحرب العالمية الأولى عملت وتعمل كي لا يحصل الكُرد على أية حقوق في المنطقة[2]، وتستمر تركيا في موقفها هذا لغاية اليوم.

خرج مؤتمر الرياض بمذكرة رفعت حينها إلى المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان ديمستورا، من دون إعلام ممثلي الكُرد أو استشارتهم حول محتواها.

يبدو أنَّ المعارضة السورية تُغضي الطرف عن التطورات والمستجدات التي طرأت وتطرأ باستمرار في الشرق الأوسط والعالم منذ إنتهاء الحرب الباردة، ولا تستطيع إعادة النظر في تصوراتها حيالَ القضية الكُردية في سوريا والمنطقة، ولا تزال أسيرة السياسيات والثقافات التي فرضها حزب البعث لعقودٍ من الزمن، فكيف لها أن تتجاهل تلك المتغيرات؟ وهي أضعف من أن تتجاهلها في وقتٍ لم يعد بمقدور حكومات المنطقة تجاهل المسألة

عن الموقف التركي الثابت تجاههم بعد إعلان رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو عن استقالته، أكَّد المسؤول التركي بأنَّ روسيا تضغط باتجاه مشاركة (PYD) في المفاوضات، لكن هذا خط أحمر لتركيا حسب زعمه، ولن يحضروا، لأنَّ (PYD) في منظورهم هو فرع من (PKK) الإرهابي (حسب بعض الحاضرين في الاجتماع).

(1) عبدالباقي اليوسف، أينما علا صوت الكُرد علت الحراب التركية. 2015-08-20، http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/10674732/

(2) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص83.

الكُردية. اليوم حتى تركيا وإيران اللتان تعاديان الكُرد بشدة مجبرتان على إجراء تغييرات في سياساتها حيال المسألة الكُردية، ويبدو ذلك من خلال تعامل الدولتين مع إقليم كُردستان العراق، وبدأتا في الأعوام الأخيرة بالإنفتاح على المسألة الكُردية لديهم (ولو بدرجات محدودة). القضية الكُردية اليوم هي إحدى أهم وأبرز وأخطر القضايا المعقدة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، ولم تعد القضية الكُردية كما كانت سابقاً، فالظروف الدولية والإقليمية تبدلت.(1)

النظام البعثي في سوريا، والذي كان من أشد أعداء الكُرد قام في الفترة الأخيرة بخطوات براغماتيكية حيال المسألة الكُردية، فقد أعاد الجنسية السورية إلى قسمٍ من الكُرد، وفتح الطريق أمام الثقافة واللغة الكُردية، بتدريسها في المعهد العالي للغات بجامعة دمشق، تمهيداً لفتح قسم اللغة والأدب الكُردي، وهي تُبدي مواقف ضمنية غير علنية بأن يقوم الكُرد بإدارة مناطقهم (وهذا ما يفسر غض نظره عن الإدارات الذتية لحزب الاتحاد الديمقراطي في شمال وشمال شرق سوريا)، كما وأرسل العديد من العروض لقيادة الحركة الكُردية للتفاوض، إلا أنَّ المجلس الوطني الكُردي لغاية اليوم لا ينوي التفاوض مع النظام بمعزل عن المعارضة السورية.

هنا يأتي السؤال، هل تقرأ المعارضة السورية المتغيرات التي طرأت على القضية الكُردية؟، فمنذ نهاية الحرب الباردة عادت القضية الكُردية إلى جدول عمل القوى الدولية ومجلس الأمن الدولي بعد أن غابت عنها منذ مؤتمر سيفر، وصدرت العديد من القرارات الدولية بهذا الخصوص أو القضايا الشبيهة بالمسألة الكُردية، والتي يمكن للكُرد أن يؤسسوا عليها :

---

(1) عبد الحسين شعبان، جيوبوليتيك العلاقات العربية – الكردية.
http://www.alnoor.se/article.asp?id=261158 ،2014-12-13

1- القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن ذات الرقم 688 والخاص بكفالة حقوق الأنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين[1]، هذا القرار يُعتبر موقف دولي جديد، لم يكن موجوداً سابقاً، وقد اعتبر ما تعرضت له المنطقة الكُردية وبقية العراق بمثابة تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين، (وهذا لا ينطبق على العراق لوحده، بل أيضاً على جميع الدول التي قد تتعرض مكوناتها إلى انتهاكات صارخة).

2- وجود حكومة فدرالية في جنوب كُردستان- كُردستان العراق، ويُعتبر شريك مهم في محاربة الإرهاب في المنطقة، وقد أبدت وتبدي معظم القوى الدولية إعجابها ببسالة قوة البيشمركة الكُردية لكسر شوكة داعش.

3- وجود العديد من القرارات الدولية بخصوص حق بعض الشعوب في تقرير المصير، وإنشاء الدولة الوطنية المستقلة مثل شعوب يوغسلافيا السابقة، واستقلال التيمور الشرقية 1998م، استقلال كوسوفو عن صربيا 2010م، وإنفصال جنوب السودان في كانون الثاني 2011م، هذه القرارات يمكن أن تطبق في سوريا، إذا ما إستمر العنف ونفي حقوق تلك المكونات؛

4- لم تعد القضية الكُردية في سوريا كما كانت في السابق، اليوم هناك ممثلين عن المجلس الوطني الكُردي وفصائل كُردية أُخرى يُستقبلون في معظم العواصم الدولية، ويوجد تفهّم لحقوقهم لدى عواصم صاحبة القرار، كما وتوجد إدارات سياسية في كُردستان الغربية، تشترك فيها جميع مكونات المنطقة (رغم وجود العديد من الملاحظات حولها)، إلى جانب قوة عسكرية حصلت على إعجاب معظم دول العالم، وبشكلٍ خاص واشنطن وموسكو والإتحاد الأوروبي. وهنا لا بد من الإشادة بمعركة كوباني التي هُزمت فيها داعش بمساندة طائرات التحالف الدولية،

---

(1) قرار مجلس الأمن الدولي 688 لسنة 1991، الصادر في 5 نيسان 1991. http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage

وبيشمركة إقليم كُردستان، بعدما قبلت أنقرة السماح للأخيرة بالمرور عبر أراضيها بعد الضغط المُطبق من قبل واشنطن على أنقرة.

لم يقتصر موقف المعارضة السورية على التغاضي وتجاهل حقوق الكُرد في سوريا، بل امتد إلى تهجم الكثير من شخصياتها البارزة على الكُرد وتشويه حقيقة وجودهم في سوريا من خلال تصريحات أو بيانات. فبرهان غليون، عالم الاجتماع والأُستاذ في جامعة السوربون الفرنسية، والذي أصبح رئيساً للمجلس الوطني السوري في دورته الأولى شبّه الوجود الكُردي في سوريا بمهاجري فرنسا، وعندما انتُقد من قبل الكُرد، اعتذر لهم واعتبر أن تصريحاته تلك قد أُسيئ فهمها.[1]

أما أسعد الزعبي والذي ترأس وفد المعارضة التفاوضي لحوارات جنيف 3 وفي تصريحٍ سابقٍ له عن الكُرد- شركائه المفترضين في سوريا المستقبل- وصفهم فيه بصفات لا تليق بأي انسان، برر موقفه بأنه كان قد أطلق تلك التصريحات قبل أن يتبوأ منصبه هذا (عذرٌ أقبح من الذنب)، ناهيك عن مقالات العديد من رموز المعارضة بين الفينة والأخرى من مثيل ميشيل كيلو وعبد الرزاق عيد وغيرهم كثيرون.

الضرورة تقتضي إقامة علاقة سليمة بين الكُرد والعرب في سوريا، ومع سائر المكونات السورية إذا ما أُريد الحفاظ على وحدة سوريا أرضاً وشعباً، وهذا يتطلب قبل كل شيء إعادة المعارضة قراءة الواقع بعيداً عن تأثيرات دول الجوار، والتخلي عن التعصب القومي، والإنطلاق من قاعدة أنَّ الكُرد شركاءٌ حقيقيون في سوريا، وأنَّ هناك جزءٌ من كُردستان في سوريا، ومن حق الكُرد تحديد شكل إدارتهم في إطار وحدة سوريا. إنَّ

---

(1) بهية مارديني، برهان غليون يعتذر لأكراد سوريا، 2011-10-28، http://elaph.com/Web/news/2011/10/692301.html

حرية الشعب الكُردي يجب أن تُفهم بأنَّها جزءٌ من حرية الشعب السوري عامةً، والمكون العربي خاصةً، باعتباره الأكبر. وكما يقول ماركس «لا حرية لشعبٍ يضطهد شعباً أخر». وهنا على الحركة الكُردية أيضاً الإقتناع بأنَّ حريتها وإقدامها على علاقة وثيقة مع بقية المكونات السورية، يتطلب منها تجاوز الحواجز التي شيدتها سياسات الاضطهاد والتمييز العنصري لعقودٍ عديدة، وأنَّ عليها الاندفاع نحو العمل المشترك مع سائر المكونات السورية من أجل تحقيق دولة يتمتع شعبها بالحرية، وتمتلك نظاماً ديمقراطياً.

علاقة المعارضة السورية مع الحكومات التركية

بغض النظر عن الفصائل السورية التي لها نفس أيديولوجية حزب العدالة والتنمية الحاكم اليوم في تركيا، أبدت وتبدي معظم فصائل المعارضة السورية إعجابها بمواقف الحكومة التركية بالوقوف إلى جانب الإنتفاضة، وبإحتضانها المعارضة السورية، متجاهلةً كل تلك العلاقات التي تكونت بين أنقرة ودمشق في عهد الرئيس بشار الأسد، الذي سلك نهجاً مخالفاً عن والده في العلاقة مع تركيا، وساهم بتحسينها إلى درجة كبيرة لم تُشهد منذ عهد الوحدة بين سوريا ومصر. فقد ساهمت سوريا بدورها في تعريف العالم العربي بالثقافة التركية من خلال دبلجة أفلامها ومسلسلاتها، وفتحت لها باباً عريضاً نحو البلدان العربية. لم تقتصر العلاقات مع تركيا على المجال الثقافي، بل شملت أيضاً الجانبين السياسي والاقتصادي، فقد فُتحت الحدود بين البلدين لحركة المواطنين برفع تأشيرة الحدود، وقاموا بإنشاء سوق حرة بينهما، وقد وصل حجم التجارة بين البلدين إلى أكثر من 2,5 مليار دولار عام 2010م[1]. أما على الصعيد السياسي، أعطى الأسد اهتماماً كبيراً لدور تركيا كوسيط في حل نزاعها مع اسرائيل[2]، وقيل حينها إنَّ الأسد يريد إعادة النظر في توزان علاقات بلاده مع إيران.

---

(1) ترحيب بتعليق العمل بالاتفاقيات التجارية بين سورية وتركيا .
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=105043 ،2011-12-03

(2)عبد الجبار أبو غربية، تركيا تتوسط بين سورية وإسرائيل، جريدة عكاظ، 2-9-2009
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091202/Con20091202318344.htm

من السذاجة أن تقتنع المعارضة السورية وفصائلها المختلفة بأن تركيا تخلت عن كل تلك العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع النظام لدوافع إنسانية، أليس من الحكمة التساؤل حول دوافع تركيا بقطع كل مصالحها مع سوريا وبدفعة واحدة؟، أيعقل أن يكون ذلك بسبب ممارسات النظام الدموية حيال الشعب السوري؟، وتركيا لغاية اليوم ترفض الإعتراف بالهوية القومية لكُردها الذين يقارب تعدادهم تعداد الشعب السوري بأكمله، بحجة حزب العمال الكُردستاني المسلح، ووصفه بمنظمة إرهابية، وتشن حرباً همجية على المدن الكُردية هناك منذ ما يقارب العام، محدثةً بذلك دماراً لا يقل عن الدمار الذي أحدثته قوات بشار الأسد في المدن السورية المعارضة لنظامه، وترفض تركيا حتى مناقشة المسألة الكُردية في إطار برلمانها، بالرغم من وجود مخاطبين لها داخل البرلمان بعد انتخابات حزيران 2015م، حيث حقق حزب الشعوب الديمقراطية الموالي للكُرد نسبة 15٪ من المقاعد داخل البرلمان.

رغم أنَّ خطابات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كانت تلقى صدىً كبيراً لدى المنتفضين السوريين، ويكتسبون منها قوةً وإندفاعاً وإصراراً أكبر في عدم القبول بأقل من إسقاط النظام، إلّا أنَّ الحكومة التركية لم تبادر إلى إتخاذ أية مواقف جدية تؤدي إلى إختلال توازن المعادلة لصالح الشعب السوري المنتفض. حتى بعد أن تحولت الانتفاضة من المظاهرات السلمية إلى حركة مسلحة، لم تقدم الحكومة التركية الدعم المطلوب للجيش الحر رغم أنَّ قيادات الجيش الحر كانت تقيم في تركيا وكانت على علاقة طيّبة مع الحكومة التركية[1]. ما الذي كان يمنع تركيا

---

(1) بيرم بالسي المعضلة السورية: ردّ تركيا على الأزمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 10-02-2012، http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47154

من تقديم الأسلحة النوعية للجيش الحر ليحقق النصر على النظام، وإنهاء مأساة الشعب السوري؟

يرى الكثير من المراقبين السياسيين بأنَّ تركيا ساهمت كغيرها من الدول الإقليمية في تشتيت وتفريغ المعارضة السورية من أهدافها، وفي إضعافها. فبالرغم من أن المجلس الوطني السوري أُنشئ على أراضيها، وإنَّ مقر الإئتلاف الوطني السوري هو في إستنبول، إلاَّ أنَّ المساعدات العسكرية التي كانت تقدمها الحكومة التركية للجيش الحر لم ترتقي إلى مستوى تحقيق نجاحات عسكرية على النظام، كما ساهمت كغيرها في إنشاء العديد من المنظمات المتطرفة والجهادية. كما أن هناك العديد من التقارير التي تؤكد تورط تركيا في تقديم الدعم لداعش، إحدى هذه التقارير أدت بالرئيس التركي، وخلال مشاركته في برنامج على الهواء، إلى تهديد صحفي تركي كان قد نشر شريط فيديو عن شحنات أسلحة قامت السلطات التركية بإيصالها الى داعش.[1]

من دواعي السذاجة أيضاً أن تقنع تلك الفصائل نفسها بأنَّ وجود تركيا في حلف الناتو منعها من إتخاذ الموقف المطلوب، في وقت عملت الحكومة التركية بكل طاقتها لإفشال الناتو أثناء تدخله في ليبياً[2]، كما وسبق لتركيا أن تدخلت قواتها في قبرص عام 1974م متجاوزةً بذلك قرارات الناتو، كما وأنها رفضت استخدام قوات التحالف لقاعدة انجرليك التركية أثناء حرب العراق 2003م.

لقد أُثير في أكثر من مكان في هذا الكتاب عن تخوف تركيا من أن تؤدي الأزمة السورية إلى التأثير على الداخل التركي بسبب وجود ملايين

---

(1) أردوغان يهدد على الهواء صحفيا نشر فيديو الأسلحة المتجهة لداعش، 2015-06-02، https://www.cihan.com.tr/ar/

(2) فؤاد عجمي، التمرد السوري. ترجمة أحمد الشنبري، بيروت، الجداول، 2013، ص133.

من الكُرد والعلويين بداخلها (راجع الباب الرابع، الفصل الرابع). وليس خافياً على أحد التبدل في مواقف تركيا حيال دعم المعارضة، واليوم تستخدم تركيا معاناة الشعب السوري في إبتزاز الإتحاد الاوروبي لفتح فضاء شينغن أمام المواطنين الأتراك، وقبول عضوية تركيا في الإتحاد المذكور من دون إحداث أي تغيير في بعض قوانينها لتتوافق مع قوانين الإتحاد، وخاصةً ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، كما وحصلت تركيا على ستة مليارات يورو كمساعدات من الإتحاد الأوروبي مقابل إغلاق أبواب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا[1]، بعد أن كانت قد افلتتها على مصراعيها لعدة أشهر.

من جانبٍ آخر، ورغم التدخل الايراني المباشر في مساندة النظام لم يطرأ على العلاقات التركية الايرانية أي تغيير، بل بادرت تركيا مؤخراً إلى تحسينها أكثر، وأبدت تأييدها لمشاركة إيران في مؤتمر جنيف في شهر كانون الثاني 2016م، كما وحاولت تركيا إجراء مصالحة بين إيران والمملكة العربية السعودية أثناء إنعقاد مؤتمر قمة البلدان الإسلامية في شهر نيسان 2016م في تركيا، إلا أنّها لم تُحرز نجاحاً يُذكر، كل هذا بعدما لُوح في الأفق بقاء الدولة المركزية في سوريا، واليوم تُجرى عن طريق الجزائر وساطات لإعادة العلاقات إلى نصابها بين أنقرة ودمشق حسب ما نشرته صحيفة الوطن الجزائرية.[2]

---

(1) قيادي أوروبي بارز: الاتفاق التركي الاوروبي حول اللاجئين «بدأ يؤتي أكله»، 2016-04-23.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160423_eu_migration_turkey_merkel

(2) الجزائر تقود وساطة سرية بين سوريا وتركيا بطلب من الأخيرة.

http://www.alhurrahadath.net/4057--.html ،2016-04-08

تساهم الحكومة التركية بشكلٍ فعّال في عدم توصل المعارضة السورية لوضع مشروع تتفق عليه جميع مكونات الشعب السوري. تمسك تلك المعارضة الموجودة في تركيا بتوجيهات الحكومة التركية يتسبب في إستمرار مآسي الشعب السوري، وازدياد دور المنظمات الارهابية والمنظمات الجهادية المتطرفة، وسيطرتها أكثر فأكثر على الشارع السوري، مما تسبب باستمرار في تراجع مواقف القوى الدولية المساندة لقضية الشعب السوري، إلى أن باتت أولوية أصدقاء الشعب السوري القضاء على داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى، بينما كانت أولوياتها سابقاً تنحية رأس النظام، وإقامة هيئة انتقالية بكامل الصلاحيات.

لم يقتصر دور تركيا على التأثير في المواقف السياسية للمعارضة السورية، بل شملت حتى التحكم بالعمليات القتالية على الأرض لكثير من تلك الفصائل المسلحة، وهذا شكل ويشكّل خطراً ليس على تلك الفصائل فقط إنّما على العلاقات بين مكونات المعارضة السورية، وخطراً قاتلاً على مستقبل سوريا. هناك تجربة مُرة في هذا المجال في عهد الإنتداب الفرنسي، حيث قدمت الحكومة التركية المال والسلاح لبعض فصائل المقاومة ضد الفرنسيين، إلى أن توصل كمال أتاتورك مع فرنسا إلى اتفاقيات منها إعادة ترسيّم الحدود، بعدها أوقفت تركيا مساعداتها للمقاومة، ويذكر التاريخ أنَّ إبراهيم هنانو وبعد غدر تركيا بالمقاومة السورية، رفض اللجوء إلى تركيا بعد أن ضيقت القوات الفرنسية الخناق عليه، عندها فضل أن يموت في أي مكان ولو كان بعيداً عن مسقط رأسه على أن يلجأ إلى تركيا.[1]

(1) الدكتور عبدالكريم رافق، ابراهيم هنانو والثورة اللبنانية.
https://salqincity.wordpress.com

الفصل الثالث

دولة المواطنة

يتخيل لفئة من السوريين أنَّ الاستبداد سيزول من البلاد مع إزاحة عائلة الأسد عن السلطة، ويتجاهلون الأسباب والارضيات والمناخات التي أدت وتؤدي الى الاستبداد والتسلط، ومن دون أن يعيروا الإهتمام للشرخ الحاصل بين مكونات الشعب السوري نتيجة عقودٍ من سلطة الاستبداد والتمييز العنصري والطائفي، ناهيك عن الضريبة التي ستترتب عن الحرب الداخلية لخمسة أعوامٍ خلت ولاتزال نيرانها مستعرة، وستستمر ضريبتها حتى ولو توصل المفاوضون إلى إتفاقٍ ما عاجلاً أم آجلاً، والمضاعفات التي ستتركها على المستقبل كبيرة إن لم تُعالج بمشروعٍ كبيرٍ واستراتيجيٍ، بعيداً عن السياسات التكتيكية، والتي لها خلفيات إنتقامية على الغالب. قبل كل شيء، يقتضي إجراء تبديل في الكثير من المفاهيم السائدة، والتي تشكل الأرضية الخصبة للفكر التسلطي، كغياب مفهوم الوطنية المرتبط بالأرض، ثقافة حقوق الإنسان، ثقافة التمييز بين مختلف مكونات الشعب بين سيدٍ وعبيد، والتمييز بحق المرأة، غياب مفهوم الشراكة، والدجل في الترفع عن واقع التعدد القومي والديني والطائفي، وثقافة عدم الإعتراف بحق الآخر، والتوجس من مبدأ فصل الدين عن الدولة، كل هذه مجتمعة تُعيق السير نحو إيجاد نظام ديمقراطي، وبناء دولة المواطنة.

يعود مفهوم المواطنة إلى نشوء الدولة كإطار لشكل السلطة، ومؤسسات إدارة المجتمع السياسي في حيز جغرافي، ويرى زبير رسول أحمد أن المواطنة هي العلاقة التي تربط الفرد بالدولة، والتساوي الكامل بين الأفراد وكذلك الجماعات التي تعيش في إطار الدولة

المعنية[1]، وحسب دائرة المعارف البريطانية فإن المواطنة هي «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة»[2]. ويرى الكثير من السوريين أن تحقيق دولة المواطنة يتم من خلال إزاحة النظام الحالي، وبناء دولة «مدنية» و«ديمقراطية»، من دون إحداث أي تغيير على شكل الدولة المركزية[3]، أو بإضفاء بعض التجميل على الدولة المركزية من خلال ما يسمونها بـ «اللامركزية الإدارية»[*] والتي لا تختلف كثيراً عن قانون الإدارات المحلية الذي تبناه النظام قبل عقود، وبهذا يتصور هؤلاء إمكانية حل معضلات الشعب، وبناء دولة تنتفي فيها جميع مظاهر التمييز، وتحقق المساواة بين جميع اطياف الشعب[*].

---

(1) زبير رسول أحمد، المجتمع المدني والدولة، إشكالية العلاقة. السليمانية: مكتب الفكر والوعي للإتحاد الوطني الكوردستاني، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2010، ص139.

(2) د. عثمان بن صالح العامر، مفهوم المواطنة وعلاقته بالانتماء، د.ت.
http://aafaqcenter.com/post/743

(3) وثيقة العهد الوطني لسورية المستقبل 27-03-2012،
/http://carnegieendowment.org/2016/03/27

(*) راجع وثيقة العهد الوطني للمعارضة السورية برعاية الجامعة العربية بالقاهرة في تموز عام 2012، ومشروع الميثاق الوطني الذي أُقر في القاهرة في حزيران عام 2015.

(*) أكثرية أصحاب هذا الرأي يصرّون على النظام المركزي للدولة، والاستمرار بالحرب مهما كلفت من إزهاقٍ للأرواح، وتدميرٍ لبنى الإنسان والبلاد، والأصل أنهم أبعد الناس عن الديمقراطية، فهم يرفضون الآخر المختلف معهم بحقوقٍ متساوية، ولا تزال ذهنيتهم لم تتغير رغم كل ما جلبته الأعوام الخمسة الماضية من دمار.

لا شك أنَّ بناء دولة المواطنة هي لمصلحة كل السوريين على إختلاف إنتماءتهم، لكن كيف ستُبنى دولة المواطنة؟، هل ستُبني كما فعله المشرعون وعلى رأسهم فوزي الغزي عند وضع دستور عام 1928م، وتجاهلوا عمداً إدراج حقوق مكونات الشعب السوري، وأصروا على مبدأ المساواة وحقوق المواطنة بدلاً عنها؟[1]، وبالنتيجة فشلت الديمقراطية التي كان قد وضع أُسسها الفرنسيون، وتولدت الأنظمة الديكتاتورية.

إن إصرار المعارضة على تحقيق دولة المواطنة المرجوة، من خلال اللامركزية الإدارية فقط، سيعود بسوريا، إذا ما بقيت موحدة، إلى جولة جديدة من الحرب الطائفية عاجلاً أم آجلاً، وستكون أشد دماراً وتكلفةً بشرياً ومادياً. فالدولة اللامركزية الإدارية لا تستطيع توفير الأرضية والضمانات والأمان لإعادة الثقة وعدم تكرار ما نشاهده اليوم، من إنتشارٍ للفكر التكفيري، والمنظمات الجهادية، والإرهابية، وما يجري من حرب طائفية ودينية وقومية، تستخدم فيها أبشع أنواع القتل، إلى حد التمثيل بالأجساد وحتى مع الأطفال. التجربة العراقية ماتزال ماثلة أمام أعين الجميع؟ يومَ كان سنة العراق يترفعون عن النظام الفدرالي، ويعتبرونه نوعاً من تقسيم العراق، أما اليوم يقاتلون من أجلها بعد أن اكتئوا بهيمنة الأغلبية القادمة عن طريق صناديق الإقتراع.

كما أن الحديث عن وضع دستور جديد يُنفى فيه كل أشكال التمييز، ويُؤخذ به بعد الاستفتاء عليه من قبل الشعب للحصول على الشرعية الشعبية[2] يعود بنا مرةً أُخرى إلى الآلة الشعبوية المقيتة، ثم

---

(1) حسان القالش، دستور الأقليات السورية؟، 07-11-2015
http://www.alhayat.com/Opinion/Hassan-AlQalesh/11959210

(2) جماعة الإخوان المسلمين في سورية ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط.
http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48396 ،2013 -02

عن أي استفتاء ديمقراطي يتحدثون في وقتٍ يكون الشعب منقسماً بشكلٍ حادٍ على مكوناته مع درجة عالية من الإحتقان الطائفي والقومي؟!، وافتقار الشعب السوري أصلاً إلى الثقافة الديمقراطية، فمن الصعب في ظل الوضع الراهن تطبيق معايير مواطنة حقيقية، وهل من الممكن ترحيل المسألة القومية في سوريا؟ وعرضها على الشعب كما تدعي تلك التيارات، حيثُ أنَّ معظم الشباب والشابات السوريات تربّوا في مدارس حزب البعث، وعلى فكره القوموي العروبي، الذي أسس الخوف في مخيلة الإنسان السوري حتى من محيطه العربي. أليس ضرباً من الخيال الحديث عن إنتخابات ديمقراطية وبناء الدولة المدنية في هذه الأجواء، ؟!،أليست الغاية من الدولة المدنية إبقاء الدولة أسيرة الدين، والتي اعتبرها بالأساس إلقاء جميع مساوئ الدولة والحكومات على الدين.

لا بد لسوريا من هوية جديدة، هوية شاملة تعكس كل مكوناتها، وحتى يتحقق ذلك لا بد من البحث عن شكل جديد للدولة، يرى فيها جميع المكونات أمنها ومستقبلها، ويبعد تخوفها من طغيان هذا المكون أو ذاك على حكم البلاد، وذلك من خلال إيجاد حل لمسألة التعددية بموجب عقد إجتماعي[1] (عقد وطني) يضمن ويحافظ على شخصية وحقوق تلك المكونات على قاعدة التوافق السياسي، ومن خلال توفير إطار حيوي مشترك تعيش فيه المجتمعات المكونة للمجتمع الأكبر، بما يضمن لها استقلاليتها الثقافية والقومية أو الطائفية أو اللغوية، بحيث تتطابق هذه الإدارات مع الحدود الجغرافية لتلك المجتمعات المحلية، والتي تتمثل حسب فولوف ليندر بـ «السمك الصغير الذي

---

(1) جان جاك روسو، في العقد الإجتماعي أو مبادىء القانون السياسي ، ترجمة وتقديم عبد العزيز لبيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص93.

يعيش في الحوض نفسه مع السمك الكبير ليس محمياً من ان يفترس»[1].

انعدام هذا «العقد الوطني» يكمن خلف فشل الديمقراطية في سوريا، وحلول نظام تسلطي شعبوي محلها؛ فبالعودة إلى ما عاشته بعض الطوائف في عهد السلطنة العثمانية، وما تعرضت له من مظالم وعلى مدار عدة قرون كالعلويين والدروز، نجد أنه عند أول فرصة سانحة تمكن حافظ الأسد من الانقضاض على السلطة مستفيداً من النظام التسلطي الشعبوي الذي أرسى قواعده حزب البعث[2] للتحكم بسوريا لمدة ثلاثة عقود، ورسخ التسلط الشعبوي بنكهة علوية، ومن ثم خلفه ولده من بعده.

لهذا فإنّ شكل الدولة التي بنيت عليها سوريا، والمفهوم العرقي لهوية الدولة، والإصرار على عرقيتها رغم أكثر من ستة عقود على الاستقلال، كلها أصبحت عوائق وحواجز أمام أي تغيير ديمقراطي، وأحالت دون تحقيق الإندماج بين مكونات الشعب السوري وبناء دولة المواطنة، فلم يكن يوماً الاستقرار الظاهري في سوريا عنواناً للاندماج المجتمعي، بقدر ما كان عنواناً للتسلط في البلاد[3]. وهنا تزداد الحاجة إلى بناء دولة ديمقراطية، دولة مؤسسات، وليست مؤسسات لفئة معينة لتعيد الاستبداد. مثل هذه الدولة لم يعد بالإمكان بنائها من الأعلى إلى الأسفل، فتجربة الدولة المركزية

---

(1) فولوف ليندر، الديمقراطية السويسرية... الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات، ترجمة هاني شلبي. بيروت: منشورات الجمل، 2013، ص271.

(2) ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2011، ص318 – 319.

(3) روبرت آي. روتبرغ، سيث د . كابلان، كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة، ترجمة حازم نهار. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2014، ط1، ص311.

قد فشلت في سوريا وفي معظم دول المنطقة، لذا لابد من صياغة جديدة لدولة تتشكل من أقاليم على قاعدة التركيبة القومية والطائفية للشعب السوري، وهذا يمكن تحقيقه فقط من خلال اللامركزية السياسية.

هل من الممكن ان تقام دولة المواطنة[1] على أساس الوعود المنمقة بعد كل الذي جرى ويجري اليوم؟، وهل الدولة المركزية ومهما تزينت ببعض العبارات كالديمقراطية أو باللامركزية الإدارية قادرة على تحقيق دولة المواطنة؟*، كيف يمكن إقامة دولة مواطنة إن لم تتوفر قوة وطنية حقيقية تؤمن بالتعايش الحقيقي لجميع مكونات الشعب المختلفة بدون تمييز أو تفضيل هذا المكون أو ذاك على بقية المكونات؟، إن كان من خلال برامجها، أو ممارساتها في تعاملها مع سائر أطياف الشعب. فالتيارين القومي العربي، والإسلامي يفضّلان المكون العربي على غيرهم من المكونات، والهوية السورية لديهما عربية.[2]

ثم هل من الممكن إقامة دولة المواطنة دون الفصل في علاقة الدين بالدولة؟، وهنا يؤكد فضيلة الشيخ رياض ضرار على ضرورة الحياد الإيجابي للدولة تجاه جميع مواطنيه، «لأنَّ الدين يشجع على الطائفية»[3]، وهل يمكن إقامة دولة المواطنة من خلال الإعتراف بتنوع المجتمع السوري دون «دسترة المكونات»؟. في دولة المواطنة يستوجب التساوي بين جميع

---

(1) خطة جماعة الإخوان المسلمين لبناء الدولة السورية، مرجع سابق.

(*) قسم من المعارضة خائفة من التقسيم، فهي منكمشة على ذاتها، لذا لا تستطيع التفكير بحرية والبحث عن مخرج آخر للحفاظ على وحدة الدولة سوى النظام المركزي.

(2) جماعة الإخوان المسلمين، مشروع الإخوان المسلمين السياسي لسوريا، مرجع سابق.

(3) قاسم البصري، رحلة المواطنة بين الإسلاميين والليبراليين في سوريا، 2015-05-19، https://www.tamddon.com/.

المكونات بغض النظر عن كبرها أو صغرها، كما يتطلب القبول بسوريا كـ «وطن نهائي»، بالإضافة إلى عدة مسائل أخرى مثل التساوي بين الرجل والمرأة. فهل يكفي مجرد تبني مصطلح «دولة المواطنة» تحقيق كل ما سبق ذكره؟ أم هناك مستلزمات وشروط يجب تحقيقها أولاً؟، ماهي الأسس لضمان إستمرارية دولة المواطنة وحمايتها من حدوث إنقلاب عليها؟. إن لم تتوفر كل تلك الأسس يبقى الحديث عن دولة المواطنة في ظل دولة مركزية في الحالة السورية إمّا نوعاً من الخدعة يمارسها هذا الطرف السياسي أو ذاك «ليخفي كل نوازع التفرقة الطائفية والأثنية والمذهبية»[1]، أو ترفاً فكرياً لجماعات ليست لديها الخبرة في دولة المواطنة.

لا شك من أنَّ مصلحة السوريين بجميع مكوناتهم القومية أو الدينية أو الطائفية، أو بمجموعاتهم الكبيرة قبل الصغيرة أن تؤسس لدولة المواطنة على قاعدة اللامركزية السياسية لأنها تُلغي أي تمييز لموقع فئة على حساب الفئات الأخرى، من خلال إلغاء التمييز والتعصب والتطرف القومي والديني والطائفي، وبالتالي تكسب ثقة الجميع، وتبعد مخاطر التقسيم[2]. ومن مصلحة كل مكون أن يكون في دولة كبيرة وقوية تضمن مصالحه وتستطيع حمايته، كما يجب ألا ينسى أن اللامركزية السياسية تسدُ الطريق أمام الفساد والتمييز والقهر، وتستبعد الفقر، لأنَّ مشاريع التنمية ترسم وتوضع من قبل أبناء المنطقة المعنية[3] بعيداً عن هيمنة واستغلال المركز، وبالتالي تعزز دولة المواطنة.

---

(1) قاسم البصري، رحلة المواطنة بين الإسلاميين والليبراليين في سوريا، المرجع السابق.

(2) الدكتور سردار قادر محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، د.ت، ص137.

(3) فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية... الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات. مرجع سابق، ص108.

مع مرور أكثر من خمس سنوات على بدء الحرب الأهلية في سوريا، والتي تأخذ في بعض المناطق طابعاً قومياً وفي أُخرى شكلاً طائفياً، وتدمّر كل الوشائج، والتي في الاساس كانت ضعيفة، لم تعد هناك ثقة متبادلة بين مكونات سوريا، فليس من الحكمة التعامل بهذه السهولة مع هذه التهديدات والمراهنة على قوة الرابطة الوطنية!. كل الحلول المطروحة اليوم إن كانت من قبل النظام، أو من قبل الإئتلاف السوري والمجلس الوطني السوري سابقاً تتجاهل أن سوريا اليوم منقسمة على نفسها، ثم كيف يمكن اليوم الحديث عن دولة المواطنة قبل أن يتحقق وجود وطن لإدارة شؤون مواطنيه؟، فعن أي دولة وأي مواطنة يمكن الحديث؟، دولة المواطنة في ظل داعش؟، أو في ظل الإمارات الإسلامية؟، أو في ظل النظام القائم؟، أو في ظل فدرالية غرب كُردستان وشمال سوريا؟.

الفصل الرابع

الديمقراطية

لقد سُرقت الانتفاضة السورية من أصحابها عندما تحالف العلمانيون السوريون مع التيار الاسلامي وفق برنامج الثاني والمغلف بالعبارات الجميلة، وليس وفقاً لما خرج من أجله المنتفضون: الكرامة، والحرية، والتي نادوا بها بجميع لغات ولهجات الشعب السوري. كان معروفاً منذ بداية الانتفاضة بأسابيع أنَّ النظام لن يتخلى عن السلطة، ولا يمكن النصر عليه إلا من خلال تحييد الطائفة العلوية، التي هي أيضاً عانت من حكم عائلة الأسد، وكانت تنتظر ضمانات، لكن يبدو أنَّ أولئك الذين نصبوا أنفسهم على الانتفاضة كانت لهم قراءات مختلفة، وكانوا يتصورون أنَّ النظام سوف لن يصمد أكثر من عدة أشهر، ولذا لا حاجة للمكونات الأخرى ما داموا هم يشكلون الأغلبية، وكأن المشكلة هي فقط مشكلة الأغلبية السنية مع النظام، ولحين إنهيار النظام والنصر عليه ارتؤوا أنه يكفي التعامل مع المكونات الأخرى من خلال المناداة ببعض الوعود النظرية والتي تخلو من أية التزامات، فقد أكرموا عليهم بأنَّ سموا إحدى جُمعات الانتفاضة بإسم «جُمعة الشيخ صالح العلي» بعد أن اختلفوا على تسميتها بـ «جمعة شرفاء العلويين»[1]، كما وفضلوا على الكُرد بأن سموا إحدى الجمع باللغة الكُردية «جمعة آزادي» أي الحرية، لأنَّ الذين نصبوا أنفسهم على الانتفاضة كانت سياستهم مع شركائهم المفترضين وقتية، ولم تكن استراتيجية نابعة من الإيمان بالشراكة الوطنية. والمصيبة هي أنهم ورغم مرور كل هذه السنين لازالوا يبيعون الآخر العبارات الجميلة كدولة المواطنة، والدولة المدنية، ونظام ديمقراطي. فكانت النتيجة أن

---

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص359.

تقوضت الثقة والتف العلويون حول النظام، وقسمٌ كبيرٌ من الكُرد حول حزب الإتحاد الديمقراطي وليس المجلس الوطني الكردي المتحالف معهم، مما أدى إلى إضعاف الأخير.

بالعودة إلى وثيقة العهد الوطني لسوريا المستقبل التي صدرت في آذار 2012م، أو إلى قرارات مؤتمر القاهرة، نجد أنَّ تلك الوثائق تخلو في صياغاتها من تقديم ضمانات للمكونات السورية، كما لم تتضمّن مقترحات محدّدة بشأن العملية الانتقالية، ولم تقدم مشاريع تتمكن بها من زعزعة وخرق جبهة النظام[1]، بل تبدو وكأنَّها قد صيغت لدولة شبه مستقرة، متجانسة إلى حدٍ ما، تريد أن تتحول إلى نظامٍ ديمقراطي، باستثناء فقرة فقيرة تشير إلى ما بعد زوال النظام اللاشرعي. تتعهد تلك الوثائق ببناء نظام ديمقراطي، وتتحدث عن الانتخابات الديمقراطية النزيهة، يُتجاهل فيها ضحالة الثقافة الديمقراطية في المجتمع، ناهيك عن الشرخ والأحقاد التي أفرزتها وتفرزها الحرب باستمرار، والاصطفافات الطائفية والمناطقية والعشائرية الناتجة، ومحدودية معرفة الفرد السوري بحقوقه كمواطن، وبحقوقه كإنسان، وهذا ليس انتقاصاً من قيمة الفرد السوري، بل إن الأنظمة الحاكمة وعلى مدار عدة عقود من التسلط الشعبوي، فرضت ثقافة صورت وكأنَّ تلك الحقوق هي نوع من الترف الغربي، والتي من خلالها يستهدفون مد النفوذ الى داخل مجتمعاتنا، يضاف إلى ذلك التربية الضحلة في مجتمعاتنا لإحترام الحريات السياسية والمدنية للأفراد والجماعات، وافتقارها لثقافة الديمقراطية .

ليس من المنطق التبسيط بهذا القدر لإمكانية إيجاد نظام ديمقراطي، خاصةً إذا ما نظرنا إلى محيطنا من الدول العربية، وفشل محاولات

---

(1) يزيد الصايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، 04-04-2013
http://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412 .

الديمقراطية فيها رغم إجراء الإنتخابات، ألم يُجري نظام الأسد الإنتخابات في كل دورة برلمانية؟!، هنا يقول أمير طاهري «لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون إنتخابات، لكن يمكن أن تكون هناك إنتخابات دون الديمقراطية، لأنَّها لا تبدأ بالإنتخابات، بل تبدأ بحرية الفكر والتعبير، وتبدأ بالحركات التي تنبع من القواعد والجذور ومن الأندية والروابط والأحزاب السياسية»[1]، ناهيك عن الحرب الأهلية والطائفية التي أحدثت شرخاً كبيراً بين مكونات الشعب السوري. فالديمقراطية ليست مجرد شكل سياسي أو نظام حكم يمكن تبنيه بشكل ميكانيكي، بل هي ثقافة وأسلوب حياة يمارس عندما يشعر الفرد داخل المجتمع بأنَّ لديه الحرية، ومن خلال هذا الاسلوب يمكنه المشاركة في الحياة السياسية. الديمقراطية التنافسية التي تتحدث عنها وثائق المعارضة السياسية السورية لا تشكل الطمأنينة لدى المكونات السورية الصغيرة، ويزداد التخوف لديها من أن تسلط سيف الأغلبية على رقابها، خاصةً إذا ما رجعنا إلى رؤية الإخوان المسلمين لسوريا المستقبل. فالحرب الأهلية الدائرة اليوم تزيد المخاوف من مناخ يشتد فيه التطرف الاسلامي. لهذا وفي مثل هذه الحالات المماثلة التي جرت في أوروبا نتيجة الحروب الطائفية التي نشبت في ما بين شعوبها حول الهوية والثروة والسلطة، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى أبوابٍ مسدودة في دولٍ ذات مجتمعات متعددة من حيث القومية والأديان والمذاهب (الطوائف)، وبسبب الخوف من الديمقراطية التنافسية، والتي قد تؤدي إلى هيمنة الأغلبية على الأقليات، ابتكرت النخب السياسية والثقافية والقانونية في تلك البلدان نوعاً جديداً من الديمقراطية، أُطلق عليها «الديمقراطية التوافقية»، وهي

(1) الدكتور سردار قادر محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية، مرجع سابق، ص125.

عبارة عن دمج بين الديمقراطية، والفدرالية[1]. اليوم تتمتع هذه البلدان بدرجة عالية من التقدم والرفاه مثل سويسرا، هولندا، نمسا، وبلجيكا. وانتشرت الديمقراطية التوافقية في العديد من الدول الأوروبية ذات المجتمعات المتعددة بعد الحرب العالمية الأولى كأسلوب لحل نزاعاتهم، وقد نمت وتطورت أكثر بعد الحرب العالمية الثانية.

التقسيمات التي حصلت في سوريا نتيجة حروب السنوات السابقة لم تأتِ بشكل اعتباطي، فهي ناتجة وتترجم حقائق تاريخية عميقة تعكس الحالة القومية والطائفية والدينية، كما وتعكس الاحتقان الداخلي نتيجة فقدان الحقوق، وضرورة استعادتها، وهذه التقسيمات سوف تزداد عامودياً، وستزيد الشرخ بين المكونات إن لم تتسارع النخب الثقافية والسياسية في مراجعة رؤواها، خاصةً المكون السني.

يُستدل من المشهد الحالي أنه من الصعب تحقيق تلك المراجعة، فحتى شخصيات أكاديمية سورية كان يتوقع منها أن تُبادر بمشروع وطني كبير على حجم وقدر ما تمر به سوريا، لتُنهي بها الحرب الدائرة والكوارث التي تصيب البلاد بنتيجتها، مازالت تتحدث بعاطفية عن القيم الوطنية والمواطنة، وتطالب السوريين بالتحرر من عصبيتهم، والتخلي عن زعماء عشائرهم وقبائلهم وشيوخ مذاهبهم، والتوجه إلى تأسيس دولة المواطنة!.

---

(1) فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية... الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات. مرجع سابق، ص58.

الباب السادس

نحو تسوية تاريخية

رغم كثرة الحديث في الأعوام الثلاثة الماضية عن الحلول السياسية للصراع السوري، وانعقاد جولات عديدة من الحوار بإشراف ممثلين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، ومع أنه يجمع كلا الطرفين (النظام والدول المساندة له من جهة، وقسم كبير من المعارضة والدول المساندة لها من جهة أخرى) المطالبة بالاحتكام الى صناديق الاقتراع، إلا أن هذه المحادثات لم تسفر عن أي نتائج تنهي الصراع، وتخرج مكونات المجتمع السوري من حالة الاستقطاب الشديد، وتنقل بها إلى مقدمة الطريق نحو مصالحة وطنية، وتسد الطريق أمام الاستبداد لاحقاً. الحلول المطروحة من قبل أطراف الصراع لغاية اليوم غير مجدية، وما يثبت عدم جدواها هو استمرار الحرب الأهلية لأكثر من خمسة سنوات والتي لا تزال نيرانها مستعرة. تعنت وإصرار هؤلاء على الحلول الحالية سيؤدي بالبلاد إلى جولة جديدة من الحرب مستقبلاً، هذا إذا ما تمكنوا من إيقافها الآن، حيث أن هذه الحلول تعكس فقط نية هذه الأطراف في الاستحواذ على السلطة من دون إجراء أي تغيير جذري. يستدعي الوضع المأساوي الحالي لسوريا إيجاد مشروع وطني مبني على تسوية تاريخية تتفق عليها جميع المكونات السورية، بحيث تؤدي إلى بناء دولة المواطنة، وتؤسس لهوية جامعة ونهائية لجميع مكونات الشعب السوري. هذه التسوية، ولكي تحظى بثقة جميع مكونات سوريا، تستدعي تبني حل جذري يشمل جميع المكونات السورية، إلى جانب إحداث تغيير في بنية الدولة ونظامها الإداري، الفصلين التاليين سيتناولان مقترحات للخروج من هذه الأزمة المستعصية.

الديمقراطية التوافقية

المجتمع السوري يتكون من العرب السنة الذين يشكلون الأغلبية العظمى نحو 65٪، الكُرد الذين يشكلون نحو 15٪ إلى جانب التركمان،

الأشوريين، الأرمن، الجركس، الشيشان، المسيحيين، الايزيديين، واليهود، ويضم العديد من الطوائف الاسلامية؛ العلويين، الدروز والاسماعيليين وكذلك العديد من الطوائف المسيحية، ومكونات أُخرى. والمجتمع السوري يعاني من الافتقار إلى الوحدة المجتمعية والتجانس الاجتماعي، فمنذ عهد الانتداب الفرنسي وهو يعاني من مشاكل سياسية عميقة. يرى الدكتور محمد عمر مولود أنّ المجتمعات التعددية هي مجتمعات تتكون من أكثر من قومية أو طائفة أو أقلية أثنية، يختلف بعضها عن بعض من حيث اللغة أو الدين أو الطائفة أو القومية أو الثقافة، فهي مجتمعات معقدة التركيب، ولكن درجة تعقيدها تختلف باختلاف حجم التنوع الموجود من جهة، ودرجة حماس أفرادها في التمسك بخصوصياتها من جهة أخرى.[1]

شُوهد من خلال الفصول السابقة تجاهل النخب السياسية والثقافية السورية لظاهرة التعدد المجتمعي للدولة السورية الناشئة، ولم تظهر أي دراسات أسباب إخفاق بناء دولة المواطنة وبناء نظام ديمقراطي. فمنذ نحو ستة عقود لم تشهد سوريا انتقالاً سلمياً للسلطة، وما حصل من انتقال في السلطة لم يتم إلا من خلال الانقلابات العسكرية، أغلبها كانت دموية، وحاولت تلك السلطات إضفاء الشرعية على حكمها من خلال الانتخابات الشكلية، والتعددية السياسية الزائفة كـ الجبهة الوطنية التقدمية، وكما يقول غسان شربل «روجوا الشعارات المخدرة ونهبوا خيرات البلدان وكان برنامجهم الحقيقي من نقطة وحيدة: الإقامة في القصر إلى أن يحين موعد القبر».[2]

---

(1) دكتور يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدولة الديمقراطية. السليمانية: مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص18.

(2) غسان شربل، من المجرم الأخطر؟، 16-05-2016،

http://www.alhayat.com/Opinion/Ghassan-Charbel/15634621

سوريا كدولة مركزية فشلت على جميع الصُعد، وقد شُوهد من خلال الفصول السابقة أنّه ورغم مرور أكثر من خمسة سنوات على الحرب الأهلية، ولغاية اليوم لم تستطع المعارضة السورية إن كانت في مرحلة المجلس الوطني السوري، أو تحت قيادة الإئتلاف الوطني من جمع كافة فصائل المعارضة سواءً السياسية منها أو العسكرية تحت خيمة واحدة، واستراتيجية مدروسة وفعالة لمشروع وطني يجمع حوله كافة مكونات الشعب ليهزم به نظام الأسد.[1]

الديمقراطية التنافسية (التي تستند إلى صوت الأغلبية) التي تطرحها المعارضة، لا تستطيع جذب ثقة المكونات الصغيرة إن كانت قومية أو دينية، وهذا النوع من الديمقراطية لا تتم إلا في البلدان المستقرة سياسياً وتنموياً. وفي التجارب والحالات المماثلة للحالة السورية للدول ذوي المجتمعات المتعددة، والتي تعرضت للحروب الأهلية، وُجدت في "الديمقراطية التوافقية" حلٌ لأزماتهم ومشاكلهم، يتم بموجبها تقاسم للسلطة بين مكونات البلد المختلفة، فنظرية الديمقراطية التوافقية تكونت على خلفية تجارب الحروب بين مكونات دينية وقومية حول الهوية والسلطة وتقاسم الثروة، بعد أن وصلت أطراف الصراع إلى أبواب مسدودة، ، وتعرف الديمقراطية التوافقية بأنَّها: «عبارة عن نموذج تجريبي معياري مرحلي من الديمقراطية، تلجأ إليه المجتمعات المتعددة الأعراق والأديان، وينعدم فيها التجانس الاجتماعي، والإجماع السياسي لمعالجة أزمة المشاركة السياسية، وغالباً ما تتسم هذه المشاركة بالتحالف السياسي الواسع، وتتجاوز مبدأ الأغلبية بتبني مبدأ التمثيل النسبي في السلطة والإدارة، وحق الفيتو المتبادل للأطراف، والإدارة الذاتية للشؤون الخاصة

---

(1) يزيد الصايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، 2013-04-04 ،
http://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412

لكل جماعة»[1]. وتتمتع الديموقراطية التوافقية بخاصتين مهمتين يمكنها حل مسألة توزيع السلطة، وقطع الطريق أمام تفرد هذا المكون أو ذاك أو هذا الحزب السياسي أو ذاك:

الأولى، تقطع الطريق أمام أي قوة سياسية ترغب في تشكيل السلطة التنفيذية لوحدها، فالسلطة التنفيذية تتطلب تشكيل إئتلاف واسع يشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة في عملية صنع القرار السياسي، وهذا يعني مشاركة الجميع أيضاً في تحمل المسؤولية؛

الثانية، عملية صنع القرار السياسي تستند إلى الحوار الدائم بين الأطراف المختلفة، والسعي الجاد للتوصل إلى مخارج وحلول وسط، وهذا المبدأ يشجع ويوسع مبدأ الحوار، وقبول الآخر[2]. واليوم هناك العديد من النماذج من الدول التي تعتمد في تنظيمها الى الديمقراطية التوافقية كـ سويسرا، الهند، حنوب أفريقيا، بلجيكا، هولندا، وماليزيا .

الفدرالية

رغم تدخل مجلس الأمن الدولي لإيجاد حل سلمي للصراع في سوريا، وكُلّف لهذا الغرض العديد من المسؤولين، لإيجاد مخرج لحل الأزمة، وجرت العديد من المؤتمرات والحوارات بين وفود من النظام والمعارضة، سواءً من خلال الحوار الغير مباشر أو المباشر أحياناً، إلاّ أنّ الدلائل تشير إلى استحالة التوصل إلى حلول سلمية في الوقت الحاضر رغم أنّ معظم الفصائل المعارضة والنظام يبدون متفقين على الحفاظ على وحدة سوريا أرضاً وشعباً، ومصرين على الإبقاء على الدولة المركزية ومؤسساتها،

---

(1) الدكتور سردار قادر محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، د.ت، ص118.

(2) فولوف ليندر، الديمقراطية السويسرية، ترجمة هاني شلبي. بيروت: منشورات الجمل، 2013، ص209.

وينحصر الخلاف حول مطالبة المعارضة بهيئة حُكم انتقالية ذات صلاحيات كاملة، وأن لا يكون لبشار الأسد دور في المستقبل وكذلك المسؤولين الذين تلطخت أيديهم بالدم السوري، دون المطالبة بتقديمهم إلى المحاكمات، كما يبدي النظام تمسكه بوحدة التراب السوري، وقبوله بتقديم تنازلات للمعارضة الوطنية من خلال اشراكها في الحكم، وتشكيل حكومة وطنية موسعة، ما يستدل من هذه المواقف هو أنّ الطرفين ليست لديهما رؤى لإيجاد حلول جذرية للمسألة الوطنية. النظام لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح، وقد اتضحت طبيعته وبنيته في الفصول السابقة، فهو لا يستطيع القيام بإصلاحات، وما يدعي به لم تكن سوى محاولات مارسها منذ البداية لكسب الوقت والانقضاض على الانتفاضة من خلال حلوله الأمنية، حتى لو أن نيرانها عادت وصعدت في وقتٍ آخر، فهو يريد ترحيل الأزمة المستعصية. أما المعارضة الحالية فهي غير منسجمة، بعضها أسيرة العودة بسوريا إلى دولة مركزية، والإبقاء على هيمنة العنصر العربي، مع منح بعض الحقوق الطفيفة لبعض المكونات، قسمٌ آخر من المعارضة بالإضافة إلى ما ذُكر يفكر بالانتقام كنوع من الحق الشرعي، يضاف إلى كل ذلك أنّ المعارضة والنظام باتوا أسرى أجندات الدول الإقليمية، لكونها تقدم الدعم المالي والسلاح، والدعم اللوجستي. أما التيار العلماني والمعتدل فهو ضعيف، ولم يعد له تأثير فعال إن كان على المستوى السياسي أو الميداني، لغياب الجهات الداعمة، وهذا ينطبق على المعارضة الكُردية أيضاً، يضاف الى ذلك، كل ما يطرحه الكُرد من حلول يُنظر إليها بعين التشكيك. ورغم وجود مشتركات في الظاهر بين المعارضة والنظام على شكل الدولة، ووحدة الموقف من مسائل الديمقراطية ودولة المواطنة، لكن صراعهما حول السلطة يستبعد التوصل إلى الحلول، لذا المسألة السورية مرشحة لأن تستمر لأعوامٍ أُخرى بغض النظر عن ما سيترتب عنها من ضحايا في الأرواح، ناهيك عن الدمار الواسع.

في الواقع يتطلب من المعارضة السورية والتي تريد إنهاء الصراع والحفاظ على أرواح أبناء الوطن، وإنهاء الدمار، أن تبادر إلى "تسوية استراتيجية" تكون على مستوى القضية، بحيث ترى فيها جميع مكونات الشعب ضمانة لعدم تعرضهم إلى الانتقام، وبشكلٍ خاص الطائفة العلوية والمسيحيين، وإلّا فسوف يستمرون في دعمهم للنظام، وهذا يعني أن الحرب سوف تستمر.

البيانات التي صدرت وتصدر من المعارضة بأنَّها ستضمن سلامة تلك المكونات، وتدعو إلى نبذ الانتقام، وتجاوز الثأر، هي كلمات لا يمكن أن تُطمئن بها أحد، حتى ولو كانوا صادقين في وعودهم، لن يكون لها أي مفعول على الواقع، فهناك العشرات من المنظمات التي لا يمكن التحكم بها، عدا عن الشرخ الحاصل بين المكونات من عدم الثقة، والتطلع لأخذ الثأر، لهذا ومنذ أكثر من عام بادرت مجموعة قرطبة للمعارضة السورية إلى طرح مشروع يقترح بأن تصبح سوريا المستقبل دولة فيدرالية، إلا أن المشروع يلاقي ممانعة من معظم فصائل المعارضة، خاصةً تلك التي لها علاقة قوية مع تركيا وبعض البلدان العربية، بحجة أن الفدرالية تعني تقسيم البلاد، ويتخذون من بين كل التجارب حول العالم التجربة العراقية مثالاً لتخويف الناس منها، في حين أنَّ هذه الدول ومن بينها النظام السوري ومنذ البداية عملوا بكل جهد لإفشال التجربة العراقية للديمقراطية بعد الغزو الأمريكي لإنهاء النظام الاستبدادي في بغداد، فقد أرسلوا المرتزقة والمنظمات الارهابية إلى العراق[1] تحت ذريعة الجهاد من أجل تحرير العراق، بينما كانت تلك الدول بحد ذاتها تتسابق لعقد أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الدول كانت خائفة من

---

(1) كارستين ويلاند، سوريا الاقتراع أم الرصاص، ترجمة د. حازم نهار. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2011، ص282.

نجاح التجربة الديمقراطية في العراق وما ستؤول إليها المنطقة بحكم تأثير هذه التجربة، لذا لا يمكن إيعاز تلكؤ التجربة العراقية إلى النظام الفيدرالي، وإنما إلى تدخلات تلك الدول.

كما شُوهد في (الباب الرابع، الفصل الثالث) كيف أنَّ سوريا وقفت ضد التدخل الامريكي، وتلقت الدعم المالي من السعودية، وحصل الرئيس السوري على تأييدٍ واسع في العالم العربي على خلفية موقفه ذاك، بينما كان خلف الستار يتفاوض مع المخابرات الأمريكية[1]. وكذلك ساهمت إيران بشكلٍ كبيرٍ في إحداث الفوضى في العراق، واستخدمتها كورقة تفاوض إلى جانب أوراقٍ أُخرى مع واشنطن والدول الاوروبية في موضوع تخصيب اليورانيوم، ولم تكن تركيا بأقل من هذه الدول لكن بطريقتها الخاصة.

إنّ تفكيك الدولة المركزية ذات النظام الديكتاتوري إلى إقاليم وحكومات فيدرالية لا يعني تقسيم الدولة، فحتى الدولة المركزية مقسمة إلى محافظات، أو دويلات، إلا أنّ المقصود هنا هو تقسيم السلطة وإنهاء حكرها على المركز، وتوزيع قسم منها على حكومات الأقاليم، بمعنى وضع حد أمام نشوء ديكتاتوريات.

هناك العديد من الدول في العالم تحولت من نظام الدولة المركزية البسيطة إلى الاتحاد الفيدرالي مثل الهند، ماليزيا، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، وغيرها من الدول، كما أنّ هناك العديد من الدول إتحدت فيما بينها، وتحولت إلى نظام الدولة الفيدرالية مثل سويسرا، الولايات المتحدة الامريكية، الإمارات العربية المتحدة، وألمانيا، وغيرها، لما للنظام الفيدرالي من منافع وميزات في غاية الأهمية، فهو يستهدف صون التعددية، وخلق

(1) فؤاد عجمي، التمرد السوري، ترجمة أحمد الشنبري. بيروت: الجداول، 2013، ص88.

المشاركة النشطة والفاعلة في ممارسة الحياة السياسية بشكل ديمقراطي، ويؤسس العدالة في الحكم، ويبعد شبح التفرد بالسلطة من قبل شخص أو جماعة، لأن التفرد بالحكم يقود على الأغلب إلى الأخطاء، وخلق المشاكل، ويؤدي إلى إنتهاك القانون، ولا يقف عند هذا الحد، بل يتجاوز إلى وضع الدستور والقانون لتشريع السيطرة على السلطة، وبالتالي يهدد حقوق الناس، والتصرف بدون حدود في موارد البلاد. بينما النظام الفيدرالي هو طريقة مبتكرة لتقاسم السلطة بين الحكومة الفيدرالية– المركزية، وحكومات الأقاليم، تؤدي المؤسسات دورها بشكل أفضل في ظل حكم الجماعة، وبعدالة وشفافية في ظل القانون والرقابة الدستورية.[1]

فالدولة الفيدرالية مقسمة إلى إقاليم إدارية، تتمتع تلك الأقاليم باستقلال داخلي في إطار الدولة الواحدة، وتشارك بشكلٍ نسبي في جميع مؤسسات الدولة الفدرالية (الإتحادية) بما فيها السلطة المركزية الفيدرالية التي تتوحد فيها حكومات الاقاليم على أساس التمثيل المتساوي، يحدده دستور الدولة الفيدرالية، والذي يتمتع بموجبه مجتمع الإقليم، أو مجتمعات الأقاليم بحق الاستقلال الذاتي في إدارة أقاليمهم، وحق المشاركة في إدارة الحكومة المركزية أيضاً، وانطلاقاً مما ذكر يمكن القول أنَّ الفيدرالية هي صيغة متطورة ومتقدمة في العلاقة بين مكونات الدولة الواحدة، وكذلك للتنظيم الإداري للدولة.[2]

هُناك طريقتين لإنشاء الدولة الفيدرالية؛ الأولى، أن تأتي نتيجة إتحاد بين دولتين أو أكثر في إطار دستوري، تتفق هذه الدول فيما بينها

---

(1) د. منذر الفضل، الصيغة الفيدرالية للحكم ضمان لوحدة الدولة العراقية – كردستان العراق نموذجا، الحوار المتمدن، العدد 1، 09-12-2001، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=401

(2) د. منذر الفضل، الصيغة الفيدرالية للحكم ضمان لوحدة الدولة العراقية – كردستان العراق نموذجا، المرجع السابق.

بهدف تأمين الحماية في وجه قوى خارجية تهدد سلامة بلدانها، أو بهدف بناء اقتصاد قوي يخدم التنمية الاجتماعية، أو كلاهما معاً، وهي تقوم على تنازل كل دولة عن جزء من سلطاتها الداخلية والخارجية لصالح الكيان الجديد- الدولة الفيدرالية، وتسمى هذه بالطريقة التركيبية. أمّا الطريقة الثانية فتتم من خلال استحداث أقاليم تؤخذ فيها التعددية الثقافية والقومية والطائفية بعين الاعتبار، والقيام بتقسيم سلطات الدولة المركزية، ونقل جزء منها إلى حكومات الأقاليم، هذا النوع من الفيدرالية يسمى بالطريقة التفكيكية. غالباً ما يلجأ إلى الأخيرة نتيجة معاناة مكونات تلك البلدان من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن السياسات التمييزية على مستوى الثقافات والقوميات والأديان والطوائف، وأيضاً بسبب التمايز في الاهتمام بين الأقاليم والمقاطعات، أو نتيجة الحروب الداخلية بسبب تفرد مكون من المكونات بالسلطة، وغياب الحريات الفردية والجماعية، وممارسة الديكتاتورية في السلطة.

هكذا يأتي النظام الفيدرالي إلى تجسيد أسس الديمقراطية في الحكم، وإيجاد دولة القانون من خلال خلق التوازن العادل بين السلطة المركزية والسلطة في الاقاليم، هذا ما يحقق التوازن والاستقرار في العلاقات، كما ويوسع المشاركة الفعلية في إدارة الدولة، وبالتالي فإنّ نظام الحكم الفيدرالي لا يترك المجال لأن تصبح السلطة بيد فرد أو مجموعة من الأفراد لأنّه قائمٌ على توسيع مشاركة المؤسسات الدستورية والقانونية، ويعزز ويرسخ الحكم الجماعي، ويجعله أكثر شفافيةً.[1]

تُعتبر وثيقة العقد الوطني التي تُنشئ بموجبها الدولة الفيدرالية أهم وأعظم وثيقة لكونها السمة الرئيسية في تمييز الدولة، بموجب ذلك العقد

---

(1) هكار عبد الكريم فندي، الفدرالية مفهوماً وتطبيقاً. دهوك: مطبعة خاني، 2009، ص63.

يوضع دستور الدولة الإتحادية، وتحدد العلاقة بين الدولة الإتحادية وحكومات الأقاليم، كما ويحدد اختصاصات الدولة الفيدرالية والتي تشمل الاختصاصات السيادية مثل الدفاع، قوى الأمن الداخلية، العلاقات الخارجية، والتمثيل الحكومي في المنظمات الدولية والتبادل الدبلوماسي، وإقرار حالة الحرب والسلم.(1)

وتترك جميع السلطات المتبقية لحكومات الأقاليم، إلى جانب ذلك، هناك اختصاصات تشترك فيها حكومة الإتحاد مع حكومة الأقاليم مثل التربية. إلى جانب الاختصاصات التي ذكرت للحكومة الفيدرالية، هناك سمات عديدة لوحدة الدولة الفيدرالية(2):

الأولى، الدستور المركزي الذي يوحّد جميع الأقاليم.

الثانية، الهيئة التشريعية المركزية الموحدة، والهيئة التنفيذية الموحدة.

الثالثة، هيئة قضائية مركزية موحدة.

يرفض النظام السوري الحل الفيدرالي كمخرج لإنهاء الأزمة في البلاد بادعاء حرصه على وحدة سورية شعباً وتراباً، في وقتٍ لم يبدي فيه أي حرص على مصير الشعب والدولة، ورفض تقديم أي تنازل في المجال السياسي والاقتصادي لأبناء وطنه الذين اكتووا بنيران الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ على مدار خمس عقود. عندما انتفض الشعب السوري مطالباً بالحرية والكرامة رافضين أن يُحكموا من قبل أطفال بشار الأسد

---

(1) كاوسين بابكر، حول الفدرالية، النظامان السويسري العراقي – دراسة مقارنة، منشورات مكتب الفكر والوعي في الإتحاد الوطني الكُردستاني، سنة 2009، ص35.

(2) كاوسين بابكر، حول الفدرالية، النظامان السويسري العراقي – دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص36.

بالطريقة نفسها التي حُكموا بها من قبل بشار أو كما حُكم آبائهم من قبل والد بشار[1]، قابلهم النظام بأجهزة الدولة الأمنية، والتي من المفترض أن تؤمن وتحافظ على أمن وسلامة المواطن، بعد شتم المنتفضين بسيلٍ من التهم، وواجههم بآلة الدولة العسكرية، والتي مهمتها هي الحفاظ على حدود وسلامة الوطن من أي اعتداء خارجي.

سوريا اليوم دولة ممزقة، ولولا استعانة النظام بقوى دولية واقليمية مثل إيران وروسيا، وكذلك ببعض الميلشيات والمنظمات الارهابية، لما كان النظام اليوم في دمشق، ولانحصرت سيطرته على مناطق ضيقة خارج العاصمة.

كان لحافظ الأسد فرصة تاريخية كي يصبح رمزاً وطنياً للشعب السوري، خاصةً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وتشيكوسلوفاكيا بالطرق السلمية، حيث جنبوا بلادهم الحروب الأهلية، وحافظوا على أرواح مواطنيهم، وبالتالي جنبوا بلدانهم الدمار، على خلاف ما جرى في يوغسلافيا من حربٍ أهلية ودمار ومن ثم التقسيم.

كان حافظ الأسد على قدرٍ كبيرٍ من القوة في ذلك الحين مما كان يؤهله القيام بمبادرة لوضع مشروع وطني يجمع حوله جميع مكونات الشعب، والقوى السياسية، والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، خاصةً سبق وأن واجهته رفضٌ من قبل الأغلبية السنية في البلاد، كان بإمكانه تأسيس نظام يبعد البلاد من نشوب حرب طائفية مستقبلية، كالتي تدار اليوم في سوريا، وتجنيب طائفته أيضاً من ما اقترفته يداه ومن بعده أبنه.

كان الكُرد في سوريا أكثر جرأةً من المكونات الأُخرى عندما طرحوا الحل الفيدرالي لسوريا المستقبل بعد أن اتخذت الانتفاضة السورية في حزيران عام 2011م منحى التسليح، وبدأت جرائم الكراهية والانتقام

---

(1) فؤاد عجمي، التمرد السوري. مرجع سابق، ص31.

الجماعي بين المكون السني والعلوي، وبعد أن انتشرت الشعارات والتحريض الطائفي المقيت، وهذا ما كان يسعى ويتمناه النظام منذ بداية الانتفاضة.

شُوهد من خلال الفصول السابقة، إنَّ المؤتمر الوطني الكُردي الذي انعقد في القامشلي بتاريخ 2011/10/26 طالب بالإسراع نحو حلٍ استراتيجيٍ لإنقاذ البلاد من الحرب الطائفية والدمار الذي قد يضرب البلاد، واقترح بأن تصبح سوريا دولة لا مركزية سياسية. اليوم عندما يطالب الكُرد بالحل الفيدرالي كمخرج لحل تراكمات عقودٍ من القهر والاستبداد شمل مختلف مكونات الشعب، كان رد رئيس الوفد السوري لمحادثات جنيف بشار الجعفري في معرض رده على أحد الصحفيين حول مطالبة الكورد بالفيدرالية: «ليتناول أصحاب الطرح حبة بنادول»، تصور البعض ممن سمعوا الرد أنّه نابعٌ من حرصه، وحرص نظامه على وحدة سوريا، إلا أن ما يستشف من رده ذاك هو إما سوريا كاملة وإلا ممزقة، لأن الحُكام في سوريا ورثوا قيماً تجعلهم يتمسكون بالدور التسلطي، أو الأخذ بجزء من سوريا والانفصال بها، لأنّهم يعلمون علم اليقين أنَّ الفيدرالية لا تعني التقسيم بل هي تعني الاتحاد، وتقاسم السلطات، وأبغض الحلول لدى الأنظمة الاستبدادية هو تقاسم السلطة، فالحكم الفيدرالي الذي يطالب به الكُرد في سوريا هو ذلك النظام السياسي الذي «يضمن لهم العيش ضمن (الدولة السورية الاتحادية) المنشودة، في أمنٍ واطمئنان وسلمٍ واستقرار، بعيداً عن الصراعات المستدامة التي تخلقها أو تختلقها الأنظمة المركزية والمستفيدون منها، وتقوم هذه الفيدرالية على مبدأ التعايش في سوريا فيدرالية لامركزية، تصون وتحفظ حقوق المكونات كلها دون تمييز أو قهر أو استبداد».[1]

---

(1) خالد جميل محمد، الفيدرالية بين مفهوم الاتحاد وذهنية التقسيم، 2016-04-03، http://rudaw.net/arabic/opinion/03042016

التجربة السويسرية في نظام الدولة – الاتحاد السويسري

رغم أنّ النقل الحرفي لتجارب الشعوب من قوانين وأنظمة ومؤسسات الحكم لا يمكن أن تفضي إلى نجاحاتٍ مرجوة، لأن تلك القوانين والتجارب هي ثمرة ثقافات وبيئات وتطورات وتراكمات لتجربة شعوب على مدار عقود، إن لم تكن على مدار قرون، إلا أنه لا يمكن للشعوب أو أنظمة الدول ألا تتأثر وتؤثر في الحياة، وبالتالي فإنَّ دراسة تجارب الآخرين إن كانوا أفراداً أو جماعات أو دول، من أخطاءٍ ونجاحات، والتفاعل معها يشكل مدخلاً لنجاح فكرة أو تجربة قد تبدو جديدة أو غريبة.

التجربة العراقية في الحكم الفيدرالي هي الأكثر قرباً للسوريين إن كان على المستوى الجغرافي أو من حيث المكونات القومية والدينية والطائفية بين البلدين، لكن الصعوبات التي رافقت التجربة العراقية نتيجة التدخلات الخارجية في شأنها الداخلي، بهدف إفشالها وتشويهها، أحدث خوفاً لدى شعوب البلدان الأخرى، وهذا ما كان تريده دول المنطقة، كي لا تتأسس أنظمة ديمقراطية على مقربة من بلدانها، خاصةً وأنّ معظم تلك الدول تضم مكونات متعددة، يضاف إلى ذلك، التجربة العراقية ما زالت فتية مقارنةً بالتجارب الفيدرالية في العالم.

تعود الكونفدرالية السويسرية إلى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي 1291م نتيجة إبرام ثلاث دويلات وهي أوري، شفيذسن، وانترفالدن، مثياقاً أعلنوا فيه عن إنشاء كونفدرالية فيما بينهم بهدف الدفاع عن النفس من الاعتداءات الخارجية.

بعد رسم الخارطة الاوروبية في أعقاب مؤتمر فيينا عام 1815م جرى ترسيم حدود سويسرا، ضُمت إليها 22 كانتوناً آخراً في إطار الدولة الكونفدرالية، في عام 1848م حدث في سويسرا نزاع ديني، تحول إلى

حربٍ أهلية، توصل المتنازعون إلى إنهاء الحرب، وصاغوا دستوراً عام 1874م، وانشؤوا دولة فدرالية.[1]

يتكون الإتحاد السويسري اليوم من 26 كانتوناً (مقاطعة)، يبلغ عدد سكان سويسرا 5،7 مليون نسمة حسب إحصاء 2007م، يشكل المسيحيون الكاثوليك 8،41٪ من السكان، والبروتستانت 3،35٪، وكاثوليك يسوعيون وارثودوكس 2٪، يهود 2٪، مسلمون 3،4٪ ، ديانات أُخرى وبدون ديانات 2،16٪. أما نسبة السكان، حسب اللغة بموجب إحصاء عام 2000م، فهي الالمانية 7،63٪، الفرنسية 4،20٪، الايطالية 5،6٪، الرومانشية 5،0٪ وهي فرع من الرومانية القديمة، اللغات الأخرى 9٪.[2]

رغم التعدد الطائفي والقومي في سويسرا، تمكنت هذه الدولة الصغيرة من أن تُحافظ على الحياد حتى أثناء الحرب العالمية الأولى مع أن سكانها من الأصل الالماني كانوا يميلون إلى جانب المانيا، وسكانها من أصول فرنسية مالوا إلى جانب الفرنسيين، إلا أنّ الدستور الفيدرالي والقوانين السويسرية كانت أقوى من تلك الميول القومية.[3]

الظاهر عن الكانتونات السويسرية أنَّها مختلطة ومتعددة المكونات؛ فهناك كانتونات تتكلم اللغة الألمانية لكن من الناحية الطائفية منقسمة بين الكاثوليك والبروتستانت، وهناك كانتونات سكانها يتكلمون اللغتين الالمانية والفرنسية وبنفس الوقت موزعون بين الكاثوليك والبروتستانت[4]، ورغم

---

(1) هكار عبدالكريم فندي، الفدرالية مفهوماً وتطبيقاً. مرجع سابق، ص140.

(2) فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية... الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات، ترجمة هاني شلبي. بيروت: منشورات الجمل، 2013، ص36.

(3) فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية... الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات. مرجع سابق، ص38.

(4) هكار عبدالكريم فندي، الفدرالية مفهوماً وتطبيقاً. مرجع سابق، ص141- 142.

كل هذا التمايز في الثقافات تعتبر سويسرا أكثر دول العالم استقراراً، لأنَّ النظام الفيدرالي فيها أتاح للأقليات الناطقة بالفرنسية والإيطالية والرومانشية ليس فقط العيش في ظل ثقافاتهم الخاصة بالحرية في إطار الأغلبية الألمانية، بل منحهم أيضاً دوراً سياسياً لتشارك مع بقية الكانتونات في عملية تخطيط وصنع القرار لمستقبل البلاد من خلال نظام التمثيل في الدولة الفدرالية، يضاف إلى ذلك الحقوق القانونية للأقليات اللغوية، فالدستور يفرض على الكانتونات كفالة الحفاظ على اللغات مهما كانت قلة الناطقين بها، فاللغات الأربعة المذكورة، الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية هي لغات رسمية للدولة بموجب الدستور، والوثائق الحكومية الفيدرالية، وكذلك تُكتب الاوراق النقدية بتلك اللغات الأربعة[1]. ورغم التعدد القومي والطائفي في سويسرا تمكن النظام السياسي في هذا البلد من بناء دولة مستقرة ومتماسكة، وخلق اندماجاً مجتمعياً بين جميع مكونات الدولة، يسّرها المفهوم الغير عرقي للدولة، والتمثيل النسبي، والديمقراطية التوافقية التي يتميز بها دستور الدولة، واحترام النظام السياسي لدستور البلاد، وآليات فرض القانون. لفهم النظام الفيدرالي السويسري راجع الجدول المرفق في الصفحة التالية.

الملفت هنا الدور الواسع المنوط إلى البلديات، فهي بمثابة كانتونات مصغرة لما لها من صلاحيات، ويمكن الاستفادة من هذه التجربة في تلك الأحياء من المدن السورية التي يغلب عليها لون طائفة معينة أو قومية معينة مثل حي باب توما في دمشق وحي الكُرد في دمشق (حي ركن الدين) وغيرها الكثير، حيث أنّ البلديات تلك تملك مجلس استشاري، ومجلس نواب ودائرة قانونية.

---

(1) فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية... الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات. مرجع سابق، ص64.

النظام الفيدرالي السويسري بسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية على المستويات الثلاثة للدولة

	السلطة التنفيذية	السلطة التشريعية		السلطة القضائية
	الاستشارية الفدرالية	مجلس النواب الفيدرالي		المحكمة الفيدرالية العليا
على مستوى الفدرالية	مجلس الاستشارة الفيدرالي: يتكون من سبعة مستشارين منتخبين من قبل مجلس النواب الفيدرالي يتولى كل منهم إدارة واحدة من وزارات الحكومة السبع.	مجلس النواب الوطني: مكون من 200 نائب منتخبين مباشرة من الشعب * بنظام التمثيل النسبي؛ ويتناسب فيه عدد ممثلي كل كانتون طردياً مع حجم كل كانتون	مجلس نواب الكانتونات مكون من 46 نائبا. بعدد نائبين لكل كانتون، منتخبين انتخاباً شعبياً تبعاً لنظام كل كانتون	تتكون من 35 إلى 48 قاضياً متفرغاً والنائبين عنهم وينتخبهم مجلس النواب الفيدرالي
على مستوى الكانتونات	استشارية الكانتونات: ينتخب أهالي كل كانتون مباشرة مجلس حكومة الكانتون الذي يتكون من خمسة إلى سبعة أعضاء	برلمان الكانتون انتخاب مباشر من أهالي الكانتون بنظام التمثيل النسبي.		محكمة الكانتون: ينتخب أعضاؤها من خلال استشارية الكانتون أو برلمان الكانتون.
على مستوى البلديات	استشارية البلدية: تنتخب من أهلي البلدية.	مجلس نواب البلديات: يتشكل في البلديات الصغيرة عادة من جميع سكان البلدية (مجلس عموم المواطنين). أما في البلديات الأكبر فيتشكل بالانتخابات من خلال أهالي البلدية (برلمان البلدية).		الدائرة القضائية تنتخب بواسطة أهالي عدد من البلديات. أو يعينها الكانتون.

المصدر: فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية... الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات، ترجمة هاني شلبي. بيروت: منشورات الجمل. 2013

الخاتمة

لم يتخيل، على الأرجح، أولئك المفكرون الأوائل الذين حلموا بإنشاء كيانٍ باسم سوريا للتخلص من الاستبداد العثماني، أن يمارس أحدٌ من غير أبناء الطائفة السنية التي تخوفوا منها يومها، الاستبداد بحق كل المكونات السورية.

كان حافظ الأسد يدرك جيداً مدى رفض الأغلبية السنية لرئيسٍ من غير مذهبها، لذا تخلى بعد الانقلاب الذي قام به عام 1970م عن مذهبه العلوي، وتبنى المذهب السني، ورغم ذلك لم يلق الترحيب المطلوب. مارس الأسد أكثر من استراتيجية إلى جانب استراتيجيته الأمنية في إدارة البلاد، كان يدرك جيداً استحالة نجاح واستمرار أي انقلابٍ عسكريٍ في سوريا دون تطمين بعض القوى الدولية والإقليمية وضمان مصالحها، وفي هذا الإطار قام بدور المقاول السياسي والعسكري لتنفيذ سياساتها ومصالحها في المنطقة. وكان نظامه ذو براعة جيدة في قراءة مصالح تلك الدول، وتقديم الخدمات الضرورية من خلال مواقف بدت في الظاهر ضدها، وذلك من خلال مقدرته على جمع الأوراق الضرورية، والدعاية التمهيدية، فكانت الورقة الفلسطينية أقواها لتخدير الشارع العربي بها.

ويمكن القول: إنَّ النظام استحوذ عليها بشكلٍ كاملٍ بعد مبادرة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات للصلح مع إسرائيل، فقد بدا حافظ الأسد كحامل لراية القومية العربية، وأوصى بها وريثه من بعده، وصدق من قال: إنَّ السوريين نشؤوا على خرافة أنَّ بلادهم هي "قلب العروبة النابض". وفي عهد بشار وبعد تحرير العراق من دكتاتورية صدام حسين، أصبح نظام دمشق يحتكر لنفسه الأيديولوجية العروبية التي مثلت مصدراً لشرعية النظام، والذي كان قد أخذ على عاتقه استعادة الأراضي السورية المغتصبة، وتحرير فلسطين، لذا حصل بشار على تأييدٍ واسعٍ، ونمت شعبيته، ليس فقط في الشارع العربي السوري، بل وعلى صعيد معظم

البلدان العربية إثر معارضته إسقاط نظام صدام حسين. لكن موقف بشار الأسد من الانتفاضة، والطريقة التي تعامل ويتعامل بها مع الشارع السوري كشفت زيف إدعاءاته لدى معظم الشارع. لكن يبقى هناك سؤال: هل بمقدور الشعب السوري التحلي بالسياسات الواقعية، وعدم الانقياد وراء شعارات بلون آخر؟

كان الجانب الآخر في صلب سياسات حافظ الأسد هو الإيحاء بأنَّه لا بديل عن نظامه في خلق الاستقرار في سوريا والمنطقة، وبأنَّه النظام الحامي للأقليات الدينية والطائفية بدون منازع، ليس في سوريا وحدها، بل أيضاً في لبنان والمنطقة. فمنذ أن سيطر على السلطة تظاهر بالتقية، فاستخدم التيار الإسلامي في بداية عهده للحد من انتشار الفكر الشيوعي، واليساري، وحتى التيارات العلمانية والديمقراطية، رغم أنَّه إدعى تبنيه العلمانية، فالنظام الذي بناه وورثه من بعده ابنه بشار لم يأخذ من العلمانية إلا ما تناسب ومع مصالح النظام، لأنَّ تبنّي العلمانية بالشكل الصحيح لم يكن ليسمح للنظام بأن يستغل البلاد بهذا الشكل، وربما كانت ستؤدي إلى تبلور تيار أو قوى بديلة لنظامه، تنافسه على نفس المهام وبأداء أفضل، وتحظى بتأييدٍ شعبيٍ أوسع. نظام الأسد لم يكن يخاف كثيراً من التيار الإسلامي رغم اتساع حاضنته، يقيناً منه عدم قدرة ذلك التيار على إيجاد التأييد والترحيب والمساندة من القوى الدولية بسبب أفكاره التي لاتقبل بفصل الدين عن الدولة، ولتبنيه النظرية الجهادية، وقدرته الكبيرة على تجنيد المسلمين الذين يسهل عليهم التضحية بأرواحهم حتى كقنابل بشرية ضد مصالح الغرب طمعاً بالجنة. وشوهد ذلك أثناء" الجهاد" في أفغانستان أيام تدخل القوات السوفييتية فيها. فحتى الدول العربية لا تثق بتلك التيارات، وعلاقاتهم ودعمهم لها تكتيكي، لما تشكّلها من خطرٍ على أمن ومصالح تلك الدول، وبالتالي فإنَّ نظام الأسد كان يدركٍ بأنَّ استخدام حتى العنف المسلح ضد مثل هذه التيارات لن يشكل له حرجاً.

وهذا ما شوهد خلال أحداث عام (1976 – 1983) م، وكيفَ غضّت القوى الدولية الطرف عن ممارسات النظام باستخدام العنف المفرط كالقصف بالطيران والمدفعية في حماه وأماكن أخرى من سوريا .

الانتفاضة السورية التي بدأت في آذار 2011م بشكلٍ عفوي ومدني وسلمي، مطالبةً بالحرية والإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية، لاقت التأييد والتعاطف الواسع من قبل شعوب وحكومات معظم بلدان العالم بما فيها الدول الغربية، إلا أنَّ النظام كعادته لم يستجب حتى لبعض من مطالب المنتفضين، والتجأ منذ البداية إلى الحلول الأمنية لإسكاتهم، وعندما فشل في ذلك جلب بعض المنظمات الإرهابية إلى سوريا بهدف محاصرة الانتفاضة وتشويه سمعتها، تلك المنظمات التي كانت للنظام علاقات وثيقة ومخفية معها لخلق الفوضى في العراق سابقاً . ومع دخول بعض الدول الإقليمية في تمويل وتسليح التيارات الاسلامية المتشددة وبمباركة بعض فصائل المعارضة، وباسم الجيش الحر، دُفعت الانتفاضة إلى التسليح، ومن ثم إلى الحرب الداخلية والطائفية في ظروف غياب قيادة موحدة لها، عندها وفي اللحظة المناسبة قفز النظام إلى عربة محاربة الإرهاب ليغير مسار الصراع، وليسحق الانتفاضة باسمها .

تبدو تيارات الإسلام السياسي غير راغبة في الاستفادة من التجارب السابقة، فقد ساهمت بشكلٍ كبيرٍ في إفشال "ثورات الربيع العربي" عندما حاولت اختطافها بمساندة بعض الدول الإقليمة، وفرضت عليها لبوساً دينياً أحالت دون استكمال مهماتها، وتسبب ذلك بعودة الأنظمة السابقة إلى الحكم بأثوابٍ جديدة مع إجراء اصلاحاتٍ محدودة، فالمجتمعات المعاصرة في هذه البلدان لا تتحمل أن تعيدها التيارات الإسلامية إلى العصور الظلامية أو عهد السلطنة العثمانية، ولا أن تعتاش على نتاج الفكر والتقدم العلمي للآخرين، بل تريد هذه المجتمعات أن تكون مساهمة في بناء الحضارة المعاصرة، لا ناقمة عليها بسبب الفشل.

يطغى اليوم على الصراع في منطقة الشرق الأوسط طابع مذهبي بين طرفي الإسلام السياسي السني والشيعي، في حين أن جوهر الصراع هو بين إرادة التمدن والحرية، والمساواة في الحقوق، وكذلك مصالح القوى الدولية من جهة، وبين عقلية ما قبل الدولة الوطنية، والإسلام السياسي من جهة أخرى. تجربة العقدين الأخيرين أثبتت أنَّ الإسلام السياسي لا يمكن أن يكون ديمقراطياً، وما إن وجد متنفساً سوف ينقلب على الديمقراطية، مادام متمسكاً بربط الدولة بالدين، وعدم التساوي بين الرجل والمرأة، والإبقاء على النظرية الجهادية، فالديمقراطية التي يدعيها عندما يكون خارج السلطة أقرب إلى الخداع منها إلى الحقيقة، فعندما يفوز بالسلطة سرعان ما ينقلب على الديمقراطية. وهذا ما حدث في مصر عام 2012م حيث تم البدء بإصدار التشريعات والفتاوى للاستفراد بالسلطة. وفي تركيا وبعد انتخابات حزيران 2015م، وعندما لم يتمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة وحده، رفض مشاركة الآخرين في تشكيل الحكومة، وأوقف عملية السلام مع الكُرد، وافتعل العديد من المشاكل معهم لإيجاد مسوغ لشن الحرب على المدن الكُردية، وأحدث دماراً لا يقل عن الدمار الذي أحدثته قوات بشار الأسد في المدن السورية المعارضة لنظامه، بعد أن أثار العاطفة القومية الطورانية لدى الترك، وأعاد الانتخابات في تشرين الثاني2015 ليستفرد بالحكم من جديد.

مشهد سوريا اليوم يظهر انقساماً تناحرياً حاداً بين أصحاب مقولة "القطر السوري" أنفسهم، والذين كانوا ومازالوا متمسكين بفرض هوية وفق أيديولوجيتهم على بقية المكونات، واتخذوا من سوريا كاستراحة نحو تلك الهوية، مدمرين بذلك البلد. ورغم مرور أكثر من خمسة سنوات على الحرب الطائفية العبثية، وحروب الوكالة، والتي يستحال عن طريقها إسقاط النظام، أو استمرار النظام في الحكم على طريقته قبل آذار 2011م، لا يستطيع هؤلاء الإقدام على «المبادرات التاريخية».

يحكى أنّه احتكمت امرأتان إلى قاضٍ بهدف إثبات أمومتهن لطفلٍ كانت إحداهن قد فقدته إثر حادثٍ أليمٍ، فقرر القاضي أن يكون الطفل من حق من تستطيع أن تسحبه بالقوة بعد شده فيما بينهما، بعد شدٍ وردٍ أجهشت إحداهن بالبكاء وارتضت أن تتخلى عن الرضيع، فيقال: إن القاضي حينها تأكد من أمومة المرأة الباكية، إذ أنها فضلت التخلي عن رضيعها على أن يفقد حياته بين أيديهُنَّ. بالرغم مماقد تحدثه هذه القصة من جدل لدى البعض، إلا أنَّ الحكمة منها هو إذا مارأى كلٌ من الفرقاء السوريين أنفسهم أصحاباً حقيقين لهذا البلد حينها فقط سيقدم الكل على التنازلات لبعضهم البعض بهدف إنقاذه من هذا الدمار.

وضع سوريا اليوم يحتاج إلى مشروع بديل، مشروع ديمقراطي مبني على "تسوية تاريخية" قائمة على القطيعة مع السابق، وتؤسس لدولة وطنية وهوية جامعة ونهائية لجميع مكوناتها. إنَّ مثل هذه التسويات هي من مهمات القوى الفاعلة على الساحة السياسية، إلا أنَّها لا يمكن أن تتحقق إن لم تُعِد أطراف الصراع النظر في رؤاها السياسية وبشكل جذري، حتى تكتسب بذلك ثقة جميع المكونات السورية إلى جانب ثقة الفاعلين الدوليين اللذين من دونهم يستحال التوصل إلى تلك التسوية، وهي تحتاج إلى إرادة وفنون المساومة والتسويات، والأصل أن المساومة والتسوية ما هي إلا وسائل ضرورية للتوصل إلى التراضي الاختياري في حل المنازعات، وأنَّ الحلول القسرية لا تجلب سوى تكرار المآسي.

«لم تتطابق مشاعر الناس مع الخرائط التي فرضت عليهم، ولم تكن المجتمعات جاهزة لاستخلاص الدروس من الماضي وويلاته وعبره. قرار التعايش مع الآخر المختلف لم يكن حاضراً لا داخل الخرائط ولا على حدودها، وبدت فكرة الدولة والمؤسسات نباتاً غريباً لا تصلح التربة لاحتضانها. إنها مأساة ثقافية قبل أن تكون سياسية» على حد قول غسان شربل.

شعوب هذه البلدان التي أُنشئت على أيدي الدول الغربية، لم يسبق لها أن قدمت تضحيات أو أي إنتاج فكري، وثقافي لبناء الأوطان، تبدو – هذه الشعوب- غير قادرة على بناء الأمم، وكان ذلك سبباً رئيسياً في فشل تكوين الهوية الوطنية. فالقوى الداخلية في تلك البلدان، وسوريا في مقدمتها، لا تستطيع الإقدام على التسويات التاريخية، إن لم يبادر مجلس الأمن الدولي والقوى الدولية الفاعلة إلى فرض تسوية على غرار التسوية في يوغوسلافيا سابقاً، خاصةً بعد أن أصبحت سوريا ساحة صراعٍ لقوى اقليمية، ودولية منذ أن تسلحت الانتفاضة السورية، لتخوف تلك البلدان الإقليمية من أن تجلب تلك التسويات الديمقراطية والحريات إلى المنطقة.

بينما كان هذا الكتاب في مراحله النهائية جرى حدثان ملفتان: الأول، خفة حدة خطاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حيال النظام السوري، واستغلاله لعيد روسيا الوطني لتوجيه رسالة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يرجو فيه عودة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها. كما وتقدمت قوات سوريا الديمقراطية في الوقت نفسه إلى غرب الفرات الذي كان على الدوام خطاً أحمر عند الرئيس التركي. بدا أنَّ هناك شيئاً ما يجري في الخفاء، لكن السؤال هو: كيف سيكون انعكاس هذا الحدث على أصدقاء تركيا من المعارضة السورية؟، وهل سيعاد ماجرى لـ إبراهيم هنانو وأقرانه من الحركة الوطنية ثانيةً؟.

الثاني، خطاب الرئيس السوري أمام البرلمان والذي شن فيه هجوماً لاذعاً على الرئيس التركي، كما وتوجهت القوات السورية إلى محافظة الرقة بهدف تحريرها من داعش، فهل هذا يعكس وجود تسوية ما ستفرض على الشعب السوري استمرار نظام الأسد، لكن بحلة جديدة؟ بعد أن أصبح جُل ممثلي انتفاضة الشعب السوري في مفاوضات جنيف الأخيرة من البعثيين الذين يستدرون شرعيتهم من سنوات شراكتهم في النظام الذي أوصل الشعب إلى ما هو عليه اليوم.

الملاحق

الملحق رقم (1) صورة البرقية التي أرسلها الحزب الشيوعي السوري إلى وزارة الخارجية الفرنسية بشأن حوادث الجزيرة

صورة البرقية التي أرسلها الحزب الشيوعي
إلى وزارة الخارجية الإفرنسية بواسطة المفوضية العليا
بشأن حوادث الجزيرة

بيروت - المفوضية العليا

الرجاء إبلاغ ما يلي لحضرة وزير الشؤون الخارجية في باريس:

إن بعض الموظفين الإفرنسيين ذوي الميول الفاشيستية عملاء أحزاب اليمين الأقصى وأعداء الجبهة الشعبية أثاروا في الجزيرة عصيانًا مسلحًا ذا نزعة فاشيستية معادية لفرنسا وهذا العصيان موجه ضد المعاهدة والحكومتين الإفرنسية والسورية تحت ستار طلب الاستقلال الداخلي والانتداب الفرنسي.

إن العصاة بحماية وقيادة هؤلاء الموظفين أعداء فرنسا طردوا موظفي الحكومة السورية ونزعوا سلاح الدرك وشكلوا في القامشلي والحسجة ورأس العين وغيرها لجانًا مسلحة تحت اسم «لجنة إدارة شؤون الحسجة» مثلاً، وهم لا يزالون سادة الموقف ويتابعون دون قصاص أعمالهم بينما الجيش الإفرنسي قد اتخذ منذ شهر على عاتقه صيانة الأمن.

ولو اتخذت المفوضية الإفرنسية تدابير فعالة لأمكن قمع العصيان منذ الابتداء لأن أكثرية سكان الجزيرة موالون للمعاهدة وللحكومة السورية ولفرنسا الديمقراطية.

نحتج بشدة على موقف الموظفين الفاشيست ونطلب قمع العصيان ومعاقبة العصاة ومحاكمة الموظفين الفرنسيين المسؤولين في الجزيرة وإرسال لجنة تحقيق برلمانية لسوريا وتطهير بلادنا من أعداء فرنسا الديمقراطية والمعاهدة.

سوريا تريد أن تحيا بإخاء وسلام مع فرنسا الديمقراطية

عن الحزب الشيوعي
السكرتير العام
خالد بكداش

899

المصدر: محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص899.

الملحق رقم (2) نص قرار القاضي العسكري بحق الطلبة الكُرد المشاركين في احتفالات الثامن من اذار لعام 1970. (النسخة الأصلية ص1-2)

٦٨٤ ٢٠٢

باسم الشعب العربي [illegible]

نحن المستشار عبد الدين الاتاسي قاضي التحقيق العسكري

بعد الاطلاع على :

الادعاء الاولي رقم ١٢١٠٣ / ١٢ / ١١ تاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٧٠ المتضمن ملاحقة المدعى عليهم :

– عبد الحميد بن خليل – من عاموا – محمد بن سليمان يوسف من القامشلي – اسعد بن جميل محمد – من القامشلي – شارع عبد الغني بن مروان – الكريم احمد سليمان من قرية مشوق – عبد الفتاح بن شيخو علي – من قرية ازبلي – الدكتور خير الدين بن عبد مراد – من قرية تل [illegible] – محمد بن اسماعيل من القامشلي ·

بجرم اثارة النعرات المذهبية وفق المادة ٢٨٥ ع ع ·

وبعد الاطلاع على مطالبة النيابة العامة العسكرية المؤرخة / / ١٩٧٠ ·

وبعد تدقيق كافة اوراق هذه الدعوى تبين ما يلي ·

– في الوقائع –

اثناء احتفالات الثامن من اذار لعام ١٩٧٠ واثناء المهرجان الخطابي في ملعب القامشلي قام المدعى عليهم بترديد [illegible] [illegible] الكردية [illegible] [illegible] كردية وعاش نضال المرأة الكردية العربية ·

– في الادلة –

تأيدت الوقائع السابقة بالادلة التالية ·

١ – اقوال المدعى عليهم في كافة مراحل التحقيق واعترافهم بترديد شعارات (عاشت الاخوة العربية الكردية وعاش نضال المرأة العربية الكردية) الى غير ذلك من الشعارات اثناء الاحتفال بمناسبة الثامن من اذار واثناء المهرجان الخطابي في ملعب القامشلي ·

٢ – التحقيقات الجارية امام القاضي الفرد العسكري في دير الزور ·

٣ – التحقيقات الجارية امام ادارة الامن السياسي في القامشلي ·

٤ – كافة اوراق هذه الدعوى ومفرداتها ·

في التطبيق القانوني

لما كان ثابتا من اعتراف المدعى عليهم امام ادارة الامن السياسي في القامشلي انهم اطلقوا شعارات الاخوة العربية الكردية وعاش نضال المرأة العربية والكردية [illegible] من الناس بمناسبة الاحتفالات بيوم الثامن من اذار واثناء مهرجان خطابي وضع في ملعب القامشلي بهذه المناسبة ·

[illegible] هذه الشعارات لايمانهم بالقومية الكردية [illegible] [illegible] [illegible] هذه الشعارات هو ايمان بالوحدة الوطنية بالوحدة العربية الكردية ·

وحيث انه لا مجال لاطلاق هذه الشعارات لولا ايمان المدعى عليهم بقوميتهم الكردية وقيامهم بالدعاية لها واستغلال [illegible] الكبير والمهرجان لاثبات هذا الايمان وانتشار هذه الدعوة ·

وحيث ان مثل هذه الشعارات التي اطلقها المدعى عليهم لا يمكن اعتبارها وسيلة للوحدة الوطنية انما من العكس [illegible] النعرات المذهبية والتفرقة بين المواطنين ويدل على ذلك [illegible] المدعى عليهم والتفافهم حول هذه الشعارات [illegible] من اختلاف طائفتهم وقراهم بلا [illegible] الا رابطة القومية [illegible] وحيث ان ما قام به المدعى عليهم يشكل [illegible] المعاقب عليها بالمادة ٢٨٥ ع ع · وحيث ان المحكمة العسكرية هي المختصة للنظر بهذه الدعوى ·

لذلـــــك

ووفقا لمطالبة وعملا باحكام المادة ٢٩ ع عسكري تقرر :

١ – اتهام المدعى عليهم عبد الحميد بن خليل [illegible] مواليد ١٩٥٠ من اهالي عاموده ·

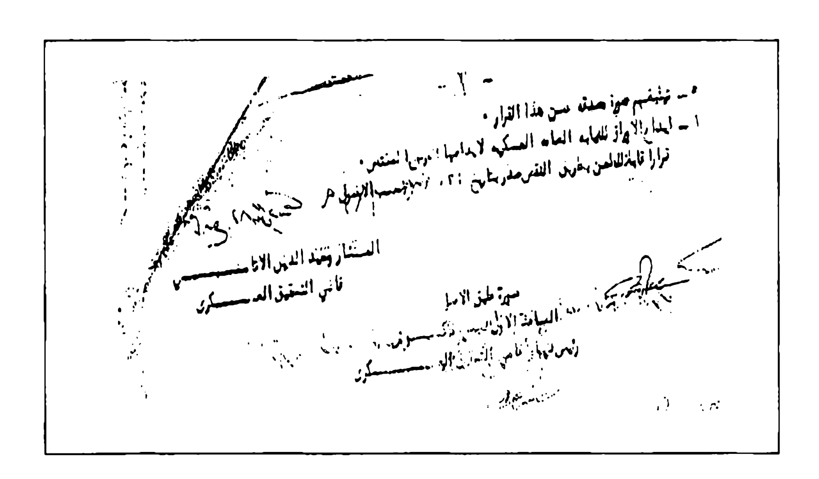
[illegible] بن سليمان يوسف والدته [illegible] تولد ١٩٥٢ من القامشلي – اسعد بن جميل محمد والدته [illegible] تولد ١٩٤٦ من القامشلي – الكريم بن احمد سليمان والدته [illegible] مواليد ١٩٤٦ من قرية [illegible] ناحية [illegible] – [illegible] بن [illegible] والدته [illegible] مواليد ١٩٤٨ قرية ازبلي – وخير الدين بن عبد مراد والدته [illegible] مواليد ١٩٤٩ من قرية تل [illegible] الناحية [illegible] .. ومحمد بن اسماعيل الشيخ والدته [illegible] مواليد ١٩٥١ من قرية [illegible] القامشلي بجناية اثارة النعرات المذهبية وفق المادة ٢٨٥ ع ع ·

٢ – اصدار مذكرة تحري وتوقيف بحق كل من المدعى عليهم المشار اليهم في الفقرة السابقة

٣ – اجراء محاكمتهم امام المحكمة العسكرية [illegible] ·

٤ – تضمينهم مشتركا [illegible] [illegible] قرارا [illegible] [illegible] العربي ·

تتمة الملحق رقم (2)



- تسليمهم صورة مصدقة من هذا القرار .

١ - اعادة الاوراق للنيابة العامة العسكرية لاجرائها [illegible]

قرارا قابلا للطعن بطريق النقض صدر بتاريخ ٢٠ / [illegible]

المستشار عماد الدين [illegible]

قاضي التحقيق العسكري

صورة طبق الاصل

[illegible] النيابة الاولى [illegible] العسكري

رئيس نيابة قاضي التحقيق العسكري

مضمون الملحق رقم (2)

باسم الشعب العربي في سوريا

نحن المستشار وحيدالدين الأتاسي قاضي التحقيق العسكري

بعد الإطلاع على:

الإدعاء الأولي رقم 22103 /1413 تاريخ 4/26 / 1970

المتضمن ملاحقة المدعى عليهم:

- عبدالمجيد بن خليل – من عامودا – غربي بن سليمان يوسف من القامشلي – أحمد بن جميل محمد – من القامشلي – شارع عبدالملك بن مروان. – أكرم بن أحمد سليمان من قرية معشوق – عبدالفتاح بن شيخو على – من قرية اوزمايو – المدعو خيرالدين بن محمد مراد – من قرية تل حسنات – عكيد بن اسماعيل من القامشلي، بجرم ايقاظ النعرات العنصرية وفق المادة 285 ع وبعد الاطلاع على مطالبة النيابة العامة العسكرية المؤرخة / / 1970.

وبعد تدقيق كافة أوراق هذه الدعوة تبين مايلي:

- في الوقائع -

أثناء احتفالات الثامن من آذار لعام 1970 وأثناء المهرجان الخطابي في سينما القامشلي قام المدعى عليهم بترديد شعارات معادية للقومية العربية وهتافات عنصرية مثل / عاشت الأخوة الكردية العربية ويسقط الاستعمار، عاشت الأخوة العربية الكردية، وعاشت نضال المرأة الكردية العربية.

- في الأدلة -

تأيدت الوقائع السابقة بالأدلة التالية:

1 – أقوال المدعى عليهم في كافة مراحل التحقيق، وإعترافهم بترديد شعارات (عاشت الأخوة العربية الكردية وعاش نضال المرأة العربية الكردية) إلى غير ذلك من الشعارات اثناء الاحتفال بمناسبة الثامن من اذار واثناء المهرجان الخطابي في سينما القامشلي.

2 – التحقيقات الجارية امام القاضي الفرد العسكري في ديرالزور.

3 – التحقيقات الجارية امام ادارة الأمن السياسي في القامشلي.

4 – كافة اوراق هذه الدعوة وتفرعاتها .

في التطبيق القانوني

لما كان ثابتا من اعتراف المدعى عليهم امام ادارة الأمن السياسي في القامشلي أنهم اطلقوا شعارات الأخوة العربية والكردية وعاش نضال المرأة العربية والكردية بين جمع غفير من الناس وبمناسبة الاحتفالات بيوم الثامن من آذار واثناء مهرجان خطابي ومقيم في سينما القامشلي بهذه المناسبة.

وبما ان المدعى عليهم قد اعترفوا امام الأمن السياسي بانهم اطلقوا هذه الشعارات لإيمانهم بالقومية الكردية وعطفهم عليها وأن قولهم بعد ذلك بأن السبب من اطلاق هذه الشعارات هو الايمان بالوحدة الوطنية وبالوحدة العربية الكردية .

وحيث انه لامجال لإطلاق هذه الشعارات لولا ايمان المدعى عليهم بقوميتهم الكردية وقيامهم بالدعاية لها واستغلال الحشد الكبير والمهرجان لاثبات هذا الإيمان وانتشار هذه الدعاية.

حيث أن مثل هذه الشعارات التي اطلقها المدعى عليهم لايمكن اعتبارها وسيلة للوحدة الوطنية انما على العكس يثير النعرات

العنصرية والتفرقة بين المواطنين ويدل على ذلك تجمع المدعى عليهم والتفافهم حول هذه الشعارات بالرغم من اختلاف مناطقهم وقراهم ولا يربط بينهم إلا رابطة القومية والعنصرية، وحيث أن ما قام به المدعى عليهم يشكل جريمة المعاقب عليها بالمادة 285 ع عام . وحيث ان المحكمة العسكرية هي المختصة للنظر بهذه الدعوى.

لذلك

ووفقاً للمطالبة وعملاً بالمادة 24 ع. عسكري اقرر:

1-اتهام المدعى عليهم عبد المجيد بن خليل خليل والدته خديجة تولد 1950 ومن اهالي عامودا.

غربي بن سليمان يوسف والدته نوفة تولد 1952من القامشلي- احمد بن جميل محمد والدته جميلة تولد 1949 من القامشلي- اكرم بن احمد سليمان والدته فصلة مواليد 1949 من قرية معشوق ناحية الجوادية-عبدالفتاح بن شيخو عيسى والدته شمسة مواليد 1948 قرية أزملر – خيرالدين بن محمد مراد والدته باريشان مواليد 1949 من قرية تل حسنات التابعة لناحية الجوادية – وعكيد بن اسماعيل الشويش والدته حزنو مواليد 1951 من قرية الهلالية التابعة القامشلي بجناية إيقاظ النعرات العنصرية وفق المادة 285 ع . عام.

2 - اصدار مذكرتي قبض ونقل بحق كل من المدعى عليهم المشار اليهم في الفقرة السابقة.

3 – اجراء محاكمتهم أمام المحكمة العسكرية بدمشق.

4 – تضمينهم مشتركا سبع ليرات ونصف رسم القرار وخمسة وسبعون قرشا المجهود الحربي.

5 – تبليغهم صوراً مصدقة من هذا القرار.

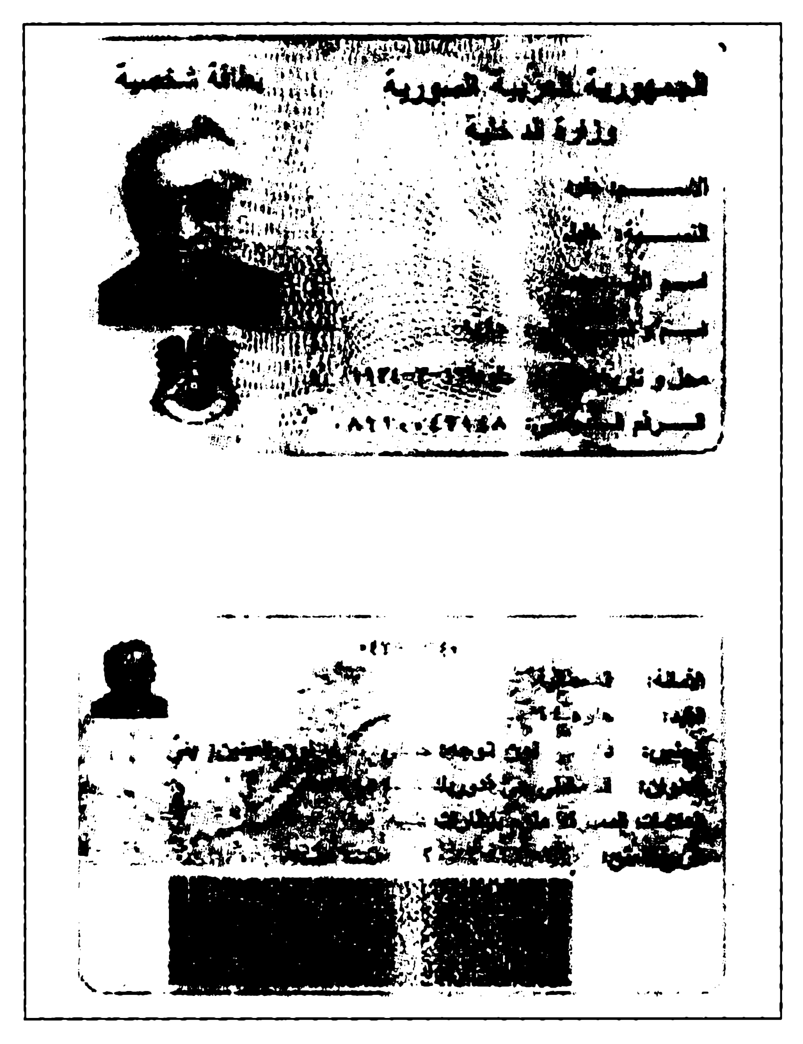
6 – ايداع الاوراق للنيابة العامة العسكرية لإيداعها المرجع المختص.

قراراً قابلاً للطعن بطريق النقض صدر بتاريخ 31/ حسب الاصول.

المستشار وحيدالدين الأتاسي

قاضي التحقيق العسكري

الملحق رقم (3) البطاقة الشخصية (الهوية السورية) لجلود محمد خليل



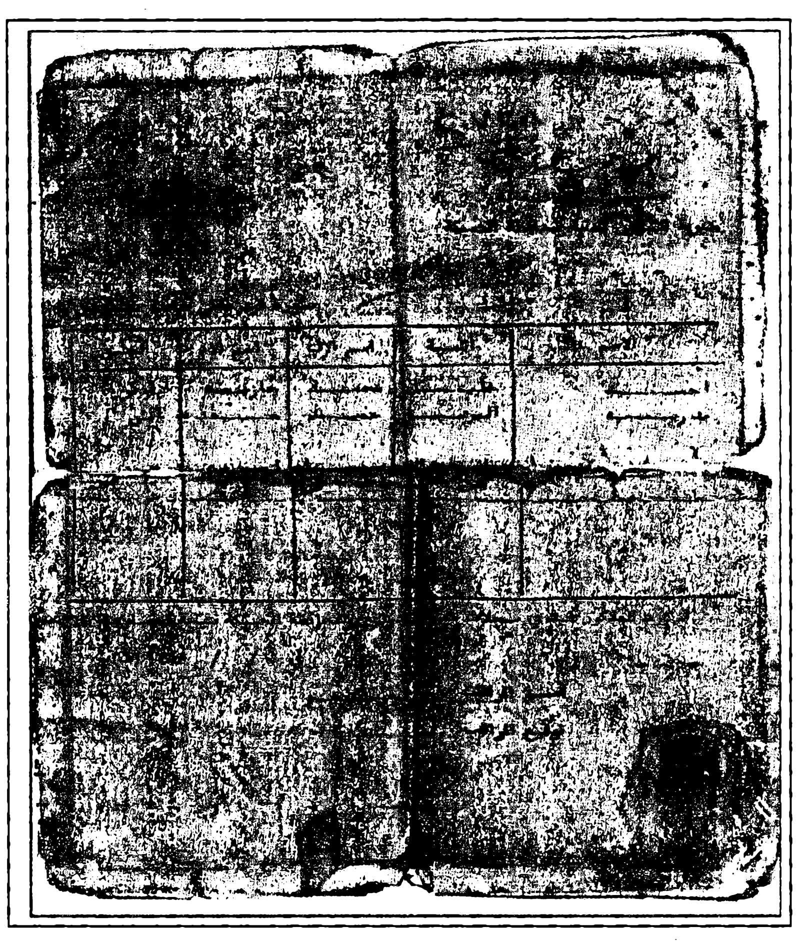
الجمهورية العربية السورية
بطاقة شخصية
وزارة الداخلية

جاءت أسماء حفيدين (خليل وأحمد) لشهيد ثورة بياندور خليل أحمي عام 1923م ضد الفرنسيين في عداد الأجانب، بينما حفيده الثالث جلود في عداد المواطنين .

الملحق رقم(4) صورة قيد فردي (أحمد محمد خليل) خاص بالمسجلين في سجلات أجانب محافظة الحسكة.

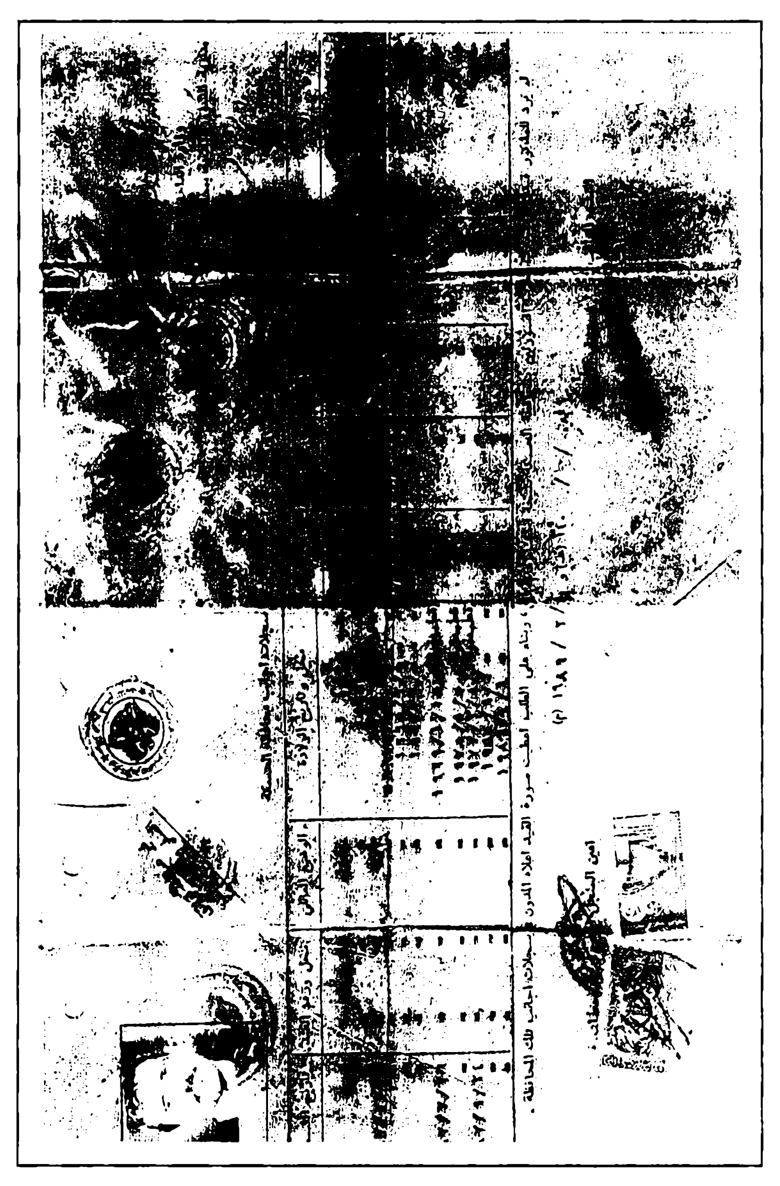


جاءت أسماء حفيدين (خليل وأحمد) لشهيد ثورة بياندور خليل أحمي عام 1923م ضد الفرنسيين في عداد الأجانب، بينما حفيده الثالث جلود في عداد المواطنين .



صورة قيد عائلي (أحمد محمد خليل) خاص بالمسجلين في سجلات أجانب محافظة الحسكة.

الملحق رقم (5) صورة قيد عائلي (خليل محمد خليل) خاص بالمسجلين في سجلات أجانب محافظة الحسكة.



الملحق رقم (6)

انتفاضة 2004

حاول الكثير من الإعلامين والسياسيين إرجاع أسباب تلك الانتفاضة إلى ما قام به مشجعو فريق الفتوة التابع لمحافظة دير الزور من توجيه إهانات وشتائم لقادة الكُرد في كُردستان العراق، ورفعهم لصور صدام حسين (الرئيس العراقي الذي اعتقلته القوات الأمريكي بعد انهيار نظامه)، وذلك أثناء قدومهم إلى قامشلي للعب مباراة مع نادي الجهاد في إطار الدوري السوري لكرة القدم، لكن في الحقيقة لم يكن هذا هو السبب الجوهري.

منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي بدأ تغيرٌ في الخطاب السياسي لبعض الأحزاب الكُردية، وبشكلٍ خاص حزب يكيتي الكُردي، وبادر بتنظيم العديد من التظاهرات في أوروبا ضد ممارسات النظام التمييزية والعنصرية حيال الكُرد. وفي عام 2002م وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ديسمبر، قام حزب يكيتي الكُردي في سوريا بمظاهرة سلمية أمام البرلمان السوري بعد فشل الحوارات مع النظام والتي كانت بناءً على دعوته من خلال وسطاء (من ضمنهم مسؤول مكتب حزب كُردستاني في دمشق). سلم ممثلون عن المتظاهرين، وكانوا من قيادة حزب يكيتي، رسالة إلى رئيس البرلمان السوري في ذلك الحين عبدالقادر قدورة، مطالبين فيها بإجراء الإصلاحات الديمقراطية، ومنح الحريات، وتبييض السجون السورية من المعتقلين السياسيين وأصحاب الرأي، والاعتراف الدستوري بالهوية القومية للشعب الكُردي، ورفع الحظر عن اللغة والثقافة الكُرديتين، وإعادة الجنسية إلى الكُرد المجردين منها بموجب إحصاء 1962م، كما وطالبوا فيها بإيجاد حل ديمقراطي للمسألة الكُردية في سوريا، وبعدها جرت في دمشق مسيرة أخرى لأطفال الكُرد في

حزيران 2003م، حاملين بأيديهم الورود ومذكرة إلى ممثلية اليونسيف لرعاية الطفولة والأمومة في دمشق مطالبين بحقهم في المساواة مع بقية أطفال سوريا، وأن يتمتعوا بحق التعليم بلغة الأم، وقد ساندت هذه المسيرة أربعة أحزاب كُردية (اسماء الاحزاب)، وعلى إثرها منعت الشرطة وقوات حفظ النظام من وصول الأطفال إلى مقر اليونيسف مستخدمين الضرب والعنف ضد الأطفال وذويهم واعتقلوا العديد من أوليائهم.

هذه المظاهرات أحدثت ضجة إعلامية كبيرة تناقلتها الوكالات العالمية مثل رويترز، فرانس بريس، أسوشييتد بريس وغيرها من المؤسسات الإعلامية والصحفية وشبكات التلفزيون، وكانت هذه التظاهرات والتغطية الإعلامية أمراً غير معتادٍ في دولةٍ مثل سوريا.

استمرت هذه النشاطات الكُردية في دمشق، وفي كل مرة ازداد عدد الأحزاب المشاركة فيها، ففي ذكرى اليوم العالمي لحقوق الانسان عام 2003م، والتي نظمت أمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء شارك فيها أحد عشر حزباً كُردياً، وستة عشر حزباً ومنظمة من منظمات المجتمع المدني السورية. رافقت هذه النشاطات ظاهرة جديدة وهي قيام أعداد كبيرة من المحاميين السوريين بالتطوع للدفاع عن المعتقلين الكُرد، كما وتطوع المحامون الكُرد للدفاع عن المعتقلين السوريين أمام محاكم أمن الدولة، أحدثت هذه النشاطات من مظاهرات واعتصامات والتضامن بين المعارضة الكُردية والعربية تخوفاً حقيقياً لدى النظام، خاصةً وأن جدار الخوف الذي كان قد أقامه النظام خلال عقود بدأ ينهار أمام تلك الفعاليات، لذا كان لابد من القيام بإجراءٍ ما.

استغل النظام في دمشق الاحتقان الذي أصاب الشارع العربي في سوريا والمنطقة بعد تحرير العراق من النظام البعثي الصدامي، وأبدى بشار الأسد معارضته العلنية لتحرير العراق أكثر من أي قائد عربي آخر

مما أكسبه شعبية واسعة ليس في سوريا وحدها بل في الكثير من الدول العربية، وقام النظام بتأجيج مشاعر الناس بسبب دخول القوات الدولية إلى العراق، وفتح مكاتب للمتطوعين للقتال في العراق ضدً القوات الاجنبية، تخوفاً من أن تطال التغييرات حتى سوريا. من جانبٍ آخر، حتى وإن لم تشمل التغييرات النظام في دمشق فقد استمرت تخوفات النظام من التحولات الديمقراطية التي كانت تجري في العراق، مثل تشكيل حكومة ائتلاف وطني، ووضع دستور ديمقراطي للعراق الجديد، اعتُرِف فيه بحقوق كافة مكونات العراق القومية والدينية والطائفية، وأقر الدستور الجديد بأن العراق دولة اتحادية، وبموجب هذا الدستور أُقرت حكومة فدرالية في إقليم كُردستان. هذه التطورات التي كانت تجري في دولة مجاورة لسوريا لم تكن لصالح النظام الديكتاتوري في دمشق، لذا قام إعلام وأجهزة النظام المختلفة بتأجيج عواطف المتشددين العرب وكسبهم إلى جانبه. وبالتالي فإن ما جرى في قامشلي لم يكن مجرد احتكاك عادي بين جماهير فريقين رياضيين، بل كان قد خُطط له لتوجيه ضربة إلى الحركة الكُردية وبشكلٍ خاص بعض أحزابها الفاعلة، لإعادة ترميم جدار الخوف، بعد أن تمزق أمام الفعاليات المتعددة التي جرت في دمشق، وإلا فكيف لفريقٍ رياضيٍ أن يرفع صورة دكتاتور العراق صدام حسين، ولافتات وشعارات ترمز إليه وإلى نظامه فوق وسائط نقل جماهير فريق الفتوة لنحو 250 كم بدءاً من ديرالزور ومروراً بمركز محافظة الحسكة، قادمةً إلى قامشلي، وتجوب في شوارعها من دون أن تعترضهم أية جهة أمنية أو رسمية، من جانبٍ آخر قام محافظ الحسكة الموجود داخل الملعب بإعطاء أوامر بإطلاق النار على جماهير فريق الجهاد دون سواه، في وقتٍ كان يتطلب منه فض المتعاركين من خلال استخدام الماء أو قنابل مسيلة للدموع.

الملحق رقم (7)

نص رسالتين بعثتا من قبل السيد عبد القادر رئيس اللجنة المركزية للجمعية الكوردية (عضو مجلس الشيوخ العثماني) إلى جورج كليمنصو.

إلى جورج كليمنصو رئيس مؤتمر السلام

الرسالة الأولى

استانبول 2 تشرين الأول1919

السيد الرئيس

إنَّ الشائعات التي تروج لتقسيم كوردستان إلى قطاعين في تركيا العثمانية ووضعها تحت توجيه دولتين كبيرتين تحدو بي لأن أوجه نظر سيادتكم إلى أنَّ هذه التجزئة لا تخدم السلم في الشرق الادنى. وأنَّ الكورد هناك على النقيض من حكومة الاتحاديين رفضوا محاربة الحلفاء وشملوا الارمن بحمايتهم في المناطق التي كانت تحت السلطة العثمانية فالكورد يتمنون من عدالة المؤتمر الاعتراف ببلدهم موحداً غير مجزأ.

عضو مجلس الشيوخ (العثماني)

السيد عبد القادر رئيس اللجنة المركزية للجمعية الكوردية

الرسالة الثانية

استانبول 2 تشرين الأول 1919

السيد الرئيس

أسمحوا أن ألفت نظر سيادتكم الكريم الى حقائق رائجة في الدولة العثمانية فمنذ بداية الهدنة (مندورس 1918) تتظاهر الحكومة العثمانية بأنها متسامحة جداً ولا تعارض الأكراد بخصوص مبدأ القوميات وأنفتاح الطريق لأنعتاقهم لكن الحكومة أنتهت الى الأمر بأغلاق نوادينا وهي تعتقل مندوبينا وتصادر مراسلاتنا. وبناءاً على ذلك فأن لجنة التحقيق الدولية التي كان من المزمع أرسالها الى كردستان لاتستطيع القيام بتحقيقاتها عن آمال الشعب الكردي في الظروف الملموسة الحالية. فنلتمس من سيادتكم أن تستخدموا نفوذكم العالي مع حكومة أستانبول كي تمتنع عن أقلاق الشعب الكردي .....

عبدالقادر (شمديناني)

رئيس اللجنة المركزية للجمعية الكردية

المصدر: د. هشام رمضان عبدالله، المحترقون الكورد، الحياة والموت، الجزء الأول، مطبعة الحاج هاشم، أربيل 2005، ص 402 و403

الملحق رقم (8)

حزب يكيتي الكُردي: بيان حول معاناة الانسان الكردي في سوريا بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان، 10-12-2002.

بيان حول معاناة الإنسان الكردي في سوريا
بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

أيها الوطنيون الديمقراطيون!

تمر علينا ذكرى جديدة ليوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشعبنا الكردي يعاني الآلام والحرمان والفقر بسبب استمرار سياسة التمييز المتبعة في البلاد منذ بضعة عقود.

إن الإنسان الكردي في البلاد يعامل كالغرباء في وطنه رغم تمسكه بالوحدة الوطنية واستماتته في الدفاع عنه والحفاظ عليه، وهذا التعامل القاسي معه ينافي أبسط مبادئ القوانين الدولية وحقوق الإنسان. وهذا الإنسان الكردي لا ذنب له سوى أن الله خلقه بهذا الشكل. وبدلاً من أن تعامله الدولة السورية على قدم المساواة مع بقية المواطنين فإنها تضطهده وتحرمه من أبسط حقوقه؛ فاللغة والثقافة الكرديتان محظورتان قانونياً، وربع مليون مواطن مجردون من جنسيتهم منذ أربعة عقود، ورغم الوعود المتكررة بحل مأساتهم فإن عذاباتهم مستمرة، وحتى الولادات الجديدة لأكراد محافظة الجزيرة (الحسكة) لا تسجل إلا بصعوبة لأنها تحال للجهات الأمنية قبل مديريات الأحوال المدنية. وجميع القرى الكردية تم تعريب أسمائها رغم أن تلك الأسماء قديمة وتاريخية، وهناك حزام عربي يهدف إلى التغيير الديمغرافي على حساب حرمان الفلاحين الكرد من أراضيهم التي ورثوها عن أسلافهم في شمال الجزيرة، ويحظر على الكرد تسجيل العقارات بأسمائهم، وعندما يتقدم أحد الكرد للتوظيف غالباً ما يرفض طلبه من قبل الأمن وقلما تتم الموافقة. والكرد مستبعدون من السلك الدبلوماسي والمناصب الهامة وليس لهم أي دور في إدارة البلاد رغم أنهم يشكلون نحو 12% من سكان البلاد ويقترب عددهم الحالي من 2.5 مليون نسمة.

إننا بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان نطالب القيادة السياسية في البلاد أن تعيد النظر في التعامل مع أبناء وبنات شعبنا الكردي وتنصفهم وتعاملهم مثل بقية المواطنين في الحقوق والواجبات، وتقوم بإزالة مشاريع التمييز المنفذة دون وجه حق تجاههم. وترفع الحواجز عن اللغة والثقافة الكرديتين وتعترف دستورياً بوجود القومية الكردية في إطار وحدة البلاد. وباعتقادنا سوف يساهم هذا في صيانة الوطن من كل خطر داخلي أو خارجي، ويوفر الاستقرار ويخلق شروط الازدهار.

إن المرحلة التي تمر بها المنطقة والمخاطر المحدقة تتطلب من المسؤولين في البلاد الالتفات إلى القضايا الداخلية ومعالجتها بروح الجدية والمسؤولية لما فيه خير الوطن وازدهاره.

2002/12/10

اللجنة السياسية
لحزب يكيتي الكردي في سوريا

الملحق رقم (9)

مذكرة أطفال الكرد في سوريا الى منظمة الأمم المتحدة للطفولة

الأستاذ محمد بن إدريس العلمي

ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سوريا

مدير مكتب يونيسف بدمشق الموقر

تعلمون بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت في 1959/11/20 م إعلان حقوق الطفل (لتمكينه من التمتع بطفولة سعيدة ، ينعم فيها لخيره وخير المجتمع ...) ، وكانت سوريا من الدول السباقة في التوقيع عليه .

وبناءاً على الالتزامات القانونية والأخلاقية التى يفرضها ذلك الإعلان ، فإننا كأطفال كرد سوريين ، نناشدكم للتدخل لدى الحكومة السورية من أجل احترام موافقتها وتوقيعها ، وحماية طفولتنا وحقوقنا المقررة في شرعة حقوق الطفل ، من الممارسات التمييزية الجارية في إطار السياسة الشوفينية المنتهجة حيال شعبنا الكردي في سوريا.

ففى الوقت الذي أقر فيه الإعلان ضرورة (تمتع الطفل بجميع الحقوق ، دون تفريق بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسى أو الأصل القومى أو الاجتماعى ...)، كما أقر ضرورة (أن يحاط الطفل بالحماية من جميع الممارسات التى قد تدفع إلى التمييز العنصري أو أي شكل من أشكال التمييز ...)، فإن الحرمان يبقى العنوان الأساسى في التعامل مع الطفل الكردي الذي يولد ويولد معه التمييز، ليصطدم بواقع مؤلم تعانى منه الأسرة الكردية عموماً .

ورغم أن احترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل، يعتبر أحد

المعايير الأساسية للتقدم الحضاري، فإن تلك المبادىء لا تجد لها تطبيقاً في مجتمعنا الكردي الذي حرم فيه آلاف الأطفال حتى من حق الانتماء الرسمى للوطن أو الأسرة !!، في حين أقرت فيه شرعة حقوق الطفل أن يكون (له الحق في أن يكون له اسم وجنسية ونسب ...)، لكن تلك الجنسية انتزعت من ربع مليون كردي، يشكل منهم الأطفال أكثر من (100) ألف طفل، ولدوا من أبوين مجردين من الجنسية بموجب نتائج الإحصاء الاستثنائى الذي جرى في محافظة الحسكة يوم 1962/10/5 م، وصنفوا في خانة (الأجانب السوريين) في سابقة لم تشهد لها العلاقات بين الدولة ومواطنيها مثيلاً من قبل ... إضافة إلى أعداد كبيرة من الأطفال مكتومى القيد المولودين من أب مجرد من الجنسية وأم مواطنة ، لا تسمح المحاكم الرسمية بعقد زواجهما .

كما تتجاهل السلطات السورية أحكاماً أخرى لإتفاقية حقوق الطفل في إصرارها على مواصلة عمليات التعريب التى طالت أسماء الأطفال الكرد، وتمنعهم من التعلم بلغتهم الأم الكردية، رغم ما جاء في تلك الأحكام بأن (للطفل المنتمى إلى فئات الأقليات أو السكان الأصليين الحق في أن يتمتع تمتعاً حراً بثقافته وديانته ولغته).

إننا نأمل أن تصل أصواتنا من خلالكم إلى السلطات السورية، مطالبين بإنصافنا كضحايا أبرياء للتمييز والاضطهاد ، والعمل على إلغاء كل السياسات والمشاريع العنصرية التى صادرت حقوقنا كأطفال شعب مضطهد ، وأساءت للإنسان والطفولة في كل مكان.

وتقبلوا فائق احترامنا وتقديرنا

أطفال الكرد في سوريا

25/6/2003

الملحق رقم (10)

بيان إلى الرأي العام

منظمي مظاهرة أطفال الكرد في سوريا يدينون الممارسات القمعية والإعتقالات التعسفية ضد التجمع السلمي لأطفال الكرد وذويهم في يوم الطفل العالمي.

في صبيحة يوم 2003/6/25 يوم الطفل العالمي، توجه نحو /200/ طفل كردي مع ذويهم إلى مقر مكتب منظمة اليونيسيف بدمشق، للتجمع سلميا أمامه - ليس كما وصفته السلطات، وبعض وسائل الإعلام بالمظاهرة - وأثناء سيرهم بهدوء وانضباط وبمظهر حضاري في الشارع المؤدي إلى مقر المنظمة ، حاملين الورود، ومذكرة خطية تتضمن معاناتهم ، والمطالبة بالتمتع الكامل بحقوقهم ، ويافطات تحتوي الشعارات التالية.

- نطالب بحق التعلم بلغتنا الكردية الأم ومراعاة الخصوصية القومية.
- نطالب بإعادة الجنسية إلى الكرد المجردين منها .
- نحو طفولة سعيدة خالية من التمييز والاضطهاد .

وقبل وصولهم إلى مكان التجمع، بادرت رجال الشرطة، وقوات حفظ النظام - التي فاقت عددها عدد الأطفال وذويهم - إلى التصدي لهم بعنف، وتعاملت بوحشية معهم ، ومنعتهم من الوصول إلى مقر المنظمة وفرقتهم بالقوة ، واعتقلت سبعة أشخاص من ذويهم، وهم:

1- محمد مصطفى
2- عامر مراد
5- حسين رمضان
6- هوزان محمد أمين ابراهيم

3- سالار صالح　　　　　7- محمد شريف فرمان

4- خالد محمد علي

إن أسلوب العنف والاعتقال الذي تعاملت به السلطات مع مواطنيها من أطفال الكرد وذويهم، يشكل انتهاكا فظا لحقوق الإنسان، وخرقا فادحا لأبسط مبادىء الديمقراطية، ومخالفة لدستور البلاد، في ظرف تستدعي فيه مصلحة البلاد، فتح الأبواب أمام حوار وطني ديمقراطي شامل، لإيجاد الحلول للقضايا الوطنية والديمقراطية، خاصة قضية الشعب الكردي، عبر حل وطني ديمقراطي، ضمن إطار وحدة البلاد، بغية تعزيز الوحدة الوطنية، وتحصين البلاد في مواجهة التحديات، وتنمية المجتمع وازدهاره .

إننا في الوقت الذي ندين فيه بشدة الممارسات القمعية والإعتقالات التعسفية، التي تعاملت بها السلطات مع التجمع السلمي لأطفال الكرد وذويهم في يوم الطفل العالمي، نعرب عن تضامننا المطلق مع مطالب هؤلاء الأطفال، بالحصول على كافة حقوقهم المنصوصة في الاتفاقيات الدولية، وعن تضامننا الكامل مع المعتقلين، ومطالبة السلطات السورية بالإفراج الفوري عنهم، وندعو منظمات حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التضامن مع أطفالنا، والتدخل للإفراج عن ذويهم.

29/6/2003

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية (يكيتي)

حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية

حزب يكيتي الكردي في سورية

الحزب اليساري الكردي في سورية

الملحق رقم (11)

مبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا لحل الأزمة الراهنة في البلاد، 2011/5/11

مع النهوض الجماهيري السلمي الذي بدأ في سوريا، منذ الخامس عشر من آذار، والذي يهدف لتحقيق مجتمع ديمقراطي ينعم فيه جميع أبناء سوريا بمختلف طيفهم القومي والثقافي والديني والسياسي بحقوقهم الأساسية، ويتواكب مع التطورات الحاصلة في المنطقة، ويتفاعل مع هذا العصر الذي تتجه فيه البشرية نحو بناء نظم ديمقراطية وتحقيق الحرية و العدالة والمساواة.

إن هذا النهوض الذي يحصل الآن في سوريا هو حراك وطني جماهيري واسع يدعو إلى إحداث تغيير ديمقراطي سلمي وتحقيق إصلاحات جوهرية على كافة الصعد، التي من شأنها إنهاء حالة الاستبداد وحكم الحزب الواحد وإنهاء احتكار السلطة وبناء الدولة المدنية الحديثة التي تكفل العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، وتحقيق الشراكة الحقيقية لكل المواطنين في إدارة شؤون البلاد.

إن عدم استجابة السلطة لمطالب الشعب في تحقيق التحولات الديمقراطية السلمية في البلاد ومواجهة الحراك الجماهيري الاحتجاجي السلمي بالعنف، أدى إلى خلق أزمة عميقة ، باتت تهدد بلدنا سوريا بمخاطر جدية، الأمر الذي يقتضي تضافر الجهود والمساعي، على مختلف المستويات ومن خلال المسئوليات الملقاة على عاتق مكونات الشعب السوري بكل انتماءاته القومية والسياسية وشرائحه وفئاته الاجتماعية، التلاقي من اجل التفاهم على العناوين البارزة والخطوط العريضة لمبادرة

وطنية شاملة لوضع الحلول العملية الجادة لمعالجة الأزمة التي تلف بلدنا وتجنيبه المخاطر المحدقة وضمان تطوره وتقدمه.

إن أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا، التي هي جزء من الحركة الوطنية والديمقراطية العامة في البلاد ، ترى أن القضية الكردية في سوريا قضية وطنية أساسية ويساهم حلها في حل القضايا الأخرى وتعزيز الوحدة الوطنية في البلاد، وان الصيغة المثلى للخروج من الأزمة الراهنة تمر عبر الحوار الوطني الشامل والجاد بين مجمل المكونات الوطنية. ومن اجل إنجاح هذا الحوار نرى ضرورة تحقيق ما يلي:

1 - تجنب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل تحت أية ذريعة كانت والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها، واعتماد مبدأ ولغة الحوار الوطني الشامل بين مختلف الاتجاهات السياسية الوطنية والنخب الثقافية التي تؤمن بالحوار سبيلا للتفاهم..

2 - تطبيق المرسوم الرئاسي القاضي برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية كافة، والإفراج عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين.

3 - السماح للتيارات السياسية والأحزاب التي تمثل شرائح المجتمع بمزاولة أنشطتها الديمقراطية علنا إلى حين صدور قانون عصري للأحزاب.

4 - إلغاء كافة السياسات التمييزية ، والمراسيم والتعاميم السرية المطبقة بحق الشعب الكردي، والاستعجال في إعادة الجنسية إلى المجردين منها ، وتسجيل المكتومين في السجلات المدنية كمواطنين سوريين ، وإيلاء المناطق الكردية الاهتمام اللازم بغية إزالة أثار الإهمال المتعمد لها وتحقيق مبدأ المساواة أسوة بباقي المناطق.

5 - الدعوة لعقد مؤتمر وطني شامل دون هيمنة أية جهة كانت، من أولى مهامه ، إقرار صيغة مشروع دستور جديد يلغي الامتياز لأية جهة سواء كان حزبيا أو قومية، ويتضمن الاعتراف بالتعددية القومية والسياسية واللغوية ، ويطرح هذا الدستور على الاستفتاء العام ، وإقرار قانون جديد للانتخابات المحلية والتشريعية، وآخر لتنظيم عمل الأحزاب السياسية يراعي خصوصيات المجتمع السوري ومكوناته دون التمييز بسبب العرق أو الدين، وإطلاق حرية الإعلام والصحافة.

6 - ضمان فصل السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية، واستقلالية القضاء وتعزيز دوره.

7 - حل القضية القومية للشعب الكردي حلا ديمقراطيا عادلا في إطار وحدة البلاد ، بالاعتراف الدستوري بوجوده القومي كمكون رئيسي، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية.

8 - حماية وتأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في البلاد.

إن ايلاء هذه المبادرة الاهتمام اللائق من لدن جميع القوى والنخب السياسية والثقافية على اختلاف مواقعها لا شك سينصب في خدمة تضافر كل الجهود لما فيه خير ومصلحة الشعب والوطن.

11/5/2011

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

الملحق رقم (12)

وثيقة اتفاق بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي 27-8-2013

يواصل السوريين ثورتهم بكل أطيافهم ومكوناتهم من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم من نظام أهان الحياة الإنسانية وأهدرها واعتاد القتل والبطش والإرهاب، فإزهق أرواح مئات الالاف من السوريين وجرح وسجن وعذب مئات الالاف منهم على مرأى ومسمع من العالم.

وانطلاقا من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية، فقد عقد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لقاءات عمل مع الأخوة في المجلس الوطني الكردي بهدف التوصل إلى تفاهم لانضمام المجلس الوطني الكردي ومكوناته من الأحزاب والهيئات والشخصيات المستقلة إلى الإئتلاف الوطني وهيئاته.

وقد اتفق على إطار يشمل الجوانب السياسية والتنظيمية للإنضمام إلى الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على أساس الالتزام ببرنامج الثورة ممثلا في المشاركة في إسقاط النظام الدكتاتوري الدموي بكافة رموزه وأركانه ومرتكزاته وبناء سورية المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس التالية:

1- يؤكد الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءا أساسيا من القضية الوطنية والديمقراطية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضا وشعبا.

2- العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها.

3- يؤكد الإئتلاف ان سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية.

4- تضمن سورية الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الانسان والحريات الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس.

5- سورية دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، ويحترم دستورها المعاهدات والمواثيق الدولية.

6- الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية، وتحيقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي.

7- تشكل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ولنسيجه الاجتماعي.

8- كما شارك الأخوة الكرد في فعاليات الثورة السورية وأنشطتها من خلال التنسيقيات والقوى والأحزاب، فإنه ينبغي المشاركة الفعالة والمميزة في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وهيئاته، إضافة

الى التفاعل الكامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية بما تقتضيه من تخطيط وإدارة ومشاركة ميدانية على المستوى الوطني في كافة المجالات.
9- تلتزم القوى الكردية الموقعة بتعزيز المشاركة الوطنية في انشطتها وفعالياتها من خلال التأكيد على الوحدة الوطنية، وتحرص على التواصل البناء مع باقي النسيج الوطني.

10- تلتزم القوى والأحزاب ولاشخصيات المنضوية في إطار الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالسياسات والبرامج التي يتم إقرارها في مؤسسات الئتلاف وفي المقدمة منها البرنامج السياسي.

11- كما أن الثورة السورية العظيمة تبنت علم الاستقلال كرمز سيادي لها، فإننا نتبنى اسم الدولة في عهد الاستقلال.
12- يعمل الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سورية والمعانات التي مر بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش، بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر.

13- العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للإخوة الكرد لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم.

14- يمثل المجلس الوطني الكردي في الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بنائب للرئيس وعشرة أعضاء في الهيئة العامة، وينتخب اثنان من أعضاء الهيئة العامة من ممثلي المجلس الوطني الكردي في الهيئة السياسية.

15- الحد الأدنى للتمثيل الكردي بحسب تاريخ هذه الاتفاق هو 14 عضو، وإذا نقص العدد عن الحد الأدنى فيحق للمجلس الوطني الكردي ترشيح بديل ليصل العدد إلى الحد الأدنى المتفق عليه.

16-هذه الوثيقة قابلة للتطوير حسب مقتضيات العمل الوطني وبموافقة الطرفين.

إن المرحلة المقبلة تستوجب توحيد جهود السوريين جميعا، وتركيزها في إطار واحد لمواجهة النظام الدموي، وحماية شعبنا من بطشه وإرهابه، وإنقاذ سوريا من الطغمة التي استمرأت القتل والتدمير. وإن الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي ملتزمان بالعمل معا لحماية شعبنا والدفاع عنه وتأمين كل ما يؤمن إسقاط النظام وبناء سورية الجديدة التي تحمي مواطنيها وتصون حقوقهم.

ملاحظة:

يتحفظ المجلس الوطني الكردي على الفقرة التالية من البند الثالث (واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية) ويرى بأن أفضل صيغة للدولة السورية هي صيغة دولة إتحادية، وسيعمل المجلس الوطني الكردي على تحقيق ذلك.

المجلس الوطني الكردي

الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

http://knc-geneva.org/?p=175&lang=ar27.08.2013

الملحق رقم (13)

البيان الختامي لأعمال المؤتمر الوطني الكردي في سوريا

في يوم السادس والعشرين من تشرين أول 2011، بدعوة من أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا وحضور أكثر من 250 مندوب، شمل مناضلين أوائل في الحركة الكردية وشخصيات وطنية مستقلة وممثلين عن المجموعات الشبابية وكذلك ممثلي الأحزاب المشاركة، و نشطاء يمثلون لجان حقوق الإنسان، وفعاليات اجتماعية وثقافية وإعلامية.. انعقد المؤتمر الوطني الكردي في مدينة القامشلي، وذلك تحت الشعارات التالية :

- من أجل تحقيق أهداف الانتفاضة السلمية للشعب السوري في الحرية والكرامة

- نحو دولة ديمقراطية برلمانية تعددية تضمن الحقوق القومية للشعب الكردي

- الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي كمكون رئيسي في البلاد

- لا للتمييز القومي والديني والطائفي، نعم لدولة وطنية علمانية وديمقراطية لكل السوريين

- لا للقمع والاستبداد .. الحرية لجميع معتقلي الرأي في سوريا

- بوشر المؤتمر بالنشيدين الوطني والقومي، والوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الحرية، تلته كلمة افتتاحية ألقاها أكبرهم سنا بين سكرتيري أحزاب الحركة الوطنية الكردية، وأخرى شفهية ألقاها أصغرهم سنا، ليليه اختيار لجنة لرئاسة جلسات المؤتمر وتسيير أعماله، حيث تليت

نصوص المشاريع المطروحة من تقرير سياسي ،ومشروع الوثيقة السياسية والمبادرة الكردية، وفي ضوئها شهد المؤتمر نقاشات مستفيضة وآراء متنوعة تمخض عنها قرار بتشكيل لجنة لإعادة صياغة تلك المشاريع ودمجها في وثيقة واحدة ، وكذلك توجهات ومقررات أهمها :

آ ـ في المجال الوطني: أكد المؤتمر أن ما تشهده الساحة السورية من أزمة وطنية متفاقمة يتحمل النظام مسؤوليتها ، فمنذ وصول نظام البعث إلى السلطة من خلال انقلابه العسكري عام 1963 مارس القمع والتنكيل ومصادرة الحريات العامة والخاصة و أخفق في تحقيق التنمية والتطوير الاقتصادي ، حيث تزايد مستوى الفقر والبطالة واستشرى الفساد .. ورغم مطالبات الشعب للسلطة طيلة عقود من الزمن بضرورة تحقيق إصلاحات ديمقراطية ، إلا أنها كانت تمعن في قمعها وبطشها بحق كل صوت مناد بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان و حتى المطالبين بتحسين الأحوال المعيشية . إن اعتماد السلطة لهذا النهج في التعامل مع الداخل السوري - وفي مناخ الربيع العربي - أدى إلى اندلاع شرارة الثورة السلمية المطالبة بالحرية والكرامة التي شملت معظم أرجاء البلاد بما فيها المناطق الكردية والتي انطلقت بإرادة وطنية في الخامس عشر من آذار المنصرم وجوبهت بمزيد من القمع والقتل من قبل أجهزة السلطة في ضوء اعتمادها للحل الأمني العسكري كخيار وحيد قد يوفر ذرائع لتدخل خارجي عسكري خطير .

وقد أكد المؤتمر أن إنهاء الأزمة في البلاد يمر من خلال تغيير النظام الاستبدادي الشمولي ببنيته التنظيمية والسياسية والفكرية وتفكيك الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية ديمقراطية تعددية برلمانية وعلى أساس اللامركزية السياسية، بعيداً عن العنصرية، دولة المؤسسات والقانون

تحقق المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين وتحول دون عودة أي شكل من أشكال الاستبداد والشمولية.

كلف المؤتمر الهيئة التنفيذية المنبثقة عنه السعي لتوحيد صفوف المعارضة الوطنية السورية، كون التوحيد هذا يشكل عاملا هاماً في ترجيح موازين القوى لصالح الثورة السلمية للشعب السوري وتحقيق مطالبه المشروعة . وطالب المؤتمر بضرورة سحب قوات الجيش والأمن من المدن وإعادتها إلى ثكناتها وعدم زجها في مواجهة التظاهرات السلمية.

ب ـ في المجال الكردي السوري: رأى المؤتمر أن الشعب الكردي في سوريا هو شعب أصيل ، يعيش على أرضه التاريخية ويشكل جزءا أساسيا من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسوريا ، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه ، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد ، كما رأى المؤتمر أن حل القضية الكردية يعتبر مدخلا حقيقيا للديمقراطية وامتحانا لقوى المعارضة السورية التي تسعى لتحقيق غد أفضل لسوريا على قاعدة أن سوريا لكل السوريين .

ج ـ تبنى المؤتمر الحراك الشبابي الكردي كجزء من الثورة السورية السلمية مشيدا بدوره المساهم في إعلاء شأن الكرد وتعميق وطنية القضية الكردية .

د ـ أكد المؤتمر على توفير ضمانات حرية المعتقدات وممارسة الشعائر الدينية واحترامها وحمايتها دستوريا و ضرورة تأمين الحقوق القومية للسريان كلدو آشور والأقليات الأخرى.

هـ . بخصوص الموقف من موضوع الحوار مع السلطة فقد رأى المؤتمر - كونه جزءا من المعارضة الوطنية السورية - ضرورة عدم القيام بإجراء أي حوار مع السلطة بشكل منفرد .

و. قرر المؤتمر حل جميع الأطر الكردية التي تنضوي تحتها الأحزاب المشاركة في المؤتمر (الجبهة - التحالف - التنسيق - المجلس السياسي ..) واعتبر المؤتمر مجلساً وطنيا كردي.

ز . خول المؤتمر الهيئة التنفيذية المنبثقة عنه بالحوار مع أطر المعارضة الوطنية ومن ثم التنسيق والتعاون مع الأكثر استجابة لقرارات وتوجهات المؤتمر وتعليق عضوية أحزاب الحركة في الأطر الأخرى.

في صبيحة يوم الخميس 2011/10/27 أنهى المؤتمر أعماله بنجاح، حيث أجمع الحضور على أن انعقاد هكذا مؤتمر وطني وبهذا الحجم من الغنى والتنوع والمسؤولية ، وبتنظيمه الحضاري، يعد هو الأول من نوعه في تاريخ كرد سوريا، حيث اختتم بانبثاق هيئة تنفيذية من ممثلي أحزاب الحركة الوطنية الكردية وفعاليات وطنية اجتماعية، ثقافية، شبابية حقوقية ونسائية ، مستقلة .. تترتب على عاتقها مسؤولية متابعة العمل بجد وإخلاص، ويدا بيد لما فيه خير هذا الشعب والوطن.

عاشت سوريا حرة ديمقراطية

التحية لأرواح شهداء الحرية

28/10/2011

المؤتمر الوطني الكردي في سوريا

الملحق رقم (14)

نص الورقة المقدمة من الهيئة العليا للمفاوضات للسيد ديمستورا

الرقم 12

22/آذار/2016

سعادة السيد ستيفان ديمستورا المحترم

المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى سوريا

يهدي وفد الهيئة العليا للمفاوضات أطيب تحياته الى المبعوث الخاص وفريقه

المبادئ الأساسية للعملية السياسية في سوريا

تنطلق العملية السياسية من ضرورة ضمان سائر الحقوق الأساسية للشعب السوري، ووقف معاناته من خلال تطبيق جميع القرارات الأممية ذات الصلة، وخاصة منها المواد 12- 13- 14 من قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015) والتي تنص على فك الحصار عن المدن والمناطق المحاصرة، وتمكين الوكالات الانسانية من توصيل المساعدات الى جميع من هم في حاجة اليها، والافراج عن جميع المعتقلين، ووقف عمليات القصف الجوي والمدفعي والهجمات ضد المدنيين والاهداف المدنية. وأن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووقف عمليات التهجير القسري، ووقف تنفيذ أحكام الإعدام، وضمان عودة النازحين واللاجئين والمهجرين الى مناطقهم ومساكنهم، مع التأكيد على عدم الربط بين ضرورة التنفيذ الفوري والمباشر لهذه القرارات من جهة وسير المفاوضات من جهة أخرى، والرفض

القاطع لمحاولات النظام مقايضة المواقف السياسية بمعاناة السوريين وتتضمن مبادئ العملية السياسية ما يلي:

1- التمسك بوحدة سوريا أرضا وشعبا، والفاظ على استقلالها وسلامة أراضيها، والعمل بكل الوسائل المشروعة على استعادة الجولان السوري المحتل

2- الإقرار بمدنية الدولة السورية وسيادتهاعلى كافة أراضيها على أساس اللامركزية الإدارية والالتزام بآليات الديمقراطية من خلال نظام تعددي، لا طائفي، يمثل كافة مكونات الشعب السوري، رجالاً ونساءً دون تمييز او اقصاء على أسس دينية او طائفية او عرقية ويرتكز على مبدأ المواطنة، والمساواة وتكافؤ الفرص، وحقوق الانسان، وسيادة القانون

3- ضمان حقوق سائر المكونات الإثنية والدينية والمذهبية من أبناء الشعب السوري وصيانة حقوقهم المشروعة ضمن اطار الهوية الوطنية الجامعة والوطن الواحد، وتعتبر القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية الديمقراطية في البلاد، ويتم الاعتراف بحقوقهم القومية دستورياً ضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً.

4- تتمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية في سورية المستقبل، وتسهم عبر المشاركة الفاعلة في مختلف المؤسسات والهيئات ومواقع صنع القرار بما يقل عن نسبة 30٪.

5- ممارسة سائر معالم السيادة وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية حيث تلتزم سوريا بما يترتب على عضويتها الخارجية من عهود ومواثيق في المنظمات الدولية والإقليمية، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ملتزمة بقضايا أمتها والقضية الفلسطينية وبإقامة علاقات التعاون والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية الصديقة وتسعى للتفاعل الإيجابي في محيطها الإقليمي والدولي

6- الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وإصلاحها، مع وجوب إعادة وهيكلة وتشكيل مؤسساتها العسكرية والأمنية وبناء الجيش الوطني على أسس وطنية ومهنية وحصر حق حيازة السلاح بيد مؤسسات الدولة المختصة

7- رفض كافة أشكال التدخل الخارجي، والعمل على اخراج كافة المقاتلين غير السوريين من ميليشات طائفية وجماعات مرتزقة، والقوات التابعة لدول خارجية من الأراضي السورية

8- محاربة كافة مظاهر الإرهاب بما في ذلك الجماعات الإرهابية وإرهاب الدولة الذي مارسه نظام بشار الأسد ومواجهة الحواضن الفكرية والتنظيمية للتطرف والطائفية المقيتة، ومكافحة الاستبداد والفساد كعوامل أساسية في تعزيزمظاهر الإرهاب في البلاد

9- تبني الحل السياسي للخروج من الأوضاع الراهنة في البلاد، وذلك من خلال القرارات الأممية ، وتوفير الضمانات الدولية ودعم مساندة المجتمع الدولي بما لا يتعارض مع سيادة القرار الوطني.

10- ان هدف العملية السياسية هو تحقيق الانتقال السياسي الجذري والشامل عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي تمارس كافة السلطات التنفيذية على ألا يكون لبشار الأسد وأركان نظامه وجميع من تلطخت أيديهم بدماء السوريين دوراً من بدأ المرحلة الانتقالية

11- تعزيز السلام والاستقرار في البلاد من خلال تحقيق السلم الأهلي، وتبني برامج المصالحة المجتمعية ومنع ردور الأفعال السلبية، وتخفيف النزاعات الانتقامية من خلال وضع آليات للمحاسبة وتحقيق العدالة الانتقالية

12- تتولى هيئة الحكم الانتقالي وأجهزة الإدارة المحلية مهمة متابعة تنفيذ القرارات الدولية فيما يتعلق بإعادة النازحين واللاجئين الى

مناطقهم ومساكنهم وتهيئة الظروف المناسبة لذلك، والتأكد من إلغاء سائر الإجراءات القمعية التي مارسها نظام بشار الأسد وحلفائه وخاصة فيما يتعلق بالتهجير القسري والمحاكم العسكرية وإلغاء احكام الإعدام وتصنيف المعارضين السياسيين والعسكريين في خانة الإرهاب

13- تتخذ هيئة الحكم الانتقالي الخطوات اللازمة للتمهيد لانتخابات بلدية ونيابية ورئاسية في فترة زمنية محددة، لا سيما اصدار التشريعات والمراسيم المنظمة لتلك الانتخابات

14- الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للمانحين وإنشاء صندوق لإعادة اعمار البلاد وتعويض الفئات المتضررة

الهيئة العليا للمفاوضات

رئيس الوفد المعارض

العميد أسعد الزعبي

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1) البيرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939**. بيروت: دار النهار للنشر، د. ت.

2) د. ألبيرت عيسى، **قراءة البعث للفاشية التاريخية، دراسة سياسية عن البعث العراقي** ترجمة من الكُردية: خالد مجيد فرج، السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2010.

3) إسماعيل بيشيكجي، **كُردستان مستعمرة دولية** ترجمة زهير عبد الملك، دار APEC للطباعة والنشر، 1998.

4) ألبيرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية** ترجمة أسعد صقر. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1997.

5) أيوب بارزاني، **المقاومة الكُردية للاحتلال 1914-1958**. بيروت: دار نشر حقائق المشرق، 2002.

6) آزاد الكُردي، **سوريا سابع دولة في العالم إنتهاكاً لحقوق الإنسان** اربيل: مطبعة الثقافة، 2011.

7) باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط ط4**، بيروت: د. ناشر، 1995.

8) باتريك سيل، **الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 – 1958**. بيروت: د. ناشر، 1965.

9) باسيلي نيكيتين، **الكُرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية** ط3، ترجمة: الدكتور نوري طالباني، السليمانية: مكتب الفكر والتوعية، 2007.

10) توفيق برّو، **القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914-1918**. دمشق: دار طلاس، 1989.

11) جاد الكريم الجباعي، **قضايا النهضة** دمشق: دار علاء الدين للطباعة والنشر، 2003.

12) جان جاك روسو، **في العقد الإجتماعي أو مبادىء القانون السياسي** ترجمة وتقديم عبد العزيز لبيب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

13) جكرخوين، **سيرة حياتي ترجمة:** جوان أيو وديلان شوقي، مراجعة وتدقيق: الأستاذ رضوان إسماعيل. آلن: دار بافت للطباعة والنشر، ألمانيا.

14) جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث** ترجمة د .عبدي حاجي، دهوك: مطبعة خاني، عام 2012.

15) د. جمال إبراهيم، **المسألة الكردية بين تآمر الامبريالية ونار الزعامات اليمينية** د . ن، 2015.

16) جليلي جليل، **نهضة الأكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين** ط1، أربيل: رابطة كاوا للثقافة الكُردية، 1986.

17) دانيال برومبرغ، **التعدد وتحديات الاختلاف** ترجمة عمر سعيد الأيوبي. بيروت: دار الساقي، 1997.

18) درية عوني، **عرب وأكراد خصام أم وئام** القاهرة: دار الهلال، 1993.

19) ديفيد ماكدول، **تاريخ الأكراد الحديث** ط1، ترجمة راج آل محمد، بيروت: دار الفارابي، 2004.

20) روبرت آي. روتبرغ، سيث د . كابلان، **كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة** ط1، ترجمة حازم نهار، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2014.

21) زبير رسول أحمد، **المجتمع المدني والدولة، إشكالية العلاقة** السليمانية: مكتب الفكر والوعي للإتحاد الوطني الكوردستاني، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2010.

22) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي** ترجمة بيار عقل، بيروت: دار الحقيقة، د . ت.

23) ستيفن هايدمان، **التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة** ترجمة عباس عباس. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

24) سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات** الكويت: دار سعاد الصباح، 1992.

25) د. سعد ناجي جواد، **الأقلية الكُردية في سوريا**. جامعة بغداد، 1988.
26) سمير قصير، **ديمقراطية سوريا واستقلال لبنان** ط4، بيروت: دار النهار للنشر، 2006.
27) عبد الباسط سيدا، **المسألة الكُردية في سورية** ط1، أوبسالا: مطبعة نينا، 2003.
28) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، د. ت.
29) عدنان زيان فرحان وقادر سليم شمو، **الفرمانات وحملات الإبادة ضد الكورد الإيزديين عبر التاريخ**. دهوك: مطبعة خاني، 2009.
30) على تتر توفيق، **الحياة السياسية في كردستان 1908-1927م** دهوك: دار سبيريز للنشر، 2007.
31) د. علي سلطان، **تاريخ سوريا**. دمشق: دار طلاس، 1987.
32) علي صالح ميراني، **الحركة القومية الكردية في كوردستان- سوريا 1946-1970**. أربيل: مطبعة وزارة التربية، 2004.
33) د. فليب حتي، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**. بيروت: دار الثقافة، د. ت.
34) فولوف ليندر، **الديمقراطية السويسرية الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات** ترجمة هاني شلبي. بيروت: منشورات الجمل، 2013.
35) فؤاد عجمي، **التمرد السوري** ترجمة أحمد الشنبري. بيروت: الجداول، 2013.
36) كارستين ويلاند، **سوريا الاقتراع أم الرصاص** ترجمة د. حازم نهار. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.
37) كمال مظهر أحمد، **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ط3، بيروت: دار الفارابي وأربيل: دار آراس، 2013.
38) كوني ره ش، **تاريخ القامشلي ط1**، دهوك: دار الزمان، 2012.
39) د. محمد عبدو علي، **جبل الكرد (عفرين) دراسة تاريخية اجتماعية توثيقية** السليمانية: وزارة الثقافة بكُردستان العراق، 2008.

40) م. س. لازريف وآخرون، **تاريخ كوردستان** ترجمة د. عبدي حاجي ، دهوك: دار سبيريز للطباعة والنشر، 2006.

41) م.س. لازريف، **الإمبريالية والمسألة الكُردية** 1917 -1923. ترجمة د .عبدي حاجي، أربيل: دار موكرياني للبحوث وللنشر، 2013.

42) ماجد عبد الرضا، **القضية الكُردية في العراق** ط2، بغداد: مكتبة الطريق الجديد، 1975.

43) مجيد خدوري، **المسألة السورية** الموصل: مطبعة أم الربيعين، 1934.

44) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا.** دمشق: منشورات دار الرواد، 1955.

45) محمد علي بك ابراهيم باشا، **أمير أمراء كُردستان ابراهيم باشا المللي** 1845-1908. أربيل: مطبعة حاجي هاشم، 2009.

46) محمد ملا محمد، **صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكُردي** هه ولير: مطبعة اوفيست، 2001.

47) نبيل ملحم، سبعة أيام مع آبو، **قائد وشعب**، ط1، حوار أجراه نبيل ملحم مع عبدالله أوجلان. أثينا: دار أخيل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

48) نواف محمد مراد، **موقف الحزب الشيوعي السوري من القضية الكُردية في سوريا.** أربيل: د. ن، 2013.

49) د. نورالدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي** ترجمة روني محمد. إربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2001.

50) نيكولاس فاندام، **الصراع على السلطة في سوريا.** القاهرة: مكتبة مدبولي،1995، ط1.

51) د. هشام رمضان عبدالله، **المحترقون الكورد. الحياة والموت** الجزء الأول، مطبعة الحاج هاشم، أربيل 2005.

52) هكار عبد الكريم فندي، **الفدرالية مفهوماً وتطبيقاً.** دهوك: مطبعة خاني، 2009.

- **ثانياً: الأطاريح:**

1) محمد رشيد الراوي، **التطورات السياسية في سوريا** 1958-1963. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1995.
2) برهان نجم الدين شرفاني، **كوردستان – سوريا خلال الانتداب الفرنسي** 1921- 1946. أطروحة ماجستير، جامعة زاخو، إقليم كوردستان العراق، 2012.

- **ثالثاً: أبحاث مراكز:**

1) الدكتور سردار قادر محي الدين، **الديمقراطية التوافقية في الدول النامية** السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، د .ت.
2) ايفان بخيار وكُرد زانا، **الثورة السورية من الشمال الكُردي إلى الجنوب العربي** السليمانية: مركز آشتي للدراسات والأبحاث، 2013.
3) إيفان بختيار، **النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كُردستان سوريا**. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2011.
4) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** ط 3، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
5) تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب- من انهيار دولة إلى انبعاث أمة** باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1993.
6) حازم السيد، **الإنتفاضة السورية خارج السياق داخل التاريخ** مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2013، ص 65.
7) حنا بطاطو، **فلاحو سوريا، أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم** ترجمة عبدالله فاضل- رائد النقشبندي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
8) خلود زعيتر، **الخطاب السياسي للمعارضة السورية** خطاب جديد أم إعادة إنتاج لخطاب قديم "خطاب السلطة مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، آذار 2014.

9) د. عثمان بن صالح العامر، **مفهوم المواطنة وعلاقته بالانتماء**، مركز آفاق للدراسات والبحوث، د. ت.

10) د. فاضل رسول، **كُردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط**، ترجمة: غسان نعسان، السليمانية: مكتب الفكر والوعي في الإتحاد الوطني الكُردستاني، 2008.

11) د. فرهاد رشاد، **سلب الجنسية الوطنية لدوافع سياسية كُرد سوريا انموذجاً**. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والأبحاث، 2009.

12) د. نوال عبدالجبار سلطان، **توجهات المعارضة السياسية في سورية المعاصرة**، مركز الدراسات الإماراتية، دراسات إقليمية، العدد 6، كانون الثاني 2007.

13) دكتور يوسف كوران، **التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدولة الديمقراطية**، السليمانية: مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، 2010.

14) شفان آشتي، **حقوق كُرد سوريا بين الماضي والحاضر**. السليمانية: مركز آشتي للدرسات والأبحاث، 2013.

15) عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

16) علي خليفة الكواري وآخرون، **قراءة في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

17) فارس عثمان، **الكرد والأرمن، العلاقات التاريخية**، ط2، منشورات مؤسسة مارغريت، 2013.

18) كُرد زانا، **الأقلية الكُردية في سوريا، وطبيعتها الإثنية وحقها في تقرير المصير**. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2013.

19) كُرد زانا، **دور كُرد سوريا في إدارة الأزمات (الأزمة السورية إنموذجاً)**، السليمانية: بحث قيد النشر بمركز آشتي للدراسات.

20) كُرد زانا، **مشكلة المياه في المناطق الكُردية في محافظة الحسكة**، السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2013.

21) كُرد زانا، **واقع الزراعة في محافظة الحسكة بسوريا**. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2011.

22) كرد زانا، **الأقلية الكردية في سوريا وطبيعتها الإثنية وحقها في تقرير المصير**. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2013.

23) لقمان اليوسف، **تل شعير**. السليمانية: مركز آشتي للدراسات والبحوث، 2011.

24) محمد جمال باروت، **التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

25) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

26) وليد عبد الحي ومجموعة مؤلفين، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي** ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

27) فريق باحثين، **مسألة أكراد سوريا الواقع- التاريخ- الاسطرة** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

28) مجموعة مؤلفين، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي** ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

- رابعاً: التقاريّر:

1) جابر عصفور، **التنوع البشري الخلاق** تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1997.

2) محمد جمال باروت، **التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لسوريا 2025، المحور السكاني والمجالي** منشورات الأمم المتحدة، د . ن، 2005.

3) ....، **الأكراد السوريون**، تقرير هيومان رايتس ووتش، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2010.

4) ....، جمعية حقوق الإنسان في سوريا، **تقرير عن واقع الأكراد المجردين من الجنسية** تشرين الثاني 2003.

- **خامساً: المجلات:**

1) بيير رندو، **أكراد سوريا**، قامشلو: مجلة الحوار، العدد (6،5)، 1995.

2) حسام عيتاني، مجلة الحوار، العددان 60-61، صيف وخريف، 2008.

- **سادساً: المجلدات:**

1) كريم حسامي، **من مذكراتي** المجلد 7، ستوكهولم: د. ن، 1993.

2) ....، دائرة المعارف الإسلامية، **مادة تنظيمات** المجلد 7، بيروت: دار المعارف، 1933.

- **سابعاً: إصدارات ومنشورات:**

1) برزان مجيدو، **الحزام العربي في الجزيرة – سوريا (مقدمة، تنفيذ، نتائج)** إصدار لجنة الإعلام لحزب يكيتي الكُردي في سوريا، 2003.

2) فيليب ج . كرين بروك وستفان سبيرل، **كردستان صراع لم يهدأ.** ترجمة: آلان مصطفى. منشورات حزب يكيتي، بيروت: 2005.

3) ....، جريدة يكيتي (الوحدة)، إصدارات لجنة الإعلام في حزب يكيتي الكُردي في سوريا، العدد: 36، أيار 1996.

4) ....، **موضوعات أساسية**، حزب يكيتي الكُردي في سوريا.

- **ثامناً: المحاضرات:**

1) عبد الباقي اليوسف، **جزء من محاضرة بعنوان: حقائق عن الحزام العربي في كُردستان- سوريا**، ألقيت في قاعة ديالوك بالسليمانية في كُردستان العراق، أيار، 2008.

- **تاسعاً: المؤتمرات:**

1) **القضية الكُردية في كُردستان- سوريا**. الحزب الديمقراطي الكُردي في سوريا (البارتي)، المؤتمر السادس للحزب، تشرين الثاني، 1980.

- **عاشراً: الدساتير:**

دستور حزب البعث العربي الإشتراكي، المادة 7.

- **حادي عشر: الوثائق:**

1) ......، **القضية الكُردية في كُردستان - سوريا خلال عهد الرئيس حافظ الأسد.** جامعة دهوك: مركز الدراسات الكُردية وحفظ الوثائق، 2009.

2) ......، **وثائق مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية** تموز، 2013.

- **إثنا عشر: ملفات إلكترونية (كتب، أبحاث، مجلات، دساتير، مقالات، مقابلات):**

1) إبراهيم الجبين، **سوريا بين مؤتمر باريس وجنيف** أندلسيات، 19/12/2013، الرابط الإلكتروني:

https://andalusiat.com

2) برهان غليون، **من المسألة الشرقية إلى مشكلة الأقليات**14-07-2014، الرابط الإلكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/opinion

3) بهية مارديني، **برهان غليون يعتذر لأكراد سوريا.** 28-10-2011، الرابط الإلكتروني:

http://elaph.com/Web/news/2011/10/692301.html

4) بول سالم، **جذور ثورة عام 2011 وفرص التفاقم أو الانفجار عام 2012** 29-12-2011، الرابط الإلكتروني:

http://carnegie-mec.org/2011/12/28/ar-pub-46376

5) بيرم بالسي **المعضلة السورية: ردّ تركيا على الأزمة** مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 10-02-2012، الرابط الإلكتروني:

http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47154

6) جاد الكريم الجباعي، **الانتماء والتواصل** مقال، الرابط الإلكتروني:

http://hem.bredband.net/b153948/articel44.htm

7) جاد الكريم الجباعي، **الجذور التاريخية لانفصال مفهوم الأمة العربية عن مفهوم الدولة** 05-06-2007، الرابط الإلكتروني:

http://www.alawan.org/spip.php?page=forum&id_article

8) جورج طرابيشي، **سورية النظام: من الإصلاح إلى الإلغاء**. 28-5-2011، الرابط الإلكتروني:

http://www.alarabiya.net/views/2011/05/28/150827.html

9) جورج كتن، **العلاقات العربية الكوردية في ظل العولمة** الرابط الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

10) جورج كتن، **حوار أجرته صحيفة كُردستان** الرابط الإلكتروني:
http://all4syria.info/Archive/304120

11) حسان القالش، **دستور الأقليات السورية؟** 07-11-2015، الرابط الإلكتروني:

http://www.alhayat.com/Opinion/Hassan-AlQalesh/11959210

12) حسن حنفي، **الحياة الحزبية في سوريا** (1970 – 2011): **الفضيحة الكاملة!** 23-2-2015، الرابط الإلكتروني:

http://orient-news.net/ar/news_show/85367/0/

13) حميد الشايجي، **القومية العربية وعلم الاجتماع** متطلب مادة (607) جمع الفكر الاجتماع المعاصر في العالم العربي، تقديم: منى عبد الله الغريبي، الرابط الإلكتروني:

http://faculty.ksu.edu.sa/alghuraibi/Documents/doc .

14) خالد جميل محمد، **الفيدرالية بين مفهوم الاتحاد وذهنية التقسيم** 03-04-2016 الرابط الإلكتروني

http://rudaw.net/arabic/opinion/03042016

15) خالد عيسى، **دراسة تاريخية: الأكراد تحت الانتداب الفرنسي** K.Binxete، 5 2208\4\، الرابط الإلكتروني:

http://www.kurdistanabinxete.com/Tarix_Kurdistan/TarixaSuri_Tevlihev/NerinekjiTarix_KFXalidIsa5.htm

16) خالد عيسى، **دراسة تاريخية، برمجة الإضطهاد ضد الكُرد في سوريا**. 31-10-2004، الرابط الإلكتروني:

http://www.kurdistanabinxete.com/Tarix_Kurdistan/TarixaSuri_Tevlihev/NerinekjiTarix_KSXalidIsa.htm

17) رشيد حمو، **لقاء مع الذاكرة** الرابط الإلكتروني:

http://www.kurdistanabinxete.com/Guftugo/2010Guftugo/181210Husiniso_Reshidhemo4x.htm

18) رضوان زيادة، **الأصول الفلسفية للنظرية القومية العربية** جريدة الغد، 05-02-2005، الرابط الإلكتروني:

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/ARenaissance/Philosophical_Basis_of_Arabic_Nationalism.pdf

19) ستار جبار الجابري، **العلاقات العراقية السورية** دراسات دولية، العدد 33، الرابط الإلكتروني:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60427

20) سمير سعيفان، **الانتفاضة التي فشلت في التحول إلى ثورة** 01-04-2014، الرابط الإلكتروني:

https://www.zamanalwsl.net/news/48187.html

21) سيار الجميل، **مدخل لفهم الأقليات في الشرق الاوسط، رؤية مستقبلية** 01-04-2007، الرابط الإلكتروني:

http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=Conferences-20070407-1145

22) عبد الباقي اليوسف، **حقائق عن الحزام العربي في كُردستان- سوريا.** 3/3، 6-7-2008، الرابط الإلكتروني:

http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=4105#.V4vDXLh942w

23) عبد الباقي اليوسف، **سوريا بعد أكثر من مئة عام على أحلام بطرس البستاني** 23-01-2016، الرابط الإلكتروني:

http://ara.yekiti-media.org

24) عبد الحسين شعبان، **جيوبوليتيك العلاقات العربية – الكردية** 13-12-2014، الرابط الإلكتروني:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=261158

25) عبد الحميد درويش، **التعصب القومي ظاهرة خطيرة على المجتمع**، 27-7-2000، الرابط الإلكتروني:
www.onkurd.info/print.php?newsId=3289

26) عبد الباقي اليوسف، **أينما علا صوت الكُرد علت الحراب التركية** الرابط الإلكتروني:
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/10674732

27) عبد الباقي يوسف، **المجلس الوطني الكردي ودوره في المرحلة القادمة** 06-07-2012، الرابط الإلكتروني:
http://fikraforum.org/?p=2285&lang=ar#.V418Obh942w

28) عبد الكريم رافق، **إبراهيم هنانو والثورة اللبنانية** الرابط الإلكتروني:
https://salqincity.wordpress.com

29) عبد الله حنا، **الأحزاب السياسية في سوريا القرن العشرين** الطبعة الإلكترونية الأولى، منشورات أي كتب، د.ت، الرابط الإلكتروني:
https://books.google.de/books?id

30) دكتور عبدالله علياوي، **كُردستان في عصر الدولة العثمانية** الجزيرة نت، الرابط الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4f935dae-8e08-4c54-83ca-16f692c7ab35

31) د.غسان إبراهيم، **الأبعاد الإجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا**، الرابط الإلكتروني:
http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317.pdf

32) غسان شربل، **من المجرم الأخطر؟** 16-05-2016، الرابط الإلكتروني:
http://www.alhayat.com/Opinion/Ghassan-Charbel/15634621

33) قاسم البصري، **رحلة المواطنة بين الإسلاميين والليبراليين في سوريا.** 19-05-2015، الرابط الإلكتروني:
https://www.tamddon.com

34) كمال شيخو، **المعارض الكُردي مشعل التمو يعلن إنسحابه من مقررات مؤتمر الانقاذ الوطني** الرابط الإلكتروني:
http://all4syria.info/Archive/18787

35) محمد جمال باروت، **كيف نشأت مشكلة "أجانب تركيا" في سورية؟ (الاحصاء الاستثنائي في سورية وجروح الهوية الوطنية السورية** 11-10-2009، الرابط الإلكتروني:
http://www.alsafahat.net/blog/?p=18245

36) مسعود ضاهر، **خارطة الأقليات في الوطن العربي** جريدة الشرق الاوسط، 15 ابريل 2005، العدد 9635، الرابط الإلكتروني:
http://archive.aawsat.com/details.asp?article=293653&issueno=9635#.V62g8PkrLIU

37) منذر الفضل، **الصيغة الفيدرالية للحكم ضمان لوحدة الدولة العراقية - كردستان العراق نموذجا.** الحوار المتمدن، العدد 1، 09-12-2001، الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=401

38) يزيد الصايغ، **المعارضة السورية ومشكلة القيادة** 04-04-2013، الرابط الإلكتروني:
http://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412

39) ....، **الجزائر تقود وساطة سرية بين سوريا وتركيا بطلب من الأخيرة** 08-04-2016، الرابط الإلكتروني:
http://www.alhurrahadath.net/4057--.html

40) ....، الحزب الشيوعي الموحد . المؤتمر السادس، الرابط الإلكتروني:
www.syrcomparty.com

41) ....، **الحزب في سطور** المادة 7، 21-2-2016، الرابط الإلكتروني:

http://www.syrcomparty.com/index.php?option=com_content&view=section&layout=blog&id=9&Itemid=67

42)......، **الرئيس بشار الأسد. خطاب القسم**، 17-07-2000، الرابط الإلكتروني:
http://www.voltairenet.org/article173297.html

......، **المشروع السياسي لسوريا المستقبل** رؤية الإخوان المسلمين في سوريا، الرابط الإلكتروني:
https://www.uni-marburg.de/cnms/politik/forschung/forschungsproj/islamismus/dokumentation/dokumente/syrienmb.pd2004

43)......، **أردوغان يهدد على الهواء صحفياً نشر فيديو الأسلحة المتجهة لداعش** 02-06-2015، الرابط الإلكتروني:
https://www.cihan.com.tr/ar/

44)......، **ترحيب بتعليق العمل بالاتفاقيات التجارية بين سورية وتركيا.** 03-12-2011، الرابط الإلكتروني:
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=105043

45)......، **تركيا تتوسط بين سورية وإسرائيل** د .ت، الرابط الإلكتروني:
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091202/Con20091202318344

46)......، **توضيح عبد الباقي يوسف عضو اللجنة السياسية لحزب يكيتي بخصوص حوارات وفد بعض الأحزاب الكردية مع الائتلاف السوري في استانبول** 24-05-2013، الرابط الإلكتروني:
http://www.welateme.co/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=15594#.V45Jfbh942w

47)......، **جماعة الإخوان المسلمين في سورية** مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 02-2013، الرابط الإلكتروني:
http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48396

48)......، **حزب الإتحاد الإشتراكي الديمقراطي العربي في سورية** النظام الداخلي، المؤتمر العاشر، الرابط الإلكتروني:

http://www.ettihad-sy.com/news-ettihad/index.1.html

49)......، **المشروع السياسي لسورية المستقبل رؤية جماعة الإخوان المسلمين**، 2004، الرابط الإلكتروني:

https://www.unimarburg.de/cnms/politik/forschung/forschungsproj/islamismus/dokumentation/dokumente/syrienmb.pdf

50)......، **حوار مع جورج طرابيشي الجابري خانني قبل أن يخون مصادره... ولست متفائلاً من مرحلة ما بعد الربيع العربي** 30-04-2013، الرابط الإلكتروني:

http://www.hurriyatsudan.com/?p=107357

51)......، **خطاب الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب** 30-03-2011، الرابط الإلكتروني:

http://www.voltairenet.org/article173297.html

52)......، **دستور المملكة السورية الصادر في 13 تموز سنة 1920**. الرابط الإلكتروني:

http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=421

53)......، **قرار مجلس الأمن الدولي 688 لسنة 1991**. الصادر في 5 نيسان 1991، الرابط الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage

54)......، **قيادي أوروبي بارز: الاتفاق التركي الاوروبي حول اللاجئين «بدأ يؤتي أكله»** 23-04-2016، الرابط الإلكتروني:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160423_eu_migration_turkey_merkel

55)......، **لقاء وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو مع المجلس الوطني السوري** الرابط الإلكتروني:

http://all4syria.info/Archive/32858

56)......، **وثيقة العهد الوطني لسورية المستقبل** 27-03-2012، الرابط الإلكتروني:

http://carnegieendowment.org/2016/03/27/

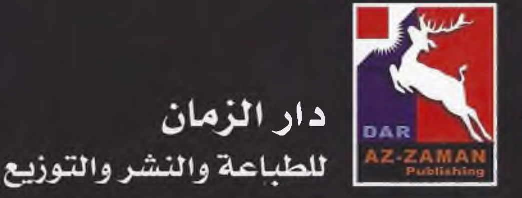


عبدالباقي صالح اليوسف

التقسيمات السياسية التي قام بها الاستعمار الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط لم تكن عادلة، لأنه لم يؤخذ خلالها التوزع القومي والإثني بعين الاعتبار، بل اهتمّ من ورائها بالدرجة الأولى بمصالحه فقط، فخلقت كيانات عديدة حدودها لا تتطابق مع أوطان شعوبها.
تمسّكت البلدان الجديدة بتلك التقسيمات رغم أنها أبدت عدم رضاها في أماكن أخرى، وهي بموقفها المتناقض هذا وضعت نفسها في مواقع الدول المستعمرة، لذا لم تتمكن من بناء أمم، وإقامة الديمقراطيات، وتأمين الاستقرار، وبناء الدول الوطنية.
بغض النظر عن المطامع والمصالح الفرنسية في سوريا حينها (كانشاء الاتحاد السوري)، فانّ السوريين اليوم وإذا ما أرادوا الخروج من هذه الكارثة، لابد لهم من مراجعة حقيقية لمرحلة الانتداب والاستقلال إلى حين نشوب الانفجار السوري، حينها لابدّ أن يخرجوا باستنتاجات أبسطها ضرورة إعادة كتابة التاريخ، ومنح مكونات الشعب السوري المختلفة الاستقلال الذاتي الداخلي كمدخل نحو إعادة بناء الدولة السورية التي قد أصبحت مقسمة.
رغم مرور ستة عقود على استقلال سوريا إلاّ أنّ الدولة السورية لم تتمكن من الانفتاح على مكوناتها، ولم تتمكن بشكل خاص من إيجاد حل للمسألة الكردية في سوريا. يُعيد البعض هذا الموقف إلى نواح سياسية من الفكر القومي العربي، إذ يرى البعض في المكونات القومية والإثنية منافذ للتدخل الغربي في شؤون بلدانهم، بدلا من رؤيتها كثروة روحية وفكرية وثقافية. لكن الأرجح أنها مشكلة ثقافية وحضارية قبل أن تكون مسألة سياسية، فهي ليست مشكلة الحكومات وحدها، بل هي موقف معظم أطراف المعارضة السورية قبل الانتفاضة وبعدها، فهم يرفضون تبني أي مواقف حقيقية وجدية من مسألة حقوق مكونات الشعب السوري، سوى مواقف تكتيكية يشوبها الغموض والتأويل.

لقد سُرقت الانتفاضة السورية من أصحابها عندما تحالف العلمانيون السوريون مع التيار الإسلامي وفق برنامج الثاني والمغلف بالعبارات البراقة الخادعة، وليس وفقا لما خرج من أجله المنتفضون: الحرية، والكرامة، والتي نادوا بها بجميع لغات ولهجات الشعب السوري.
المجتمعات المعاصرة في هذه البلدان لاتتحمل أن تعيدها التيارات الإسلامية إلى العصور الظلامية، ولا أن تعتاش على نتاج الفكر والتقدم العلمي للآخرين، بل تريد هذه المجتمعات أن تكون مساهمة في بناء الحضارة المعاصرة، لاناقمة عليها بسبب الفشل.


ISBN 978-9933-453-51-0



دار الزمان
للطباعة والنشر والتوزيع